

# مَجْلَدُ الْوَكَايَا

مَعَ مَلِكِ الْإِسْلَامِ وَالْإِسْلَامِ  
السَّيِّدِ الْقُدُّوسِ الشَّهِيدِ

رَبِّ الدِّينِ كُلِّهِ  
(١١١٠ - ١١١١ هـ)

تَرْجُمَهُ  
مُتَمِّمُ

الْقُدُّوسُ الشَّهِيدُ

مَسْنَدُ كَبِيرِ الْمَلِكِ الْوَكَايَا





32101 023671165

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

JUN 15 2011



مخطوطات

مكتبة دار الحديث العامة

(٢٦)

# حَقَائِقُ الْإِيمَانِ

مع رسالتنا لإفصاح العبد

للشيخ الفقيه الشهيد

زين الدين علي بن أحمد العاملي

(١١١٠-١١٦٥ هـ)

تحقيق  
السيد مهدي الزجاني

إشراف  
السيد محمود المرعشي



2264

1118

343



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران

• الكتاب : حقائق الايمان

• تأليف : الشهيد الثاني

• تحقيق : السيد مهدي الرجائي

• نشر : مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة - قم المقدسة

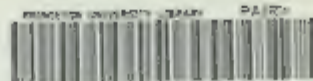
• طبع : مطبعة سيد الشهداء عليه السلام

• تاريخ الطبع : ١٤٠٩ هـ ق

• العدد : ١٠٠٠

• الطبعة : الاولى

• السعر : ١٥٠ تومان



32101 023671165

1486

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد  
وآله الطاهرين المعصومين ، واللعة الدائمة على أعدائهم أجمعين  
من الان الى قيام يوم الدين .





العلم نور وضياء ، والعلماء هم مصابيح ذلك النور وزجاجات الضياء التي  
توقد من شجرة مباركة هي روح العالم الذي تتحمله ، فيضيئه ويستضاء به غيره .  
فهم أنوار الهداية ، وأعلام الرشد ، وينابيع الحكمة ، وقوام الامة ، وأدلاء  
الخلق الى الحق ، وقادتهم الى نهج الصواب والصدق ، يحيى بهم قلوب أهل  
الايمان ، وترغم أنوف أهل الزيغ والالحاد ، مثلهم في الأرض كمثل النجوم التي  
في السماء ، يهتدى بها في الظلمات البر والبحر .

ويكفي في تعظيم شأنهم والتبويه بمكانتهم ومقامهم ماورد في حقهم من محكم  
آيات الكتاب الحكيم ومستفيض السنة الكريمة والمأثور المروي عن حجج الله  
المكرمين سلام الله عليهم أجمعين .

وللعلماء العاملين الذين جاهدوا بأقلامهم وأقْسَمهم ، واحتوا على درك تلك  
السعادات ، مزية عظيمة وميزة ظاهرة على من سواهم بما بذلوا أنفسهم في سبيل  
الله ، وجاهدوا في مرضاته حتى جهادهم فهم حفظة أحكام الدين ونواميس وحراس  
ثغور الشروع وحدوده وألسنة الناطقة وسيوفه القاطعة ، يتغنون من الدين تحريف  
الغالين وانتحال السبطين وتأويل الجاهلين .

ومن هؤلاء الأفاضال الذين ازدهرت به علوم الشيعة الامامية ، وتزيت بوجوده

سماه معارفها السامية حوالي منتصف القرن العاشر الهجري هو الشيخ الجليل الاعظم الفاتر بسعادة الشهادة الشيخ الشهيد زين الدين بن الشيخ نور الدين علي ابن أحمد بن الشيخ تقي الدين بن صالح بن مشرف الطلوسي الشامي الماملي الشهير بابن حجة قدس الله روحه الشريف فقد كانت حياته حياة علم وعمل وجد وجهد واستفادة وإفادة ، حتى اجتمعت فيه خلال الفضل والكمال .

وكتب التراجم مشحونة بالاطراء على شخصيته الفذة ، وقد كتب تلميذه المولى الشيخ محمد بن علي بن حسن العودي الجزيني ترجمة مبسطة مستقلة حول مكانته العلمية والاجتماعية في رسالة سماها « بغية المريد من الكشف عن أحوال الشيخ زين الدين الشهيد » .

والرسالة أورد شطراً منها المولى الشيخ علي بن محمد بن الحسن بن زين الدين الجبجي الماملي في رسالة « بغية المريد في الكشف عن أحوال الشهيد » المطبوع في المجلد الثاني من كتابه الدر المنثور من المأثور وغير المأثور . ونكتفي هنا باطراء تلميذه العودي عن اطراء غيره ، فانه أدى المقام حقه قال :

حاز من خصال الكمال محاسنها ومآثرها ، وتردى من أصنافها بأنواع مفاخرها كانت له نفس عليه تزهى بها الجوانح والطلوع ، وسجية ستية يقوح منها الفضل ويضوع ، كان شيخ الأمة وفتاها ، ومبدأ الفضائل ومنتهاها . ملك من العلوم زماماً ، وجعل العكوف عليها الزاماً ، فأحيا رسمها وأعلى اسمها ، لم يصرف لحظة من عمره الا في اكتساب فضيلة .

ووزع أوقاته على ما يعود نفعه في اليوم والليلة ، أما النهار ففي تدريس ومطالعة وتصنيف ومراجعة ، وأما الليل فله فيه استعداد كامل لتحصيل ما يتيقنه من الفضائل .

هذا مع عاية اجتهاده في التوجه الى مولاه، وقيامه بأوراد العبادة حتى بكل قدماءه ، وهو مع ذلك قائم بالنظر في أحوال معيشته على أحسن نظام ، وقضاء حوائج المحتاجين بأنهم قيام، يلقى الأضياف بوجه مسر عن كرم كانسجام الامطار وبشاشة تكشف عن شمم كالسيم المعطار، يكاد يرح بالروح وترتاح اليه النفوس كالغص لعروح ، ان رآه الناظر على أسلوب طن أنه ماتعائلي سواء ، ولم يعلم أنه بلع من كل من متباه، ووصل منه الى عاية أقصاه، فجاء بنظامه أرق من نسيم للليل ، وآثق من الروص للليل .

أما الادب دليه كان متباه ، ورفى فيه حتى طمع سماه .

وأما انفعه فقد كان قطب مداره وفلك شموسه وأقماره، وكان هوي نجم سعوده في داره .

وأما الحديث همد مد فيه باعاً طويلاً ، ودلل صعاب معايه تذليلاً ، وشعشع انقول فيه وروقه ، ومد في ميدان الاعجاز مطلقة ، حتى صار نصب عيه عياناً . وحمل للسالكين في طرفه تبياناً ، أدأب نفسه في نصحيته وإبراره للناس حتى فشا ، وجسم ورده في ذلك عالماً ما بين المعرب والعشاء ، وماداك الا لانه صبط أوقاته بتمامها ، وكانت هذه الفترة بغير ورد قرين الأوراد بختامها .

وأما المعقول فقد أتى فيه من الابداع ما أراد وسبق فيه الانداد والافراد ، أن تكلم في علم الاوائل بهج الادهاك والالذب ، وولج مهاكل باب .

وأما علوم القرآن العزيز وتفسيره من السبط والوجيز ، فقد حصل على فوائده وحارده ، وعرف حقائقها ومجارها وعلم اطالنها وإبحازها .

وأما الهيئة والهندسة والحساب والميتات ، فقد كانت له فيها يد لا تقصر عن الايات .

وأما السلوك والتصرف ، فقد كان له فيه تصرف وأي تصرف .

وبالجملة فهو عالم الأول ومصنفه، ومقرط البيان ومشفقه بتأليف كأنها الحرائد وتصانيف أبهى من القلائد، وصعبها في فروع مختلفة وأنواع، وأقطعها ماشاء من الاتقان والانداع، وسلك فيها سلك المدققين، وهجر طريق المتشدقين، إن نطق رأيت البيان مسروراً من لسانه، وإن أحسن رأيت الاحسان منسباً إلى احسانه.

جدد شعائر السن الحنبلية بعد اخلاقتها، وأصلح للامة ما فسد من أخلاقها، وبه اقتدى من رام تحصيل الفضائل، واهتدى بهداه من تحلى بالوصف الكامل عمر مساجد الله وأشاد ببيائها، ورتب وطائف الطاعات فيها وعظم شأنها، كم أمر بالمعروف ونهى عن المنكر، وكم أرشد من صلى وصام وحج واعتمر.

كان لأبواب الحيرات مفتاحاً، وفي ظلمة عمى الامة مصباحاً، مه تعلم الكرم كل كريم، وه استشفى من الجهالة كل سقيم، واقتضى أثره في الاستقامة كل مستقيم لم تأخذه في الله لومة لائم، ولم يش عزمه عن المجاهدة في تحصيل العلوم الصوارم أحلص الله أعماله فأثرت في القلوب أقواله

أمر ما صرف همه فيه خدمة العلم وأهله، فحار الحظ الواقف لما توجه إليه بكله.

ولقد كان مع علو رفته وسمو منزلته على غاية من التواضع وليس الجانب، ويندل جهده مع كل وارد في تحصيل ما يتبعه من المطالب، إذا اجتمع بالأصحاب عد نفسه كواحد منهم، ولم تمل نفسه إلى التميز بشيء عنهم، حتى أنه كان يترص إلى ما يقتضيه الحال من الأشغال من غير نظر إلى حال من الأحوال، ولا ارتقاب لمن يباشر عنه ما يحتاج إليه من الأعمال.

ولقد شاهدت منه سنة ورودني إلى خدمته أسه كان ينقل الخطب عني حمار في الليل لعياله ويصلي الصبح في المسجد، ويشغل بإئتي دريس بقية نهاره،

قلما أشعرت منه بذلك كنت أذهب معه بغير اختياره ، وكنت أستفيد من فضائله ، وأرى من حسن شمائله ما يحملني على حب ملازمته وعدم مفارقتها .  
وكان يصلي العشاء جماعة وينهب لحفظ الكرم ويصلي الصبح في المسجد ،  
ويجلس للتدريس والحث كالبحر الراخر ، ويأتي بمباحث عقلها الأوائل  
والأواخر .

ولعمري لقد اشتمل على فصيلة جميلة ومنفة جليلة ، نرد بها من آباء جسد  
وحيد الله بها تزكية لنفسه ، وهي انه من المعلوم ليس أن العلماء رحمهم الله لم يقدروا  
على أن يروجوا أمور العلم ، ويتعلموا أحواله .

ويفرغوه في قالب التصنيف والترصيف ، حتى نتق لهم من يقوم بجميع  
المهمات ويكفيهم كل ما يحتاجونه من التعلقات ، ويقطع عنهم جميع العلائق .  
ويريل عنهم جميع الموانع والعوائق : أما من دي سلطان يسخره الله لهم  
أو دي مروءة وأهل حير يلقى الله في قلبه فتدفع مهماتهم ، لتلا يحصل الاحلال بالطف  
لعظيم .

ويتعطل السلوك الى المذهب القويم ، ومع ذلك كانوا في راحة من الخوف  
بالامان وفي دعة من حوادث الزمان ، ولكل منهم كلاء قوامون بمصالح معيشتهم  
ونظام دنياهم ، بحيث لا يعرفون الا العلم وممارسته .

ولم يبرز عنهم من المصنفات في الزمان الطويل الا القليل ومن التحقيقات الا  
اليسير ، وان كان بعضهم خارجاً عما ذكرنا ، فلاعرو ما كان فيه شيخنا الشهيد من  
تمام التوفيق الموصل الى غاية مدارك التحقيق .

وكان شيخنا المذكور روح الله روحه معما عرفت يتعاطي جميع مهماته بقلبه  
ويده ، حتى لو لم تكن الا مهمات الواردية عليه ومصالح الضيوف المترددين  
اليه ، مضافاً الى القيام بأحوال الامن والعيال ونظام المعيشة ، واتقان أسبائها من

غير وكين ولا مساعد يقوم بها ، حتى أنه ما كان يعجبه قد ير أحد في أموره ، ولا يقع على حاضره ترتيب مرتب لعصوره عما في ضميره .

ومع ذلك كله فقد كان عالماً لربما في الحوف الموجب لانتلاف النفس و لتستر والاحتفاء لدي لا يسع الانسان معه أن يعكر في مسألة من الضروريات البدئية ، ولا يحسن أن يعلق شيئاً يقف عليه من بعده من دوي العطل لسيئة .

وسباني انشاء الله تعالى في عد تصايفه ما ظهر عنه في رمى الحوف من حرارة العلوم المشبهة بنفثس الجهر السطوم .

وقد برر عنه مع ذلك من التصبيات والابحاث والتحقيقات والكلمات والتعليقات ما هو ندر عن عبي فكر صاف وعارف من بحار علم واف ، بحيث اذا فكر من تفكر في الجمع بين هذا وبين ما ذكرنا تحير ، وهذه قضية يشهد له بها كل من كان له به أدبي محاطة ، ولا يمكن لاحد فيها معاطة .

ومن الشاهد الوصح ليس أن الواحد ما مع قلة موانعه وعمقائه ونوعه دواعيه وأوقته لو بذل الجهد في استقصاء كتابه مصنفاً وما برر من تحقيقاته مما رأينا أحداً من أصحابه استقصاها ولا بلغ متهاها ، وكناه بذلك نبلاً وفحراً . وأما شكله فقد كان ربيعة من الرجال في القامة معتدل الهامة ، وفي آخر أمره كان الى السمن أميل ، بوجه صبيح مدور ، وشعر سبط الى الشقرة ما هو مع سواد العيين والحنجيين ، وكان له حال على أحد حذيه وآخر على أحد جيبه ، ويأص اللون ولطافة الجسم ، عل الذراعين والساقين ، كأن أصابع يديه أقلام قصة .

اذا نظر الساطر في وجهه وسمع عدوبة لفظه لم تسمح نفسه بمعارفته ، وتسلى عن كل شيء بمحاطته ، تمتلي الميون من مهائنه ، وتتهج القلوب لجلالته ، وأبم الله به لعوق ما وصفت ، وقد اثنى من حميد الحصال على أكثر مما ذكرت



انتهى<sup>(١)</sup>.

## تأليفه القيمة :

كتب المترجم مؤلفات ورسائل كثيرة ، قد تجاوزت جهود الفرد الواحد ، كما اشار اليه تلميذه الشيخ العودي فيما تقدم ، وهذا تمثل اصطلاحه بجوانب المعرفة لشاملة ، ومن بينها مؤلفات مشهورة قيمة ، لانزال معياً للمعاش الى اليوم . وقد يعجب المرء من وعده تأليفه ذات المواضيع المختلفة والمعرف المتعددة ، من اللغة والرجال والحديث والاصول والكلام وغيرها ، على الرغم كما عرفت من سيرة حياته من عدم استقراره وتفرعه للعجم ، مع قصر عمره الشريف . ولا ريب أن ذكاه المعط وذاكرته العجيبة ووعه الشامس ، كان ذلك من الاسباب الرئيسية في تعبه على تلك العفات التي تحول دون تأليفه وتصنيفه . وخطبت مؤلفاته بعناية لعلماء والمفكرين بالشرح وتعليق والدرس والاستفادة وطلت مصدراً للباحثين في المعارف لاسلامية ، يعتمدون عليها ويستفيدون منها ، ولا بأس من السط حول تصنيفه وهي :

## ١ - آداب الجمعة وفضلها وخصائصها .

قال في الروضات [٣٧٩/٣] : وهي غير رسالته في صلاة الجمعة ، رجع لرياض ٣٧٠/٢ وأمل الاكمل ٨٦/١ ولؤلؤة البحرين ص ٣٥ ، ثم ان الشيخ الطهراني في الذريعة ١٥/١ قال : يأتي بمواضع حصص الجمعة . وهذا ولكن لم يتعرض بهذا العنوان له أصلاً .

## ٢ - آداب الصلاة .

قال في الذريعة [٢٢/١] : وهو غير أسرار الصلاة له ، بل هو مختصر فيه

بعض الآداب والادعية و التعميمات ، رأيت في النجف ضمن مجموعة من رسائل الشهيد عبد آق محمد بن المولى محمد علي الحواساري .  
٣ - الاحارات .

قال ولده الشيخ حسن صاحب المعالم في أواخر اجازته الكبيرة المشهورة:  
ان والذي جمع أكثر احارات المشايخ في كتاب مفرد ، ذكره في فهرست كتب  
حرته انتهى راجع الدرعة ١٢٥/١ والدر المتور ١٨٨/٢ والرياض ٣٧١/٢  
وأمل الامل ٨٧/١ ولؤلؤة البحرين ص ٣٥ .

٤ - اجازة الحديث . وهي اجازة كبيرة كتبها الشهيد للشيخ حسين بن  
عبد الصمد الجباعي والد شيخنا الهائي وتاريخها ليلة الخميس ثالث جمادي الآخر  
سنة ٩٤١ .

قال في الروضات [٣٧٩/٣] . واحارة الشيخ حسين بن عبد الصمد ، وهي  
أحدى الاحارات الثلاث لمشهورات انتهى .

وتوجد نسختان منها في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم: ٤٢٥٠ و ٤٩٤٩ .  
٥ - أسرار الزكاة والصوم والحج .

قل في كشف الحجب : انه استخرجه من حواهر القرآن للفرالي . راجع  
الدرعة ٤٥/٢ .

٦ - أسئلة ابن فروج . للشيخ زين الدين علي بن ادريس بن الحسين الشهير  
بابن فروج أرسلها الى الشهيد الثاني ، وكتب هو أجوبتها

قل في الدرعة [٧٥/٢]: رأيتها وجواناتها ضمن مجموعة من رسائل الشهيد  
في مكتبة شيخنا الشهير بشيخ الشريعة الأصمعي .

وراجع الريض ٣٧١/٢ ، والدر المتور ١٨٩/٢ ، وأمل الامل ٨٧/١ ، ولؤلؤة  
البحرين ص ٣٥ ، والروضات ٣٧٩/٣ .

٧ - الاسألة المازحية . للشيخ أحمد العاملي المعروف بالمازحي تقرب من مائة مسألة هندية ، سألها عن الشيخ الشهيد الثاني، فأجاب عنها وأكثر جواباتها مختصرات .

قال في الذريعة [٩١/٢] : توجد مع الجوابات ضمن مجموعة من رسائل الشهيد الثاني في مكتبة الشيخ مير محمد الطهراني العسكري انتهى . وراجع الرياض ٣٧١/٢ ، والدر الثور ١٨٩/٢ ، وأمل الأمل ٨٧/١ ، والروصات ٣٧٩/٣ وتوجد نسخة منها في مكتبة آية الله الرعشي العامة برقم : ١٢٥٩ .

٨ - الاعتقادية . أوله : « الحمد لله رب العالمين - الى قوله - فهذه رسالة مشتملة على ما لا يسع المكلف جهله من معرفة الله وما يتبعه من أصول الدين » . قال في الذريعة [٢٣٨/٢] : رأيتها ضمن مجموعة من الاعتقادية للشيخ الهادي في مكتبة المولى محمد علي الخوانساري بالسحف .

٩ - أعمال الجمعة . كذا في الذريعة ٢٤٤/٢ وقال : مختصر مطبوع انتهى . وطلع كتابه آداب الجمعة المتقدم يحتاج الى الملاحظة .

١٠ - الاقتصاد في معرفة المبدأ والمعاد وأحكام أعمال العباد والارشاد الى طريق الاجتهاد . أوله : يامى وجود بالوجود وبالله المحمود صل على الدليل اليك والمبعوث من لديك .

قال في الذريعة [٢٦٨/٢] : مرتب على قسمين : أولهما في الأصول والعقائد وثانيهما في الفروع ، وفي كل منهما أبواب مع غاية اختصاره ، نسخة في مكتبة الشيخ الحجة ميرزا محمد الطهراني العسكري ، وأخرى في مكتبة السيد جعفر ابن السيد محمد باقر آل بحر العلوم في النجف انتهى .

وقال في الرياض [٣٧١/٢] : ورسالة في الاجتهاد . وقال في هامشه : سماها الاقتصاد في الارشاد الى طريق الاجتهاد ، صرح بذلك الشيخ المعاصر في أو ثل

كتاب الهداة في بحث المعرفة .

وقال في الروصات [٣٧٩/٣]: ورسائله في الاجتهاد، وكأنها هي التي توسم بالاعتقاد والارشاد الى طريق الاجتهاد، وتوجد نسخة عندنا، ونسبها اليه أيضاً السيد صدرالدين القمي شارح الوافية انتهى .

وتوجد نسخة من الكتاب في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم : ١٢٥٩ . وقابلت النسخة عليها .

١١ - بداية الدراية .

وقد شرحه الشهيد بحسه بآني ، راجع الذريعة ٥٨/٣ والرياض ٣٧١/٢ والدر المشور ١٨٨/٢ وأمل الأمل ٨٧/١ .

١٢ - البداية في سبيل الهداية .

راجع الرياض ٣٧٢/٢، وأمل الأمل ٨٧/١ والدر المشور ١٨٩/٢، والروصات ٣٧٩/٣، والذريعة ٥٨/٣ .

١٣- تفسير آية السئلة. أوله: باسمك اللهم مفتتح الكلام ونستدفع المكاره العظام . فرغ منه في أول شهر الصيام سنة ٩٤٠ يفرب من مائة وخمسين بيت . راجع الذريعة ٣٢٥/٤ .

وقال في الدر المشور : ورسالة في شرح « بسم الله الرحمن الرحيم » عدي بخط والدي رحمه الله انتهى . وراجع الرياض ٣٧١/٢ وأمل الأمل ٨٧/١ والروصات ٣٧٩/٣ .

وتوجد نسخة من الرسالة في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم : ٤٤٤ وفيه تأمل .

١٤ - تفسير آية والساقون الاولون .

راجع الدر المشور ١٨٩/٢ والرياض ٣٧١/٢ وأمل الأمل ٨٧/١ ولؤلؤة

البحرين ص ٣٥ والروصات ٣/٣٧٩ .

١٥ - تقليد الميت .

قال في الدرعية [٣٩٢/٤] : كنهه للسيد حسين بن أبي الحسن معراً عنه بعد الحطبة بقوله «فاعلم أيها الاخ الوصي و لير التقى معى الله بك وبعك بي» كذا ذكره في كشف الحجب .

ثم قال أقول : هو السيد حسين بن أبي الحسن الموسوي العاملي جد صاحب المدارك ووالد السيد نورالدين علي الذي كان تلميذ الشهيد ووصيه ، نسخته في خزانة كتب سيدنا أبي محمد الحسن صدر لدين في ثمانى عشرة صفحة بقطع الربع .

أوله : اللهم حسنا لى الحق وحببه اليها ، وحلنا بحقائقه ، وحبسا الماثل وبعضه اليها ، ومل بما عن طرايقه . بدأ بحملة من المواعظ والنصائح ، وذكرائنا عشر وجهاً لعدم جواز تقليد الميت .

وحتم الكتاب بالترغيب والترهيص الى علم الفقه والحديث ، والتحذير عن الاشتغال بعلوم الفلاسفة ، وآخر كلامه : ما أردت الا الاصلاح وما توفيقى لا بالله . وصرح بأنه كنهه في حرة يسير من يوم واحد قصير حامس شوال (٩٤٩) انتهى

راجع الدر المشور ٢/١٨٨ والرياض ٢/٣٧١ وأمل لامل ١/٨٧ ولؤلؤة البحرين ص ٣٥ وتوجد نسخة من الرسالة في مكتبة آية الله المرعشى العامة برفم ١٢٥٩ .

١٦ - تمهيد القواعد الاصولية والعربية لتفريع الاحكام الشرعية .

قال في الدرعية [٤٣٣/٤] : ذكر في أوله أنه لما رأى كتاب التمهيد في القواعد الاصولية وما يتفرع عليها من الفروع المؤلف في (٧٦٨) والكوكب

الدري في القواعد العربية كذلك ، وقد ألفهما الأسوي الشافعي المتوفي (٧٧٢) كما أرحه في كشف الطون أراد أن يحذو حذوه ويجمع بين تلك القواعد في كتاب واحد مع إسقاط ما بين الكتيين من الحشو والزوائد .

ألف تمهيد القواعد هذا ورتبه على قسمين في أولهما مائة قاعدة من القواعد الاصولية مع بيان ما يفرع عليها من الاحكام وفي ثانيهما مائة قاعدة من القواعد العربية كذلك ، ورتب لها فهرساً مسوفاً لتسهيل التناول للطلاب ، طبع بايران مع الذكري في (١٢٧٢) انتهى .

وراجع الدر المشور ١٨٥/٢ وفيه كلام مبسوط حول الكتاب تركاه خوف الاطالة .

وفي الرياض ٣٧٠/٢ مرغ من تأليف تمهيد القواعد على ما صرح به في آخره ليلة الثلاثاء بعد ثلث الليل تقريباً ثامن شهر رجب سنة ٩٥٨ .

وتوجد ثلاث نسخ من الكتاب في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم :

١٥٠٢ و ٣٤٨٣ و ٥١٧٣ .

١٧- التبيهاات العلية على وطائف الصلاة القلية وأسرارها .

قال في الذريعة [٤/٤٥٢] : جعله ثالث الرسالتين الشريعتين الالعية في واجبات العرائض اليومية ، والعلية في مستحباتها ، والتبيهاات هذا في أسرارها مرغ من تأليفه يوم السبت التاسع من ذي الحجة (٩٥١) طبع بايران مكرراً منها في (١٣٠٥) ونسخة قرب عصر المصنف توجد بكتاب في مكتبة السيد عبد الحسين العجة انتهى ملخصاً .

راجع الدر المشور ١٨٦/٢ والرياض ٣٧٠/٢ .

وطبع الكتاب أيضاً في مجموعة سنة (١٣١٢) .

وتوجد احدى عشر نسخة من الكتاب في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم



٣٢ و ٦٤ و ٩٣ و ٤٤٤ و ٧٤٤ و ١٤٤٧ و ٢٣٨٨ و ٢٣٩٩ و ٢٤٣٧ و ٢٧٢٣ و ٤٢٣٩ .

١٨ - جواب المسائل الثمانية .

راجع الرياض ٣٧٢/٢ ، وأمل الأمل ٨٧/١ . وتأثره البحرين ص ٣٦ .  
والدر المنثور ١٨٩/٢ ، والذريعة ٢٢٤/٥ .

١٩ - جواب المسائل لحراسه

راجع تأثره البحرين ص ٣٥ ، والرياض ٣٧٢/٢ . وقال في الذريعة [٢١٩/٥]  
يوجد ضمن مجموعة من رسائل الشهيد .

٢٠ - جواب المسائل الهندية .

راجع الدر المنثور ١٨٩/٢ والرياض ٣٧٢/٢ وأمل الأمل ٨٧/١ وتأثره  
البحرين ص ٣٦ ، والذريعة ٢٤٠/٥ .

٢١ - جواب المسائل لحنفية .

راجع الدر المنثور ١٨٩/٢ والرياض ٣٧٢/٢ وأمل الأمل ٨٧/١ ، وتأثره  
البحرين ص ٣٥ ، والذريعة ٢٣٩/٥ .

٢٢ - جوابات بعض الافاضل .

قال في الذريعة [٢٠١/٥] : وهي جوابات عن ثلاث مسائل سئل عنها توحد  
ضمن مجموعة من رسائله انتهى .

وقال في الدر المنثور [١٨٧/٢] : ومنها رسالة في أجوبة ثلاثة عن ثلاث  
مسائل بعض الافاضل : احداها في شخص على يده مي واعتس في ماء كثير  
ومعك يده لآفة الحث ، فلما اصرف تيقن أن تحت أطعاره شتاً من وسح لادن  
المحتلظ ناسي ، فهل يظهر الوضح الذي له جرم محالط للمسي بمرذ العالم في  
أعماقه أم لا؟ والثانية فطعه الحمار المتصلة عن بدن الانسان هل هي طاهرة أم نجسة؟

والثالثة في شخص مرض مريضاً بالعداء أو د لوصفة ، تعرض عليه بعض أصحابه أن يجعل عشرين توماً من مائه حصاً فقال اعملوا - لى آخر السؤال نهى ٢٣- جوابات السماكى ، كذ فى الدريعة ، وهى محدثة مع سابقه .

قال فى الدريعة [٢٠٦/٥] : جوابات السماكى وهو السيد المير شرف الدين السماكى ، كما كتب على ظهر بعض نسخة . أو السيد المير فخر الدين السماكى من سادات استرآباد و علمائها .

الى أن قال : وهو لذي بحث الى الشيخ زين الدين الشهيد فى (٩٦٦) ثلاث مسائل وطلب منه جواباتها : ١- أوسع المترح بالسمى تحت الظفر . ٢- الجلد الرقيق المان عن جدد الحى . ٣- حد شعور المربص فى وصيته .

فكتب الشهيد جواباتها فيما عرفت من مائتين وخمسين بيتاً أوله : الحمد لله حق حمده - الى قوله - وبعد وصفت رسالتك أبداً لجليل الماصل العالم لعالم خلاصة الارار ورمده الاحبار . ثم ذكر أربع موحودة من الجوابات أقدمها الموجود فى الخزنة الرضوية .

٢٤- جوابات ستين مسألة .

قال فى الدريعة [٢٠٥/٥] : وهى جوابات محدودة السؤال عدومه : مسألة على القول بحكمة الودى ينقص الوصوم - الى أن قال . وذكر كانت السحفة فى آخره . ما علمه . اعلم ان الشيخ زين الدين الشهيد كتب هذه المسائل فى جوابات سؤالات وجدها بخطه ، لكن تركت لسؤالات لمعلم منها وكتب الاحوسة لاستقلالها والسحفة بخط المصطلح الرابى الشيخ شرف الدين على بن جمال الدين المازندرانى الذى كان حياً الى (١٠٧٠) .... انتهى .

أقول : لا بد ان تكون الجوابات منقطعة من أجوبة المسائل المتعددة .

٢٥- جواهر الكلمات فى صيغ العقود والإقاعات .

ذكره في الروضات ٣/ ٣٨٠ قال في الدررمة [٢٧٨/٥] : قد رأيت في مكتبة السيد محمد علي هه الدين نسخة صبيح العقود الشهيد أوله . الحمد لله حمداً كثيراً كما هو أهله . وهي بخط مقصود علي بن شاه محمد الداعاى فى سنة (٩٩٦) لكن ليس فيه التسمية بحواهر الكلمات . وراجع الرياص ٢/ ٣٨٤

٢٦- الحاشية على الارشاد .

قال في الدر المنثور [١٨٨/٢] : وحاشية على لارشاد الى آخره .  
وقد في الدررمة [١٥٦] : حكى صاحب الرياص عن خط لدعبل الهندي في طهر روض الحسان أن حواشى الشهيد الثانى على جميع لارشاد من أوله لى آخره ، لكنها على هوامش الارشاد .  
أقول : الطاهر أنه لم يطلع على بعض المدونات منها مثل «الحاشية على فرائض الارشاد» الملحقة بآخر نسخة من المرحومة فى الرضوية كما ذكر فى فهرسها ٤/٢ وذكر أن أولها . الحمد لله الذي هدانا لأمرنا . لعلوم الاصولية .  
وآخرها . هذا ما أردت فى تأليف هذه الفرائض .

وتاريخ كتابه نسخة (٩٨٤) ومن « الحاشية على قطعة من عقود الارشاد المدونة فى مجموعة فى حراره الشبح على كشف الغطاء وهذا الحواشى عبر شرح الارشاد الموسوم بروض المحسن فى شرح ارشاد الادهان كما يأتى انتهى  
أقول : ويوجد نسخة كاملة من أول كتاب الطهارة التى تحرر كتب الديانات مدونه فى مكتبة آية الله المرعشى العامه برقم . ٣٣٥٤ وراجع الرياص ٢/ ٣٨٤

٢٧- الحاشية على ألعية الشهيد الاول .

قال فى الدررمة [٢٣/٦] : اقتصر فيها على أمهات المسائل ، وهى غير شرحه الموسوم بالمقصد العلية الذي عليه حواش كثيره منه أيضاً كما يأتى ، وقد أحل اليه فى هذه الحاشية - الى أ قال : ونسخة منه فى الرضوية وأخرى من وقف

العماد المهرسي ، وعدد اسيد شهاب لدين رقم نسخة عن ظهرها حبرة الشهيد  
 للشيخ عزالدين حسين بن زعفة المديني في (٩٤٨) كما كتبه اليانا انتهى .  
 أقول . وهذه الحاشية هي المرسومه بالشرح الوسيط على الآية .  
 ٢٨- الحاشية على أمية لشهيد الاول

قد في الدررعة [٢٣ ٦] فتصر فيها على محرد فتري لعمل هذا بن ، وقد  
 عر اشبح الحر عن هذين الحشيين وانصد عنه بالشرح وعده من مصدر  
 الكتب في لقائه الثامنة في أو بالشرح وسائل المرسوم بتحرير وسائل الشعة فقال  
 الشرح الكبير والوسيط والصغير على لامية كلها للشهيد الثاني ويظهر منه وجود  
 جميعها عده .

أقول : وتوجد نسخة من الحاشية القديمة في مكتبة آية الله المرعشي العامة  
 برقم : ٥٣ . وراجع الروصا ٣٧٤، ٣ والربص ٢/٣٨٣

٢٩- الحاشية على تعهد الفواعد . كذا في أمل لاس ١/٨٦ والصاهر رادة  
 كلمة «الحاشية» وه ، حيث انه لم يدرص له من غيره من التراجم ، والله يعلم .  
 ٣٠- حاشية على خلاصة الاقوال للملاية الحلبي

قال في الدررعة [٨٢/٦] . علقها بخطه على هوامش نسخة لخلاصة ، وقد  
 حصلت تلك نسخة عند الشيخ مساعد بن بديع بن الحسن الحواري المعاصر  
 للشيخ الحر ، كما ترجمه في أمل الامل ، ونسخه عن الشيخ مساعد بخطه نسخة  
 ونقل على هامش نسخة جميع ما حققه الشيو . على هو من نسخة .

وقد فرغ من كتابتها سنة في رابع عشر ذي القعدة ( ١٠٧٤ ) وهي كانت  
 عند الشيخ الحر ، ويمن عنها في كتاب رحائه ، كما صرح به في أوله وحمل  
 رمها «ر» اشاره الى حاشية زين الدين ، ونسخة خط الشيخ مساعد موحودة في  
 مكتبة المصدر .

ثم ان الشيخ عبدالحسن بن روح حوّد نسخة ابي معاصر السوفي (١٣٦٥) عمداً الى اسحرج تلك الحواشي وتدوينها مستغلا في محاد صغير رأيتة بخطه عمداً قبل ثلاثين سنة وانشجحت عن مسجّد نسخ أخرى انتهى .

قول : وعد الحاشية في الدر المنثور ١٨٩/٢ و الرياض ٣٧٢/٢ وأصل الأصل ١٨٧/١ ولؤلؤة البحرين ص ٣٦ بعنوان فوائد خلاصة الرحمن .

وقال في روضات ٣٧٩/٣ وفوائد خلاصة الرجال، وكأنها التي يمر عليها تنديقاته في كتب الرجال .

٣١ - الحاشية على الروضة الدرية لمؤلف نفسه .

قال في الدررعة [١٠٦/٦] غير مدونه رمزه «منه رحمه الله» رأيت كثيراً منها في هامش نسخة كتابتها في (١٠٩٥) .

٣٢ - الحاشية على شرائع الاسلام .

قال في الدررعة [١٠٦/٦] . قال هو - أي الشهيد الثاني - في احداثه تشييع تاج الدين بن الشيخ هارث الحريري . ان هذه الحاشية في محاديس ، ومساند الاقوام في شرائع الاسلام في سبع محادات . أولها : كانت نسخة منها في الفاصلية يسمي الى كتاب الهات أولها : بحمد الله حمداً يليق بجلاله . ورأيتها في السفارة الاحيرة في الرضوية .

ورأيت نسخة من حاشية الشهيد على كتاب الفرائض خاصة من اشترع في مكنته سيدنا الشيرازي سامرء أوله . قوله : انه ص هو جمع القريضة بمعنى معروضة من امرص وهو تقدير . ونهي الى قوله : الحسن يرث بشرط الخ انتهى .

قول : وقال في الدر المنثور ١٨٦/٢ ومنها حاشية محصورة على الشرع حرج منها قطعة صالحة انتهى وراجع الرياض ٣٧٠/٢ ولؤلؤة البحرين ص ٣٤ .

٣٣- حاشية فتوى حلاقات الشرائع ، كذا في أمل الامن ٨٦/١ والرياص

٢ ٣٧٠ ولؤلؤة البحرين ص ٣٤ -

وقد في الدر المشور ١٨٦/٢ بعد ما عد حاشيته على الشرائع : ومها حره

لطيف يشتمل على فتوى حلاقات الشرائع .

٣٤- الحاشية على قواعد الاحكام للعلامة الحلبي .

قال في الدر المشور [ ١٨٦/٢ ] : حقق فيها المهم من المساح ومشي

فيها مشي حاشية المشهورة بالمحاربة للمولى لسعيد الشيع الشهيد ، وعالم

لمساح فيها يسه ويسه ، برر منها محلد لطيف الى آخر كتب لتحارة انتهى .

أقول ولعل لمحاربة تصحيح المحاربة ، راجع الدريرة ١٧١/٦ .

وقال المولى الافندي في حواشيه على أمل الامن المطبوع في هامش لرياص

٢ ٣٧٠ : وهي على قواعد العلامة في الفقه ، وتسمى سكت القواعد ، وتسمى

فوندا انور عد أيضاً ، وقد رأيتها بخطه الشريف عد سبطه قدس سره ، وسعة

أخرى أيضاً بحيد الشيع محد بن فلاح الشيعي ، وله عليها تعيقات أيضاً وعند

أيضاً منها نسخة وقد وصلت الى أواسط مسحت البيع انتهى .

أقول : وتوجد نسخة منها في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم : ٤٢٤٢ .

٣٥- حاشية على المختصر النافع .

قال في الدر المشور ١٨٦/٢ . نشتمل على تحقيق المهم من راجع أمل

الامل ٨٦/١ والرياص ٣٧٠ ولؤلؤة البحرين ص ٣٥ والدريرة ١٩٣/٦ .

٣٦- حاشية على قطعة من عقود الارشاد .

دل في الدر المشور ١٨٦/٢ . مشتملة على تحقيقات مهمة ومساح محررة .

أقول : الظاهر أنها قطعة من حواشيه على الارشاد المتقدم برقم : ٢٦ .

٣٧- الحاشية على المسالك للمؤلف رحمه .



ذل في الرياص [٣٨٢/٢] ومنها حواشي الكتاب المذكور مجدداً. راجع الروضات ٣/٣٨٠ والدرية ٦/١٩٩ .

٣٨ - الحوّه . فرع منه يوم ثلاثة ٢٥ دي الحجة ٩٥٦ ، رتبه على ستة مطالب .

قال في لدرية [٢٤٣/٦]: طبع طهران مع الحق انه في (١٣١٩) وسبعة قرب عصر نصف في سبب فرع من الكتاه في (٩٨٠) انتهى راجع السادر المنشور ٢/١٨٧ و الرياص ٢، ٣٧٠ و ٣٨٤ و مل الامن ١، ٨٦ .

قول : توحد ، سبحانه من الرسالة في مكتبة آية الله المرعشي عامه برقم . ١٧٧٧ و ٢٣٦٢ . وضع لرساله أيضاً في مجموعة رسائل الشهيد الثاني سنة ( ١٣١٣ ) .

٣٩ - البحث على صلاة الجمعة .

وهذه الرسالة عبر رساله وجوب صلاة الجمعة ، رجع الديرية ٦/٢٤٨ .

أبول . وطبع الرسالة في المجموعة المنشور لها سناً .

٤٠ - حجية الاجماع .

قال في الدر المنثور ٢/١٨٨ - ورساله في تحقيق الاجماع عدي بخطه .

راجع الرياص ٢/٣٧١ و مل الامن ١/٨٧ والدرية ٦/٢٦٨ .

٤١ - حقائق الايمان ، وهو هذا الكتاب بين يديك ، سيأتي الكلام حوله .

٤٢ - ذم التقليد و تباع لايام وترك الاستدلال . أوله : حبسا الى الحق وحبه الينا .

قال في الديرية [ ٤٢/١٠ ] : بقرب من مائتي وثلاثين بيتاً توجد ضمن مجموعة من رسائل الشهيد، دونها الشيخ الميرزا محمد الطهراني بسامراه وهي بخطه في مكتبته .

## ٤٣ - الرجال والنسب .

قال الموصلي في هدى في هدى [ ٣٧١/٢ ] . وقد أخرج رحمه الله واحتره من كل من كتاب معناه علماء لأن شهر آشوب ، ومن كتاب رجال ابن داود ، وكتاب حل لاشكال في معرفة لرجال للسيد حماد الدين ابن طاووس رحمه من الاسمي ، وجعل كل واحد منها رسالة مفردة . وقد كان نسخة من الاشكال بخط مؤلفه عنه ، وأدرايت ثلث رسائل ، وعدد نسخة من بعضها ، وكان تريح اختياره من كتاب حن الاشكال المذكور سنة (٩٤١) انتهى

ورجع أمل لامل ٨٧/١ ومؤلفه انحرى ص ٣٥ و الدرعة ١١٧/١٠ والدرع المنشور ١٨٨/٢ .

٤٤ - رسالة في لاحتواء ، في الرياض ٣٧١/٢ وأمل لامل ٨٧/١ والدرعة ٣٠/١١ .

أقول : الطاهر اتحاد الرسالة مع آتية لاقصد في الارشاد الى طريق لاحتواء المتقدم برقم : ١٠ .

٤٥ - رسالة في رث لروحة ألفها يوم احميس ٢٧ دي لحنة (٩٥٩) . قل في الدرعة ٥٥/١١ : نسخة منه في الرصونة ثلثها (٩٨٠) انتهى رجع لدر المنشور ١٨٧/٢ والرياض ٣٧٠/٢ وطبع لرسالته في مجموعة من رسائل الشهيد (١٣١٣) .

أقول : وتوجد مستثنان من الرسالة في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم : ١٧٧٧ و ٢٣٦٢ . ورجع لدرعة ٣٠٣/٢٣ .  
٤٦ - رسالة في لارض المفتوحة عرة .

قل في الدرعة ٦٠/١١ : كذا وحدث بخط الشيخ علي بن اسماعيل لترك عبي طهر بعض المصاحف .

## ٤٧ - رسالة في الشر وعدم انفعاله .

راجع الدرية ١١/١٢٦ و قدر لمشور ١٨٦/٢ والريص ٢ ، ٣٧ وأمل الأمل ١٨٦، ١ وثؤثة البحرين ص ٣٥ . أولها . بعد الحمد ، مسألة احتلف اصحابها في بحاسة الشر بمجرد ملائقة الحاجة فرع منها حاسن صدر (٩٥٠) ، وطبع في مجموعة من رسائله سنة ١٣١٣ . وراجع الدرية أيضاً ٦٥/٢٤ .

٤٨ - رسالة في الحدث في أثناء غسل الحاة . الدرية ١١/١٧٠ وقال : ونسخة كتبت بها (٩٨٠) في الرصوة . وراجع الدر المشور ١٨٦، ٢ والرياص ٣٧٠/٢ وأمل الأمل ١/٨٦ .

وطبع الرسالة في مجموعة من رسائله سنة ١٣١٣ .

قول : وتوجد نسخة من الرسالة في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم .

١٧٧٧ و ٥٠٠٣

٤٩ - رسالة في حروح المقيم عن محل لأمة . الدرية ١١/١٨٠

وقال : توجد مع رسالته في طلاق الحائض بخط محمد صالح بن الحاج حسن على ناع سهيل في (١٩-١٤-١٠٠١) .

قول : الرسالة هي نتائج لأفكار في حكم المصم في الاسود كما سيأتي .

٥٠ - دروس الحان في شرح ارشاد لادهان .

قال في الدرية ١١/٢٧٥ : فرع منه يوم دحر الارض ٢٥ ذي القعدة ٩٤٩ وقد طبع بايران ومعه مئة البريد في ١٣٠٧ ونسخة عصر المصنف بخط تلميذه السيد محمود لشولستاني موحودة في حراة الصدر ، ونسخة بخط السيد حسين ابن محمد بن عبي بن أحمد الحسيني من تلاميذ الشهيد - أيضاً كتبت في (٦-١٤-٩٥٨) ونقش بعض الحواشي عليه من املاء الشهيد بعنوان ( من املائه سلمه الله ) انتهى موضع الحاجة .

وراجع حول الكتب الدر المشور ١٨٣/٢ - ١٨٤ والرياص ٣٦٩/٢ و ٣٨٢ و ٣٨٣ . وأمل الأمل ٨٦/١ . وهو أول كتاب أنفه .

قول : وتوحد سبحانه من الكتب في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم : ٥٦٣ - ٢١٤٨ .

٥١ - الروضة الهبة في شرح نلمعة الدعشية . واشتهار الكتاب كالشمس في رائعة النهار ، فالأولى عدم التعرض حول الكتاب .

٥٢ - شرح بدايه الدراية للمؤلف نفسه . وهو شرح مزجي فرع منه لمة ثلاثة خامس ذي الحجة سنة ٩٥٩ .

وطبع أجيراً محققاً . ومنه ست نسخ في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم : ١١٩ - ٢١٠ - ١٤٥٢ - ٣٧٣٣ - ٤١٤٧ - ٤٢٥٠ . راجع لسريعة ١٣/١٢٤ و الدر

المشور ١٨٨/٢ والرياص ٣٧١/٢ وأمل الأمل ٨٧/١ .

٥٣ - شرح حديث الدنيا مزرعة للآخرة .

راجع الدر المشور ١٨٨/٢ والرياص ٣٧١/٢ وأمل الأمل ٨٧/١ وثؤلة البحرين ص ٣٥ والدرية ١٣/١٩٨ .

٥٤ - شرح المظومة في علم النحو للمؤلف نفسه .

قال في الدر المشور [١٨٨/٢] : ومظومة في النحو وشرحها رأيت بعضها بخطه . راجع لرياص ٣٧١/٢ ، وأمل الأمل ٨٧/١ وثؤلة البحرين ص ٣٥ والروصات ٣٧٩/٣ والدرية ١٤/٩٢ .

٥٥ - رسالة في صلاة الجمعة والقول بالوجوب ، لعيسى لها .

قال في لدرية [٧١/١٥] : أولها الحمد لله الذي شرف يوم الجمعة على سائر الاوقات وفصل صلاتها على جمع الصلوات . فرع منها في (٩٧٢) ولذا نُكر جمع كوبها له ، حكاه في كشف الحجب هكذا . ولكن السحبة بخط الشهيدكات

في مكتبة الحواسري فلاحظه للانكار أولاً، وقد وقع سهو في التزييح من الناسح في كلمة سبعين بدل ستين ظاهراً .

والسحة المصححة أيضاً المكتوب في آخرها تاريخ الفراع عن لمصنف انه فرع منها، مرة ربيع الاول (٩٦٢)، فيكون الفراع قبل وفاته بأربع سنوات . وهذه السحة في مجموعة مع رسائله الاخر رتبها في مكتبة شيخنا الشيرازي بامراءه ، وسحة كذلك كتابتها ( ١٠١٠ ) كانت عند الشيخ عباس قمي بشهد خراسان .

أقول : الرسالة مطبوعة في مجموعة من رسائل الشهيد سنة ١٣١٣ وصرح المؤلف في آخر لرسالة أنه فرع منها مرة شهر ربيع الاول سنة (٩٦٢) راجع حول الرسالة الدر لمشور ١٨٧/٢ والرياص ٣٧٠/٢ وأمل الأمل ٨٦/١ . وتوحد أربع نسخ من الرسالة في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم ٤٤٤ : -١٤٤٥-٤٠٣٣ .

٥٦- رسالة في صلة الرحم وأنها تزيد في العمر .  
قل في اندريه [ ٨٧/١٥ ] : توحد في مجموعة من رسائله كتاب في مكتبة شيخنا شيخ الشريعة الأصهباسي المحمي .  
٥٧- صيغ العقود والايقاعات .

قال في اندريه [ ١٠٩/١٥ ] : رأيتها عند السيد هبة الدين الشهرستاني .  
أقول : الظاهر اتحاده مع جواهر الكلمات المتقدم برقم ٢٥٠ .  
قال في الرياص [ ٣٨٤/٢ ] : ومن مؤلفاته التي عثرنا عليها سوى ما سبق كتاب جواهر لكلمات في صيغ العقود والايقاعات، وهو كتاب حسن . ويحتمل اتحاده مع ما سبق في كلام لشيخ المعاصر «ره» بعنوان كتاب العقود ، بل هو الظاهر اليح  
٥٨- رساله في طلاق الحائض الحاضر ووجبه وتحريمه .

قال في الدررعة [١٥/١٧٥]: توحد بحدود تلميذه المحارمه الشيخ سلمان ابن محمد بن محمد نجفي. انتهى (٩٥١). وعليها احرة لشهد بخطه تريخها (٩٥٤) في كتاب التمشي لكر في السجف، وأخرى ضمن مجموعة من رسائله في مكتبة الشريعة انتهى.

وراجع الدرر لمشور ٢ ١٨٦ والرباص ٣٧٠/٢ وأمل ٨٦/١.

٥٩- رسالة في طلاق الحامس الحاصر، وحيث المدحول به. بدرعة ١٥/

١٧٥ وقد. موجودة في تلك لمجموعه. وراجع لؤؤه الحاربن ص ٣٥.

٦٠- رسالة في طلاق العائب.

قال في بدرعة [١٥/١٧٦]: حال اليها في كتاب بطلاق من بروصة ليهية، نسخة بحدود تلميذه المحارمه الشيخ سلمان بن محمد بن محمد نجفي ضمن مجموعة من رسائله في كتاب التمشي الكبير في السجف.

وطبع ضمن مجموعة عشرة رسائل له في ١٣١٣. وراجع الدرر المشور

١٨٨/٢.

٦١- رسالة في اعدالة. راجع الدرر لمشور ٢ ١٨٩ والرباص ٣٧٢/٢ وأمل

الامس ٨٧/١ ولؤؤه الحاربن ص ٣٥ والدررعة ١٥، ٢٢٥.

أقول: وتوجد نسختان من الرسالة في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم:

٤٤٤-١٤٤٥.

٦٢- رسالة في عدم انعقاد النذر بعد ايقافه بحاصة.

قال في الدررعة [١٥/٢٣٤]: رأيته في مجموعة من رسائله سماها (٩٨٠) بحدود

الشيخ حسن بن الحسين افاريات نجفي في مجموعة من رسائل الشهيد كلكه بحدود وحد في الرضوية. انتهى في (٩٥٩) وخرج منها في حامس ضمن من تلك نسخة، ونسخة في مدرسة الشيرازي بسامراء.



أقول : تقدم الرسالة رقم ٤٧ ، ووقع التكرار في الدرعة ، ولكن وقع الاختلاف في كتابة الرسالة من مؤلفها فتأمل .

٦٣ - عية الفاصدين في معرفة اصطلاحات المحدثين .

قال في الدر المستور ١٨٨/٢ بعد ذكر الكتاب : وهذا العلم لم يسفه أحد من علماء الى انصيف فيه ، وهو أول من فتح مائه ودل صمائه . راجع رياض المعتمد ٣٧٠/٢ وأمل لاس ٨٧/١ ومؤلفه المحرر ص ٣٥ والدرعة ١١/٦٨ .

٦٤ - فوي الارشاد .

راجع الرياض ٣٧١/٢ وأمل الاول ٨٧/١ والدرعة ١٦/١٠١ .

٦٥ - فتاوي الشرائع .

راجع الرياض ٣٧١/٢ وأمل الاول ٨٧/١ والدرعة ١٦/١٠٢ .

٦٦ - فتاوي المختصر النافع .

راجع الرياض ٣٨٣/٢ والدرعة ١٦/١٠٣ .

٦٧ - فتوى الخلاف من الممة .

راجع الرياض ٣٧١/٢ وأمل الاول ٨٧/١ والدرعة ١٦/١٢١ .

٦٨ - فرائد في الدراية .

راجع الدرعة ١٦/٣٥٥ .

٦٩ - اعوائد احبة في شرح الرسالة المغلية .

قال في الدرعة ١٦/٣٦٠ : وهو شرح مرح فروع منه صفر (٩٥٥) رأيت نسخة منه في مجلس كتبت في رجب ٩٦٣ ثمان سنوات بعد التأليف وقولت مع نسخة احقروة على مصنفه . ويوجد منها نسخاً في داشكاد (١/٢٠٢٣ و ٣١٦١) تاريخ كتابة النسخة الاولى (١٠٦٢) والثانية (ح/٩٥٧) ونسخة منه بخط ربي

العنديين بن أحمد في (٩٧١) في مدرسة فاضل خان . وطبع مع المقاصد العلية بطهران (١٣١٧) .

قول: وتوحد ثلاث نسخ من الكتاب في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم: ٢٥٣١ - ٣٣٠٨ - ٣٦٤٨ .

٧٠ - فهرست تبيد القواعد - راجع حواء النريعة ١٦/٣٨١ .

٧١ - القصر في السر .

قل في النريعة [١٧/١٠٠]: رسالة موجزة في صلاة المسافرين أقول . تقدم له رسالة في عروج المقيم عن محل الإقامة برقم: ٤٩ . والطاهر اتحدهما مع نتائج الأفكار لاني .

٧٢ - كشف الرتبة في أحكام العينة والميعة . والكتاب في تعريف العينة وذكر أقسامها وأحكامها والاحاديث لدلة على تحريرها ورفعه على مقدمة وفصول وحاشية وهو مطبوع مكرراً في إيران مع محاسبة المس في ١٣١٩ ومع هذه الكتب وغيره في ١٣٠٥ وطبع محققاً .

راجع الدر المنثور ١٨٨/٢ وأمل الأمل ٨٧/١ والرياص ٣٧١/٢ ونؤلوة البحرين ص ٣٥ والنريعة ١٨/٣٦ .

وتوجد نسختان من الكتاب في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم: ٤٤٤ - ١٤٤٥ .

٧٣ - محاليف شيع الطائفة أجماعات نفسه .

راجع الدر المنثور ١٨٩/٢ وأمل الأمل ٨٧/١ والرياص ٣٧٢/٢ وقال: عندما منها نسخة . والنريعة ١٨/١٩ وقال: طبع مع الانية والعلية .

٧٤ - ما لا يسع لمكلف جهله من الاصول والفروع .

قل في النريعة ٢٦/١٩: مختصر في مائة وحسيني رأيت في مكتبة الميرور.

محمد الطهراني بسمراه .

٧٥- ما يحرم الزوجة منه من ارث زوجها .

كما في الدرعة ١٩/٣٥ والظاهر تحاد الرسالة مع ما تقدم برقم: ٤٥ فراجع.

٧٦- مختصر خلاصة الاقول .

راجع أمل لامن ١/٨٧ والدر المشور ٢/١٨٩ و لرياض ٢/٣٧١ ولؤلؤة

البحرين ص ٣٥ والدرعة ٢٠/١٩٥ .

٧٧- مختصر منية المريد .

راجع الدر المشور ٢/١٨٩ وأمل لامل ١/٨٧ والرياض ٢/٣٧١ ولؤلؤة

البحرين ص ٣٥ والدرعة ٢٠/٢١٢ . واسم بكتاب : نية لمريد .

٧٧- مسائل الالهام في شرح شرائع الاسلام . شرح بالقول على سبعين

الحاشية في العبادات ، ثم سطر لبحث في المعاملات .

قال في الدر المشور [٢/١٨٥] : ومنها شرح الشرائع الذي تفجرت منه

ببيع الفقه ، وأحد بمجامع العلم ، سبك فيه أولاً مسلك الاختصار على سبعين

الحاشية حتى كمل منه مجلد .

وكان قلبي سره كثيراً ما يقول بريد نصيب اليه تكمة لاستدراك ما فات ، ثم

أحد في الاطرب حتى صار بحرأ يملك فيه سبعين أواسي الالام ، فكمن سبعة

مجلدات صحمة ، من أحررد فقد أحرر تمام الفقه مما حواه ، واستعني بمطالعة

عن غيره من كل كتاب سواه .

وراجع الرياض ٢/٣٦٩ و ٣٨٢ و ٣٨٣ وأمل لامل ١/٨٦ ولؤلؤة البحرين

ص ٣٤ والدرعة ٢٠/٣٧٨

أقول : وتوجد (٢٠) نسخة من الكتاب في مكتبة آية الله المرعشي العامة

برقم: ٨٠٦- ٨٥٦ - ١٠٣٥ - - ١٠٥٣ - ١٠٧٥ - ١٢٠٥ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦-

١٢٦٧ - ١٣٢٨ - ١٦٢١ - ١٦٣٧ - ١٧٠٩ - ١٨٩٣ - ١٨٩٤ - ١٨٩٥ - ١٩٠٥ -

٢٦٦٤ - ٤٣٣١ - ٤٤٤٤ .

٧٨ - مستنبات العبة .

قال في الدرعة [١/٢١] : ذكرها بعض الفضلاء .

أقول : قد مر آنفاً أن المحقق الكركي رساله في العبة سطويها أقول في المستنبات وعد منها سبعة موضع ، ومر في لكاف كشف الريبة عن أحكام لعبة الشهيد الثاني ، فلعل هذه الرساله استدراك من شهيد لما فاتته في كشف الريبة .

٧٩ - مسكن المؤاد عبد فقد الاحبه و الاولاد .

قال في الدرعة [٢٠/٢١] : كنهه بعد فوت ولده محمد في رحب سنة أربع وخمسين ونعمائه مرناً على مقدمه وأبواب وحانته - لي أن قل : طبع ديوان ونسخة حط بلعيد المصنف المقروء فيه مع حط المصنف بالاحارة الكاتب موجودة في كتب مولانا الاحوند المراني محمد حسين القمشي لمحقى الكبير . رجع الدر المستور ١٨٧/٢ وأمل الاصل ١ ٨٧ والرصد ٣٧٠/٢ وأؤلوة البحرين ص ٣٥ .

وقال في الروصت ٣٧٩/٣ : وقف في سبب تصفيفه لكتابه لمسكن كثرة ماتوفي من الاولاد ، بحيث لم يخ له منهم أحد لا تشيح حس المرحوم ، وكان لأشق بحياته أيضاً وقد استشهد وهو صبي غير مراهق ، وأب لكناه خدا ورائد حمة وأحاديث نادرة ولطائف عرفانية الخ .

أقول : وتوجد ثلاث نسخ من الكتاب في مكانه آية الله المرعشي العامه برقم :

٤٤٤ - ١٤٤٥ - ٤٠٣٣ .

٨٠ - المقاصد العلية في شرح الرسالة الائمة .

راجع الدرالمشور ١٨٤/٢ وأمل الأمل ٨٦/١ والرياض ٣٦٩/٢ والدرية ٣٨٢/٢١ . ومرع منه (٩-١٤ - ٩٥٠) وقد طبع بايران سنة ١٣١٢ وتوجد نسخة من الكتاب في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم: ٢٧٧٣ .  
 ٨١ - مقالة في فلة السمات ومنها عن الجيوب .  
 قال في الدرية [٤٠٣/٢١]: مختصرة في ٢٥ بيتاً، يوجد عند الميرزا محمد الطهراني .

#### ٨٢ - مناسك الحج الكبير .

قال في الدرية ٢٦٣/٢٢ مرتب على مقدمة ومقالتين وحاشية أوله . حمدك اللهم يا من شرع لنا مسالك الأحكام .... مرع منه بهار الأربعاء (٢٠ شوال ٩٥٣) والسبعة التي استسبح عنها الميرزا محمد انطهراسي بخطه تزيح كتابتها سنة (١١٠١) ورأيت نسخة أخرى بخط مقصود علي بن شاه محمد الداعاوي ، مرع من نسخها سنة (٩٩٦) وفي بعض النسخ ذكر فراع المصنف في صحن الجمعة (١٧ رمضان ٩٥٠) وفي بعضها (١٤ رمضان) ونسخة منها في الرصوية .

راجع الدر المشور ١٨٧/٢ وأمل الأمل ٨٦/١ والرياض ٣٧٠/٢ ولؤلؤة البحرين ص ٣٥ .

أقول : وتوجد نسخة من الكتاب في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم: ٢٧٩٦ .

#### ٨٣ - مناسك الحج الصغير .

راجع أمل الأمل ٨٦/١ والرياض ٣٧٠/٢ ولؤلؤة البحرين ص ٣٥ ، والدرية ٢٦٣/٢٢ .

ونسخة منه في مكتبة آية الله المرعشي العامة برقم : ٣٣٠٧ .

#### ٨٤ - منظومة في النحو .

راجع أمل الامل ١ ٨٧ والرياض ١/٣٧١ ونوادة لحرير ص ٣٥ والدرية ١٤١/٢٣ ومقدم شرحها له برقم : ٥٤ .

٨٥ - ماز لفاسدين في أسرار معالم الدين .

أحال اليه في أول كتابه ميه المرید ص ٢ و ٧٢ الاتي قال : وفيه تعصيل  
جدة شريفة من هذه الاحكام . الدرية ٢٢ ٢٤٤ . وامل الامل ١/٨٧ والرياض  
٣٧١/٢ .

٨٦ - ميه المرید في آداب المفيد والمستفيد رتبه على مقدمة وأدب  
وحائفة، وفرع منه صحي لخمسة العشر من ريع الاول سنة أربع وخمسين  
وتسعمائة .

صاح مكرراً مصححاً الى روض الحد والمستفلا في ميه في سنة ١٣٠١ وطبع  
أيضاً في السحب وطبع أخيراً محمداً .

وقال في الدرية ٢٣/٢٠٩ : وسحة بخط تلميذ المصنف مع احارة المصنف  
له بخطه موجوده في كتب الاخوين القمهي الكبير . راجع الدر المشور ٢/١٨٦  
ووصف الكتاب بوصف جميل .

أقول : وتوجد أربع نسخ من الكتاب في مكتبة آية الله الدر عشي برقم . ٤٤٤-  
١٦٧٣-٢٥٣١-٣٧٣٣

٨٧- نتائج الافكار في حكم المقيمين في الاسفار .

قال في الدر المشور ٢/١٨٧ : ومنها رسالة بنفسه في بيان حال حكم المسافرين  
اذا نوى اقامة عشرة أيام في غير طاه ، ووسيم لمسانة الى أقدمها المشهوره ،  
وفيما اذا حرج باوي المقدم عشرة الى مادون مسافة وتسميها أيضاً الى أقسامها ،  
وبيان حايج أحكامها ، جلدلة المعرّعة شرعة الوفوع ، سماها نتائج الافكار في حكم  
المقيمين في الاسفار . راجع الدرية ٢٤/٤٤ .

أقول : وتقدم برقم : ٤٩ وطبع لكتاب في مجموعة من رسائله ١٣١٣

٨٨- أنية . راجع أمل لامل ٨٧ / ١ والرياض ٣٧١ / ٢ والروصات ٣٧٩ / ٣ والدريعه ٤٣٩ / ٢٤ .

٨٩- نية الحج والعمرة .

قال في لدريعه ٤٤١ / ٢٤ : وهي عبر ماسكه أوي . الحمد لله رب العالمين وصواته على محمد وآله الطاهرين اذا عزمت على سبيل الحج وقطعت العوائق فقف على باب بيتك و نو لحج والعمرة . محنصره تريد على مائة بيت رأيتها في مكتبة سيد اشيراري وسحه مع ماسكه في مكتبة الشريعة السهي .

وراجع الدر المشور ١٨٧ / ٢ . وأمل لامل ٨٦ / ١

أقول : وهناك عدة كتب ورسائل فاتها وهي :

٩٠- رسالة في تيفي الظاهرة وحدث والثلث في السابق . راجع بدر المشور

١٨٦ / ٢ وأمل لامل ٨٦ / ١ والرياض ٣٧٠ / ٢ وطبع ارسالة في مجموعة من رسائله سنة ١٣١٣ .

وتوجد سحه من الرسالة في مكتبة آية الله المرعشي برقم ١٧٧٧ .

٩١- منتخب المشيخة ابي محبوب .

قال في أمل لامل ٨٧ / ١ : رأيت بخطه كتاباً فيه أحاديث نحو ألف حديث

انتخبها من كتاب المشيخة للحسن بن محبوب .

٩٢- رسالة في ذكر أحواله .

راجع أمل لامل ٨٧ / ١ والرياض ٣٧٢ / ٢ ولؤلؤه البحرين ص ٣٧ .

٩٣- رسالة المسائل الاسطولوجية في الواحات العيسة .

راجع أمل لامل ٨٧ / ١ والدر المشور ١٨٩ / ٢ والرياض ٣٧٣ / ٢ وقال في

هامشه : رأيت بخط الشيخ علي سطره بعد ذكر المسائل الاسطولوجية في الواحات

الغيبية مؤكداً : الرسالة لاسطمبوليه مشتملة على عشرة مباحث مس عشرة علوم ،  
فالظاهر أنها نعيها ما ذكر في المتن بمكون رسالة هي عشر مباحث مشكلة هي عشرة  
علوم

٩٤- ميرد الاكباد مختصر مسكن الفؤاد .

راجع الدر المشور ١٨٩/٢ وأمل الامل ٨٧/١ والرياص ٣٧١/٢ .

٩٥- رسالة في تحقيق الاحماع .

راجع الدر المشور ١٨٨/٢ وقال : عدي بخطه وأمل الامل ٨٧/١ والرياص

٣٧١/٢ .

٩٦- رسالة في الولايات وأن الصلاة لا نقل الا بها .

راجع الدر المشور ١٨٨/٢ وقال : ذكرها في شرح الارشاد . وأمل الامل

٨٧/١ والرياص ٣٧١/٢ .

٩٧- رسالة في عشرة مباحث مشكلة في عشرة علوم .

راجع الدر المشور ١٨٧/٢ وقال : صفها في اصطبول وعقد في كن مبحث

اشكالا يعبر عن حظه الراصحوون في العلم . وأمل الامل ٨٧/١ والرياص ٣٧١/٢ .

وتقدم برقم : ٩٣ احتمال انحادها مع المسائل الاسطمبولية فراجع .

٩٨- ثغفود في أسرار معالم الدين . راجع الرياص ٣٧١/٢ .

٩٩- الطالب العلية في شرح الالعية .

كدافى الرياص ٣٨٣/٢ والظاهر أنه متحد مع احدى شروحه عليها .

١٠٠- رسالة في الاخبار .

قال في الرياص ٣٨٤/٢ : مشتملة على خمسة أصول، وقد رأيتها ببلده ساري

في جمعه كتب مولانا عبدالله الشيرازي .

هذه جملة من الكتب والرسائل التي عثرت عليهما ، وادكان بعض ما ذكرتها



متحداً مع الآخر كما أشرب إليه ، ولعل هناك كتب ورسائل لم يثر عليها .

### حول الكتاب :

المبحث عن حول الكتاب يقع في مقامين :

الاول : موضوع الكتاب : قال المؤلف في مقدمة الكتاب . بي اما رأيت الاقوال في حقيقة الايمان مع لا يدق على حقيقته متكرره والادلة على ذلك في كتب الاصول منتشرة وأكثرها لأروى العس ولا تدعي الجليل ، ولا يدعي بها الا القليل أحببت أن أجمع منها جملة كافية مع اضافة بعض ما ينفع ذلك . الخ .

ثم رتب الكتاب على مقدمة وثلاث مقالات وحاشية ، فالمقدمة في نقل الاقوال والمدى في حقيقة الايمان . و لمقالة الاولى في صحيح الاقوال .

والمقالة الثانية في احداث : ١- الايمان بقل ارادة والنقصان . ٢- في حقيقة الكفر . ٣- في مكان الكفر بعد الايمان ، وأن المؤمن يمكن أن يصير كافراً كعكسه .

والمقالة الثالثة في أبحاث أيضاً : ١- في لاسلام وحقيقته . ٢- في عدم كهر المحلف ورفع شهادته . ٣- في حكم المكذب في زمان مهلة النظر من الكفر والايمان .

وفي الحاشية أيضاً مباحث : ١- في زمان التكليف بالمعارف . ٢- في الدليل الذي يكفي في حصول المعرفة . ٣- في تعيين المعارف الخمسة التي يحصل بها الايمان مرتباً على الاصول الخمسة ، مع البسط في الامانة بها . وهناك خلال الكتاب مباحث عميقة ومطالب جليلة غاب عنها .

المقام الثامن : عنوان الكتاب . بما أن المؤلف لم يبين لكتابه عنواناً خاصاً فقد وقع الاختلاف في عنوانه واليك بعض عبارات الاصحاب : قل في الدرالمشور ١٨٨/٢ : وكتب في تحقيق الاسلام والايمان عدي بحطي . وكذا في أمل الأمل

٨٧/١ ورناص ٣٧١ واثوثة لتحريص ص ٣٥ ولروصا ٣٧٩ .

وقال في الدرعة ٣٠/٧ : حقائق الإيمان في بيان حقيقة الإيمان والإيمان وأجرهما وشروطهما، كما أشرنا إليه بعنوان الإيمان والاسلام في (ج ٢، ٥١٤) أو تحقيق لاسلام ولإيمان في (ج ٣/٤٨١) الى أن قال : وفي كشف الحجب عن عه برسالة في لإيمان والاسلام والكفر، ولم يشخص المؤلف ولعن نسخته كانت نافضة . وقد رأيت نسخة اسماء في كربلاء في مكتبة السيد حسين آل حيدر لدين لهندي لحائري مبيع كتبها (٢٤- ١١٠١) وصرح لشهيد في آخره اسمه واسمه ، وأنه فرغ منه في سحر ليلة الاثنين ثامن دي القعدة (٩٥٤) قبل شهادته ثمانية عشرة سنة وطلع مع كشف الودئ للعلامة الحلبي في (١٣٠٥)

وقال في اعيان الشيعة ١٥٦/٧ : كتب تحقيق لاسلام والإيمان ، وهو كتاب حقائق الإيمان الذي رأيت منه نسخة محطوطة في طهران ، صرح بذلك صاحب الدرعة .

أقول : فقد بين من ذلك أن الكتاب معدون في كتب التراجم بكتاب تحقيق الاسلام والإيمان والمتأخرين منهم عذرهم بحقائق الإيمان ، كما في البحار . وما ان الكتاب من مصادر بحار الانوار للعلامة امجلسي قدس سره فتمت بالمقابلة مع المنقول عنه في البحار .

### في طريق التحقيق :

فوبل الكتاب والرسالتان على عدة نسخ وهي :

١- نسخة محطوبة من حقائق الإيمان ، للمكتبة برقم : ١٤٨٨ ، ولكتب مصبوط باسم حقيقة الإيمان ، ولم ينطق المعهوس للكتب ولالمؤلفه ، ورمر النسخة «ن» .

٢- نسخة محطوبة من حقائق الإيمان ، للمكتبة برقم : ٥٨٤٢ ، وهي نسخة

ثمينة مصدحة جداً وحاء في آخر نسخة . قد قوبل وصحح من نسخة صاحبها الشيخ سيد والسيد لعتمد السيد احليل بين عبد احسين الحسبي الخاتون آبادي سلمه الله تعالى من نسخة صاحبها الشيخ اعاصل الراشد علي بن محمد بن احسن ابن مؤلف الكتاب رحمه الله بعد ابن لاجين محمد عمي عهما انتهى واستصح الكتاب بن لاجين في سنة ١١٠٢ ورمز نسخة «م» .

٣- نسخة مخطوطة من خاتون الايمان ، لمكتبة برقم : ٥٥٥٥ ، ستسحب امر هم بن محمد بن علي الحرفوشي العاسي في سنة ١٠١٠ .

٤- نسخة مطبوعة من خاتون الاسمان في سنة ١٣١٢ هـ ، ورمزها «ط» .

٥- نسخة مخطوطة من رسالة الاقتصاد ، لمكتبة برقم . ١٢٥٩ ، وهي نسخة مخطوطة فيها سقط صاحبها حسب اتوسع و اطاقه .

٦- نسخة مخطوطة من سائر اعداء برقم . ٤٤٤ ، وفيها علامة ، ملاح والمقالة

٧- نسخة مخطوطة من رسالة اعداء برقم ١٤٤٥٠ .

وهذه المسح كلها بحرية مكتملة آية الله العظمى المرعشي العجفي دام طوله . وقد بدلت اتوسع والذاقة في تصحيح الكتب ورسائله وتحريج الايات والاحاديث والمصادر المنقولة منها .

و امرحو من العلماء الافاضل والاعزاء الكرام الذين ير اجمعون الكتاب أن يتفصلوا علينا بما لديهم من استد وتصحيح ما اعلنا وقمنا به من الاخطاء والاشبهات والزلزلات ، فان الاسمان محل الرتل والحطأ والسبان .

و لاحتام ابني أقدم تدني لعاطر لاداره المكتبة العامة التي أسسها سماحة المرجع الديني آية الله العظمى السيد شهاب الدين المرعشي العجفي أدام الله ظله والوارف على اهتمامه في احياء آثار أسلافه المتقدمين ، وأسأل الله تعالى أن يديم ظل سماحته المديد لرعاية هذه الحركة المباركة .

وأطلب اليه جل وعز أن يرشدني توفيق ولده الدار الروؤف العلامة الدكتور السيد محمود المرعشي حفظه الله، الذي «هتنامه البليغ ومساعيه الحميلة قدأحيي كثيراً من آثار أسلافها، فحراه الله خير جراه المحسبين» .

والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، وسنعمر مماوقع من حلال وحصل من راس ، ونعود به من شرور أعسا وسيئات أعمالنا وولات أقدم ما وعثرات أقلامنا ، وسنجير بالله من الحياة بالامانات ، وتضييع بحقوق فهو لهدى الى .لرشد، والموفق للصواب والساد، والسلام على من اتبع الهدى .

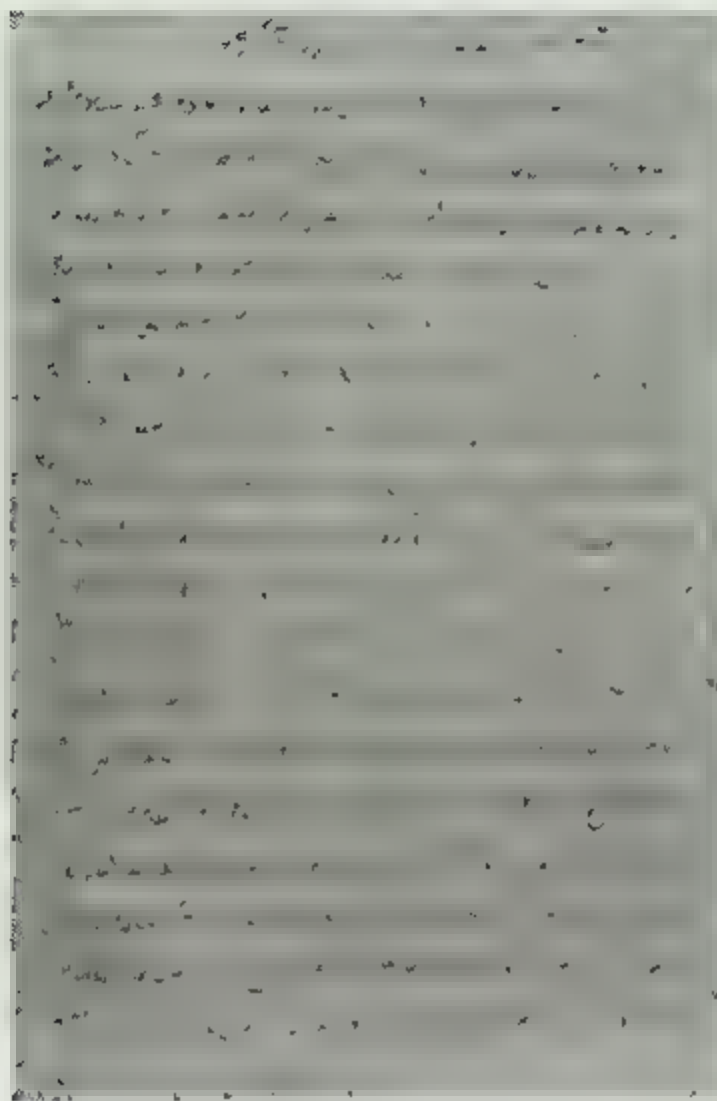
١٤٠٩/٤/١ ق قم بشرة من ٧٥٣ - ٣٧١٨٥ السيد مهدي الرحايلي

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

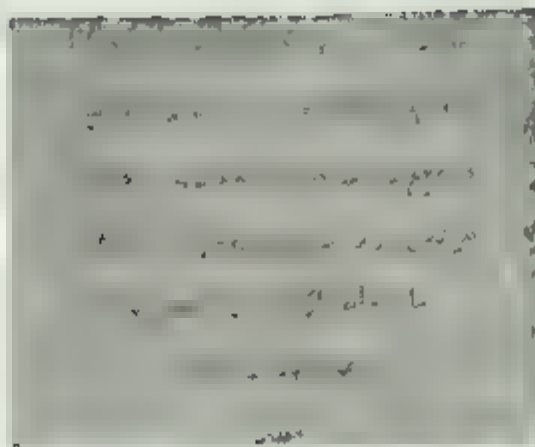


فيسمى بالبرق

[illegible]









حقائق الايمان

أو

رسالة حقيقة الايمان والكفر



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدورنا للإسلام ، وتفصل علينا بحسن الاعلام لمزيد  
الاكرام، دور قلوبنا بمعرفته وثبتها<sup>(١)</sup> على الايمان، ووصلى الله على سبيه المعوث  
ليبدن اللعاب ويلاع البيان<sup>(٢)</sup> بألح برهان، وعلى آله المستحبين، وجملة الشرع  
المبين ، الذين أتم الله علينا بهم النعمة ، وأكمل لنا بهم الدين، فصدقنا وأقرنا،  
وبنا آمنا فاكثينا مع الشاهدين .

وبعد: فإني لما رأيت الأقوال في حثيفة الايمان مع الاتفاق على حقيقته متكررة  
والادلة على ذلك في كتب الاصول متشرة ، وأكثرها لا يروي الغليل ولا يشفي  
الغليل ، ولا يجدي منها الا القليل .

أحييت أن أجمع فيها جملة كاتبة مع اضافة بعض ما يتبع ذلك ، ليسهل على  
الطائر تناولها ، ويسمي بما ذكره في بيان آيات بيناتها<sup>(٣)</sup> عن تناولها  
ودكرت في حلال ذلك ما ينبغي ايراده سؤالاً وجواباً ، ليكثر بذلك نفعها،

---

(١) في (ط) : وثبتنا

(٢) في هامش (م) : التبيان - خ ل .

(٣) في (ط) : بيناتها .

وينتقش على صحيفة النفس وقعها .

و حيا من الله تعالى أن يعف بها من نظر ، ويوخر من عشر على عشره ، يصبر وعمر ، سائلا به حسن الاملاء ، عائدا به من الاستدراج والاملاء ، ورتبتها على مقدمة ومقالات وحاجته ، أم .

### المقدمة

[ في تعريف الايمان لغة وشرعا ]

واعلم أن الايمان لغة تصديق ، كما نص عليه أهلها<sup>(١)</sup> ، وهو فعال من الامر ، بمعنى سيكون النفس واطمئنانها لعدم ما يوجب الخوف لها ، وحيث كان حقيقة «آمن به» سكبت بمعنى [أي] واضمأت بسبب قبول قوله وامتنال أمره ، فتكون اليقين المسية .

ويحتمل أن يكون بمعنى منه التكليف والحاجة ، كما ذكره بعضهم ، فتكون المباءة رائدة والاول أولى ، كما لا يخفى ، وأوفق لمعنى التصديق . وهو تندي بالام ، كقوله تعالى «وما أتيت بمؤمن لنا<sup>(٢)</sup>» «فأمن به لوط<sup>(٣)</sup>» و «ألماء كقولها تعالى «آمنوا بما أنزلت<sup>(٤)</sup>» .

وأما التصديق . فقد قلنا انه انمول والادعاء ما اقتضت ، كما ذكره أهل الميراث . ويمكن أن يقال : معناه قول الحق أعظم من أن يكون بالجد أو بالنسب . ويدل عليه قوله تعالى «قلب الأعراب آمن<sup>(٥)</sup>»

(١) راجع صحاح اللغة ٢٠٧١/٥ .

(٢) سورة يوسف ١٧٠

(٣) سورة العنكبوت ٢٦٠

(٤) سورة آل عمران ٥٣

(٥) سورة العنكبوت ١٤

فأحسروا عن أنفسكم بالإيمان وهم من أهل لسان ، مع أن الواقع منهم هو الاعتراف «الإيمان دون المحن» ، لئلا عنهم بقوله تعالى «من لم يؤمنوا» .  
 واثبات الاعتراف بقوله تعالى «ولكن قولوا أسلمنا» لدل على كونه اقترافاً  
 «الشهادتين» ، وقد سموه إيماناً بحسب عرفهم . و قد بيّنناه الله عنهم انه هو الايمان  
 في عرف الشرع .

ان قلت . حصل أن يكون «ادعوه من الإيمان هو الشرعي» ، حيث سمعوا  
 أن «أشارع كنههم بالإيمان» ، فيكون المعنى عنهم هو ما دعوا ثبوت له لهم ، فلم يقع  
 في لاية دلالة على أنهم أرادوا المعوي .

قلت . الماهر أنه في ذلك الوقت لم تكن الحقائق شرعية مقرره عندهم ،  
 لعدمهم عن مدارك لشرعيات ، ولا يكون المحرر عنه لا ما يسمونه إيماناً عندهم ،  
 وقوله تعالى «آمنوا بأفواههم وأمن يؤمن قلوبهم»<sup>(١)</sup> وقوله تعالى «ومن الناس من  
 يقول آمنا بالله وما يوم لاخر وما هم بمؤمنين»<sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة في هذه الايات أن الإيمان في اللغة : التصديق ، وفي واقع في  
 لاجبار عنهم أنهم آمنوا بأنفسهم دون قلوبهم ، فيلزم صحة إطلاق التصديق على  
 الاقرار باللسان وإن لم يوافقته المحن .

وعلى هذا فيكون المعنى هو الايمان الشرعي «عني انساني» ، جمعاً بين صحة  
 النفي والاثبات في هذه الايات .

لا يقال . هذا لاطلاق محرر ، ولا يرم الاشتراك ، والمحرر خير منه .  
 لأن القول : هو من قبيل مشترك لمعوي لا لاهي ، ومعه قبول لاجبر

(١) سورة البقرة ١٧٧ ، ولا يتركه في لسان والصحيح «من الذين قالوا آمنا

بأفواههم ولم يؤمن قلوبهم»

(٢) سورة البقرة ١٧٧

أعم من أن يكون باللسان أو بالحدس، واستعمال اللفظ الكلي في أحد أفراد معناه باعتبار تحقق الكلي في صمته حبيبة لا مجاراً، كما هو المقرر في بحث الاعطاء .  
 فإن قلت<sup>(١)</sup> : إن المتبادر من معنى الإيمان هو التصديق القلبي عند الإطلاق وأيضاً يصبح سلب الإيمان عن من أنكر بطله وإن أقر بضامه، ولأول علامة لحقيقة والثاني علامة المجاز .

قلت : الجواب عن الأول أن المتبادر لا يدل على أكثر من كون المتبادر هو الحقيقي لا المجازي، لكن لا يدل على كون الحقيقة لغوية أو عرفية، وحيث فلا يتعين أن العموي هو التصديق القلبي، فلهذا العموي الشرعي .  
 إن قلت : الأصل عدم التفرع، فيعين العموي .

قلت : لا ريب أن المعنى العموي الذي هو معنى التصديق لم يتق على طلاقه بل أخرج عنه ما ياتى بحسب عند بعض، أو النقل عند آخرين .  
 وما يدل على ذلك أن لإيمان الشرعي هو التصديق بالله وحده وصفاته وعدله، وسورة سبأ محمد ﷺ، وما علم بالضرورة مجيئه ﷺ به لأموقع فيه الخلاف وعلى هذا أكثر المسلمين .

وراد الإمامية التصديق بامامة إمام الزمان، لأن من ضروريات مذهبهم؛ أيضاً أنه مما جاء به النبي ﷺ وقد عرفت أن الإيمان في اللمة التصديق مطلقاً، وهذا أحسن منه

ويؤيد ذلك قوله تعالى « يدأبها الذين آمنوا بالله ورسوله »<sup>(٢)</sup> أحمر عنهم تعالى بالإيمان، ثم أمرهم بأمره، فلا بد أن يكون الكافي غير الأول، والا لكان أمراً بتحصيل الحاصل .

(١) في (ن) و (م) أن قلت

(٢) سورة السباء : ١٣٦ .



وإذا حصلت المغايرة كان الثاني المأمور به هو الشرعي، حيث لم يكن حاصلًا لهم، إذ لا محتمل غيره إلا تأكيد، وأساس حير منه .  
وعن الثاني فالمع من كون ما صح سئله هو الايمان المفوي بل شرعي ،  
وليس النزاع فيه .

ان قلت: ما ذكرته معارضة<sup>(١)</sup> ساد ذكره أمر الميراث في تقسيم العلم الى  
التصور والتصديق، من أن المراد «للتصديق الادعاء العقلي، فيكون في العلة كذلك  
لان الاصل عدم النقل .

قلت: قد يسا ساقاً المحروح عن هذا الاصل، ولو سلم فلا دلالة في ذلك على  
حصص معنى التصديق مطلقاً في الادعاء العقلي، بل التصديق الذي هو قسم من العلم  
وليس محل النزاع .

على أن يقول: لو سلمنا صحة الإطلاق محضاً، ثبت منطوقاً أيضاً، لا ما لم يدع  
الأن معناه قول الحر مطلقاً، ولا ريب أن الالفاظ المستعملة لعة في معنى من  
المعاني حتمية أو مجازاً بعد من العلة، وهذا ظاهر .

### « تعريف الايمان الشرعي »

وأما لايمان الشرعي: فقد اختلف في بيان حقيقته العبارات بحسب اختلاف  
الاعتبارات .

وبان ذلك، أن الايمان شرعي: إما أن يكون من أفعال القلوب فقط، أو من  
أفعال الجوارح فقط، أو منهما معاً .

فان كان الاول، فهو التصديق بالقلب فقط، وهو مذهب الاشاعرة، وجمع من  
متقدمي الامامية ومتأخريهم، ومهم المحقق الطوسي رحمه الله في فصوله<sup>(٢)</sup> .

(١) في هامش (٢) - معارض - ح ل .

(٢) فصول المفائد ص ٤٨ .

لكن اختلفوا في معنى التصديق، فقال أصحابنا: هو لعلم . وقال الأشعرية : هو لتصديق النفساني ، وعبروا به أنه عبارة عن ربط القلب على ما عسى من اخبار المحرر ، فهو أمر كسبي يشتمل على خبر التصديق<sup>١</sup> . ولذا يثبت عليه خلاف العلم والمعرفة ، وبها ربما يحصل بلا كسب ، كما في الضروريات .

وقد ذكرنا حصول ذلك بعض المحققين ، فقال : تصديق هو أن تتسبب باختيارك<sup>٢</sup> التصديق إلى محرر ، حتى لو وقع ذلك في القلب من غير اختيار لم يكن تصديقاً وإن كان معرفه ، وسبب إتياء الله تعالى [فصور] ذلك .

وإن كان الثاني ، فاما أن يكون عبارة عن التمسك بالشهادتين فقط ، وهو مذهب الكرامية . أو عن جميع أفعال الجوارح من الطاعات بأسرها عرساً وبطلاً ، وهو مذهب الجوارح وقدماء المعتزلة والعلامة والقاضي عبدالحسين . أو عن جميعها من الواجبات وترك المحظورات<sup>٣</sup> دون الموازين ، وهو مذهب أبي علي الجبائي و به أبي هاشم وأكثر معتزلة النصارى .

وإن كان الثالث ، فهو : ما أن يكون عبارة عن أعمال القلوب مع جميع أفعال الجوارح من الطاعات ، وهو قول المحدثين وجمع من السلف كابن محمد وغيره فادهم قالوا : لا إيمان بتصديق باللسان وإقرار باللسان وعمل بالأركان .

وأما أن يكون عبارة عن التصديق مع تمتني الشهادة ، وبسبب إلى طائفة منهم أبو حنيفة .

أو يكون عبارة عن التصديق باللسان مع الإقرار باللسان ، وهو مذهب المحقق بصير الدين الطوسي رحمه الله في تجزيه ، فهذه سبعة مذاهب ذكرت

(١) في (ن) : نعم ، بوه

(٢) في (ط) : باخبار الصدوق .

(٣) في (ن) : باخبارك .

(٤) في (ط) : المحذورات .

في الشرح الجديد للتجريد<sup>(١)</sup> وغيره .

واعلم أن مفهوم لا يدين على المذهب<sup>٢</sup> لا أول يكون تخصصاً بمعنى لمعني  
وَمَعْنَى المذهب<sup>٣</sup> لما فيه فهو مقول، و تخصيص خبر من القس .  
وهو بحث وهو : ن نقائل بأن الإيمان عبارة عن فعل الصدقات ، كقدماء  
المعتزلة والعلاف<sup>٤</sup> و الحوارج ، لا ريب فيهم بوجوه اعتقاد مسائل الأصول .  
وحيثه فما عرق بينهم وبين نقائل بأنه عبارة عن أفعال القلوب و الحوارج ؟  
ويمكن الحوار بأن اعتقاد المعارف شرط عند لاوايين وشطر عند الآخرين

### المقالة الأولى

في بيان صحيح هذه المذاهب وما يرد عليها .

وما يدكر في دفعها (٥)

اعلم أن المحقق لطوسي رحمه الله ذكر في قواعد العقائد أن أصول الإيمان  
عند الشيعة ثلاثة : التصديق بوحدايته لله تعالى في ذاته تعالى ، والعدل في  
أفعاله ، والتصديق بسوة الانبياء عليهم السلام ، والتصديق بإمامة الأئمة المعصومين من  
بعد الانبياء عليهم السلام .

وقال أهل السنة : ان الإيمان هو التصديق بالله تعالى ، ويكون المسمى بالتصديق  
صدوقاً ، والتصديق بالاحكام التي يعلم يقيناً أنه بالتصديق حكم بها دون ما فيه اختلاف

(١) وهو للعاقل القوشي من علماء أهل السنة

(٢) في (ن) : مذهب

(٣) في (ن) : المذهب .

(٤) في (ن) : العلاف

(٥) في (ط) و (م) : دفعه .

واشتهر .

وانكسر يقبل الإيمان ، والدب يقبل العمل الصالح ، وينقسم لى كمائر وصعثر ويستحق المؤمن بالاجماع الحلود في الجبه ، ويستحق الكافر الحلود في العقاب ، انتهى .

وذكر في الشرح الجديد التحريد أن الإيمان في الشرع عند الأشاعرة هو التصديق للرسول بما علم محيطه به ضرورة ، تفصيلا فيما علم تفصيلا ، واجمالا فيما علم اجمالا ، فهو في الشرع تصديق خاص<sup>(١)</sup> انتهى .  
فهؤلاء اتفقوا على أن حقيقة الإيمان هي التصديق فقط ، وإن احتملوا في المقدور المصدق به ، والكلام هاهنا في مقامين :

الأول : في أن التصديق الذي هو الإيمان المراد به اليقين<sup>(٢)</sup> الجارم الثابت ، كما يظهر من كلام من حكينا عنه .

ثاني : في أن الأعمال ليست جزءاً من حقيقة الإيمان الحقيقي ، بل هي جزء من الإيمان الكمالي .

أما الدليل على الأول فآيات يثبات :

منها : قوله تعالى «الطال لا يعني من الحق شيئاً»<sup>(٣)</sup> والإيمان حق للنص والاحتماع ، فلا يكفي في حصوله وتحققه الطل .

ومنها : «ان يتبعوا إلا الطل»<sup>(٤)</sup> «ان هم لا يظنون»<sup>(٥)</sup> «ان بعض الطرائم»<sup>(٦)</sup>

(١) قواعد العقائد ص ٤٦٦ .

(٢) لشرح الجديد الفاضل القوشجي الشرح علاء الدين علي بن محمد لنومى سنة

(٣) في هدمش (٢) اليمى - ح ل .

(٤) سورة يونس : ٣٦ .

(٥) سورة الأنعام : ١١٦ .

(٦) سورة لجنائية : ٢٤ .

(٧) سورة الحجرات : ١٢ .

هذه [الآيات] قد اشتركت في التوحيح على اتعاض الظن، والإيمان لا يربح من حصل له بالاجماع، فلا يكون ظناً.

ومنها: قوله «انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتدوا»<sup>(١)</sup> ففي عنهم لرب، فيكون ثابت هو اليقين.

ان قلت: هذه الآية لكرامة لاتدل على المدعى بل على خلافه، وهو عدم اعتناء اليقين في الإيمان، وذلك أهما انما دلت على حصر الإيمان فيما عد الشك، فيصدق الإيمان على الظن.

قلت: الظن في معرض لرب، لان النقص محذور فيه ويقوى بأدبي تشكيك، صاحبه لا يحلو من رب، حيث أنه دائماً يحور النقص، على أن الرب قد يطلق على مدعى من الشك، يقال: لا ارتاب في كذا. ويريد أنه منه على يقين، وهذا شائع دائع.

ومن السنة المطهرة قوله «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُلُوبُكُمُ الرِّجَالُ»<sup>(٢)</sup> فبما قلب القلوب والابصار ثمت قلبي على دينك» فلو لم يكن ثبات القلب شرطاً في الإيمان لما طنه «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُلُوبُكُمُ الرِّجَالُ»<sup>(٣)</sup>، والثبات هو الحرم والمطابقة، ولص لا ثبات فيه، اد يحور ارتداده.

وفيه منع كون الثبات شرطاً في تحقيق الإيمان، ويحور<sup>(٤)</sup> أن يكون «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُلُوبُكُمُ الرِّجَالُ»<sup>(٥)</sup> طله لكونه اعرف الاكمل، وهو لا تراعى فيه.

ومن جملة الدلائل على ذلك أيضاً الاجماع، حيث ادعى بعضهم أنه يجب معرفة الله تعالى التي لا يتحقق الايمان بها الا بالدليل اجماعاً من العلماء كافة، ولابدل ما أفرد العلم والظن لا يبيده، وفي صحة دعوى الاجماع بحث، لوقوع الخلاف في جوار التقليد في المعارف الاصولية، كما سنذكره انشاء الله تعالى.

(١) سورة بقرات ١٥٠.

(٢) في (ط): ولم لا يجوز.

واعلم أن جميع مدكراته من الأدلة لا يبعد شيء منه العلم ، بأن الحرم و نبات  
معتر في التصديق الذي هو الآية د. أما بعيد أسس بعترهم ، لأن الآيات قد له  
لتأويل وغيرها كدلت ، مع كونه من الاحاد .

ومن الآيات أيضاً قوله تعالى «فاعلم أنه لا إله الا الله» .

واعترض على هذا الدليل بأنه أحص من المدعى ، أنه بما يدل على اعصار  
اليقين في بعض المعروف ، وهو التوحيد دون غيره ، والمدعى اعتبار اليقين في  
كل ما تصديق به شرط في تحقق لاسد ، كالعقل و نسرة و المعاد وغيره .  
وأجيب بأنه لا فائل بالمرق ، فإن كل من اعتبر ايقين اعتره في الجميع ، ومن  
لم يعتره لم يعتره في شيء منها .

واعلم أن مدكراته على متقدم واردة ماها أبعأ ، واعترض أيضاً بأن لاية  
الكرامة خطاب الرسول ﷺ ، فهي بما تدل على وجوب العلم عنه وحده  
دون غيره .

وأجيب بأن ذلك ليس من خصوصياته ﷺ بالاجماع ، وقد دد دليل وجوب  
التأسي به على وجوب اتدعه ، فيجب على باقي المكلفين تحصيل العلم بالعقائد  
الاصولية .

وأيضاً أورد أنه بما بعيد الوجوب لسو ثت أن الامر للوجوب ، وفيه مع  
لاحتماله<sup>١٦</sup> غيره ، وكذا يتوقف على كون المراد من العلم ماها تفنعي ، وهو غير  
معلوم ، اد يحتمل أن يراد به الظن الغائب ، وهو يحصل بالتقليد ، وبالحملة فهو  
دليل ظني .

(١) سورة محمد (ص) : ١٩ .

(٢) في (ن) : لاحتمال .

## [ اعتبار اليقين في المعارف ]

وحيث ابحر البحث الى ذكر الدلائل على اعتبار اليقين في الايمان ، فلنذكر  
 مدة معاد كره علماء الاصول من الادلة على كون المعرفة واحدة بالدليل ، وأن التقليد  
 غير كاف فيها ، إذ بدلت يعلم اعتبار الدليل في الايمان دون التقيد  
 اعلم أن العلماء اختلفوا على وجوب معرفة الله تعالى ، واعتبر ، وأدب لا تحصن  
 بالتقليد لأمس شد مهم ، كعد الله بن الحسن العسري<sup>١</sup> و بحشويه<sup>٢</sup> ، والعلمية ،  
 حيث ذهبوا الى حوار التقليد في لعائد الاصولية ، كوجود انصاع وديج له  
 وينسج ، والسوة ، واعمد وغيرها ، بل ذهب بعضهم الى وجوبه .

لكن اختلفوا في ثلثون بوجوب المعرفة في أنه عتلى أو سمعي ، فالألمية  
 و لمعتلة على الأول ، والأشعرية على الثاني ، ولا عرض لهاها بين ذلك ، بل  
 بيان أصل الوجوب المتفق عليه .

من ذلك : ان الله تعالى على عبده بعداً ظاهرة وباطنة<sup>٣</sup> لا تحصن ، يعلم ذلك  
 كل عاقل ، ويعلم أنها ليست منه ولا من مخلوق مثله .  
 ويعلم أيضاً أنه اذا لم يعترف به عام ذلك المسموع وأنم بدعن بكونه هو المسموع لا عبره

(١) في (ن) و(ط) : البصري .

(٢) قال في المفالات والفرق ص ٦ . و فرقة منهم يسمون بشاك وابرية أصحاب  
 الحديث منهم سعيد بن سعد الشوري ، وشريك بن عبد الله ، وابن أبي نسي ، ومحمد بن دريس  
 الشافعي ومالك بن أنس ؛ نظر فهم من<sup>٤</sup> من لحشو و جمهور العظم وقد سمر بحشويه  
 أقول : لحشو في الاصطلاح عبارة عن رتبة الذي لأطائل تحته ، وسميت بحشويه  
 لحشويه لأنهم يحشون الاحاديث لئلا يصل لها في الاحاديث ، معروفة عن طريق لوجي ،  
 أي ، يدخول فيها ، وليست منها ، وقالوا : كل ثقة من العلماء تأتي بحجر مسد عن النبي صلى  
 الله عليه وآله فهو حجة .

(٣) في هامش (م) : نظاهرة والباطنة - ح ل

ولم يسع في تحصيل مرصاته دمه الغلاء ، ورأوا سلب تلك المم عن حساً ،  
وحينئذ فيحكم ضرورة العقل بوجوب شكر ذلك المم .

ومن المعلوم أن شكره على وجه يليق بكمال ذاته يتوقف على معرفته ، وهي  
لا تحتمل « تطبعت كالتقليد وغيره ، لاحتمال كذب المحبر وخطأ الامارة ، فلا بد من  
النظر المعيد للعلم .

وهذا الدليل بما يستقيم على قاعدة الحس والقيح ، والاشارة يسكرون ذلك ،  
بكنه كما يدل على وجوب المعرفة بالدليل ، يدل أيضاً على كون الوجوب عقلياً .  
واعترض أيضاً بأنه مسمي على وجوب ما لا ينتم الواجب المطلق الابه ، وفيه  
أيضاً منوع للاشارة .

ومن ذلك أن الامة اجتمعت على وجوب المعرفة ، والتقليد ومفسي حكمه  
لأيوحب لعم ، اد لو أوجه لرم اجتماع الصديق في مثل تقليد من يعتقد حدوث  
العالم ويعتقد قلمه .

وقد عترض على هذا مع الاحماع ، كيف ؟ والمخالف معروف ، بل عورص  
بوقوع الاحماع على خلافه ، وذلك لتقرير النبي ﷺ وأصحابه العوام على إيمانهم  
وهم الاكثرون في كل عصر ، مع عدم الاستعصار عن الدلائل الدالة على لصانع  
وصفاته ، مع أنهم كانوا لا يعلمونها ، واسما كانوا مقربين ، للسان ومقلدين في المعارف  
ولو كانت المعرفة واجبة لما جار تقريرهم على ذلك مع الحكم بإيمانهم .

وأجيب عن هذا : بأنهم كانوا يعلمون الادلة اجمالاً ، كدليل الاعرابي حيث  
فان : البعرة تدل على العير ، وأثر الاندام على المسير ، أفسماء<sup>(١)</sup> ذات أيراح  
وأرص ذات فجاج لاتدلان على اللطيف الحبير ، فلما أفرأوا ولم يسألوا عن  
اعتقاداتهم ، أو أنهم كان يقبل منهم ذلك للتبرير ، ثم يبين لهم ما يجب عليهم من

(١) في البحار : أفسماء .



المعارف بعد حين .

ومن ذلك : الإجماع على أنه لا يجوز تقليد غير المحقق ، وإنما يعلم المحقق من غيره بالنظر في أن ما يقوله حق أم لا ، وحيث لا يجوز له التقليد إلا بعد النظر والاستدلال ، وإذا صار مستلزماً امتنع كونه مقلداً ، فامتنع التقليد في المعارف الالهية .

ونقص ذلك بلزوم مثله في الشرعيات ، فإنه لا يجوز تقليد المعنى إلا إذا كانت فتاياه عن دلائل شرعية ، وإن اكتفى في الاطلاع على ذلك بالظن وإن كان محدثاً في نفس الامر لحظ ذلك عنه فليحرم مثله في مسائل الاصول .

وأحيب الفرق ، بأن الحلأ في مسائل الاصول يقتضي الكفر بخلافه في الفروع ، فساع في اثنية ما لم يسع في الاولى

خرج من أوجب التقليد في مسائل الاصول بأن العلم بأن الله غير ممكن ، لأن المكلف به ان لم يكن عالماً به تعالى امتنع<sup>(١)</sup> أن يكون عابثاً بأمره ، وحال امتناع كونه عالماً بأمره يمتنع كونه مأموراً من قبله ، ولا لزم تكليف بالابتناف<sup>(٢)</sup> وإن كان عالماً به ستحل أيضاً أمره بالعلم به ، لاستحالة تحصين الحاصل .

والجواب عن ذلك على قواعد الامامية والمعتزلة طاهر ، فإن وجوب النظر لمعرفة عددهم عقلي لاسمعي . نعم يلزم ذلك على قواعد الاشاعرة ، إذ الوجوب عندهم سمعي .

أقول : ويجاب أيضاً بمعارضة ، بأن هذا الدليل كما يدل على امتناع العلم بالمعارف لاصوائية ، يدل على امتناع التقليد فيها أيضاً ، فيسد باب المعرفة بالله تعالى ، وكل من يرجع اليه في التقليد لا بد وأن يكون عالماً بالمسائل لاصوائية

(١) في هامش (م) : اسجد .

(٢) في (م) : لزم التكليف بالابتناف .

أبصح تقليده .

ثم يجري الدليل فيه ، فيقول : نعم هذا الشخص بالله تعالى غير ممكن ، لأنه حينئذ كلف به . ولم يكن عادماً ، تعالى استحال أن يكون عالماً بأمره بالمقدمات<sup>(١)</sup> وكل ما أجابوا به فهو جواب ، ولا مخلص لهم إلا أن يعترفوا بأن وجوب المعرفة عقلي ، فبعض ما دعوه من أن الله تعالى غير ممكن ، أو سمعي وكذلك .

فان قيل : ربما حصل العلم لبعض الناس بتقصية النفس و الهام إلى غير ذلك فيقلده المأثور .

فنا : هذا أيضاً مثل قولكم ان العلم بالله تعالى غير ممكن ، نعم مذكروه يصلح أن يكون دليلاً على انتفاء المعرفة بالسمع ، فيكون حجة على الاشعة ، لا دليلاً على وجوب التقليد .

واحتجوا أيضاً بأن النبي عن اخطار قدورد في قوله تعالى «ما يجادل في آيات الله الا الذين كبروا»<sup>(٢)</sup> والفتار يفتح باب الحدال فيحرم .

ولاه عليه السلام رأى الصحابة يتكلمون في مسألة قدر ، فهامهم عن الكلام فيها وقال . بما ذلك من كان قسكم بحوصهم في هذا ، ونقوله عليه السلام «عليكم بدين العجائر» والمراد ترك الخطر ، فلو كان واحداً لم يكن مذهباً عنه .

وأجيب عن الاول . أن المراد الحدال بالاطل ، كما في قوله تعالى «وحادوا بالاطل ليدحضوا به الحق»<sup>(٣)</sup> لا الحدال بالحق ، نقوله تعالى «وحادلهم داني

(١) في (٢) : بأمرة إلى آخر المقدمات .

(٢) سورة عمر : ٤

(٣) سورة غافر : ٥

هي أحسن<sup>(١)</sup>» و لا مر بدت بدل على أن الحدال مطلقا ليس مهيأ به  
وعن الثاني : بأن يهيم عن الكلام في مسألة القدر على تقدير تسليمه لا يدل  
على الهي عن مطلق النظر ، بل عنه في مسألة القدر ، كيف ؟ وقد ورد الإنكار على  
تارك نظر في قوله تعالى «أولم يتفكروا في أنفسهم ما خلق الله<sup>(٢)</sup>»  
وقد أنسى على دعله في قوله تعالى «ويتفكرون في خلق السموات والارض<sup>(٣)</sup>»  
عنى أن يهيم عن الحوص في القدر لعله لكونه أمراً غيبياً وبحراً عميقاً ، كما أشار  
إليه عيسى عليه السلام بقوله «بحر عميق ولا تفحه<sup>(٤)</sup>» .

من كان مراد النبي ﷺ فهو يفسر في مثل ذلك الى الله تعالى ، لأن ذلك  
ليس من الأصول التي يجب اعتقادها ، والبحث عنها ، مفصلة .

وهاهنا جواب آخر عنها معاً ، وهو أن الهي في الآية والحديث مع قطع  
النظر عما ذكرناه اما يدل على الهي عن الحدال الذي لا يكون لأحد متعدد ،  
بحلاف النظر فانه يكون من واحد ، فهو نصب الدليل على غير المدعى

وعن الثالث بالمع من صحة نسبه لى النبي ﷺ ، من بعضهم ذكر أنه  
من مصوعات سفيان الثوري ، فانه روى أن عمر بن عبد الله المعتزلي قال : ان بين  
لكهر والأيمان مرلة بين مراتين<sup>(٥)</sup> ، فذات عجور : قال الله تعالى « هو الذي  
حنفكم اممكم كافر وممكم مؤمن<sup>(٦)</sup>» فام يحتمل من عباده الا الكافر والمؤمن ،

(١) سورة لعل ١٢٥

(٢) سورة الروم : ٨ .

(٣) سورة آل عمران : ١٩١ .

(٤) التوحيد للصدوق ص ٣٦٥ ج ٣ .

(٥) في (ط) : المتزلزلين .

(٦) سورة التباين : ٢ .

سمع سبحانه كلامها، فقال: عليكم بدين المعائن .

على أنه لو سلم فالمراد به التعويض إلى الله تعالى في قصائده وحكمه والالتقياد له في أمره ونهيه .

وحج من حور التقليد: بأنه لو وحب النظر في المعرفة الالهية اوجد من النصحية، اد هم أولى به من غيرهم لكنه لم يوجد، والا لنقل كما نقل عنهم النظر والمناظرة في المسائل العقلية، حيث لم ينقل لم يرفع فلم يجب .

وأحجب: بالترام كونهم أولى به لكنهم بطروء والارم نسبتهم إلى الجهل بمعرفة الله تعالى، وكون الواحد ما أفصل منهم، وهو مدلل حماعاً، واداكوا علمين وليس بالضرورة فهو بالنظر والاستدلال .

وأما أنه لم ينقل النظر والمناظرة، فلا تعاقهم على العقائد الحديثة، لوصوح الامر عندهم، حيث كانوا يقولون عهدتهم عن من لا يتفق عن لهوى، فلم يحتجوا إلى كثرة البحث والنظر .

بحلاف الاحلاف بعدهم، فبهم لما كثرت شبه الصالحين، واحتجبت أنظار طالبى اليقين، تصدت أدهمهم في اصابة الحق، احتاجوا إلى النظر والمناظرة، ليدعوا بذلك شبه المصلين ويقعوا على اليقين .

أما مسائل الفروع، فانها لما كانت أورا طيبة جهادية حفية، لكثرة تمارص الامارات فيها، وقع بينهم الحلاف فيها والمناظرة وتحدثا لبعضهم من بعض فلذا نقل .

واحتجوا أيضاً: بأن النظر مصنة الوقوع في الشبهات والتورط في الصلالات بحلاف التقليد فانه أبعد عن ذلك، وأقرب إلى السلامة، فيكون أولى، ولان الاصول أعمض أدلة من الفروع وأحقى، فاذا حار التقليد في الاسهل جار في الاصعب بطريق أولى، ولانهما سواء في التكليف بهما، فاذا جار في الفروع

فليحرر في الأصول .

وأجيب عن الأول: بأن اعتقاد المعتقد أن كان عن تقليد، أرم . إما التسلسل ، أو الانتهاء إلى من يعتقد عن نظر، لانتفاء لصورة، فيلزم مادكرتم من <sup>(١)</sup> محدود مع زيادة ، وهي احتمال كذب المحرر ، بخلاف الباطر مع نفسه، فانه لا يكابر نفسه فيما أدى إليه نظره .

على أنه لو اتفق الانتهاء إلى من اتفق له العلم بغير ابحار كتصميمية الباطن كما ذهب إليه معصمهم، أو دلالههم، أو سلق العلم فيه ضرورة، فهو انما يكون لافرد بادرة، لانه على خلاف العادة ، فلا ييسر لكل أحد الوصول إليه مشبهة بل «اوسائط، فيكثر احتمال الكذب، بخلاف الباطر فانه لا يكابر نفسه، ولانه أقرب إلى الوقوع في الصواب .

ان قلت: مادكرت من الجواب امابدل على كون النظر أولى من التقليد ، ولا يدل على عدم حواره، فحوار التقليد ناق <sup>(٢)</sup> لم يذيع، على أن مادكرته من احتمال الكذب جار في الفروع، فلو منع من التقليد فيها لمنع في الأصول <sup>(٣)</sup>

قلت. متى سلمت الاولوية وجب العمل بها، ولا ارم العمل بالمرجوح مع تيسر العمل بالراحح، وهو باطل بالاجماع، لاسبما في الاعتقادات .

وأما الجواب عن المألو، فلانه لما كان الطريق إلى العمل بالفروع اعماهو النقل ساع له التقليد فيها، ولم يقدح احتمال كذب المحرر، والالاسد باب العمل فيها <sup>(٤)</sup>، بخلاف الاعتقادات فان الطريق إليها بالطار عيسر، فاعتسر قدح الاحتمال في التقليد فيها .

(١) في (ط): بان .

(٢) في (ن) من الوصول، وفي هامش (ط): الفروع - ح ل .

(٣) في (ن): بها .

وأما احتمال الخطأ في النظر ، فإنه وإن أمكن الآراء بدرجتها بانقياس إلى  
الاحتياط في سنن ، فكان النظر أرجح ، وقد يب أن العمل بالأرجح وحب .  
وأحيب عن الثاني : أولاً بالمعنى كونها أعمى أداة ، بل الأمر بالعكس  
تتوقف الشرعيات على العقليات عملاً وعلماً .

وثانياً بالمعنى من الدلالة ، فإن كونها أعمى أدلة لا يستلزم حتمية انتقال  
منها فضلاً عن كونها أولى ، لأن المعلوم فيها الحق ، بخلاف الشرعيات ، فإن  
المطلوب فيها الظن اتفاقاً .

ومن هذا ظهر الجواب عن الثالث .

واحتجوا أيضاً : بأن هذه العلوم إنما تحصل بعد الممارسة الكثيرة والبحث  
الطويل ، وأكثر المصداق لم يمارس شيئاً منها ، فكان اعتقادهم عن تقليد .  
وأحيب : بأنهم لم يشاهدتهم المعجزات وقوة معارفهم بكثرة البينات من صاحب  
الوحي ﷺ لم يحتاجوا في تبين تلك المعارف إلى بحث كبير في طلب الأدلة  
عليها .

أقول : وما يدل به مذهب المعتزلة بالاعتقاد أنه إما أن يهد العلم أولاً ، فإن  
أودعه أرم اجتماع المصدين فيما لو قد واحد في قدم العالم وآخر في حدوثه ، وهو  
ظاهر . وإن لم يفده وجب ترجيح النظر عليه ، إذ من المعلوم ضرورة أن النظر  
الصحيح يفيد العلم ، فإذا ترجح النظر عليه وجب اعتباره وترك المرحوح إجماعاً .  
وأقول : مما يدل على اعتبار اليقين في الإيمان أب الأمة فيه على قولين : قول  
باعتبار اليقين فيما يتحقق به الإيمان . وقول بالاعتقاد بتقليد أو ما في حكمه  
وإن انتهى الثاني بما ذكرناه من الأدلة ثبت الأول .

وأقول : أيضاً مما يصلح شاهداً على ذلك قوله تعالى «فأبانت الأعراب آمناً»

قل لم تؤمنوا ولكن قولوا "سلمنا ولن بدخل الإيمان في قلوبكم" (١) «ففي دعوته إيماناً ، وهو التصديق القولي ، بل ما سوى التصديق الحارم ، حيث لم يثبت لهم من الإيمان إلا ما دخل القلب .

ولارغب أن ما دخل القلب يحصل به الاطمئنان ، ولا اطمئنان في انان وشبهه لتحويل اليقين معه ، فيكون الثبات والحرم معترفاً في الإيمان .

فان قلت : قوله تعالى حكاية عن ابراهيم «أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي» (٢) يدل على أن الحزم والثبات غير معتر في الإيمان ، والا لما أحمر <sup>الإنسان</sup> عن بعضه بالإيمان بقوله «بلى» مع أن قوله «ولكن ليطمئن قلبي» يدل على أنه لم يكن مطمئناً فلم يكن جارماً .

قلت . يمكن الجواب بأنه لا طلب لعدم طريق المشاهدة ، ليكون لعلمنا حيزاً لموتى حاصل له من طريق لا بصير (٣) و لمشاهدة ، ويكون المراد من اطمئنان قلبه <sup>الإنسان</sup> استفراده وعدم طلبة لشيء آخر بعد المشاهدة ، مع كونه موقفاً بحياء الموتى من مشاهدة .

أيضاً وليس المراد أنه لم يكن متيقناً قبل الأرائه (٤) ، فلم يكن متشبهاً ببرم تحقق الإيمان مع الظن فقط .

وأيضاً اما طلب <sup>الإنسان</sup> كيمية الأحياء ، فحوط بالاستمهام التفريري على (٥) الإيمان بالكيف الذي هو دهر الأحياء ، لأن التصديق به مقدم على التصديق بالكيفية فأجاب <sup>الإنسان</sup> بلى آمنت قدرة الله تعالى على الأحياء ، لكنني أريد الاطلاع

(١) سورة الحجاب : ١٤٠

(٢) سورة البقرة : ٢٦٠

(٣) في (م) : الانحار .

(٤) في (ن) و (م) : لارادة

(٥) في (ط) و (م) : عن .

على كيفية الاحياء ، ليطمح قلبي لمعرفة تلك لكيفية العربة البديعة ، ولأريب أن  
الجهل بمعرفة تلك الكيفية لا يضر بالإيمان ، ولا يتوقف على معرفته  
وأما سؤال الله سبحانه عن ذلك مع كونه عاماً بالسرائر ، فهو من قبيل حطاب  
المحب المحب .

قلت : فما الجواب أيضاً عن قوله تعالى « وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم  
مشركون »<sup>(١)</sup> فانه ينهم من الآية الكريمة وصف للكافر المشرك بالإيمان حال شره ،  
اد . المحملة للاسمية حالية ، فصلا عن الاستعلاء بالظن وما في حكمه في الإيمان ، وهو  
بإلغى اعتبار اليقين .

قلت : لا ، فان الآية لكريمة اما ذات على<sup>(٢)</sup> احضاره تعالى عنهم بالإيمان  
بالصانع والتصديق بوجوده ، لكنهم لم يوجدوا في حالة تصديقهم به ، بل اعتقدوا  
له شريكاً تعالى الله عما يشركون .

وحينئذ يبحر كونه حارمين بوجود الصانع تعالى مع كونهم غير موحدين ،  
فان التوحيد مطلب آخر ، فكفرهم كان كذلك<sup>(٣)</sup> ، فلم يتحقق لهم لإيمان الشرعي ،  
بل لإيمان حرم<sup>(٤)</sup> منه ، وهو غير كاف .

على أنه يجوز أن يكون المراد من الإيمان المسبب اليهم في الآية لكريمة  
« تصديق العوي » ، وقد يبا سابقاً أنه أعم من الشرعي ، وليس « سراع فيه بل في  
الشرعي » .

ويكون المعنى والله أعلم : وما يؤمن أكثرهم نسائه لا وهو مشرك فله ، أي .

(١) سورة يوسف : ١٠٦ .

(٢) في (ن) : أفادت على كذا .

(٣) في (٢) : كاف لذلك .

(٤) في (ن) : بجزء .



حال اشر كنه بقلبه، يعود بالله من الصلاة ، وسأله حسن الهدية، هذا ما تيسر له من العمل في هذا المقام .

### وأما المقالة الثانية (١)

وهو أن الأعمال ليست جزءاً من الايمان ولا بعينه

فالدليل عليه من الكتاب العزيز ، ولسة المظهرة ، ولاجماع :  
 أم الكتاب : فمنه قوله تعالى «ان الدين آموا وعملوا الصالحات»<sup>٢</sup> فان العطف يقتضي المغايرة، وعدم دخول المعطوف في المعطوف عليه، ولو كان من الصالحات جزءاً من الايمان أو بعينه لزم حلول العطف من الفائدة لكونه تكراراً. ورد ذلك بان الصالحات جمع معروف يشمل العرف والنس، وتقتل يكون الصالحات جزءاً من الايمان يريد بها فعل الواحات واجتناب المحرمات، وحينئذ فيصح العطف بحصول المغايرة لمعبدة لعموم المعطوف، فلم يدخل كلفه في المعطوف عليه ، نعم ذلك يصلح<sup>٣</sup> دليلاً على ابطال مذهب القائلين بكون المدحوب داحلاً في حقيقة الايمان كالمخوارج .

ومنه قوله تعالى «ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن»<sup>٤</sup> أي حالة ايمانه، ومن عمل الصالحات في حالة الايمان يقتضي المغايرة لما أصيب في تلك الحالة وقاربه فيها ، والا لصار المعنى : ومن يعمل بعض الايمان حال<sup>٥</sup> حصول ذلك

(١) في (م) : وأما المقام الثاني .

(٢) سورة المزة - ٢٧٧ .

(٣) في (ن) : يصح .

(٤) سورة طه - ١١٢ .

(٥) في (ط) : حالة . وفي (م) : في حال .

النفس ، أو ومن يعمل من الايمان حال حصوله ، وحينئذ فليرم تقدم الشيء على نفسه وتحصيل الحاصل .

نفت : الابه الكرامة اما تدل على المعبودة في الحمله ، لكن لا يرم من ذلك أن لا تكون الاعمال جزءاً ، فان لمعنى « والله أعلم » : ومن يعمل من الصالحات حال ايمانه ، أي : تصديقه بالمعارف الالهية .

وحينئذ فيجوز أن يكون الايمان شرعي بمجموع الحرفين ، أي : عمل الصالحات والتصديق لمذكور ، فالمعبوده اما هي بين جرثي الايمان ولا محدود فيه ، بل لا بد منه ، ولا لما تحقق الكفر ، بل لا بد لمعنى ذلك من دليل .

فت : من المعلوم أن الايمان قد عبر عن معناه لغة ، وما التصديق بالمعروف فقط فيكون تخصيصاً ، أو مع الاعمال فيكون معاً ، لكن الاول أولى ، لان اختصاص خبر من النقل

ووجه الاستدلال بالاية أيضاً بان طاهرها كون الايمان الشرعي شرطاً لصحة الاعمال ، حيث جعل سعيه مسبوقاً باواقع حال الايمان ، فلا بد أن يكون الايمان غير الاعمال ، والا لزم اشتراط الشيء بنفسه .

وبرد على هذا ما ورد على الاول معه ، نعم اللزم هنا أن يكون أحد جرثي لمركب شرطاً لصحة الآخر ولا محدود فيه .

والجواب عن هذا هو الجواب عن ذلك تأمل .

ومع قوله تعالى « ولا تطعنوا في المؤمنين ولا في الذين آمنوا »<sup>(١)</sup> وما أثبت الايمان لمن ارتكب بعض المعاصي ، فلو كان ترك الصهيوات جزءاً من الايمان ، لزم تحقق الايمان وعدم تحققه في موضع واحد في حالة واحدة ، وهو محال .

ولهم أن يجيبوا عن ذلك بجمع تحقق الايمان حالة ارتكاب المعصية ، وكون

تسميتهم بالمؤمنين باعتبار ما كانوا عليه وخصوصاً على مذهب المعتزلة ، فمذهبهم لا يشترطون في صدق المشتق على شيء حقيقة نفاه المعنى المشتق منه .

ويمكن دفعه بأن الشارع قد منع من حوار إطلاق المؤمن على من تحقق كفره وعكسه ، وللكلام في حجب الشارع ، فلا يلزم لهم الجواب .

ومنه قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين»<sup>(١)</sup> فإن أمرهم بالتقوى التي لا تحصل إلا بفعل الطاعات وابتزجار عن المنهيات مع وصيهم بالإيمان ، يدل على عدم حصول التقوى لهم ، ولا لما مروا به مع حصول الإيمان لو صممهم به ، فلا يكون الأعمال نفس الإيمان ولا جزءاً منه ، والالكان أمراً بتحصيل المحاصل .

ويرد عليه جوارح براد من الإيمان ، الذي وضعوا به التعوي ، وكون المأمور به هو الشرعي وهو الطاعات ، أو جرؤه عند من يقول بالحرثية .  
ويجاب عنه بحجج مما أُعيد عما أُورد على الدليل الثاني ، فليأمل .

ومنه أيضاً لا بد له على كون القلب محلاً للإيمان من دون صيغة شيء آخر ، كقوله تعالى «وأولئك كتب في قلوبهم الإيمان»<sup>(٢)</sup> أي ، جمعه وأئس فيها والله أعلم .

ولو كان لاقرار أو غيره من الأعمال نفس الإيمان وحده ، لما كان القلب محل جمعه ، بل هو مع اللسان وحده ، أو مع نفسه الحوارح عسى اختلاف الآراء .

وقوله تعالى «ولم يدخل الإيمان في قلوبكم»<sup>(٣)</sup> ولو كان غير القلب من

(١) سورة التوبة: ١١٩ .

(٢) سورة المجادلة: ٢٢ .

(٣) سورة الحجرات: ١٤ .

أعمال لجوارح نفس الإيمان أوجرعه، لما جعل كفه محل القلب، كما هو ظاهر الآية الكريمة .

وقوله تعالى «وفيه مطمئن بالآية»<sup>(١)</sup> فإن الطمأنينة بالإيمان يقتضي تعلقه كله به، والالتكان مطمئناً ببعضه لأكمله .

أقول. يرد على الأخير أنه لا يلزم من الطمأنينة بالإيمان كونه محلاً له، ذي الحائز كونه عبارة عن الطاعات وحدها، أو مع شيء آخر وطمأنان القلب لاطلاعه على حصول دائم، فإن نفس يطلع على الأعمال .

ويرد على الأوّل أن الإيمان المكتوب والداخل في قلب المؤمن والعقائد الإلزامية . ولا يدل على حصر الإيمان في ذلك، ونحن لا نسمع ذلك بل نقول باعتبار ذلك في الإيمان، ما على طريق الشرطية لصحته، أو الجزئية له، إذ من يرعى أنه لطاعت فقط لا بد من حصول ذلك لتصديق عنده أيضاً لتصح تلك الأعمال، غاية الأمر أنه شرط للإيمان أوجرعه لانه، كما تقدمت الإشارة إليه . نعم هما يدلان على بطلان مذهب الكرامية، حيث يكتفون في تحقيقه بلطف الشهادتين من غير شيء آخر أصلاً لا شرطاً ولا جرءاً .

قيل: وكذا آيات الطمع والحتم تشعر بأن محل الإيمان القلب، كقوله تعالى «أولئك الذين طبع الله على قلوبهم فهم لا يؤمنون»<sup>(٢)</sup> وحتم على سمعه وقبه وجعل على بصره عشاوة فمن يهديه من بعد الله»<sup>(٣)</sup> وفيه ما تقدم .

وأما السنة المطهرة، فكقوله ﷺ «يا قلب القلب والابصار ثبت قلبي على دينك» .

(١) سورة النحل: ١٠٦ .

(٢) سورة النحل: ١٠٨ وليس في الآية قوله «فهم لا يؤمنون» .

(٣) سورة الحج: ٢٢ .

وجه الدلالة فيه: ان المراد من تدوين هذا الايمان ، لان طلب تثبيت القلب عليه يدل على أنه متعلق بالاعتقاد، وليس هناك شيء آخر غير الايمان من الاعتقاد يصلح بثبات القلب عليه بحيث يسمى دينا ، فتعين أن يكون هو الايمان، وحيث لم يطلب غيره في حصول الايمان علم أن الايمان يتعلق بالقلب لا غيره .

وكذا ما روي أن حنبل رحمته الله أنى النبي صلى الله عليه وسلم سأله عن الايمان؟ فقال: أن تؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر .

ومعنى ذلك : أن تصدق بالله ورسوله واليوم الآخر، فلو كان فعل الحوارج أو غيره من لا يمتثل لأمر الله ، حيث سأله الرسول صلى الله عليه وسلم عما هو الايمان المطلوب للشارع .

وان قيل: طاهر الحديث فيه مشقة، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم سأله عن حقيقة الايمان، فكان من حق الجواب في شرح معناه أن يقال: أن تصدق بالله لأن تؤمن لأن « أن » مع الفعل في تأويل المصدر، فيصير حاصله الايمان هو الايمان بالله، فيلزم منه تعريف الشيء بنفسه في الجملة ، وذلك لا يليق بنفس الامر .

والجواب أن المراد من قوله « أن تؤمن بالله » أن تصدق، وقد كان التصديق معيوماً له بشيء ، فلم يكن تعريف الشيء <sup>(١)</sup> بنفسه، فهذا إما يكون بالقياس إلى غيره بشيء ، والا فبالسائل والمسؤول عن معرفة المعاني من اللفظ .  
وأما الاجماع، فهو أن الأمة أجمعت على أن الايمان شرط لسائر لعبادات، والشيء لا يكون شرطاً لنفسه، ولا يكون الايمان هو العبادات .

أقول: على تقدير تسليم دعوى الاجماع ، فالحصوم أن يقولوا: نحن نقول بكون التصديق بمسائل الاصول شرطاً لصحة العبادات التي هي الايمان، ولا يلزمنا بذلك أن يكون تلك المسائل هي الايمان، فان سميتوها ايمانياً بالمعنى

اللعوي ولا مشح في ذلك . وان قلتم بل هي الايمان الشرعي، فهو محل النزاع  
ودليلكم لا يدل عليه .

وأجبت أيضاً على أن فساد العبادات لا يوجب فساد الإيمان، وذلك يقتضي  
كون الإيمان غير أعمال الجوارح .

أقول: ان صح نفي الاجماع، فلا ريب في دلالة على مدعى، وسلامته عن  
المطاعن لمتقدمة .

هذا غاية ما رأينا ويده في تحقيق هذا المقام .

ويرد على المقام الأول اشكالات :

أحدها مسيحي، اشاء الله تعالى تحقيقه من أن المؤمن هو يجوز أن يكفر  
بعد ايمانه ثم لا؟ ذهب إلى الأول جماعة من العلماء، وظاهر نفي القرآن العبر  
يدل عليه في آيات كثيرة، كقوله تعالى « ن لئن آمنوا ثم كفروا لكانن من الخاسرين »  
ذلك من الآيات .

ولو كان التصديق بالمعروف الأصولية تعتبر فيه الحرمة ولشاب لما صح  
ذلك إذ اليقين لا يبرول بالأصعب، ولا ريب أن موجب الكفر أصعب مما يوجب  
الإيمان .

قلت، لا ريب أن الإيمان من الكميات النسائية، إذ هو نوع من العلم على  
ماهو الحق، فهو عرض، وقوله للروال بعروض صده أو مثله، عند من يقول بأن  
الأعرض لا يتغير رميين كالاشاعة طاهر .

وكذا على القول بأن لباقى محتاج إلى المؤثر في بقاءه، أو غير محتاج مع  
قطع لنظر عن بقاء الأعراس زمانيس، لأن لعامل محتار، فيصح منه لا يبعد  
والإعدام في كل وقت .

عامة الامر أن تبدل الايمان بالكفر لايجوز أن يكون من فعل الله تعالى على ما تقتضيه قواعد عدليه، من أن العدل له فعل. وأن النصف واجب على الله تعالى، ولو كان التبدل منه تعالى لناهي لنتف. .

على أنا نقول، قد يسد الكفر الى الفعل دون الاعتقاد، فيحاطع الحرم اليقين في المعارف لأصولية، كما في لسحود لمصم وبقاء المصاحف في القاذورات مع كونه مصدقاً بالمعارف. .

ان قلت: فمضى هذا يلزم حوار اجتماع لايمان والكفر في محض واحد ورمضان واحد، وهو محال، لان الكفر عدم لايمان عما من شأنه أن يكون مؤمناً. .

قلت: الايمان هو التصديق بالأصول المدكورة بشرط عدم لسحود وغيره من يوجب فعله لكفر بدلالة الشرع عيه، وانفاء بشرط يستلزم نفاء المشروط. ثبها يلزم أن يكون الظان ولو في أحد<sup>(١)</sup> من لأصول الخمسة كافراً وان كان عالماً بالناقضي، لان الظن من أصداد اليقين فلا يحاطعه. .

فيرم الحكم بكفر مستصعفي المسلمين بل كثير من عوامهم، لعدم التصديق في الاول والثبات في الثاني، كما شاهد من تشككهم عند التشكيك، مع أن الشرع حكم بسلامتهم وأخرى عليهم أحكامه. .

ومن هاهنا اكتمى بعض العلماء في الايمان بالتقليد، كما تقدمت الاشارة اليه. ويمكن الجواب عن ذلك: بأن من يشترط اليقين يلزم الحكم بكفرهم لو علم كون عقادهم بالمعارف من طن، لكن هذا الالتزام في المستصعف في غاية البعد والضعف. .

وأما اجراء الاحكام الشرعيه [فانما هو للاكتفاء بالظاهر، اد المدد في اجراء

(١) في (ن): لواحد. .

الاحكام الشرعية [١] فهو لا بد في كون المحري عليه كذلك كافر أي نفس الامر .  
وبالحملة فالكلام اما هو في بيان ما يتحقق به كون المكلف مؤمناً عند الله  
سجده ، وأما عدنا فيكفي ما يفيد النص حصول ذلك له ، كإقراره بالمعروف لأصولية  
مختاراً غير مستهزء ، لتعذر العلم علينا غالباً بحصول ذلك له .

ثانها : أنه اذا كان الايمان هو التصديق الجارم لثالث ، فلا يمكن الحكم  
بايمان أحد حتى نعلم ببعياً أن تصديقه بما ذكر يقيني ، وأني ما يدرك ، ولا يطلع  
على الفضائل الاحاطق السرائر .

و لحوار عن هذا هو الحوار عن شي .  
رابعها : انتفاص حد لايمان والكفر جمعاً ومعاً حانة لوم و لعنة وكذا بالصبي ،  
لانه ان كان مصدقاً فهو مؤمن ، والا فكافر ، لعدم الواسطة ، مع أن الشارع لم يحكم  
عليه بشيء منهما حقيقة بل تبعاً .

وأحيب عن الاولين بأن التصديق قد لم يزل ، ولدهول والغلة انما هو عن  
حصوله واتصاف النفس به ، إذ لعلم بالعلم وبصفات النفس غير لازم ، ولا عده  
بنافي حصولهما (٣) .

عن أن الشارع جعل الامر المحقق الذي لم يطرء عليه ما يصاده ويرب له في حكم  
الماضي ، فسي من اتصف بالايمان مؤمناً ، سوء كان مستشعراً بايمان نفسه ، أو عافلا  
عن ذلك مع اتصاف نفسه به .

وعن ثالث بأن الكلام في لايمان الشرعي ، فهو من أفراد لتكليف ، فلا  
يوصف الصبي بشيء منها (٤) حقيقة ، لعدم دخوله في التكليف ، نعم يوصف تبعاً .

(١) ما بين العنقوتين من (ط) و (ز) .

(٢) في (ن) : فلا يحكم .

(٣) في (ز) : حصولها .

(٤) في (ز) : منها .



## [ هل الإيمان هو نفس المعرفة أو غيرها ؟ ]

وهاها بحث تقدم الوعد بعلمه وبيانه في أول تحرير المذاهب حاصله : أن العلامة بتقاريري ذكر في بعض تحقيقاته أن بعض القدرية ذهب إلى أن الإيمان هو المعرفة .

وأطبق علماءنا على فساد ، لأن أهل الكتاب كانوا يعرفون نبينا محمد ﷺ ، كما كانوا يعرفون آبائهم ، حيث أحمر الله تعالى عنهم بذلك ، مع انقطع بكفرهم لعدم التصديق .

ولأن من الكفار من كان يعرف الحق وبكره عباداً واستنكاراً ، كما قال تعالى « وجحدو بها ونسيفتها أنفسهم »<sup>(١)</sup> فلاند مى بيان الفرق بين معرفة الاحكام واستيفائها ، وبين التصديق بها واعتقادها ، ليصح كون النبي إيماناً دون لأول . والمذكور في كلام بعض المشايخ أن التصديق عبارة عن ربط القلب على<sup>(٢)</sup> ما علم من حمار المحبر ، وهو أمر كسبي يحصل باختيار المصدق ، ولذا يثبت عليه ويجعل رأس العبادات .

بحلاف المعرفة ، فانها قد تحصل بغير كسب ، كما وقع بصره على جسم فعصل له معرفة بأنه جدار أو حجر مثلاً .

وهذا ما ذكره بعض المحققين من أن التصديق هو أن تسب اختيارك الصدق إلى المحبر ، حتى لو وقع ذلك في القلب من غير اختيار لم يكن تصديقاً وإن كان معرفة .

قال : وهذا مشكل ، لأن التصديق من أقسام العلم ، وهو من لكيفيات النفسانية لأمس الأفعال الاختيارية ، لأننا اذا تصورنا النسبة بين الشئ وبين شكك أنها بالاثبات

(١) سورة النمل : ١٤ .

(٢) في (ط) : عليها .

أو النبي ثم أقسم الزهاد على ثبوتها ، والذي يحصل لما هو لأدعى والقول لتلك النسبة ، وهو معنى التصديق والحكم والاثبات والافتقار .

نعم تحصيل تلك الكمية يكون بالاحتياط في مباشرة لأسباب وصرف النظر ودفع<sup>(١)</sup> الموضع وبحر ذلك ، ويهدد الاعتريقع التكليف بالإيمان وكان هذ هو المراد بكونه ساً<sup>(٢)</sup> احتياطياً ، ولا تكفي المعرفة لأنها قد يكون بدون ذلك .  
نعم يلزم أن تكون المعرفة النفسية المكتسبة بالاحتياط تصديقاتاً ، ولا بأس بذلك انتهى .

أقول : يرد على علمائهم القائلين بكون الإيمان ليس معرفة وأنه معنى معبر لها ، أن يكون من حصل له العلم بالمعارف الالهية عن إلهام ، أو خلق علم ضروري بذلك ، أو تصفية النفس ، أو غير ذلك من أسباب العلم ان لا يثبت على إيمانه ، ولا يكون مؤمناً ، لأن الإيمان هو التصديق بالمعنى الذي راعميره ، وهذا ليس كذلك ، وبطلانه ظاهر كمنار على علم<sup>(٣)</sup> ، نعم مذكروه من معنى التصديق هو اللعوي .

وأقول أيضاً : الذي ظهر من كلام هذا الفصل وما نقله من أن التفرقة بين المعرفة والتصديق إنما هي باعتبار أسباب الإدراك ، فاب كانت احتياطية كان ذلك الإدراك تصديقاً ومعرفة ، والاف معرفة ، والمعرفة حينئذ أعم من التصديق .

ويرد عليه أن المعرفة من أقسام العلم وليست تصوراً ، لأن الكلام في المعرفة التي هي قسم من الاعتماد لا مطلق المعرفة ، فيكون تصديقاً لانقسام العلم اليهها .  
ولا يلزم : اما أن لا يكون المعرفة المرادة هاهنا علماً ، أو كون التقسيم غير

(١) في (ن) و (ع) : دفع .

(٢) في هامش (ط) : شيئاً - حل .

(٣) في هامش (ع) : جيل - حل .

حاصر ، وكلاهما باطل ، وحيث فلا تكون أعم منه ، بل مساوية له ، وذلك يبطال قول علمائهم بأن الايمان لا يكون معرفة .

لهم لا أن يقال : ان التقسيم انما هو لعلم الكسبي للمطلق العلم ، والمعرفة الادعية قسم من مطلق العلم ، كسباً كان أو ضرورياً ، فيحور حيث ذكرتها أعم . لكن هذا غير مانع من صحة تعريف الايمان بالمعرفة ، اذ عاينه أنه تعريف بالاعم ، وقد حوزة بعضهم ، على أن مشأ المسع في كلامهم لم يكن هو العموم بل كون لايمان اختيارياً أو غير اختياري .

وبحق قد يبا أن العلم لحاصل المسع بما يتحقق به الايمان قد يكون غير اختياري وغير كسبي ، كما اذ تنفق حصونه يكشف أو مشاهدة المعجزة مع سبق دعوى النبوة ، من غير أن يكون الناطق في المعجزة قاصداً لتحصيل الحق فانه اذا شاهد المعجزة حصل له في الحال العلم الضروري بصدق المدعى في كل ما دعاه ، ولاريب في تحقق الايمان بذلك مع أنه لم يكنه .

على أما لو قطعنا النظر عن جميع ذلك ، فحكمهم بأن الايمان ليس هو المعرفة لايجامع الذي ذكره من أن ربط القلب لا يكون الا بواسطة أمر بعيد طمئنان القلب غير المحر ، كالتفكر والتوازر ، أو صدق المحر كعصمته ، أو غير ذلك من الاسباب ، بل ليس الحاصل من ذلك الا المعرفة والعلم .

فان قلت : علي ما ذكرت كان لواحد أن يعرف الايمان بالمعرفة لاد التصديق . قلت . لما كان مدكرناه من حصول الايمان بغير لكسب أمراً نادراً لا يحصن

لا لدوي الانس<sup>(١)</sup> القدسية جعل كالمعدوم ، فلم يعتبر في التعريف .

أو بقول : ان التصديق المأخوذ في تعريف الايمان شرعي يشمل افراد المدكور ، اذ قد بينا أنه نقل عن معناه اللغوي الى الادعاء القبي ، وهو يشمل

مثل ذلك .

وما قيل من أنه لو نقل عن معناه اللغوي لنقل الياء كغيره من الحقائق الشرعية كالصلاة والركاء والحج وغيرها ، فحيث لم نقل الياء دل على بقاءه على معناه اللغوي .

قلنا : القرآن العزيز صريح في نقله آية الاعراب وغيرها .  
وأما حكاية لائانة على الإيمان ، فالكسبي منه يثبت عليه وعلى انثائه ، اد الكل ومن الكاسب ، أحدهما مباشرة والآخر توأيداً ، كما هو الحق عند العدالة الفاضل بأن العمد له فعل ، فانه عندهم أعم من كونه مباشرة وتوأيداً .  
أما الاشاعة ، فإلزامهم أن لا يثابروا على تصديقهم ، حيث دعواهم عن العمد مطلقاً .

وأما غير الكسبي منه ، فانه وإن لم يتحقق للعمد فيه فعل ، لكنه يثبت على العزم على النقاء عليه وعلى ثباتها فعله ، نعم هذا العزم بدرجته .  
وأما الآيات التي استدلو بها على أن الإيمان ليس هو المعرفة ، فهي حجة عليهم لإلزامهم ، وذلك أن القطع بكفرهم مع معرفتهم إنما كان لانكارهم وجحدهم الإقرار بذلك ، وتركهم الانواع لما علموا حقيقته<sup>(١)</sup> ، لا عدم تحقق التصديق .  
فهو دليل على أن المعرفة مشتركة وكافية لولا جحدهم لما عرفوه ، ولذا وجحدهم الله تعالى بذلك ، حيث حسن المعرفة مع جحدهم سبباً لانكارها عليهم ، وهذا ما يتعلق بأهل المذهب الأول .

### [مذهب الكرامية في الإيمان والجواب عنه]

وأما أهل الثاني وهم الكرامية ، فقد استدلو على مذهبهم بأن النبي ﷺ

(١) في (ن) : حقيقة

والصحة كانوا يكتبون في الحروح عن الكفر بكلمتي الشهادة، فيكون هي الايمان  
 اذ لا واسطة بين الكفر والايمان ، لان الكفر عدم الايمان  
 وبقوله تعالى «فمنكم كافر ومنكم مؤمن»<sup>(١)</sup> وقوله يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وأمرت أن أفان  
 الس حتى يقولوا: لا اله الا الله»<sup>(٢)</sup> وقوله يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا حين قتل من تكلم بالشهادتين  
 «هلا شقت قلبه»<sup>(٣)</sup> أو «هل شقت قلبه» على حص السح ، يريد بذلك الانكار  
 عليه حيث لم يكف بالشهادتين منه .

أقول : هذا يحدث على تقدير صحته ، فدلائله على اعتبار التصديق أظهر  
 مما ذكره ، اذ المنادى به أن السي يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لم أنكر عليه بيمينه ذلك ، فكأنه قال  
 له : لايمان يكون في القلب ، وهلا شقت قلبه لحدده فيه ، أو هل شقت قلبه  
 فلم تجده ؟ حتى فعلت ما فعلت .

عنى أنه يحور أن يكون لانكار عليه من جهة أن الأقرار بالشهادتين يوجب  
 حق الدماء عند ائسارح ، وحرمة القتل واشهاك الحرمة ، وهو لادل على حصول  
 الايمان بالشهادتين فقط ، فلعل هذا التحريم كان المترعب في الاسلام وحصوله  
 بالشهادتين فقط دون الايمان .

والجواب عن الاول : أن الحروح عن الكفر بكلمة الشهادة ان أرادوا به  
 الحروح في نفس الامر ، بحث بصير مؤمناً عند الله سبحانه بمجرد ذلك من دون  
 التصديق فهو مسموع ، لم لا يحور أن يكون اكتفاءهم بذلك المترعب في الاسلام  
 لالحكم بالايمان ؟

(١) سورة التباين : ٢ .

(٢) سنن ابن ماجة ١٢٩٥/٢ . رقمه ٣٩٢٧ و ٣٩٢٨ . وراجع عو لى مثلى

١٥٣/١ و ٢٢٨ و ٢٢٥/٢ .

(٣) سنن ابن ماجة ١٢٩٦/٢ ، الرقم : ٣٩٣٠ .

وان أرادوا به الحروح بحسب الظاهر، فمسلّم<sup>(١)</sup> لكن لايعنيهم، اد لكلام فيما يتحقق به لاحاد عد الله تعالى بحيث يصير المتصنف به مؤمناً في نفس الامر، لا فيما يتحقق به الاسلام في ظاهر الشرع، حيث لايمكن الاطلاع على الباطن .

الأتري أنهم كانوا يحكمون بكفر من ظهر منه النفاق بعد الحكم باسلامه ولو كان مؤمناً في نفس الامر لما حذر ذلك. وأما في الوسطة فهو مستقيم على أحد الحكم في نفس الامر، فلا دلالة لهم فيه .

والاية الكريمة أيضاً يمكن ترأها على ما هو في نفس الامر، فان حال المكلف في نفس الامر لا يخلو عن أحدهما .

وأما حمل «لا اله الا الله» عابه لقتال، ولا يدل على أكثر من كونه للترغيب في الاسلام أيضاً بسبب حسن الدعاء، على أن النبي ﷺ ربه، لا يتابع على يوحا الناس، فكيف يؤمر بالقتال على ما لا يطلع عليه

### [ هـ ذهب المعتزلة في الايمان والجواب عنه ]

وأما أهل الثالث، وهم قدماء المعتزلة انقائلون بأن الايمان جميع لطاعات فرضاً وبعبارة، فمن أمس دلائلهم على ذلك قوله تعالى «وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة»<sup>(٢)</sup> .

ولما اشار اليه بـ «ذلك» هو جميع ما حصر بـ «الا» وما عطف عليه، والدين هو الاسلام، لقوله تعالى «ان الدين عند الله الاسلام»<sup>(٣)</sup> والاسلام هو الايمان

(١) في البحار : فهو مسلم .

(٢) سورة البقرة : ١٧٧ .

(٣) سورة آل عمران : ٨٥ .

لقوله تعالى « ومن يتنع غير الاسلام ديباً فلن نقبل منه »<sup>(١)</sup> .

ولاريد أن الإيمان مقول من متعنه ، للمص والاجماع ، وقد تقدم ذلك ، فيكون اسلاماً ، فيكون ديباً ، فيعسر فيه الطاعات ، كما دلت عليه الايات .

الجواب : المص من اتحاد الدينين في الايتين ، فلا يكرر الوسط .

ولو سلم اتحادهما فلا سلم أن الإيمان هو الاسلام ليكون هو الدين ، فتعسر

فيه الطاعات .

لم لا يجوز أن يكون الايمان شرطاً للاسلام ، أوجزاً منه أو بالعكس ؟ وشرط الشيء وحرؤه بقل مع كونه غيره ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الإيمان هو الدين بل شرطه أوجزؤه .

على أما اوقفنا الطر عن جميع ذلك فالاية الكريمة اما تدل على أن من انعمى وطلب عبر دين الاسلام ديباً له ، من يقس منه ذلك لمطلب ، ولم تدل على أن من صدق بمناوحيه الشارع عليه ، لكنه ترك فعل بعض الطاعات غير مستحل أنه طالب لغير دين الاسلام .

د ترك الفعل يجتمع مع طلبه ، اعدم المسافة بينهما ، فان الشخص قد يكون طالباً لاطاعة مريداً لها ، لكنه تركها اهمالاً وتقصيراً ، ولا يجرح بذلك عن ابتغائها .

واستدلوا أيضاً بقوله تعالى « وما كان الله ليضيع ايمانكم »<sup>(٢)</sup> أي : صلاتكم

الى البيت المقدس .

واعتصرى عليه بأنه لم لا يجوز أن يكون المراد به تصديقكم تلك الصلاة سلمت ذلك لكن لادلالة لهم في الاية ، وذلك لانهم دعوا أن الإيمان جميع

(١) سورة آل عمران : ٨٥ .

(٢) سورة البقرة : ١٤٣ .

الطاعات ، والحلقة سما هي جزء من الداعية . وجزء الشيء لا يكون ذلك الشيء .

[ مذهب القائلين أن الإيمان فعل الواحبات وترك المحظورات ]

وأما أهل الرابع ، وهم القائلون بكونه عبارة عن جميع الواحبات وترك المحظورات دون الأمور ، فقد نسبهم بقوله تعالى « مما ينهى الله من المنهى »<sup>(١)</sup> والتقوى لا تحقق إلا فعل الأمور به وترك المنهى عنه ، فلا يكون التصديق مقبولا ما لم تحصل التقوى .

وبصروي من أن لرامي لا يربي وهو مؤمن<sup>(٢)</sup> . ونحوه « لا يربى المؤمن لأنه له »<sup>(٣)</sup> وعنه معنى « ومن لم يحكم بما أمر الله فليس له الله فليس له الله »<sup>(٤)</sup> وقد لا يحكم بما أمر الله ، فوحيكم بما له أمر الله مقصود<sup>(٥)</sup> .  
فلو تحقق الإيمان بالتصديق ، لم يتحقق كماله ولا ما به في محض واحد وهو محال اتفاقهما بالعدم والملكية .

وأجواب عن الأول : أنه محقق أن يكون المراد . والله أعلم . لأعمال الدنيا . على أن يقرب . بظاهر الآية كبره . ورواه ، فامها بدل تدهر آ على أن من أحسن في جميع أفعاله وكان له من الله معصية واحدة له من غيرها<sup>(٦)</sup> أن

(١) سورة المائدة : ٢٧ .

(٢) راجع عوى على ١ / ٤٠ : ٦٧

(٣) راجع صحيح البخاري الحديث ١٢٠٠

(٤) سورة المائدة : ٤٤

(٥) في (ن) : مصدق .

(٦) في (ب) : لديه

(٧) في (ج) : من . ج . عيب . وفي البحر له من عيب . وفي (د) : من شئ



يكون جميع أعمال تصاعداً إلا حقه غير مقبولة . و نقول بذلك مع بعده عن  
حكمة الله تعالى من أوسع منابع ولا يكون مراداً .

بل المراد - والله أعلم - أن من عمل عملاً لا يكون مثبته لا إذا كان متقياً  
فيه ، أن يكون محدثاً فيه لله تعالى ، وحسنه ولادلائله لهم في الآية الكريمة .  
مع أن لو يرون عن ذلك و هو بدلائله على عدم قول التصديق من دون  
التسوية ، ولا يحصل بذلك مدحهم الذي هو كون الايمان عبارة عن جميع  
الواجبات الى آخره .

وقد اثنى الله تعالى : لا يحزر أن يكون لاصحاب عبارة عبد كرتهم مع  
تصديقهم بمعارف لاسيما : وعدم قول لحره ما هو له - م قول الكل .  
وأما الحديث الاول على ما هو عليه ، فممكن حمله على المذهب في  
الحر ، أو تحصيله من اسحق ، ورسائل المخصص في أحداث آخر ، أو على  
بعض كمال في لاصحاب وكذا الحديث الثاني .  
وأيضا لاستدلال بالاسم ، ضد معارض بقوله تعالى : ومن لم يحكم ما أمر  
الله فأولئك هم المفسدون ،<sup>١</sup> و المفسد مؤمن على مذهب الحق ،<sup>٢</sup> ومن مرتين  
على غيره<sup>٣</sup> .

ويمكن أن يقال : الفسق لا ينافي كهر ، د كافر فاسق له ، وإن كان في  
العرف يذهب<sup>٤</sup> ، لكنه لم يثبت كونه عرف شرع ، بل معلوم كونه لاهل شرع  
و لاصول ، فلا تعارض حسن .

(١) بي (ط) و (ن) اد ثانی

(٢) سورة المائدة ٤٧ .

(٣) في هامش (د) على مذهب المعتزلة - ح د .

(٤) في (د) و (هـ) جار يابيه . وفي هامشه يديه - ح ل .

أقول. والحق في الحوار أن المراد - والله أعلم - ومن لم يحكم بما أنزل الله ، أي : بما علم قطعاً أن الله سبحانه أمره ، فإن العدول عنه إلى غيره مستحلاً ، أو الوقوف منه كذلك لأرب في كونه كفراً ، لأنه يكاف لما علم ثبوته ضرورة ، فلا يكون التصديق حاصلًا .

وحيث قد دلالة فيها على أن من ارتكب معصية غير مستحل أو مستحلاً ، مع كون تحريمها<sup>(١)</sup> لم يعلم من الدين ضروره يكون كفراً .

وانما ارتكبا هذا الاصطاح في الآية لما دل عليه النص والاجماع من<sup>(٢)</sup> أن الحاكم لو أخطأ في حكمه لم يكفر ، مع أنه يصدق عليه أنه لم يحكم بما أنزل الله . واعلم أنه قد ظهر من هذا الحوار وجه آخر للجمع بين الأينس ودفع التعارض بين طاهرهما . أن يراد من حدهما مذكوراه في<sup>(٣)</sup> الحوار ، ومن الأخرى ومن لم يحكم غير مستحل مع علمه بالتحريم فهو فاسق .

والحاصل أنه يقال لهم : إن أردتم بالطاعات والتروك ما علم ثبوته من الدين ضروره ، فحين نقول بموجب ذلك .

لكن لا يلزم منه مدعاكم ، لحوار كون الحكم بكفره : اما الجحده ما علم من الدين ضروره ، فيكون قد أحسن ما هو شرط الايمان ، وهو عدم الجحد على مقدمناه ، ويكون المذكورات جره الايمان على ما ذهب اليه بعضهم وإن أردتم الأعم ، فلا دلالة لكم فيها أيضاً ، وهو ظاهر .

(١) في (ط) : سريها

(٢) في (ن) : مع

(٣) في (ن) : من .

[ مذهب القائلين بأن الإيمان تصديق بالجنان  
واقرار باللسان وعمل بالاركان ]

وأما أهل المذهب الخامس القائلون بأنه تصديق بالجنان واققرار باللسان وعمل بالاركان، فيستدل لهم بما استدل به أهل التصديق، مع ما استدل به أهل الاعمال ومن أضاف الإقرار باللسان إلى الجنان .

وقد عرفت تزييف ماسوي الأول، وسيحيى إنشاء الله تعالى تزييف أدلة من أضاف الإقرار، فلم يبق لديهم قرار .

نعم في أحاديث أهل البيت عليهم السلام ما يشهد لهم، وقد ذكر في الكافي وغيره منها جملة :

فمنها: ما رواه علي بن إبراهيم، عن العباس بن معروف، عن عبد الرحمن بن أبي بحران، عن حماد بن عثمان، عن عبد الرحيم القصير، قال: كنت مع عبد الملك بن أعين إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله عن الإيمان ماهو؟ فكتب إلي مع عبد الملك بن أعين : سألت رجلاً الله عن الإيمان وهو الإقرار باللسان وعقد في القلب وعمل بالاركان، والإيمان بمضمه من بعض <sup>(١)</sup> .

ومنها: ما رواه علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبد الرحمن عن عجلان بن أبي صالح، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أوقضي على حدود الإيمان؟ فقال: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، والإقرار بما جاء من عبد الله وصلاة الخمس، وأداء الزكاة، وصوم شهر رمضان، وحج البيت، وولاية وليه وعذوبة عدونا، والدخول مع الصادقين <sup>(٢)</sup> .

ومنها: ما رواه أبو علي الأشعري، عن محمد بن عبد الجبار، عن صفوان أو

(١) أصول الكافي ٢/ ٢٧، ح ١

(٢) أصول الكافي ٢/ ٦٨، ح ٢ .

غيره ، عن العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الإيمان ؟ فقال : شهادة أن لا إله إلا الله ، والإقرار بما جاء به من عند الله ، وما استقر في القلوب من التصديق بذلك ، قال قلت : أأنت الشهادة عملاً ؟ قال : بلى ، قلت : نعم من الإيمان ، قال : نعم لا يكون الإيمان إلا بعمل والعزم معه ، ولا يشتد الإيمان إلا بعمل <sup>(١)</sup> .

وعبر ذلك من لحدث في الكافي وغيره  
وعلم أن هذه الأحاديث منها ما سنده غير نقي كالاول ، فان في سنده عدد لرحيم القصير ، وهو مجهول ، مع كونه مكاتبة .  
وأما الثاني ، فان سنده وان كان جيداً إلا أن دلالة غير صريحة ، فان كون المذكورات حدود الإيمان لا يقتضي كونها نفس حقيقته ، إذ حد شيء بهايه وما لا يحور تحاوره ، فان تحاوره خرج عنه .  
وبعض يقول بموجب ذلك <sup>(٢)</sup> ، فان من تجاوز هذه المذكورات بأن تركها حاحداً لأرب في حروجه عن الإيمان ، لكن لعل ذلك لكونها شروطاً للإيمان لا لكونها نفسه .

وأما الثالث ، فان دلالة وان كانت جيدة إلا أن في سنده ارسالاً ، مع كون العلاء مشتركاً بين المقول والمجهول <sup>(٣)</sup> . وبالجملة فهذه الرواية معارضة بما هو أمتن منها دلالة ، وقد تقدم ذلك فليراجع ، نعم لأرب في كونها مؤيدة لما قالوه .

(١) أصول الكافي ٢/٣٨٠ ج ٣ .

(٢) في (ن) بموجبه .

(٣) يظهر هو لعلاء بن دريس الثقة لرواية صفوان وغيره عنه وروى عنه عن محمد بن مسلم قال الفصل لكاهن في المشتركات [ ص (١١١) المطبوع أخيراً بتحقيق وتأييد عليه ] : ويعرف أنه ابن دؤين الثقة برويه عنه نقلها عنه إلى ابن بابويه : وصفوان بن يحيى دلي آخره انتهى ومع كثرة رواياته في كتب الأصحاب يرجع كونه ابن دريس الثقة ، فتأمل .

وأما أهل السادس القائلون بأنه التصديق مع كلف الشهادة ، ففي ممر من الأحاديث ما يصح شهاداً لهم ، وكذا ما ذكره لكراميه مع ما ذكره أهل التصديق يصح شهاداً لهم ، وقد عرفت ما في الأولين ، فلا يعيده .

[ مذهب القائلين بأن الإيمان هو التصديق مع الإقرار باللسان ]

وأما السابع ، فإنه مذهب جماعة من المتأخرين ، منهم بعض الفوسسي رحمه الله في تحريره <sup>١</sup> ، فإنه عبر في حقيقته الإيمان مع التصديق لأقرار باللسان . قال : ولا يكفي الأول لقوله تعالى «ووجدوا بها واستمعوا أنفسهم» <sup>٢</sup> أثبت للكفار الاستيقان النفسي ، وهو التصديق النفسي . ولو كان الإيمان هو التصديق النفسي فقط لزم اجتماع الكفر والإيمان ، وهو باطل ، فلهما تبادل العدم والملك . ولا لثاني يعني الإقرار باللسان ، لقوله تعالى «فالت لأعراب آمناً» <sup>٣</sup> الآية ، وقوله تعالى «ومن الدس من يقول آمناً بالله وبسوره الأحر وما هم بمؤمنين» <sup>٤</sup> فأنشأ لهم تعالى في الآيتين التصديق باللسان ومعهم الإيمان . أقول : لاستدلال على عدم الاكتفاء بالثاني مسمى موجه ، وكذا على عدم الاكتفاء بالاول . أما على [عدم] <sup>٥</sup> غتار الإقرار ، فله بحث ، فإن الدليل أحص من المدعى ، إذ لمدعى أن الإيمان لا يتحقق إلا بالتصديق مع لأقرار به ، وبدون ذلك يتحقق الكفر

والآية الكريمة إنما دلت على ثبوت الكفر لمن حجب ، أي : أنكر الآيات

(١) تجريد الاعتقاد ص ٣٠٩ .

(٢) سورة النمل ١٤ .

(٣) سورة الحجرات ١٤ .

(٤) سورة بقره ٨ .

(٥) الزيادة من (ط) .

مع علمه بحقيقتها ، وبينهما واسطة. من حصل له التصديق اليقيني<sup>(١)</sup> في أول الامر ولم يكن تمنع بكلمات الإيمان لا يقال له انه منكرو ولا جاحد .

وحيث لا يلزم اجتماع الكفر والإيمان في مثل هذه الصورة ، مع أنه عبر مقر ولا تارك للاقرار جحداً كما هو المعروف ، هذا ان قصد بالاية الدلالة على اعتذار لاقرار أيضاً ، والا لكان اعتذار الاقرار دعوى مجردة ، وقد علمت ما عليه . وأما دلالة لاية الكريمة على كفره في صورة جحده واستيقانه ، فقول بموجبه ، لكن ليس لعدم اقراره فقط ، بل لانه صم انكاراً الى استيقان .

وبالحملة فهو من حملة العلامات على الحكم بالكفر ، كما حس الاستحفاف بالنشاع أو الشرع ووطئ الصحف علامة على الحكم بالكفر ، مع أنه قد يكون مصداقاً كما سبقت الإشارة اليه .

نعم غاية ما يلزم أن يكون اقرار المصدق شرطاً ، لحكما بيمينه ظاهراً ، وأما قبل ذلك وبعد التصديق ، فهو مؤمن عند الله تعالى اد لم يكن تركه للاقرار عن جحد .

على أنه يلزمه قدس سره أن من حصل له لتصديق بالمعارف الالهية ثم عرض له الموت فجأة قبل الاقرار بموت كافر أو يستحق العذاب الدائم ، مع اعتقاده وحدة الصانع وحقية مجاء به السي عنه ، ولا أطل أن مثل هذا المحقق يلتزم ذلك . والحاصل أنه ان أراد رحمه الله أن يكون الانسان مؤمناً عند الله سبحانه كما هو ظاهر كلامه لا يتحقق له الا بمجموع الامرين ، فالواسطة والالتزام لاراد عليه . وان أراد أن كونه مؤمناً في ظاهر الشرع لا يتحقق الا بالامرين معاً ، فالزاع لعضي ، فان من اكتفى فيه بالتصديق يريد به كونه مؤمناً عند الله تعالى فقط . وأما عند الناس ، فلان في العلم بذلك من الاقرار ونحوه .

واعلم أنه قد استدل بعضهم على هذا المذهب أيضاً بأنها تعظم بالضرورة أن الإيمان في اللغة هو التصديق ، والدلائل عليه كثيرة ، فاما أن يكون في الشرع كذلك ، أو يكون مقولاً على معناه في اللغة .

والثاني باطل ، لأن أكثر الالفاظ تكرر في القرآن وكلام الرسول ﷺ لفظ الإيمان ، فلو كان مقولاً على معناه اللغوي لوجب أن يكون حاله كحال سائر العبادات الظاهرة في وجوب العلم به ، فلما لم يكن كذلك علماً أنه باق على وضع اللغة . إذا ثبت هذا فنقول : ذلك التصديق إما أن يكون هو التصديق القلبي ، أو اللساني ، أو مجموعهما ، والاول باطل لقوله تعالى «فلما حاسمهم ما عرفوا كفروا به»<sup>(١)</sup> فأثبت لهم المعرفة مع أنه حكم بكفرهم ، ولو كان مجرد المعرفة إيماناً لما صحح ذلك .

وأيضاً قوله تعالى «فلما جاءتهم آياتنا مبصرة قالوا هذا سحر مبين» \* وحدثوا بها وسيفنتها أنفسهم ظلمات وعلاء»<sup>(٢)</sup> ولا يصح أن يكون حدهم لها يقو بهم حيث أثبت لهم الاستيقان بها ، فلا بد أن يكون بالسنتهم حيث لم يقرروا بها . وإذا كان الجحد باللسان موجباً للكفر ، كان الاقرار به مع التصديق القلبي موجباً للإيمان ، فيكون الاقرار من محققات الإيمان .

وأيضاً قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام «اد يقول لفرعون «لقد علمت ما أنزل هؤلاء الأرب السماوات والأرض»<sup>(٣)</sup> فأثبت بكونه عالماً بأن الله تعالى هو الذي أنزل الآيات التي جاء بها موسى عليه السلام ، فلو كان مجرد العلم هو الإيمان لكان فرعون مؤمناً ، وهو باطل بنص القرآن العزيز واجماع الانبياء عليهم السلام من لدن موسى عليه السلام

(١) سورة لقمة : ٨٩

(٢) سورة النمل ١٣-١٤

(٣) سورة الاسراء : ١٠٢ .

الى محمد ﷺ .

وأصلاً قوله تعالى «يهم لا يكذبون» ولكن القاسم باباب الله يحدون»  
ومعنى ذلك والله أعلم . انهم يحدون ذلك أنفسهم ولا يكذبون تفويضهم .  
أي : يعلمون بيوتك .

ولا يستقيم أن يكون بمعنى لا يكذبون بالمسيح، لما فيه يحدون أنفسهم  
له، ويرم أن يكونوا أنفسهم وم يكذبوا بها، وبغلاصه، وحب تربية انظر آ  
اعرب عنه .

وذلك أن يقول : لم لا يجوز أن يكون بمعنى . لا يكذبون أنفسهم ولكن  
يحدون بيوتك بنارهم ، كما أحر الله تعالى عن المصعبين في سورتهم حيث  
قالوا «شهد بك لرسول الله» وكذا هم الله تعالى حيث شهد سبحانه وتعالى  
بكذبهم فقال : «والله يشهد ان لما أفئس لكانون» .

والمراد في شهادتهم ، أي : فيما تضمنه من أنها عن صميم القلب وحيث  
لا تعتمد ، كما ذكره جماعة من المفسرين ، حيث لم يوافق عقيدتهم ، فقد علم من  
ذلك أنه لم يكذب به أنفسهم بل شهدوا له بها، ولكنهم يحدوا ذلك بقلوبهم، حيث  
كذبهم الله تعالى في شهادتهم .

والجواب : لتكذيبهم ورد على نفس شهادتهم سي هي السان لا على  
نفس عقيدتهم .

وللحمة هذا لا يصلح نظيراً لما نحن فيه ، على أن معنى لحد كما قرره  
هو لا تكار السان مع تصديق القلب ، ومما ذكر من الاحتمال عكس هذا معنى .



ثم قال : و شبي باطل ، أما أولاً ، ولاتفاق من الامة .

وأما ثانياً فلعوله تعالى «فانست لأعراب آمنا ول لم نؤمنو ولكن قولوا أسلم»<sup>١</sup> ولاشك أنهم كانوا صدقوا ما استقيم ، وحيث لم يكن كاذباً يعنى الله تعالى عنهم الايمان مع تحفته .

وقوله تعالى «ومن لباس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين»<sup>٢</sup> فأثبت لهم الاقرار والتصديق باللسان ومعنى ايمانهم ، فثبت بذلك أن الايمان هو التصديق مع الاقرار .

ثم قال : لايقار لو كان الاقرار باللسان حرة الايمان بمر كبر الساكت .  
لأنه يقول : او كان الايمان هو العلم أي<sup>(٣)</sup> التصديق لكأن المثل غير مؤمن  
لكن لما كان حرم لا يحرجه عن كونه مؤمناً بالاجماع مع كونه أولى ، أن يحرر  
به المثل عن الايمان ، لأنه لا يمتنع معه معنى<sup>٤</sup> الايمان ، بخلاف نساكت فانه  
قـ . بقي معه معنى منه ، وهو العلم له يكن مكروب محرراً بطريق أولى .

بمع لم كان يحرج عن التصديق والقرار ، وعن أحدهما على جهة لاكار  
والجحد ، لحرر بذلك عن الايمان ، ولذلك قل : ان الايمان هو التصديق بالقلب  
والقرار باللسان ، أو ما في حكمهما سوى محتمل ما ذكره .

أقول : قوله «ان المثل ينفي عنه انعم أي التصديق» غير مسلم ، وانما  
المنفى شعوره بذلك انعم ، وهو غير العلم ، فالتصديق حيث نافي ، لكونه من  
الكيفيات النفسية ، فلا يرله الدم ، وحيث فلا يلزم من عدم الحكم بانتفاء الايمان  
من نائم عدم الحكم بانتفائه عن الساكت بطريق أولى .

(٢) سورة الحجرات ١٤

(٢) سورة البقرة ٨٠

(٣) في (د) لم يكن .

(٤) في (ب) : من ، وفي (م) والبخار : معنى من الايمان

نعم المحكم بعدم انتفائه عن الساكت على مذهب من حمل الاقرار جرءاً، اما للروم الحرج العظيم لو كلف بدوام الاقرار في كل وقت، أو أن يكون المراد من كون الاقرار جرءاً للامان الاقرار في الحلة، أي: في وقت ما مع القاء عيه، فلا يبايه السكوت لمجرد، واما يبايه مع الجحد، لعدم بقاء الاقرار حينئذ.

وأقول: الذي ذكره من الدليل على عدم النقل لابدل وحده على كون الاقرار جزءاً، وهو ظاهر، بل قصد به الدلالة على بطلان ما عدا مذهب أهل التصديق. ثم استدل على بطلان مذهب التصديق بما ذكره، من الايات الدالة على اعتبار الاقرار في الإيمان، فيكون الإيمان الشرعي تحصيلاً للثبوت، كما هو عند أهل التصديق.

وهذا جيد، لكن دلالة الايات على اعتبار الاقرار مبررة، وقد بيا ذلك سابقاً بأن تكفيرهم بما كان لحجدهم الاقرار، وهو أحص من عدم الاقرار، فتكفيرهم بالبعد لا يستلزم تكفيرهم بمطلق عدم الاقرار ليكون الاقرار معبراً.

نعم اللازم من الايات اعتبار عدم الجحد مع لتصديق، وهو أعم من الاقرار واعتبار الأعم [لا] يستلزم اعتبار الأحص، وهو ظاهر. وهذا جواب عن استدلاله بجميع الايات.

ونزيد في الجواب عن الاستدلال بقوله تعالى في الحكاية عن موسى عليه وعلى نبينا وآله لصلاة والسلام «لقد علمت ما أرسل هؤلاء»<sup>(١)</sup> الآية أنه يجوز أن يكون نسب الى فرعون العلم على طريق الملاطفة والملازمة، حيث كان مأموراً <sup>بالإسلام</sup> بذلك بقوله «فولاه قولاً لئلا لعل يتذكر أو يحشى»<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة الاسراء ١٠٢.

(٢) سورة طه: ٤٤.

وهذا شائع في الاستعمال ، كما يقال في المحاورات كثيراً : وأنت حير بأنه كذا وكذا ، مع أن المحاطب بذلك قد لا يكون عارفاً بذلك المعنى أصلاً ، بل قد لا يكون هناك محاطب أصلاً ، كما يقع في المؤلفات كثيراً .

وعلى هذا فلا تدل الآية على ثبوت العلم لفرعون ، ولو سلم ثبوته كان المحكم تكفره للمحدد<sup>(١)</sup> ، لالعدم الإقرار مطلقاً كما سبق بيانه

واعلم أن المحقق الطوسي رحمه الله احتار في فصوله<sup>(٢)</sup> الاكتفاء بالتصديق القلبي في تحقق الإيمان ، فكأنه رحمه الله لحط ما ذكرناه .

وقد استدلل به بعض الشارحين بقوله تعالى « أولئك كتب في قلوبهم الإيمان »<sup>(٣)</sup> وبقوله تعالى « ولما يدخل الإيمان في قلوبكم »<sup>(٤)</sup> فيكون حقيقة فيه ، فهو أطلق على غيره لرم الاشتراك أو المحار وهما خلاف الأصل . نعم الإقرار باللسان كاشف عنه ، والأعمال الصالحة ثمراته .

أقول: الذي ظهر مما حررناه<sup>(٥)</sup> أن الإيمان هو التصديق بالله وحده وصفاته وعدله وحكمته وبالسوة ، وبكل ما علم بالضرورة محيى السي<sup>(٦)</sup> به مع الإقرار بذلك ، وعلى هذا أكثر المسلمين بل ادعى بعضهم إجماعهم على ذلك ، والتصديق بامامة الأئمة الاثنا عشر<sup>(٧)</sup> وبامام الزمان<sup>(٨)</sup> وهذا عند الإمامية<sup>(٩)</sup> .

(١) في ( ن ) : لاجده .

(٢) فصول العقائد ص ٤٨ .

(٣) سورة المجادلة : ٢٢ .

(٤) سورة الحجرات : ١٤ .

(٥) في البحار : حورثاه .

(٦) راجع البحار ١٦٩ / ١٣٠ - ١٤٩ .

## المقالة الثانية

( في تحقيق امور تتعلق بما سبق )

وبها أحدث :

## البحث الاول

في ان حقيقة الإيمان بعد الاتصاف بها حيث يصير المتصف بها  
مؤمناً عند الله تعالى هل تقل الزيادة ام لا ؟

ول . بالذي اما تهمه من أنه المصدق القلبي الذي له الحرم والنيات ،  
فلان تصور فيه اربعة عن ذلك ، سوء أئى ما طاعات وترك المعاصي أم لا ، وكذا  
لا تعرض له بغصة والا لما كان (١) ذمياً ، وفيه وصاء كذلك هذا حلف .  
وأما حقيقة الشيء لو لم يكن لزيادة و نقصان كما في حقائق متعددة وقد مرصها  
واحدة ، هذا خلف .

ان قلت : حكمة الإيمان من الامور الاعتبارية لشارع ، وحشده فيحوز أن  
يعتبر اشرار للإيمان حقائق متعددة متفاوتة بزيادة ونقصاناً ، بحسب مراتب المكملين  
في قوة الادراك وضعفه ، فذا دلت على تفاوت المكملين في العلم والادراك .  
قلت : امر حار ذلك وكان واقعاً لو حسب على الشارع بان حقيقة يمان كل فرقة  
يتعاونون في قوة الادراك مع أنه لم يبين ، ومورد من جهة الشارع فيما به يتحقق  
الإيمان من حدث خليل ليس يتحقق وغيره من الاحاديث [قوى] (٢) قد مر ذكره ،  
وليس فيه شيء يدل على تعدد الحقائق بحسب تفاوت قوى المكملين .

(١) في (ط) : كانت .

(٢) الزيادة من (م) .

وأما ماورد في الكتاب العربي والسهة لعمهه مما يشعر بقوله الريدقو لنقصان، كقوله تعالى «وإذ أنزلنا عليهم آياته رادتهم يماناً»<sup>(١)</sup> وقوله تعالى «ليردادوا إيماناً مع إيمانهم»<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى «أيس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا، وما انقوا وآمو وعملوا الصالحات ثم انقوا وآموا ثم تقوا وأنجسوا والله يحب المحسنين»<sup>(٣)</sup>.

وكذا ماورد من أمثال ذلك في القرآن العربي، وحمل على زيادة الكمال، وهو أمر حارج عن أصل الحقيقة الذي هو محل النزاع والاية الثانية صريحة في ذلك، فان قوله تعالى «مع إيمانهم» يدل على<sup>(٤)</sup> أن أصل الايمان ثابت، أو على من كان في عصر النبي ﷺ حيث كانوا يسمعون فرضاً بعد فرض منه ﷺ، يردادوا إيمانهم به، لانهم لم يكونوا مصدقين به قبل أن يسموه.

وحاصله أن الحقيقة الشرعية للايمان لم تكن حصلت تمامها في ذلك الوقت، فكان كل ما حصل منها شيء صدقوا به.

واعترض بأن من كان بعد عصر النبي يمكن في حقه تحدد الاطلاع على تفاصيل اقرائن المتوقف عليها الايمان، فانه يحب الاعتقاد اجمالاً وما علم اجمالاً، وتفصيلاً فيما علم تفصيلاً، ولا ريب أن اعتقاد الامور المتعددة تفصيلاً أريد وأظهر عند الناس من اعتقادها اجمالاً، فعلم من ذلك قول حقيقة الايمان الزيادة.

أقول: فيه بحث، فان الحارم بحقيقة الحملة حارم بحقيقة كل حرة بها ون

(١) سورة الانفال - ٢

(٢) سورة القتح - ٤

(٣) سورة الدالة - ٩٣

(٤) في (د) من

لم يعلمه نفسه ، ألا ترى أن بعد علمه بصدق النبي ﷺ حارمون بصدق كل ما يحبر به ، وإن لم يعلم تفصيل ذلك حرراً جرأ ، حتى لو فصل ذلك عبثاً واحداً واحداً لما ارداد ذلك الجزم .

نعم الرائد في تفصيل اسمها ذلك الصور لسعدة من حيث التمددوا الشخص وهو لا يوجب ريبه في التصديق الاحتمالي الجزم ، من هذه الصور قد كانت محروماً بها على مدير دحوي في لهنة لاجمالية ، وإنما اشاد عن النفس ذراك خصوصياتها ، وهو أمر خارج عن تحقق الحقيقة المحروم بها . نعم لاريد في حصول الكمينة به ، وليس الكلام بها .

وقد أحاط بعض المفسرين عن الآية الثانية بأن تكرار الإيمان فيها ليس فيه دلالة على ارادة ، بل ان يكون باعتبار الارسية الثلاثة ، أو باعتبار الاحوال ثلاث: حال المؤمن مع نفسه ، وحاله مع الناس ، وحاله مع الله تعالى ، وقد يدل الايمان بالاحسان ، كما يرشد إليه قوله ﷺ في تفسيره لاحسان «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك» .

أو باعتبار المراتب الثلاث : المبدأ ، والوسط ، والمنتهى .

أو باعتبار مايسمي ترك المحرمات حذراً عن العقاب ، وترك المشبهات تناعداً عن الوقوع في المحرمات ، وهو مرتبة لورع ، وترك بعض المباحات لمؤذنة بالقص ، خوفاً منفس عن الخسة ، وتهدياً لها عن دنس الطبيعة .

أو يكون هذا التكرار كناية عن أنه يسعي للمؤمن أن يجدد الايمان في كل وقت قلبه ولسانه وأعماله واصلاحه ، وعبر عنه على قوله<sup>(١)</sup> وثلاث عليه عندالذهول ايصير الايمان ملكة النفس ، فلايرلرلها عروص شبهة انتهى .

(١) في هامش (م) : حرصاً منه على بقائه سطر .

قبل في بيان قبول الإيمان الزيادة : ان الثبات والدوام على الإيمان أمر رائد عليه في كل زمان ، وحاصل ذلك يرجع الى أن الإيمان عرص ، لانه من الكيفيات المتسابة ، والعرص لا يفتى رماس ، بل مقاؤه اما يكون متعدد الامثال .

أقول : وهذا مع بثته على عالم بثب حقيقته<sup>١</sup> بل بعبه ، فليس من الرادة في شيء ، ادلا يقال للمماثل المحصل بعد اعدام مثله : انه رائد ، وهذا طاهر وقيل في توجيه قبوله لردده : انه بمعنى زيادة ثمرته من لطاعت واشراق موره وصيبته في القلب ، فانه يريد « اطاعات وبعض بالمعصية » .

أقول : هذا التوجيه وجيه لو كان المراد في معنى الرادة ، لكنه ليس كذلك ، بل النزاع انما هو في أصل حقيقته لا في كماله .

واستدل بعض المحققين على أن حقيقة تصديق لحرم الثبات تعمل اريدة والمقصود ، اما نفع أن تصديما ليس بتصديق السي أقوى من تصديق واكمل . أقول ، لا ريب في أنه قطعون بأن تصديق سي أقوى من تصديق واكمل ، لكن هذا لا يدل على اختلاف حقيقة الإيمان التي ورد في الشرع باعتقاد مورد مخصوصه على وجه الجزم والثبات .

ود تلك الحقيقة اما هي من اعتبارات الشرع ، ولم يهد من الشرع اختلاف حقيقة لإيمان باختلاف المكلفين في قوة الإدراك ، بحيث يحكم بكم قوي الإدراك لو كان حرمه بالمعارف لا لزومه كحرم من هو أصعب ادراكاً منه .

نعم الذي يتناوب فيه المكلفون اما هو مراتب كماله بعد تحقق أصل حقيقته التي يحاطب بتحصيلها كل مكلف ، ويصير<sup>٢</sup> بها مؤمناً عند الله تعالى ، وستحق الثواب الدائم وبدونها العقاب الدائم .

(١) في (ن) : حقيقته .

(٢) في البحار ويعتبر

وأما تلك الكمالات الرائقة، فإما تكون باعتبار قرب المكلف إلى الله تعالى بسبب استشهاده لعظمة الله تعالى وكبرائه وشمول قدره وعلمه، وذلك لاشراق نفسه وإطلاعها على ما في مصوعات الله تعالى من الأحكام والانتقائ والحكم والمصالح.

فان نفس اذا لاحقت هذه الدرع العريضة العظيمة التي نهار في تعقباتها عموها أربا تشتت في الامكان ولافتقار إلى صانع مدعها وبديها متوحد في ذاته بداته، يكشف عنها كبرياء ذلك الصانع وعظمته وحلاله واحاطته بكل شيء، فيكثر حورها وحشيتها واحترامها لذلك الصانع، حتى كأنها لاتشاهد سواه ولا تحشى غيره، فتقطع عن غيره إليه، وتسلم أرمه وأورها إليه، حيث علمت أن لأرب غيره، وأن المبدأ منه والمعاد إليه.

فلا تزال شاحصة مستغرلة لامره حتى تأتيها، فتر إليه من صيق الجهادة إلى سعة معرفته<sup>(١)</sup> ورحمته واطقه، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

وكذا ما ورد في السه مما يشعر بقوله (أرباده والتقصان يمكن حمله على مذكوره، كحديث الحوارح ذكره في الكافي في باب طيبة المؤمن والكافر عن علي بن ابراهيم عن أبيه، عن بكر بن صالح. عن قاسم بن يزيد<sup>(٢)</sup> قال: حدثنا أبو عمرو بن يزيد عن أبي عبد الله (عليه السلام) بعد كلام طويل قال قلت له: صفه<sup>(٣)</sup> يعني لأيمان جعلت فذلك حتى أفهمه.

فقال: الإيمان حالات ودرجات وطاقات ومنزل، فمنه انتم المسمى تمامه، ومنه النقص المسمى نقصانه

(١) في (ط) والبحار: معرفته

(٢) في النسخ: يزيد

(٣) في (ن): صف لي. وفي البحار: صفه لي.



قلت : ان الإيمان ليتم وينقص ويريد ؟

قال : نعم .

قلت : كيف ذلك ؟

قال : لان الله تبارك وتعالى فرض الإيمان على جوارح ، من آدم وقسمه عليها ، وفرقه فيها ، فليس من [جوارحه] <sup>(١)</sup> جارحه الا وقد وكلت من الإيمان بغير ما وكلت به أحبا .

ثم ذكر جارحة جوارحه ، فرض الله عليها ، وانتدأ منها بالقب ، وهو حديث طويل جداً ، فصل فيه كل ما فرض الله على جارحة جارحة فليطلب هناك ثم قال في آخره فأت . قد فهمت نقصان الإيمان وتماها ، فمن أين جاءت زيادته ؟

فقال : قول الله عز وجل : «وإذا ما أمرتكم ببعض شئ فأمروا برويه» الآية وقال : «نحن نقص عليك بأهم ما لحق بهم فتنة آمنوا برويه وردناهم هدى» <sup>(٢)</sup> .

ولو كان كنه و جداً لازيادة فيه ولا نقصان لم يكن لأحدهم فصل على الآخر ، ولا ستوى لباس و بطل التفصيل ، ولكن تنم الإيمان دخل المؤمن الحجة ، وبالزيادة في الإيمان تعاضل المؤمن بالدرجات عند الله ، وبالنقصان دخل المعرطون النار <sup>(٣)</sup> انتهى .

اعلم أن سبب هذا الحديث ضعيف ، لان في طريقه تكرار صالح الرازي ،

(١) : زيادته من المصدر

(٢) : سورة التوبة - ١٢٦

(٣) : سورة نكهف ١٣

(٤) : أصول الكافي ٢/ ٣٣-٣٧

وهو صعب جداً كثير التعرّد بالعرائض. وأبو عمرو الريرى وهو مجهول، فسقط الاستدلال به .

ولو سلم سنده ولا دلالة فيه على اختلاف نفس حقيقة الإيمان ألا ترى أنه قال عليه السلام : ولكن يتمم الإيمان دخل المؤمنون الجنة . فأشار بذلك إلى نفس حقيقة الإيمان التي يترتب عليها الجنة ، وجعل الباقي معها مما يترتب عليه دخول النار ، فلم يكن بداً ولا لم بدخل صاحبه النار ، لقوله تعالى «وعد الله المؤمنين والمؤمنات حیاتاً»<sup>١</sup> وجعل الريادة في الإيمان مما يوجب التفصيل في الدرجات .

ولأريب أن هذه ريادة لو تركت، واقتصر المكلف على ما يخص به التمام، لم يعاقب على ترك هذه الريادة، ولأنه عليه السلام جعل تمام موجباً للجنة ، فكيف يوجب العقاب ترك الريادة ؟ مع أن مدونه - وهو التمام - يوجب الجنة وعلى هذا فتكون الريادة غير مكلف بها ، فلم تكن داخلة في أصل حقيقة الإيمان ، لأنه مكلف به بالنسب والاحتماع ، فيكون من النكاح

فظهر بذلك كون هذا الحديث دليلاً على عدم قول حقيقة الإيمان للريادة والنقصان، لا دليلاً على قولهما . وهذا استعراح لم نسق إليه ، وبيان لم يعثر غيرنا عليه . على أن هذا الحديث لو قطعاً الطر عماد كراه وحملناه على ظاهره لكان معارضاً لما سبق من حديث جرير بن أبي مسعود رضي الله عنه حيث سأله عن الإيمان ، فقال : أن تؤمن بالله ورسوله و ليوم الآخر ، أي : تصدق بذلك .

ولو بقي من حقيقته شيء سوى ما ذكره له لنبه له . فدل على أن حقيقته تتم بما أحاطه بالتبني إلى كل مكلف. أما النبي فلاه لمجانب به حين سأله، وأما لغيره فالتأسي به .

وطريق الجمع بينهما حيث حمل مفي حديث الحوارح من الريادة عن ذلك على مرتبة الكمال كما يئناه سابقاً .

### [التوسعة في حقيقة الإيمان]

ومعنا بحث : وهو أن حقيقة الإيمان لما كانت من الأمور الاعتبارية للشارع كان تحديدها بما هو يحمل الشارع وتقررده بها . فلا يعلم حيثه مقداره وحقيقته إلا به .

وحيث رأينا ما وصل إليه من حفاظاته تعالى عن قطع في الدلالة على تعيين قدر مخصوص من أبعاد الاعتقادات والأعمال . بحيث يشرك الكل في التكيف به من غير تهوت بس قوي الإدراك وصعقه . بل رأيناها مندونة في الدلالة على ذلك يعلم ذلك من تسع آيات الكتب أمرير والسمة المطلوبة . وقد سبق بدة من ذلك . ولا يجوز الاختلاف في حصته ، ولا أن يكلف عباده بأمر لا يسب لهم مراده تعالى منه . لاستحالة تكيف بالانطق وإحلاله بالطلب . ورأينا الأكثر وروداً في كتابه بذلك الأمر بالاعتقاد القلبي من غير تعيين مقدار مخصوص مدطع يوقفا على اعتباره . أمكن حيثه أن يكون مراده منه مطلق لاعتقاد العممي . سواء كان علم الظمانية ، أو علم اليقين ، أو حق لقس ، أو عين اليقين . ويكون حقيقة وحدة . وهو لادعن القلبي والاعتقاد العممي ، والندوت بالريادة واستقصاها هو في أمرادك لحقيقة ومن مشحصاتها ، فلا يكون داخل في الحقيقة المذكورة .

وما ورد منه طاهر الاختلاف في الدلالة على مرد الشارع منه . يمكن تزيله على تعاوت الأفراد المذكورة ، كعلم الظمانية وعلم اليقين وغيرها ، فيكون كن وحد منهما مراداً وكافياً في امثال أمر الشارع ، وهذا هو المناسب لسهولة لتكليف واختلاف طبقات المكلفين في الإدراك كما لا يحصى .

وبذلك يسهل الحط في الحكم بأمان أكثر العوام الذين لا يتيسر لأعضهم  
لأنصاف بالعلم الذي لا يقبل تشكك لمشكك ، فإن علم الطمأنينة يتيسر لكل  
واحد .

وعلى هذا فيكون ما نشره النفس به من الازدياد في التصديق والاطمئنان عدم  
شكده من برهان أو عيان إنما هو انتقال من " أفراد تلك الحقيقة وتبدل واحد  
بآخر والحقيقة واحدة .

لنقال: أفراد الحقيقة الواحدة لأنها في الاجتماع في القوة العاقلة، فإن أفراد  
الحيوان و لسان يصلح اجتماعهما في القوة العاقلة ، وما نحن فيه ليس كذلك  
فلا يمكن تصاف النفس بحصول علم الطمأنينة وعدم اليقين في حالة واحدة  
لتصادمها ، ولهذا يرول الأول بحصول الثاني ، فلا يكون ما ذكرت أفراد حقيقة  
واحدة بل حقائق .

قلت : لأنسلم أن أفراد كل حقيقة يصبح اجتماعها في الحصول عند القوة  
العاقلة، من قد لا يصبح ذلك، لما بينها من المصادمة في البياض والسواد، وهما  
مردن لحقيقة واحدة هي اللون، مع عدم صحة اجتماعهما في محض واحد لاجتماعهما  
ولا ذهناً

بقي هاهنا شيء: وهو أنه لا ريب في تحقق الإيمان الشرعي بالتصديق الجارم  
الثابت ، وإن أحل المنصف به بعض الطاعات وقارف بعض المنهيات عند من  
يكفي في حصول الأمان بأدعوى الجان .

وأذا كان الأمر كذلك، ولا معنى للمراع عند هؤلاء في أن حقيقة الإيمان هل تقبل  
الريادة و لقصص ؟ إذ لو قبلت شيئاً مهما لم تكن واحدة بل متعددة ، لأن القابل  
غير المقبول ، وانعاض غير المعروف .

فإن دخل الرائد في مفهوم الحقيقة بحيث صار ذاتياً لها تعددت وتبدلت ، وكذا الناقص إذا حرج عنها ، فلان تكون وحدة وقد فرضها كذلك هذا خلف . وإن لم يدح ولم يحرج شيء مهما كانت واحدة من غير نقصان وزيادة فيها ، بل هما راجعان إلى الكمال وعدمه . وحيث بقي محل اسراع هل يعمل كماله الزيادة والنقصان؟ وأنت حير بأن هذا مما لا يختلف عسى<sup>(١)</sup> صحته إثبات . وقد ذكر بعض العلماء أن هذا النوع انما يتمشى على قول من جعل الطاعات من الإيمان .

وأقول: لدي بقنصيه الطرأه لا يتمشى على قولهم أيضاً ، وذلك أن ما اعتبروه في الإيمان من الطاعات : إما أن يرونها به توقف حصول الإيمان على جميع ما اعتبروه ، أو عليه في الجملة .

وعلى الأول يرم كون حقيقته وحمه ، هذا ترك فرضاً من تلك الطاعات . يخرج من الإيمان .

وعلى الثاني يلزم كون ما يتحقق به الإيمان من تلك الطاعات داخلاً في حقيقته وما زاد عليه خارجاً ، فتكون واحدة على لتدبيرين ، فليس الزيادة والنقصان إلا في الكمال على جميع الأقوال<sup>(٢)</sup> .

## البحث الثاني

( في بيان حقيقة الكفر نفوذ بالله منه )

عرفه جماعه بأنه عدم لايمان عما من شأنه أن يكون مؤمناً ، سواء كان ذلك

(١) في (ن) وهامش (ط) : في .

(٢) راجع البحار ٢٠١/٦٩ - ٢٠٨ .

العدم بصد أو<sup>(١)</sup> بلا صد .

وبالصد كأن يعتقد عدم الأصول التي معرفتها يتحقق الإيمان، أو عدم شيء منها .

وبغير الصد كالحلي من الاعتقادين، أي. اعتقاد ما به يتحقق الإيمان، واعتقد عدمه، وذلك كالشاك، أو الحائي بالكلية، كالذي لم يفرع سمعه شيء من الأمور التي يتحقق الإيمان بها .

ويمكن ادخال الشاك في القسم الأول، إذ الصد يحظر بياله، ولا لما صار شاكاً .

واعترض بأن الكفر قد يتحقق مع التصديق بالأصول المعشورة في الإيمان، كما إذا ألقى إنسان المصحف في نقادورت عامداً، أو وطأه كذلك، أو ترك الأقرار بالساب جحداً، وحيث أنه فيمنع من الإيمان مبعاً وحاد الكفر جمعاً . وأجيب تارة، أما لا سلم بقاء التصديق لما فعل ذلك، ولو سلمنا نقاؤه حاشية وقوع ذلك، لكن يحور أن يكون الشارع جعل وقوع شيء من ذلك علامة وإمارة على تكذيب فاعل ذلك وعدم تصديقه، فيحكم بكفره عند صدور ذلك منه .

وهذا كما يجعل<sup>(٢)</sup> الأقرار باللسان علامة على الحكم بالإيمان، مع أنه قد يكون كافراً في نفس الأمر، وثاره بأنه يحور أن يكون الشارع حكم بكفره ظهراً عند صدور شيء من ذلك، حسماً لماده جرأه المكلف على انتهاك حرمة وتعدّي حدوده، وإن كان التصديق في نفس الأمر حاصلًا .

وعاية ما يلزم من ذلك جوار الحكم بكون شخص واحد مؤمناً وكافراً، وهذا

(١) في هامش (ط): أم - خ .

(٢) في (ن) : حسن .

للمحدور فيه، لانا بحكم بكفره مظهراً وامكان انمايه باحداً<sup>(١)</sup>، فالموضوع مختلف فلم يتحقق اجتماع المتقابلين ليكون محالاً .

ونظردلك ماد كرده من دلالة الافرار على الايمان، فيحكم به مع جود كونه كافراً في نفس الامر .

وأقول أيضاً: لنقص المذكور لايرد على جامعيه تعريف الكفر، وذلك لانه قد بين أن عدم التأخير فيه أعم من أن يكون بالصد أو غيره ، وماد كره من موارد لنقص داخل في غير الصد كما لا يخفى، وحيثد في جامعيتها سالمة ، لصدقه على الموارد المذكورة، والناقص والمحجب عدلا عن ذلك

ويمكن الجواب عن مانعية تعريف الايمان أيضاً ، بأن يقول : من عرف الايمان بالتصديق المذكور جعل عدم الاتيين شيء من موارد النقص شرطاً في اعتباره ذلك التصديق شرعاً وتحقق حقيقة الايمان .

والحاصل أن لما وجدنا الشارع حكم بإيمان المصدق وحكم بكفر من ارتكب شيئاً من الامور المذكورة مطلقاً، علماً أن ذلك التصديق انما ينعرف في نهر الشارع اذا كان مجرداً عن ارتكاب شيء من موارد النقص وأمثلةا للموجبة للكفر، فكان عدم الامور المذكورة شرطاً في حصول الايمان .

ولاريب أن المشروط عدم عدم شرطه وشروط المعروف التي يتوقف عليها وجود مانعته ملحوظة في التعريف وان لم يصرح بها فيه ، للعلم باعتبارها عقلاً، بما تقر في بداية العمول أنه بدون العلة لا يوجد<sup>(٢)</sup> المعلول، والشرط من آخره ان العلة كما صرحوا به في بحثها ، والكل لا يوجد بدون حرثه .

وهذا الجواب والمدان قلله لم يجدها لغيرنا، بل هي من هبات الواهب تعالى

(١) في (ن) : ظناً .

(٢) في (ط) : لا يجد . لا يوجد

وتقدس ولم تقدم<sup>(١)</sup> لذلك مثلاً وان لم يكن له أهلاً<sup>(٢)</sup> .

وقال العراقي: الكفر هو التكذيب بما لتصديق به إيمان .

وقال بعض الأشعري: ان الكفر هو الجحد ، وربما قسر الجحد بالجهل .

ويرد على تعريف العراقي ما سبق وروده على غيره . والحوادث الجواب .

ويرد عليه زيادة أن عدم التصديق أعم من التكذيب ، وهو موجب للكفر أيضاً

كما تقدم في الشاك وحالي الذم ، فممكن التعريف جامعاً

واعتذر المحرر الرازي عنه بأن من جملة ما جاء به النبي ﷺ أن تصديقه

واحب في كل ما جاء به ، فمن لم يصدقه فقد كذبه .

وهذا ليس بشيء ، إذ لا ريب في تحقق الوسطة بين التصديق والتكذيب ،

وان لم يتحقق بين الصدق والكذب على المذهب<sup>(٣)</sup> الحق ، فان لشاك لأبفال له

مكذب .

ولئن سلم إطلاقه عليه ، ولحالي لا يطبق عليه أصلاً ، فان الترم صحة الإطلاق

مجرأ لرم رنكاب البحار في التعريف ، وقد مع مع خصوصاً مع عدم القرينة

كما هنا .

ويرد على أولئك لبعض كل ماورد على العزالي .

(١) في البحار: تعلم .

(٢) راجع البحار ٢٠/٢١ - ٢١ ثم قال وأقول. هذه التكاليف إنما يحتاج إليها

داخل الأيمان من عقائد ولم يدخل بها لأعمال ، ومع القول بدخول الأعمال لأحاجة

إليها ، مع أن هذا لتحقيق يهدم ما أسسه سابقاً ، إذ يجري هذه الوجوه في سائر الأعمال

و لتروك التي هي كبرها دنة في الأيمان ، وذكره عليه السلام في آخر الحديث من

لا ترم على المتابعين يومى الى هذا لتحقيق فتأمل .

(٣) في (ن) : مذهب .



ثم إن سر الحدس أنه الإنكار باللسان مع الاعتراف بالقلب، كما هو المتعارف في معناه، كان أحسن من تعريف الأمر الي، لأن التكذيب قد يكون «قلبي»، كما قد يكون «اللساني»، فيرد عليه زيادة انقصاص من صدق لسانه وأكبر قلبه، فانه كافر مع عدم صدق لتعريف عليه، فلا يكون التعريف حاداً، وبزيادة المذكورة قد يكون أقل جملية.

وان سر مطلق الإنكار كان قريباً من تعريف الأمر الي، فيرد عليه ما يرد عليه فقط.

وان سر بالجهل، مع كونه لا يخلو عن جهل يرد عليه الحكم «يبين» من كذب لسانه دون قلبه مع أنه محكوم بكفره، لكن لا يرد عليه جميع النصوص السابقة.

### البحث الثالث

في أن المؤمن بعد اتصافه بالإيمان الحقيقي في نفس الأمر هل

يمكن أن يكفر أم لا ؟

ولاحلاف في أنه لا يمكن مادام الوصف، وأما لمرار في إمكان رواله بعد أو غيره، فذهب أكثر الأصوليين إلى حوار ذلك، بل إلى وقوعه، وذلك لثبوت الصد بظن أن ضده، أو منه على القول بعدم اجتماع الأمثال أمر ممكن، لانه لا يلزم من فرض وقوعه محال.

لا يقال: يمنع عدم لزوم المحال، فانه من فرض وقوعه، وذلك لأن روال لصد بظن أن الآخر يلزم منه «الترجيح من غير مرجح» بل ترجيح المرجوح، لأن لصد الموجود راجح الوجود لوجوده والمعدم مرجوح، فكيف يترجح على لراجع، وكلاهما محال. وكذا الحكم في الأمثال.

لأما بقول: المرحح موحود، وهو فاعل المحتر القادر على الإيجاد والاعدام حتى في الحقائق الوجودية، فكيف بالحقائق الاعتبارية، ولاريب أن لايمان والكفر حقيقتان اعتباريتان للشارع، واعتبر الانصاف لايمان عند حصول عقيدة محصورة، وانتدائه عند انتدائها، وكلاهما مقدوران للمعتقد.

ومظاهر كثير من الآيات الكريمة دال على، كقوله تعالى «ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم اردوا كافرين»<sup>(١)</sup> وقوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا الدبس كفروا برؤوسكم بعد ايمانكم كافرين»<sup>(٢)</sup>.

ودهب بعضهم الى عدم حوار روال الايمان الحقيقي بصد أو غيره، وبسبب ذلك الى السبب المرتضى رضي الله عنه، مستدلاً بأن ثوب الايمان دائم وعقاب الكفر دائم، والاحباط والموادة عبده<sup>(٣)</sup> باطلان.

أما الاحباط فلاستلزام أن يكون الحامع بين الاحسن و لاساءة بمرلة من لم يعالهما مع تساويهما أو بمرلة من لم يحسن ن رادب لاساءة، أو بمرلة من لم يسيء مع العكس، واللامر بفسيه باطل قطعاً، فالمروم مثله.

وأما لموادة فبست عددا شرطاً في استحقاق الثواب بالايمان، لأن وجوه الاعمال وشروطها التي يستحق بها ما يستحق لايجوز أن يكون مفصلة عنها ولا متأخرة عن وقت حدوثها، والموادة مفصلة عن وقت حدوث الايمان، فلا يكون وجهاً ولا شرطاً في استحقاق الثواب

لانقل: الثواب اما يستحقه بعد على انفع، كما هو مذهب المعتزلة، ولايمان ليس فعلاً للعد، والاحاصح الشكر عليه، لكن التالي باطل، ادالامة

(١) سورة النساء: ١٣٧.

(٢) سورة آل عمران: ١٠٠.

(٣) في (ن): عندنا.

مجتمعة على وجوب شكر الله تعالى على نعمة الإيمان ، فيكون الإيمان من فعل لله تعالى ، دلاً لشكر<sup>(١)</sup> على فعل غيره ، وإذا لم يكن من فعل العبد ، فلا يستحق عليه ثواباً فلا يتم دليله ، على أنه لا يتعقده كفر ، لأن مبادىء استحقاق الثواب على الإيمان .

لأما بقول: بل هو من فعل العبد، ولتترجم عدم صحة الشكر عليه وتمنع بدلالته. فذلك «في إثباته الأمة مجتمعة» إلى آخره قل: الشكر إنما هو على مقدمات الإيمان ، وهي تمكين العبد من فعله وقضائه عليه ، وتوفيقه على تحصيل أسبابه وتوفيق ذلك له لا على نفس الإيمان الذي هو فعل العبد ، فإن ادعى لاجتماع على ذلك سلماء ولا نصرياً ، وإن ادعى الاجتماع على غيره معناه فلا يفهمهم . والاعتراض عليه رحمه الله من<sup>(٢)</sup> وجوه .

أحدهما: توحه المسع لى المقدمة القائلة بأن الموافقة ليست شرطاً في استحقاق الثواب ، ومادكره في ثباتها من أن وجوه الأفعول<sup>(٣)</sup> وشروطها التي يستحق بها ما يستحق لا يحور أن تكون منفصلة عنها ، والموافقة منفصلة عن وقت لحدوث فلا يكون وجهاً ، لادلالة له على ذلك .

بل إن دل فامسا يدل على أن الموافقة ليست من وجوه الأفعال، لكن لا يلزم من ذلك أن لا يكون شرطاً لاستحقاق الثواب ، فلم لا يحور أن يكون استحقاق الثواب مشروطاً بتوحه الأفعال مع الموافقة أيضاً؟ لاند لعبي ذلك من دابر .  
ثانيها: لا بدت الكربة التي مر بعضها ، فيها تدل على إمكان عروض الكفر بعد الإيمان ، بل بعضها على وقوعه .

(١) في (ن) - يشكر .

(٢) في (ط) : على

(٣) في (ط) : الأفعال .

وأجاب السيد عن ذلك ، بأن المراد - والله أعلم - من وصفهم بالإيمان الإيمان الإنساني دون القلبي ، وقد وقع مثله كثيراً في القرآن العزيز ، كقوله تعالى « آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم »<sup>(١)</sup> وحيث أمكن صحة هذا الإطلاق ولو محاراً سقط الاستدلال بها .

ثالثها : أن الشرع جعل للمرتد أحكاماً خاصة به لا يشاركه فيها الكافر الأصلي كما هو مذكور في كتب المروء ، وهذا أمر لا يمكن دفعه ، ولا مدخل ليطعن فيه فإن الكتاب العربي والصلة المطهرة بطقاق بذلك ، والاحتماع واقع عليه كذلك ولا ريب أن الارتداد هو الكفر المتعقب للإيمان ، كما دل عليه قوله تعالى « ومن يرتدد منكم عن دينه فبما هو كافر » الآية ، فقد دل ما ذكرناه على أن لمؤمن يمكن أن يكفر .

أقول : وللسيد رحمه الله أن يحجب عن ذلك ، بأن ما ذكر إنما يدل على من انتصف في ظاهر الشرع بالارتداد ، فحكمه كذا وكذا ، ولا يدل أنه صار مرتدّاً بذلك في نفس الأمر ، فلهذا كان كافراً في الأصل .

وحكمنا بإيمانه طاهراً للاقرار بما يوجب الإيمان مع نقائه على كفره عند الله تعالى ، وفعله ما يوجب الارتداد طاهراً حكمنا بارتداده ، أو كان مؤمناً في الأصل ، وهو باق على إيمانه عند الله تعالى ، لكن لا فتحاته حرمان الشرع وتعذبه هذه الحدود اعطائية جعل الشارع الحكم بالارتداد عليه عقوبة له ، لتنجس بذلك مادة الاقحام ولتعدي من المكلفين ، فتم تمام المومنين الالهية . وأقول : الحق أن المعلومات التي يتحقق الإيمان سالعلم بها أمور متحققة ثابتة لا تنقل ، لتغير والتبدل ، اذ لا يحصى أن وحدة الصانع تعالى ووحدته وأرليته

(١) سورة المائدة ٤١ .

(٢) سورة المائدة ٢١٧ .

وأيديته وعلمه وقدرته وحياته الى غير ذلك من الصفات أمور يستحيل تغييرها ، وكذا كونه تعالى عدلاً لا يعمل قبيحاً ولا يحل بواجب .

وكذا السوة والمعاد ، فإذا علمها الشخص على وجه اليقين والثبات بحيث صدر علمه به كعلمه بوجود نفسه ، غير أن الأول نظري والثاني بديهي ، لكن لما كان النظري انما يصير بقسماً ناشئاً الى البديهي ولم يبق فرق بين العامين ، امتنع تغير ذلك العلم وتبدله ، كما يمنع تغير علمه بوجود نفسه .

والحاصل أن العلم إذا انطبق على معلوم الحقيقي الذي لا يتغير أصلاً فمحال تغييره ، والا لما كان مطبقاً ، فعلم أن ما يحتل لبعض الناس من تغيير عقيدة الإيمان لم يكن بعد تصاف أنفسهم بما ذكرناه من العلم .

بل كان الحاصل لهم طمأناً عالياً بتلك المعلومات ، لا العلم به ، والحق يمكن تبدله وتغييره ، وإن كان له من لا يمكن تبدله ، لأن الاندفاع غير حاصل والآنصار علماً .

ان قلت : يتصور روال الإيمان يصدر بعض الافعال الموحية للكفر كما تقدم وإن بقي التصديق اليقيني بالمعارف المذكورة ، فقد صح أن المؤمن قد يكفر بعد اتصافه بالإيمان .

قلت : لأنهم امكان صدور فعل يوجب الكفر من اتصاف بالعلم المذكور بل صار ذلك العمل ممسكاً بالغير الذي هو العلم اليقيني وإن أمكن الدات ، وحينئذ يصدر بعض الافعال المذكورة إما كان لعدم حصول العلم المذكور .

وبالجملة فكل علم الهدى ومذهبه هنا رحمه الله في عاية القوة والعناية بعد تدقيق النظر .

وقد ظهر مما حرره أن القائلين بإمكان روال الإيمان معرض الكفر أن أرادوا به امكان روال العلم بالأمور المذكورة ، فظاهر أنه ممنوع بالدات كالتلاب المحقق .

وان أرادوا به امكان انتفاء الايمان بعروض شيء من الافعال وان بقي العلم ،  
فقد اثبتا أنه مستبعد بالغير . فان أرادوا بالامكان على هذا التقدير الامكان الدائمي ،  
فلا مخرج لاحد فيه .

وان أرادوا به عدم الامتناع ولو بالغير ، فقد بسا معه وامتناعه .  
وبانجملة فتطوهر كثير من الآلات الكريمة والسمة المطهرة تدل على امكان  
طروء الكفر على الايمان ، وعلى هذا ، ساء أحكام المرتدين ، وهو مذهب أكثر  
المسلمين .

بعم في الاعتناء ما يدل على عدم حوار طروء عليه كما أشرنا اليه ان جعل  
لايمان عبارة عن التصديق مع الاقرار أو حكمه ، لكن الاول هو لارجح في  
النفس<sup>(١)</sup> .

### المقالة الثالثة

( في تحقيق امور اخو )

وفيها مباحث :

### المبحث الاول

( في بيان حقيقة الاسلام )

فقيل : هو والايمان واحد ، وقبل . تعابرها . والظاهر أنهم أرادوا الوحدة  
بحسب الصديق لا في المفهوم .

ويظهر من كلام جماعة من الاصوايين أنهما متعديان بحسب المفهوم أيضاً ،

حيث قالوا : ان لاسلام هو الانقياد والمحضوع لالوهية الباري تعالى ، والادعان بأوامره ونواهيه ، وذلك حقيقة التصديق الذي هو الايمان على ما تقدم .  
وأما القائلون « بتأخير صدقاً ومفهوماً ، فانهم أرادوا أن الاسلام أعم من الايمان مطلقاً .

وقد أشرنا فيما تقدم في أوائل المقدمة الاولى أن المحقق نصير الدين الطوسي قدس سره نقل في قواعد العقائد أن الاسلام أعم من الحكم من الايمان ، لكنه في لحقيقة هو الايمان ، وهذه عبارة رحمه الله :

قالوا : ان الاسلام أعم من الحكم من الايمان ، لأن<sup>(١)</sup> من أقر بالشهادتين كان حكمه حكم المسلمين ، لقوله تعالى « قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا »<sup>(٢)</sup> وأما كون الاسلام في الحقيقة هو الايمان ، فنقله تعالى « ان الدين عند الله الاسلام »<sup>(٣)</sup> .

ثم قال : واحتلجوا في معناه بمعنى الايمان ، فقال بعض السب كذا<sup>(٤)</sup> وقالت المعتزلة : أصول الايمان خمسة وعدها . وقالت الشيعة أصول الايمان ثلاثة وعدها أيضاً . وقال أهل السنة : هو التصديق بالله على ما تقدم تفصيله فراجع<sup>(٥)</sup> .

أقول : ظاهر قوله رحمه الله « قالوا » أي . هؤلاء المختلفون في معنى الايمان كما يدل عليه قوله « واختلفوا » .

وظاهر هذا النقل يعطي أنه لا نزاع في أن حقيقتيها واحدة ، والمعيرة بها

(١) في المصدر . من الايمان ، وهما في الحقيقة واحد ، وهو كونه أعم فلا يخ .

(٢) سورة الحجرات ١٤

(٣) سورة آل عمران ١٩٠

(٤) كذا في السبع وفي المصدر : الايمان اقرار باللسان ، وتصديق بالقلب وعن

صالح بالجوارح .

(٥) قواعد العقائد ص ٤٦٦ .

هي في الحكم فقط، بمعنى أنا قد بحكم على شخص في ظاهر الشرع بكونه مسلماً لإقراره بالشهادتين، ولا بحكم عليه بالإيمان حتى يعلم من حاله التصديق .  
وبنقله من المذهبين الأولين يقتضي وقوع السراخ في الحقيقة والحكم .  
أما أهل المذهب الأول، وهم القائلون باتحادهما مطلقاً صدقاً ومفهوماً أو صدقاً فقط، فابهم صرحوا باتحادهما في الحكم أيضاً، حيث قالوا : لا يصح في الشرع أن يحكم على أحد بأنه مؤمن وليس بمسلم، أو مسلم وليس بمؤمن ولا يعني يوحدتهما سوى هذا .

وأما أهل المذهب الثاني وهم القائلون بالتدبير، فابهم صرحوا بتمايزهما صدقاً ومفهوماً وحكماً، حيث قالوا : إن حقيقة الإسلام هي الانقياد والادعان باظهار الشهادتين، سواء اعترف مع ذلك بفي المعارف أم لا، فيكون أعم مفهوماً من الإيمان .

فتبين مما حررناه أن المذهب في بيان حقيقة الإسلام ثلاثة<sup>(١)</sup> .

احتج أهل المذهب الأول بقوله تعالى «وأخرجنا من ديارنا من المؤمنين»<sup>(٢)</sup> وحج الاستدلال أن «غير» هاهنا<sup>(٣)</sup> للاستثناء بمعنى «إلا» وهذا الاستثناء مفرع متصل، فيكون من الجنس .  
أد المعنى - والله أعلم - : «ما وحدث فيها بيتاً من بيوت المؤمنين إلا بيتاً من المسلمين» . وبيت المسلم إنما يكون بيت المؤمن إذا صدق المؤمن على المسلم، كما هو مقتضى الاتحاد في الجنس .

(١) المذهب الأول الاتحاد مطلقاً، الثاني لتمايز مطلقاً، الثالث لتمايز في الحكم

دون الحقيقة، كما سنأتي في الاستدلال على المذهب الثاني .

(٢) سورة المذريات : ٣٥ - ٣٦

(٣) في (ن) و ليحار . هذا .



د من المعلوم أن المراد من الست هنا أهل لا الحذران على حد قوله تعالى «واسأل لقربة»<sup>(١)</sup> وصدق المؤمن على المسلم يقتضي كون الايمان أعم من الاسلام ، أو مساوياً له ، لكن لا فائز بالاول فتعين الثاني .

و عترض بأن المصحح للاستثناء هو نصادق المستثنى والمستثنى منه في الفرد المحرّج<sup>(٢)</sup> لا في كل فرد ، وهو يتحقق بكون الاسلام أعم ، كما يتحقق بكونه مساوياً .  
و الامر هنا كذلك فانه على تقدير كون الايمان أحصن بتصادق المؤمن والمسلم في البيت المحرّج الموحود ، فانه يثبت لوط على نسا وعليه السلام .

عنى أن دلالة هذه الآية معارضة بقوله تعالى «فالت الأعراب أما قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسماء»<sup>(٣)</sup> فوصفهم تعالى بالاسلام ، حيث جرد لهم لاجبار عن أنفسهم به ونفى عنهم الايمان ، يدل على تعابرهما .

واحتج أهل المذهب الثاني على المعيرة بهذه الآية ، والتفريب ما تقدم في بيان المعارضة ، وبما تواتر عن النبي ﷺ والصحابة رضي الله عن المؤمنين منهم أنهم كانوا يكتفون في الاسلام باظهار الشهادتين ، ثم بعد ذلك يسهون المسلم على بعض المعارف الدينية التي يتحقق بها الايمان .

أقول : ان الآية الكريمة اما تدل على المعايرة في الجملة ، وكما يحور أن يكون بحسب الحقيقة يحور أن يكون في الحكم دون الحقيقة ، كما احتاره أهل المذهب الثالث .

ويؤيد ذلك أن الله تعالى لم يثبت لهم الاسلام صريحاً ولا وصفهم به

(١) سورة يوسف : ٨٢ .

(٢) في (د) المحرّج .

(٣) سورة الحجرات : ١٤ .

حيث لم نقل ولكن أسلمتم ، كما ، قال : « لم تؤموا » بل أحال الاحبار به <sup>(١)</sup> على مقالتهم ، فقال تعالى : « ولكن قواوا أسلما »

وحينئذ يحور أن يكون المراد - والله أعلم - أنكم لم تؤموا حتى تدخل المعارف في قلوبكم ولم تدخل ، لكن ما رعمتموه من الإيمان هو اسلام ظاهري يمكن الحكم عليكم به في ظاهر الشرع ، حيث أقرتم بأنفسكم دون قلوبكم فلكم أن تخبروا عن أنفسكم به .

وأما الاسلام الحسني ، فم يشك لكم عبد الله تعالى كالإيمان ، فلما لم يحبر عسكم به .

وقد ظهر من ذلك الجواب عن الثاني أيضاً .

قلت : إن الاسلام من الحقائق لاعتبارية للشارع كالإيمان ، فلا يعلم إلا منه وحيث أدن لهم في أن يحبروا عن أنفسهم بأنهم أسلموا مع أن الإيمان لم يكن دخل قلوبهم ، كما دل عليه " حر الآية ، فدل <sup>(٢)</sup> على أنه لم يكن له حقيقة وراء ذلك عند الشارع ، والالما حور لهم ذلك الاحبار .

واحتمال المحار يدفعه أن الاصل في الاطلاق الحقيقة ، ولزوم الاشتراك حتى تقدير الحقيقة يدفعه أنه متواضع أو مشكك ، حيث يب أن مفهومه هو الانقياد والادعاء بالشهادتين ، سواء اقرن <sup>(٣)</sup> بالمعارف أم لا ، ليكون سلام الاعراب فرداً منه .

قلت : لا ريب أنه لو علم عدم تصديق من أقر بالشهادتين ، لم يعتبر ذلك الاقرار شرعاً ، ولم نحكم بسلام فاعله ، لانه حينئذ يكون مستهزأ أو مشككاً

(١) في (ط) : لهم

(٢) في البحار : تدل .

(٣) في (ن) : اعترف .

وانما حكم الشارع بالاسلام ظهراً في صورة عدم علمنا بموعدة قلبه المنان بالسياسة البينة ، تسهيلاً ودفعاً للمحرج عما ، حيث لا يعلم السرائر الا هو .  
 وأما عنده تعالى ، فالمسلم من صدق قلبه لربه ، كما قال تعالى «من الدين عند الله الاسلام»<sup>(١)</sup> مع أن الدين لا يكون الا مع الاخلاص ، قوله تعالى «وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين» الى قوله تعالى «وذلك دين القيمة»<sup>(٢)</sup> .  
 فالاسلام لا يكون الا مع الاخلاص أيضاً ، بقرينة أنه ذكر الاسلام معروفاً ، وذلك يفيد حصر الاسلام في الدين المخلص .

فكان المعنى - والله أعلم - : لا اسلام الا ما هو دين عند الله تعالى ، كما يقال . ريد العالم "ي" : لاغيره . والفرق طهر بين أن يقال : الدين المخلص اسلام<sup>(٣)</sup> أو هو الاسلام كما قررناه ، فعلم أن الاسلام باللسان<sup>(٤)</sup> ليس دخلاً في حقيقة الاسلام عند الله تعالى .

والكلام بما هو فيما بعد اسلاماً وإيماناً عند الشارع لاعداء ، بحيث لا يجتمع مع صده الذي هو الكفر في موضع واحد في زمان واحد ، والاقرار باللسان دون لقب بجامع لكفر ، فلا يكون اسلاماً حقيقة ، وان هذا هو السر في حالة الاحبار بالاسلام على قول الاعراب دون قوله تعالى ، كما أشرنا اية سابقاً .  
 قلت : دا لم يكن اسلام لاعراب اسلاماً عند الله تعالى كان مغرباً بهم بالكذب ، حيث أمرهم أن يحبروا عن أنفسهم بالاسلام ، فقال «قولوا أسسما» وهو محال عليه تعالى .

(١) سورة آل عمران ١٩ .

(٢) سورة البينة : ٥

(٣) في (ط) مسلم

(٤) في (ن) - اللساني

قلت: إنما أمرهم أمراً ارشادياً، بأن يحبروا بالاسلام الطاهري، وهو بأسره<sup>(١)</sup> في الظاهر، فلم يكن مفراً لهم بالكذب، حيث لم يأمرهم بأن يحبروا بأنهم مسلمون عند الله بالاسلام مطلقاً، وقد تقدم، يصلح دليلاً لما ادعياه من التخصيص. على أنه يمكن أن يقال: ان الله سبحانه وتعالى لم يأمرهم بالاحبار أصلاً لا طاهراً ولا عبره، بل أمر بيه عليه السلام أن يأمرهم حيث قال تعالى له: «قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا»<sup>(٢)</sup> أي: ولكن قل لهم قولوا أسلمنا.

«لا امرهم بقول «أسلمنا» إنما هو من النبي عليه السلام لا من الله تعالى، لما تقرر في الاصول من أن الامر «بالامر بالشيء» ليس أمراً بذلك الشيء»

واحتج أهل المذهب الثالث على كل من حرني مدعاهم، أم عسى أن الاسلام أعم في الحكم، فآية الاعراب المتقدمة، والتقريب ما تقدم.

لكن لا يرد عليهم شيء مما أوردناه على استدلال أهل المذهب الثاني بها، لانهم يدعون دلالتها على معايرة الاسلام للإيمان حقيقته، وهؤلاء<sup>(٣)</sup> يدعون المعايرة في الحكم ظاهراً دون الحقيقة.

بين ما ذكرناه من الابراءات محقق لاستدلالهم بها، اذ لا يتم لهم بدوئه، كما لا يحفى على من أحاط بما ذكرناه في بيان معنى هذه الآية مما من به الواهب الكريم.

ان قلت: ان الشارع حكم بإيمان من أقر بالمعارف الاصولية خدعاً، وان كان في بعض الامر غير معتقد لذلك، اذا لم يطلع عليه على حده ما ذكرتم في الاسلام، فكما أن الإيمان والاسلام الاعتقاديان متحدان، فكذا الظاهريان، فما

(١) كذا في (ط) وفي هامشه مؤمن - خ ل وفي (ن). ياس وفي البحار: حق.

(٢) سورة الحجرات: ١٤.

(٣) في البحار: وهم.

وجه عموم الاسلام في الحكم وعامته؟

قلب : الاسلام يكفي في الحكم به مظهراً الاقرار بالشهادتين مع عدم علم<sup>(١)</sup> الاستهراء والشك من المعتبر ، بحلاف الايمان فانه لا بد في الحكم به مظهراً مع ذلك من الاعتراف بانه يقتضد الاصول الخمسة مع اقراره بها ، أو يقتصر على الاقرار بها مع عسا منه بما ينافي ذلك من استهزاء أو شك، فهو أنهى حكماً من الاسلام .

وهذا الذي ذكرناه يشهد به كثير من الاحاديث، وحكم علماء الامامية أيضاً بالاسلام أهل الحلاف، وعدم ايمانهم يؤيد ما طناه .

وأما على أن الاسلام في الحقيقة هو الايمان، فقوله تعالى « فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين »<sup>(٢)</sup> الآية ، والتفرب ما تقدم في بيان استدلال أهل المذهب الاول بها .

والاعتراض الاعتراض، لكن ما ذكره هالك من المعارضة بآية الاطراب لا يرد هنا، لانا يب أنها انما تبدل على لمعايرة في لحكم، وهو لا ينافي الاتحاد في الحقيقة وأما هالك فلما كان المدعى الاتحاد مطلقاً حكماً وحقيقة ، أمكن المعارضة بها في الجملة .

وقد تقدم في كلام المحقق الطوسي رحمه الله أنهم استدلوا على كون حقيقتهم واحدة بقوله تعالى « ان الدين عند الله الاسلام »<sup>(٣)</sup> ويمكن تقريره بوجهين :

أحدهما : أن لايمان هو الدين، والدين هو الاسلام، فالإيمان هو الاسلام .

(١) في (ن) : العلم .

(٢) سورة الداريات : ٣٥ .

(٣) سورة آل عمران : ١٩ .

أما لكري فلايه، وأما الصعري فلقوله تعالى «ومن ينسج غير الاسلام ديناً هل يقبل منه»<sup>(١)</sup> ولاربي أن الايمان مقبول ممن يتبعه دساً بالاحماع، فيكون الايمان ديناً، فيكون هو الاسلام.

وبه أنه لا يلزم من صحة حمل الاسلام عليه كونهما واحداً في الحقيقة، لجوار كون المحمول أعم

ويمكن الجواب بما ذكرنا سابقاً من افادة من ذلك حصر الاسلام في الدين لكن يرد على دليل الصعري أن اللزم منه كون الايمان ديناً. أما كونه نفس الدين ليكون هو الاسلام فلا، لجوار أن يكون جزءاً منه، أو جزئياً له، أو شرطاً كذلك. ولاربي أن جزء الشيء أو جزئيه أو شرطه يعمل معه وإن كان معياراً له، فعلم أن المراد من العبر في الآية الكريمة غير ذلك.

وأبصاراً يرد عليه أن هذا دليل مما يستقيم على مذهب من يقول: إن الطاعات جزء من الايمان، وذلك لأن الظاهر أن الدين المحمول عليه الاسلام هو دين القيمة في قوله تعالى «وذلك دين القيمة»<sup>(٢)</sup> والمشار اليه بذلك ما تقدم من لاجلص في الدين مع قمة الصلاة و بناء الركاة.

ثبهما: أن العبادات المعتمدة شرعاً هي<sup>(٣)</sup> الدين، و لدين هو الاسلام، والاسلام هو الايمان.

أما الاولى فلقوله تعالى «وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين»<sup>(٤)</sup>

وأما الثانية فلقوله تعالى «ان لدين عند الله الاسلام»<sup>(٥)</sup>

(١) سورة آل عمران - ٨٥

(٢) سورة البقرة - ٥

(٣) في (ط) هي

(٤) سورة البقرة - ٥

(٥) سورة آل عمران: ١٩

وأما الثالثة فنقوله تعالى «ومن يشع غير الاسلام دياً»<sup>(١)</sup> الآية، وقد تقدم بيان ذلك .

وبرد عليه جميع ما يرد على الوجه الاول ، ويريد عليه أن النتيجة كون العادات هي الايمان، والمدعى كون الاسلام هو الايمان أو عكسه، فلا يطبق على المدعى .

ولو سلم استلزامه للمدعى لاقتضاء لمقدمة الناقصة ذلك. قلنا: فبقية المقدمات مستدركة، إذ يكفي أن يقال : الاسلام هو الايمان ، لقوله تعالى «ومن يشع غير الاسلام» الآية .

أقول: قد عرفت أن هذا لاستدلال بوجيهه<sup>٢</sup> أما يستقيم على مذهب من يجعل الطاعات الايمان أو جزءاً منه، فإن كان المستدل به<sup>(٣)</sup> هؤلاء، فذلك قد علم مع ما يرد عليه. وإن كان غيرهم فهو<sup>(٤)</sup> ساقط الدلالة أصلاً ورأساً.

ثم نقول . على تقدير تسليم دلالة هذه الايات على اتحادهما : ان الحكم بعموم الاسلام في الحكم على مذهب من يجعل الطاعات الايمان طاهراً أن الايات دلت على اتحادهما في الحقيقة عند الله تعالى ، فعلى هذا من لم يأت بالطاعات أو بعضها، فلا دين له ولا سلام، ولا ايمان له عند الله تعالى لا في الظاهر إذا لم يعرف منه ذلك .

وأما من انتهى بالتصديق في تحقق حقيقة الايمان وجعل الايمان بالطاعات

(١) سورة آل عمران . ٨٥ .

(٢) في (ن) : توجيهه .

(٣) في (ط) : اليه .

(٤) في (ط) : فمن .

من الكمالات<sup>(١)</sup>، فيلزم عليه مقتضى هذه الآيات ان سلمه<sup>(٢)</sup>، بأن يكون بين الاسلام والإيمان عموم من وجه .

نتحققهما في من صدق بالمسائل الاصولية وأنى بالطاعات محلصاً، وانفراد الاسلام في من أقر بانشهادتين طاهراً مع كونه غير مصدق بقله، وانفراد الإيمان في من صدق بقله بالمعروف وترك الطاعات غير مستحل، فانه لا دين له حيث لم يقم الصلاة ولا أنى الزكاة كما هو المفروض، ولا اسلام له لأن لدين عبد الله لاسلام وهو في غاية البعد والاستبعاد، ولم يذهب أحد الى أنه قد يكون لمكلف مؤمناً ولا يكون مسلماً .

هذا ان اعتبرنا نسبة بين مطلق الاسلام والإيمان حقيقياً أو ظاهرياً .  
وان اعتبرنا النسبة بين التحقيقين فقط ، أي : ماهو اسلام وإيمان عبد الله تعالى ، كما متحد بين عدم جعلهما البدعت، وعدم من اكتفى بالتصديق يكون الإيمان أعم مطلقاً، وهو أيضاً عريض، إذ لم يذهب اليه أحد، ولا محص له عن هذا الأثر الا بالترامه ، اذ يدعي أن تارك الطاعات غير مستحل مسلم .

أيضاً ويتأول الدين في قوله تعالى «ودلك دين القيمة»<sup>(٣)</sup> بالدين الكامل ، ويكون المراد بالدين في قوله تعالى «ان الدين عند الله الاسلام»<sup>(٤)</sup> الدين الاصلي لدي لا يحق أصل الإيمان الا به ، وحيثئذ فيكون الاسلام وإيمان التحقيقين متحدين<sup>(٥)</sup> أيضاً عنده .

(١) في (ن) : الضمات وفي هامش (م) : الكمالات - حل

(٢) في (ن) : سلمه .

(٣) سورة البقرة : ٥ .

(٤) سورة آل عمران : ١٩ .

(٥) في (ن) : متحدان .



ويؤيد ذلك ما ذكره بعضهم من أن الاستدلال بآية الاحلاص إنما يتم بصدر لفظ المذكور ونحوه ، فإن الإشارة في قوله تعالى «وذلك دين القيمة» يرجع إلى متعدد ، وهو لعبادة مع الاحلاص في الدين ، وقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة . بل مع جميع الطاعات ، بناءً على أنه اكتفى عن ذكرها بذكر الاعظم منها ، وأنها قد ذكرت إجمالاً في قوله تعالى «ليسدوا» وذكر إقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، لشدة الاعتناء بهما ، فكان حق الإشارة أن يكون أولئك ونحوه تطابقين الإشارة والمشار إليه ، ولما كانت الإشارة معددة ارتكب المذكور .

وحيث لا بد من الاضمار ، فليحتمل أن يصير الاحلاص ، أو لتدين<sup>(١)</sup> المدلول هيهما بقوله «مخلصين له الدين» والترجح لهذه نظرية من لمعنى اللغوي للإيمان .

وبعد ذلك فلم يكن في الآية دلالة على أن الطاعات هي الإيمان ، فلم يتكرر الاوسط في قولنا «عبادة الله مع الاحلاص» وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة كالدين<sup>(٢)</sup> ، والدين هو الاسلام ، والاسلام هو الامان . لقوله تعالى «ومن يتبع» الآية فالطاعات هي الاسلام والايمان ، لانه يقال : لا نسلم أن المراد من الدين هي المقدمة الاولى ما يرد منه في المقدمة الثانية

وقد ظهر من هذا تريب الاستدلال بهذه الايات<sup>(٣)</sup> على كون الطاعات معبرة في حقيقة الايمان ، وأنه<sup>(٤)</sup> لم يناف ما نحن فيه من اتحاد الاسلام والايمان ، لكن لا يخفى أنه مناف لما قد بيناه من أن المبحث كله على تقدير تسليم دلالة هذه الايات

(١) في (ط) : التقدير .

(٢) في (ن) : هي الدين .

(٣) في هامش (ط) : الآية - خ .

(٤) في البحار - لانه .

وما ذكر من التأويل ماف للتسليم المذكور . ويمكن الجواب عنه متأمل .

### [هل الطاعات معتبرة في حقيقة الإيمان]

وهاها بحث يصلح لترتيب الاستدلال بهذه الآيات على المطلبين : مطلب  
كون الطاعات معتبرة في حقيقة الإيمان ، ومطلب اتحادهما في الحقيقة  
مقول : لو سلمنا أن المراد من الدين في الآيات الثلاث واحد ، وأن الطاعات  
معتبرة في أصل حقيقة الاسلام ، فلا يلزم أن تكون معتبرة في أصل حقيقة الإيمان  
ولا أن يكون الاسلام والايمان متحدتين حقيقة .

وذلك لان الآية الكريمة انما دلت على أن من اتقى ، أي : طلب غير دين  
الاسلام ديناً له فليس بقل منه ذلك المطلوب ، ولم تدل على أن من صدق بما أوجبه  
الشارع عليه لكنه ترك فعل بعض الطاعات غير مستحل أنه طالب لغير دين الاسلام  
اذ ترك الفعل يحتمل مع طله ، لعدم المنافاة بينهما ، فان الشخص قد يكون  
طالباً بالطاعة مريداً لها ، لكنه تركها اهمالاً وتقصيراً ، ولا يحرج بذلك عن اتباعها  
وقد تقدم هذا لاعتراض في المقالة الاولى على دليل القائلين بالانحاد .

ان قلت : على تقدير تسليم اتحاد معنى الدين في آيات فما يصح من اكتمال  
في الايمان بالتصديق فيما اذا صدق شخص بجميع ما أمره الله تعالى [به] <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup> <sup>(١٣)</sup> <sup>(١٤)</sup> <sup>(١٥)</sup> <sup>(١٦)</sup> <sup>(١٧)</sup> <sup>(١٨)</sup> <sup>(١٩)</sup> <sup>(٢٠)</sup> <sup>(٢١)</sup> <sup>(٢٢)</sup> <sup>(٢٣)</sup> <sup>(٢٤)</sup> <sup>(٢٥)</sup> <sup>(٢٦)</sup> <sup>(٢٧)</sup> <sup>(٢٨)</sup> <sup>(٢٩)</sup> <sup>(٣٠)</sup> <sup>(٣١)</sup> <sup>(٣٢)</sup> <sup>(٣٣)</sup> <sup>(٣٤)</sup> <sup>(٣٥)</sup> <sup>(٣٦)</sup> <sup>(٣٧)</sup> <sup>(٣٨)</sup> <sup>(٣٩)</sup> <sup>(٤٠)</sup> <sup>(٤١)</sup> <sup>(٤٢)</sup> <sup>(٤٣)</sup> <sup>(٤٤)</sup> <sup>(٤٥)</sup> <sup>(٤٦)</sup> <sup>(٤٧)</sup> <sup>(٤٨)</sup> <sup>(٤٩)</sup> <sup>(٥٠)</sup> <sup>(٥١)</sup> <sup>(٥٢)</sup> <sup>(٥٣)</sup> <sup>(٥٤)</sup> <sup>(٥٥)</sup> <sup>(٥٦)</sup> <sup>(٥٧)</sup> <sup>(٥٨)</sup> <sup>(٥٩)</sup> <sup>(٦٠)</sup> <sup>(٦١)</sup> <sup>(٦٢)</sup> <sup>(٦٣)</sup> <sup>(٦٤)</sup> <sup>(٦٥)</sup> <sup>(٦٦)</sup> <sup>(٦٧)</sup> <sup>(٦٨)</sup> <sup>(٦٩)</sup> <sup>(٧٠)</sup> <sup>(٧١)</sup> <sup>(٧٢)</sup> <sup>(٧٣)</sup> <sup>(٧٤)</sup> <sup>(٧٥)</sup> <sup>(٧٦)</sup> <sup>(٧٧)</sup> <sup>(٧٨)</sup> <sup>(٧٩)</sup> <sup>(٨٠)</sup> <sup>(٨١)</sup> <sup>(٨٢)</sup> <sup>(٨٣)</sup> <sup>(٨٤)</sup> <sup>(٨٥)</sup> <sup>(٨٦)</sup> <sup>(٨٧)</sup> <sup>(٨٨)</sup> <sup>(٨٩)</sup> <sup>(٩٠)</sup> <sup>(٩١)</sup> <sup>(٩٢)</sup> <sup>(٩٣)</sup> <sup>(٩٤)</sup> <sup>(٩٥)</sup> <sup>(٩٦)</sup> <sup>(٩٧)</sup> <sup>(٩٨)</sup> <sup>(٩٩)</sup> <sup>(١٠٠)</sup> <sup>(١٠١)</sup> <sup>(١٠٢)</sup> <sup>(١٠٣)</sup> <sup>(١٠٤)</sup> <sup>(١٠٥)</sup> <sup>(١٠٦)</sup> <sup>(١٠٧)</sup> <sup>(١٠٨)</sup> <sup>(١٠٩)</sup> <sup>(١١٠)</sup> <sup>(١١١)</sup> <sup>(١١٢)</sup> <sup>(١١٣)</sup> <sup>(١١٤)</sup> <sup>(١١٥)</sup> <sup>(١١٦)</sup> <sup>(١١٧)</sup> <sup>(١١٨)</sup> <sup>(١١٩)</sup> <sup>(١٢٠)</sup> <sup>(١٢١)</sup> <sup>(١٢٢)</sup> <sup>(١٢٣)</sup> <sup>(١٢٤)</sup> <sup>(١٢٥)</sup> <sup>(١٢٦)</sup> <sup>(١٢٧)</sup> <sup>(١٢٨)</sup> <sup>(١٢٩)</sup> <sup>(١٣٠)</sup> <sup>(١٣١)</sup> <sup>(١٣٢)</sup> <sup>(١٣٣)</sup> <sup>(١٣٤)</sup> <sup>(١٣٥)</sup> <sup>(١٣٦)</sup> <sup>(١٣٧)</sup> <sup>(١٣٨)</sup> <sup>(١٣٩)</sup> <sup>(١٤٠)</sup> <sup>(١٤١)</sup> <sup>(١٤٢)</sup> <sup>(١٤٣)</sup> <sup>(١٤٤)</sup> <sup>(١٤٥)</sup> <sup>(١٤٦)</sup> <sup>(١٤٧)</sup> <sup>(١٤٨)</sup> <sup>(١٤٩)</sup> <sup>(١٥٠)</sup> <sup>(١٥١)</sup> <sup>(١٥٢)</sup> <sup>(١٥٣)</sup> <sup>(١٥٤)</sup> <sup>(١٥٥)</sup> <sup>(١٥٦)</sup> <sup>(١٥٧)</sup> <sup>(١٥٨)</sup> <sup>(١٥٩)</sup> <sup>(١٦٠)</sup> <sup>(١٦١)</sup> <sup>(١٦٢)</sup> <sup>(١٦٣)</sup> <sup>(١٦٤)</sup> <sup>(١٦٥)</sup> <sup>(١٦٦)</sup> <sup>(١٦٧)</sup> <sup>(١٦٨)</sup> <sup>(١٦٩)</sup> <sup>(١٧٠)</sup> <sup>(١٧١)</sup> <sup>(١٧٢)</sup> <sup>(١٧٣)</sup> <sup>(١٧٤)</sup> <sup>(١٧٥)</sup> <sup>(١٧٦)</sup> <sup>(١٧٧)</sup> <sup>(١٧٨)</sup> <sup>(١٧٩)</sup> <sup>(١٨٠)</sup> <sup>(١٨١)</sup> <sup>(١٨٢)</sup> <sup>(١٨٣)</sup> <sup>(١٨٤)</sup> <sup>(١٨٥)</sup> <sup>(١٨٦)</sup> <sup>(١٨٧)</sup> <sup>(١٨٨)</sup> <sup>(١٨٩)</sup> <sup>(١٩٠)</sup> <sup>(١٩١)</sup> <sup>(١٩٢)</sup> <sup>(١٩٣)</sup> <sup>(١٩٤)</sup> <sup>(١٩٥)</sup> <sup>(١٩٦)</sup> <sup>(١٩٧)</sup> <sup>(١٩٨)</sup> <sup>(١٩٩)</sup> <sup>(٢٠٠)</sup> <sup>(٢٠١)</sup> <sup>(٢٠٢)</sup> <sup>(٢٠٣)</sup> <sup>(٢٠٤)</sup> <sup>(٢٠٥)</sup> <sup>(٢٠٦)</sup> <sup>(٢٠٧)</sup> <sup>(٢٠٨)</sup> <sup>(٢٠٩)</sup> <sup>(٢١٠)</sup> <sup>(٢١١)</sup> <sup>(٢١٢)</sup> <sup>(٢١٣)</sup> <sup>(٢١٤)</sup> <sup>(٢١٥)</sup> <sup>(٢١٦)</sup> <sup>(٢١٧)</sup> <sup>(٢١٨)</sup> <sup>(٢١٩)</sup> <sup>(٢٢٠)</sup> <sup>(٢٢١)</sup> <sup>(٢٢٢)</sup> <sup>(٢٢٣)</sup> <sup>(٢٢٤)</sup> <sup>(٢٢٥)</sup> <sup>(٢٢٦)</sup> <sup>(٢٢٧)</sup> <sup>(٢٢٨)</sup> <sup>(٢٢٩)</sup> <sup>(٢٣٠)</sup> <sup>(٢٣١)</sup> <sup>(٢٣٢)</sup> <sup>(٢٣٣)</sup> <sup>(٢٣٤)</sup> <sup>(٢٣٥)</sup> <sup>(٢٣٦)</sup> <sup>(٢٣٧)</sup> <sup>(٢٣٨)</sup> <sup>(٢٣٩)</sup> <sup>(٢٤٠)</sup> <sup>(٢٤١)</sup> <sup>(٢٤٢)</sup> <sup>(٢٤٣)</sup> <sup>(٢٤٤)</sup> <sup>(٢٤٥)</sup> <sup>(٢٤٦)</sup> <sup>(٢٤٧)</sup> <sup>(٢٤٨)</sup> <sup>(٢٤٩)</sup> <sup>(٢٥٠)</sup> <sup>(٢٥١)</sup> <sup>(٢٥٢)</sup> <sup>(٢٥٣)</sup> <sup>(٢٥٤)</sup> <sup>(٢٥٥)</sup> <sup>(٢٥٦)</sup> <sup>(٢٥٧)</sup> <sup>(٢٥٨)</sup> <sup>(٢٥٩)</sup> <sup>(٢٦٠)</sup> <sup>(٢٦١)</sup> <sup>(٢٦٢)</sup> <sup>(٢٦٣)</sup> <sup>(٢٦٤)</sup> <sup>(٢٦٥)</sup> <sup>(٢٦٦)</sup> <sup>(٢٦٧)</sup> <sup>(٢٦٨)</sup> <sup>(٢٦٩)</sup> <sup>(٢٧٠)</sup> <sup>(٢٧١)</sup> <sup>(٢٧٢)</sup> <sup>(٢٧٣)</sup> <sup>(٢٧٤)</sup> <sup>(٢٧٥)</sup> <sup>(٢٧٦)</sup> <sup>(٢٧٧)</sup> <sup>(٢٧٨)</sup> <sup>(٢٧٩)</sup> <sup>(٢٨٠)</sup> <sup>(٢٨١)</sup> <sup>(٢٨٢)</sup> <sup>(٢٨٣)</sup> <sup>(٢٨٤)</sup> <sup>(٢٨٥)</sup> <sup>(٢٨٦)</sup> <sup>(٢٨٧)</sup> <sup>(٢٨٨)</sup> <sup>(٢٨٩)</sup> <sup>(٢٩٠)</sup> <sup>(٢٩١)</sup> <sup>(٢٩٢)</sup> <sup>(٢٩٣)</sup> <sup>(٢٩٤)</sup> <sup>(٢٩٥)</sup> <sup>(٢٩٦)</sup> <sup>(٢٩٧)</sup> <sup>(٢٩٨)</sup> <sup>(٢٩٩)</sup> <sup>(٣٠٠)</sup> <sup>(٣٠١)</sup> <sup>(٣٠٢)</sup> <sup>(٣٠٣)</sup> <sup>(٣٠٤)</sup> <sup>(٣٠٥)</sup> <sup>(٣٠٦)</sup> <sup>(٣٠٧)</sup> <sup>(٣٠٨)</sup> <sup>(٣٠٩)</sup> <sup>(٣١٠)</sup> <sup>(٣١١)</sup> <sup>(٣١٢)</sup> <sup>(٣١٣)</sup> <sup>(٣١٤)</sup> <sup>(٣١٥)</sup> <sup>(٣١٦)</sup> <sup>(٣١٧)</sup> <sup>(٣١٨)</sup> <sup>(٣١٩)</sup> <sup>(٣٢٠)</sup> <sup>(٣٢١)</sup> <sup>(٣٢٢)</sup> <sup>(٣٢٣)</sup> <sup>(٣٢٤)</sup> <sup>(٣٢٥)</sup> <sup>(٣٢٦)</sup> <sup>(٣٢٧)</sup> <sup>(٣٢٨)</sup> <sup>(٣٢٩)</sup> <sup>(٣٣٠)</sup> <sup>(٣٣١)</sup> <sup>(٣٣٢)</sup> <sup>(٣٣٣)</sup> <sup>(٣٣٤)</sup> <sup>(٣٣٥)</sup> <sup>(٣٣٦)</sup> <sup>(٣٣٧)</sup> <sup>(٣٣٨)</sup> <sup>(٣٣٩)</sup> <sup>(٣٤٠)</sup> <sup>(٣٤١)</sup> <sup>(٣٤٢)</sup> <sup>(٣٤٣)</sup> <sup>(٣٤٤)</sup> <sup>(٣٤٥)</sup> <sup>(٣٤٦)</sup> <sup>(٣٤٧)</sup> <sup>(٣٤٨)</sup> <sup>(٣٤٩)</sup> <sup>(٣٥٠)</sup> <sup>(٣٥١)</sup> <sup>(٣٥٢)</sup> <sup>(٣٥٣)</sup> <sup>(٣٥٤)</sup> <sup>(٣٥٥)</sup> <sup>(٣٥٦)</sup> <sup>(٣٥٧)</sup> <sup>(٣٥٨)</sup> <sup>(٣٥٩)</sup> <sup>(٣٦٠)</sup> <sup>(٣٦١)</sup> <sup>(٣٦٢)</sup> <sup>(٣٦٣)</sup> <sup>(٣٦٤)</sup> <sup>(٣٦٥)</sup> <sup>(٣٦٦)</sup> <sup>(٣٦٧)</sup> <sup>(٣٦٨)</sup> <sup>(٣٦٩)</sup> <sup>(٣٧٠)</sup> <sup>(٣٧١)</sup> <sup>(٣٧٢)</sup> <sup>(٣٧٣)</sup> <sup>(٣٧٤)</sup> <sup>(٣٧٥)</sup> <sup>(٣٧٦)</sup> <sup>(٣٧٧)</sup> <sup>(٣٧٨)</sup> <sup>(٣٧٩)</sup> <sup>(٣٨٠)</sup> <sup>(٣٨١)</sup> <sup>(٣٨٢)</sup> <sup>(٣٨٣)</sup> <sup>(٣٨٤)</sup> <sup>(٣٨٥)</sup> <sup>(٣٨٦)</sup> <sup>(٣٨٧)</sup> <sup>(٣٨٨)</sup> <sup>(٣٨٩)</sup> <sup>(٣٩٠)</sup> <sup>(٣٩١)</sup> <sup>(٣٩٢)</sup> <sup>(٣٩٣)</sup> <sup>(٣٩٤)</sup> <sup>(٣٩٥)</sup> <sup>(٣٩٦)</sup> <sup>(٣٩٧)</sup> <sup>(٣٩٨)</sup> <sup>(٣٩٩)</sup> <sup>(٤٠٠)</sup> <sup>(٤٠١)</sup> <sup>(٤٠٢)</sup> <sup>(٤٠٣)</sup> <sup>(٤٠٤)</sup> <sup>(٤٠٥)</sup> <sup>(٤٠٦)</sup> <sup>(٤٠٧)</sup> <sup>(٤٠٨)</sup> <sup>(٤٠٩)</sup> <sup>(٤١٠)</sup> <sup>(٤١١)</sup> <sup>(٤١٢)</sup> <sup>(٤١٣)</sup> <sup>(٤١٤)</sup> <sup>(٤١٥)</sup> <sup>(٤١٦)</sup> <sup>(٤١٧)</sup> <sup>(٤١٨)</sup> <sup>(٤١٩)</sup> <sup>(٤٢٠)</sup> <sup>(٤٢١)</sup> <sup>(٤٢٢)</sup> <sup>(٤٢٣)</sup> <sup>(٤٢٤)</sup> <sup>(٤٢٥)</sup> <sup>(٤٢٦)</sup> <sup>(٤٢٧)</sup> <sup>(٤٢٨)</sup> <sup>(٤٢٩)</sup> <sup>(٤٣٠)</sup> <sup>(٤٣١)</sup> <sup>(٤٣٢)</sup> <sup>(٤٣٣)</sup> <sup>(٤٣٤)</sup> <sup>(٤٣٥)</sup> <sup>(٤٣٦)</sup> <sup>(٤٣٧)</sup> <sup>(٤٣٨)</sup> <sup>(٤٣٩)</sup> <sup>(٤٤٠)</sup> <sup>(٤٤١)</sup> <sup>(٤٤٢)</sup> <sup>(٤٤٣)</sup> <sup>(٤٤٤)</sup> <sup>(٤٤٥)</sup> <sup>(٤٤٦)</sup> <sup>(٤٤٧)</sup> <sup>(٤٤٨)</sup> <sup>(٤٤٩)</sup> <sup>(٤٥٠)</sup> <sup>(٤٥١)</sup> <sup>(٤٥٢)</sup> <sup>(٤٥٣)</sup> <sup>(٤٥٤)</sup> <sup>(٤٥٥)</sup> <sup>(٤٥٦)</sup> <sup>(٤٥٧)</sup> <sup>(٤٥٨)</sup> <sup>(٤٥٩)</sup> <sup>(٤٦٠)</sup> <sup>(٤٦١)</sup> <sup>(٤٦٢)</sup> <sup>(٤٦٣)</sup> <sup>(٤٦٤)</sup> <sup>(٤٦٥)</sup> <sup>(٤٦٦)</sup> <sup>(٤٦٧)</sup> <sup>(٤٦٨)</sup> <sup>(٤٦٩)</sup> <sup>(٤٧٠)</sup> <sup>(٤٧١)</sup> <sup>(٤٧٢)</sup> <sup>(٤٧٣)</sup> <sup>(٤٧٤)</sup> <sup>(٤٧٥)</sup> <sup>(٤٧٦)</sup> <sup>(٤٧٧)</sup> <sup>(٤٧٨)</sup> <sup>(٤٧٩)</sup> <sup>(٤٨٠)</sup> <sup>(٤٨١)</sup> <sup>(٤٨٢)</sup> <sup>(٤٨٣)</sup> <sup>(٤٨٤)</sup> <sup>(٤٨٥)</sup> <sup>(٤٨٦)</sup> <sup>(٤٨٧)</sup> <sup>(٤٨٨)</sup> <sup>(٤٨٩)</sup> <sup>(٤٩٠)</sup> <sup>(٤٩١)</sup> <sup>(٤٩٢)</sup> <sup>(٤٩٣)</sup> <sup>(٤٩٤)</sup> <sup>(٤٩٥)</sup> <sup>(٤٩٦)</sup> <sup>(٤٩٧)</sup> <sup>(٤٩٨)</sup> <sup>(٤٩٩)</sup> <sup>(٥٠٠)</sup> <sup>(٥٠١)</sup> <sup>(٥٠٢)</sup> <sup>(٥٠٣)</sup> <sup>(٥٠٤)</sup> <sup>(٥٠٥)</sup> <sup>(٥٠٦)</sup> <sup>(٥٠٧)</sup> <sup>(٥٠٨)</sup> <sup>(٥٠٩)</sup> <sup>(٥١٠)</sup> <sup>(٥١١)</sup> <sup>(٥١٢)</sup> <sup>(٥١٣)</sup> <sup>(٥١٤)</sup> <sup>(٥١٥)</sup> <sup>(٥١٦)</sup> <sup>(٥١٧)</sup> <sup>(٥١٨)</sup> <sup>(٥١٩)</sup> <sup>(٥٢٠)</sup> <sup>(٥٢١)</sup> <sup>(٥٢٢)</sup> <sup>(٥٢٣)</sup> <sup>(٥٢٤)</sup> <sup>(٥٢٥)</sup> <sup>(٥٢٦)</sup> <sup>(٥٢٧)</sup> <sup>(٥٢٨)</sup> <sup>(٥٢٩)</sup> <sup>(٥٣٠)</sup> <sup>(٥٣١)</sup> <sup>(٥٣٢)</sup> <sup>(٥٣٣)</sup> <sup>(٥٣٤)</sup> <sup>(٥٣٥)</sup> <sup>(٥٣٦)</sup> <sup>(٥٣٧)</sup> <sup>(٥٣٨)</sup> <sup>(٥٣٩)</sup> <sup>(٥٤٠)</sup> <sup>(٥٤١)</sup> <sup>(٥٤٢)</sup> <sup>(٥٤٣)</sup> <sup>(٥٤٤)</sup> <sup>(٥٤٥)</sup> <sup>(٥٤٦)</sup> <sup>(٥٤٧)</sup> <sup>(٥٤٨)</sup> <sup>(٥٤٩)</sup> <sup>(٥٥٠)</sup> <sup>(٥٥١)</sup> <sup>(٥٥٢)</sup> <sup>(٥٥٣)</sup> <sup>(٥٥٤)</sup> <sup>(٥٥٥)</sup> <sup>(٥٥٦)</sup> <sup>(٥٥٧)</sup> <sup>(٥٥٨)</sup> <sup>(٥٥٩)</sup> <sup>(٥٦٠)</sup> <sup>(٥٦١)</sup> <sup>(٥٦٢)</sup> <sup>(٥٦٣)</sup> <sup>(٥٦٤)</sup> <sup>(٥٦٥)</sup> <sup>(٥٦٦)</sup> <sup>(٥٦٧)</sup> <sup>(٥٦٨)</sup> <sup>(٥٦٩)</sup> <sup>(٥٧٠)</sup> <sup>(٥٧١)</sup> <sup>(٥٧٢)</sup> <sup>(٥٧٣)</sup> <sup>(٥٧٤)</sup> <sup>(٥٧٥)</sup> <sup>(٥٧٦)</sup> <sup>(٥٧٧)</sup> <sup>(٥٧٨)</sup> <sup>(٥٧٩)</sup> <sup>(٥٨٠)</sup> <sup>(٥٨١)</sup> <sup>(٥٨٢)</sup> <sup>(٥٨٣)</sup> <sup>(٥٨٤)</sup> <sup>(٥٨٥)</sup> <sup>(٥٨٦)</sup> <sup>(٥٨٧)</sup> <sup>(٥٨٨)</sup> <sup>(٥٨٩)</sup> <sup>(٥٩٠)</sup> <sup>(٥٩١)</sup> <sup>(٥٩٢)</sup> <sup>(٥٩٣)</sup> <sup>(٥٩٤)</sup> <sup>(٥٩٥)</sup> <sup>(٥٩٦)</sup> <sup>(٥٩٧)</sup> <sup>(٥٩٨)</sup> <sup>(٥٩٩)</sup> <sup>(٦٠٠)</sup> <sup>(٦٠١)</sup> <sup>(٦٠٢)</sup> <sup>(٦٠٣)</sup> <sup>(٦٠٤)</sup> <sup>(٦٠٥)</sup> <sup>(٦٠٦)</sup> <sup>(٦٠٧)</sup> <sup>(٦٠٨)</sup> <sup>(٦٠٩)</sup> <sup>(٦١٠)</sup> <sup>(٦١١)</sup> <sup>(٦١٢)</sup> <sup>(٦١٣)</sup> <sup>(٦١٤)</sup> <sup>(٦١٥)</sup> <sup>(٦١٦)</sup> <sup>(٦١٧)</sup> <sup>(٦١٨)</sup> <sup>(٦١٩)</sup> <sup>(٦٢٠)</sup> <sup>(٦٢١)</sup> <sup>(٦٢٢)</sup> <sup>(٦٢٣)</sup> <sup>(٦٢٤)</sup> <sup>(٦٢٥)</sup> <sup>(٦٢٦)</sup> <sup>(٦٢٧)</sup> <sup>(٦٢٨)</sup> <sup>(٦٢٩)</sup> <sup>(٦٣٠)</sup> <sup>(٦٣١)</sup> <sup>(٦٣٢)</sup> <sup>(٦٣٣)</sup> <sup>(٦٣٤)</sup> <sup>(٦٣٥)</sup> <sup>(٦٣٦)</sup> <sup>(٦٣٧)</sup> <sup>(٦٣٨)</sup> <sup>(٦٣٩)</sup> <sup>(٦٤٠)</sup> <sup>(٦٤١)</sup> <sup>(٦٤٢)</sup> <sup>(٦٤٣)</sup> <sup>(٦٤٤)</sup> <sup>(٦٤٥)</sup> <sup>(٦٤٦)</sup> <sup>(٦٤٧)</sup> <sup>(٦٤٨)</sup> <sup>(٦٤٩)</sup> <sup>(٦٥٠)</sup> <sup>(٦٥١)</sup> <sup>(٦٥٢)</sup> <sup>(٦٥٣)</sup> <sup>(٦٥٤)</sup> <sup>(٦٥٥)</sup> <sup>(٦٥٦)</sup> <sup>(٦٥٧)</sup> <sup>(٦٥٨)</sup> <sup>(٦٥٩)</sup> <sup>(٦٦٠)</sup> <sup>(٦٦١)</sup> <sup>(٦٦٢)</sup> <sup>(٦٦٣)</sup> <sup>(٦٦٤)</sup> <sup>(٦٦٥)</sup> <sup>(٦٦٦)</sup> <sup>(٦٦٧)</sup> <sup>(٦٦٨)</sup> <sup>(٦٦٩)</sup> <sup>(٦٧٠)</sup> <sup>(٦٧١)</sup> <sup>(٦٧٢)</sup> <sup>(٦٧٣)</sup> <sup>(٦٧٤)</sup> <sup>(٦٧٥)</sup> <sup>(٦٧٦)</sup> <sup>(٦٧٧)</sup> <sup>(٦٧٨)</sup> <sup>(٦٧٩)</sup> <sup>(٦٨٠)</sup> <sup>(٦٨١)</sup> <sup>(٦٨٢)</sup> <sup>(٦٨٣)</sup> <sup>(٦٨٤)</sup> <sup>(٦٨٥)</sup> <sup>(٦٨٦)</sup> <sup>(٦٨٧)</sup> <sup>(٦٨٨)</sup> <sup>(٦٨٩)</sup> <sup>(٦٩٠)</sup> <sup>(٦٩١)</sup> <sup>(٦٩٢)</sup> <sup>(٦٩٣)</sup> <sup>(٦٩٤)</sup> <sup>(٦٩٥)</sup> <sup>(٦٩٦)</sup> <sup>(٦٩٧)</sup> <sup>(٦٩٨)</sup> <sup>(٦٩٩)</sup> <sup>(٧٠٠)</sup> <sup>(٧٠١)</sup> <sup>(٧٠٢)</sup> <sup>(٧٠٣)</sup> <sup>(٧٠٤)</sup> <sup>(٧٠٥)</sup> <sup>(٧٠٦)</sup> <sup>(٧٠٧)</sup> <sup>(٧٠٨)</sup> <sup>(٧٠٩)</sup> <sup>(٧١٠)</sup> <sup>(٧١١)</sup> <sup>(٧١٢)</sup> <sup>(٧١٣)</sup> <sup>(٧١٤)</sup> <sup>(٧١٥)</sup> <sup>(٧١٦)</sup> <sup>(٧١٧)</sup> <sup>(٧١٨)</sup> <sup>(٧١٩)</sup> <sup>(٧٢٠)</sup> <sup>(٧٢١)</sup> <sup>(٧٢٢)</sup> <sup>(٧٢٣)</sup> <sup>(٧٢٤)</sup> <sup>(٧٢٥)</sup> <sup>(٧٢٦)</sup> <sup>(٧٢٧)</sup> <sup>(٧٢٨)</sup> <sup>(٧٢٩)</sup> <sup>(٧٣٠)</sup> <sup>(٧٣١)</sup> <sup>(٧٣٢)</sup> <sup>(٧٣٣)</sup> <sup>(٧٣٤)</sup> <sup>(٧٣٥)</sup> <sup>(٧٣٦)</sup> <sup>(٧٣٧)</sup> <sup>(٧٣٨)</sup> <sup>(٧٣٩)</sup> <sup>(٧٤٠)</sup> <sup>(٧٤١)</sup> <sup>(٧٤٢)</sup> <sup>(٧٤٣)</sup> <sup>(٧٤٤)</sup> <sup>(٧٤٥)</sup> <sup>(٧٤٦)</sup> <sup>(٧٤٧)</sup> <sup>(٧٤٨)</sup> <sup>(٧٤٩)</sup> <sup>(٧٥٠)</sup> <sup>(٧٥١)</sup> <sup>(٧٥٢)</sup> <sup>(٧٥٣)</sup> <sup>(٧٥٤)</sup> <sup>(٧٥٥)</sup> <sup>(٧٥٦)</sup> <sup>(٧٥٧)</sup> <sup>(٧٥٨)</sup> <sup>(٧٥٩)</sup> <sup>(٧٦٠)</sup> <sup>(٧٦١)</sup> <sup>(٧٦٢)</sup> <sup>(٧٦٣)</sup> <sup>(٧٦٤)</sup> <sup>(٧٦٥)</sup> <sup>(٧٦٦)</sup> <sup>(٧٦٧)</sup> <sup>(٧٦٨)</sup> <sup>(٧٦٩)</sup> <sup>(٧٧٠)</sup> <sup>(٧٧١)</sup> <sup>(٧٧٢)</sup> <sup>(٧٧٣)</sup> <sup>(٧٧٤)</sup> <sup>(٧٧٥)</sup> <sup>(٧٧٦)</sup> <sup>(٧٧٧)</sup> <sup>(٧٧٨)</sup> <sup>(٧٧٩)</sup> <sup>(٧٨٠)</sup> <sup>(٧٨١)</sup> <sup>(٧٨٢)</sup> <sup>(٧٨٣)</sup> <sup>(٧٨٤)</sup> <sup>(٧٨٥)</sup> <sup>(٧٨٦)</sup> <sup>(٧٨٧)</sup> <sup>(٧٨٨)</sup> <sup>(٧٨٩)</sup> <sup>(٧٩٠)</sup> <sup>(٧٩١)</sup> <sup>(٧٩٢)</sup> <sup>(٧٩٣)</sup> <sup>(٧٩٤)</sup> <sup>(٧٩٥)</sup> <sup>(٧٩٦)</sup> <sup>(٧٩٧)</sup> <sup>(٧٩٨)</sup> <sup>(٧٩٩)</sup> <sup>(٨٠٠)</sup> <sup>(٨٠١)</sup> <sup>(٨٠٢)</sup> <sup>(٨٠٣)</sup> <sup>(٨٠٤)</sup> <sup>(٨٠٥)</sup> <sup>(٨٠٦)</sup> <sup>(٨٠٧)</sup> <sup>(٨٠٨)</sup> <sup>(٨٠٩)</sup> <sup>(٨١٠)</sup> <sup>(٨١١)</sup> <sup>(٨١٢)</sup> <sup>(٨١٣)</sup> <sup>(٨١٤)</sup> <sup>(٨١٥)</sup> <sup>(٨١٦)</sup> <sup>(٨١٧)</sup> <sup>(٨١٨)</sup> <sup>(٨١٩)</sup> <sup>(٨٢٠)</sup> <sup>(٨٢١)</sup> <sup>(٨٢٢)</sup> <sup>(٨٢٣)</sup> <sup>(٨٢٤)</sup> <sup>(٨٢٥)</sup> <sup>(٨٢٦)</sup> <sup>(٨٢٧)</sup> <sup>(٨٢٨)</sup> <sup>(٨٢٩)</sup> <sup>(٨٣٠)</sup> <sup>(٨٣١)</sup> <sup>(٨٣٢)</sup> <sup>(٨٣٣)</sup> <sup>(٨٣٤)</sup> <sup>(٨٣٥)</sup> <sup>(٨٣٦)</sup> <sup>(٨٣٧)</sup> <sup>(٨٣٨)</sup> <sup>(٨٣٩)</sup> <sup>(٨٤٠)</sup> <sup>(٨٤١)</sup> <sup>(٨٤٢)</sup> <sup>(٨٤٣)</sup> <sup>(٨٤٤)</sup> <sup>(٨٤٥)</sup> <sup>(٨٤٦)</sup> <sup>(٨٤٧)</sup> <sup>(٨٤٨)</sup> <sup>(٨٤٩)</sup> <sup>(٨٥٠)</sup> <sup>(٨٥١)</sup> <sup>(٨٥٢)</sup> <sup>(٨٥٣)</sup> <sup>(٨٥٤)</sup> <sup>(٨٥٥)</sup> <sup>(٨٥٦)</sup> <sup>(٨٥٧)</sup> <sup>(٨٥٨)</sup> <sup>(٨٥٩)</sup> <sup>(٨٦٠)</sup> <sup>(٨٦١)</sup> <sup>(٨٦٢)</sup> <sup>(٨٦٣)</sup> <sup>(٨٦٤)</sup> <sup>(٨٦٥)</sup> <sup>(٨٦٦)</sup> <sup>(٨٦٧)</sup> <sup>(٨٦٨)</sup> <sup>(٨٦٩)</sup> <sup>(٨٧٠)</sup> <sup>(٨٧١)</sup> <sup>(٨٧٢)</sup> <sup>(٨٧٣)</sup> <sup>(٨٧٤)</sup> <sup>(٨٧٥)</sup> <sup>(٨٧٦)</sup> <sup>(٨٧٧)</sup> <sup>(٨٧٨)</sup> <sup>(٨٧٩)</sup> <sup>(٨٨٠)</sup> <sup>(٨٨١)</sup> <sup>(٨٨٢)</sup> <sup>(٨٨٣)</sup> <sup>(٨٨٤)</sup> <sup>(٨٨٥)</sup> <sup>(٨٨٦)</sup> <sup>(٨٨٧)</sup> <sup>(٨٨٨)</sup> <sup>(٨٨٩)</sup> <sup>(٨٩٠)</sup> <sup>(٨٩١)</sup> <sup>(٨٩٢)</sup> <sup>(٨٩٣)</sup> <sup>(٨٩٤)</sup> <sup>(٨٩٥)</sup> <sup>(٨٩٦)</sup> <sup>(٨٩٧)</sup> <sup>(٨٩٨)</sup> <sup>(٨٩٩)</sup> <sup>(٩٠٠)</sup> <sup>(٩٠١)</sup> <sup>(٩٠٢)</sup> <sup>(٩٠٣)</sup> <sup>(٩٠٤)</sup> <sup>(٩٠٥)</sup> <sup>(٩٠٦)</sup> <sup>(٩٠٧)</sup> <sup>(٩٠٨)</sup> <sup>(٩٠٩)</sup> <sup>(٩١٠)</sup> <sup>(٩١١)</sup> <sup>(٩١٢)</sup> <sup>(٩١٣)</sup> <sup>(٩١٤)</sup> <sup>(٩١٥)</sup> <sup>(٩١٦)</sup> <sup>(٩١٧)</sup> <sup>(٩١٨)</sup> <sup>(٩١٩)</sup> <sup>(٩٢٠)</sup> <sup>(٩٢١)</sup> <sup>(٩٢٢)</sup> <sup>(٩٢٣)</sup> <sup>(٩٢٤)</sup> <sup>(٩٢٥)</sup> <sup>(٩٢٦)</sup> <sup>(٩٢٧)</sup> <sup>(٩٢٨)</sup> <sup>(٩٢٩)</sup> <sup>(٩٣٠)</sup> <sup>(٩٣١)</sup> <sup>(٩٣٢)</sup> <sup>(٩٣٣)</sup> <sup>(٩٣٤)</sup> <sup>(٩٣٥)</sup> <sup>(٩٣٦)</sup> <sup>(٩٣٧)</sup> <sup>(٩٣٨)</sup> <sup>(٩٣٩)</sup> <sup>(٩٤٠)</sup> <sup>(٩٤١)</sup> <sup>(٩٤٢)</sup> <sup>(٩٤٣)</sup> <sup>(٩٤٤)</sup> <sup>(٩٤٥)</sup> <sup>(٩٤٦)</sup> <sup>(٩٤٧)</sup> <sup>(٩٤٨)</sup> <sup>(٩٤٩)</sup> <sup>(٩٥٠)</sup> <sup>(٩٥١)</sup> <sup>(٩٥٢)</sup> <sup>(٩٥٣)</sup> <sup>(٩٥٤)</sup> <sup>(٩٥٥)</sup> <sup>(٩٥٦)</sup> <sup>(٩٥٧)</sup> <sup>(٩٥٨)</sup> <sup>(٩٥٩)</sup> <sup>(٩٦٠)</sup> <sup>(٩٦١)</sup> <sup>(٩٦٢)</sup> <sup>(٩٦٣)</sup> <sup>(٩٦٤)</sup> <sup>(٩٦٥)</sup> <sup>(٩٦٦)</sup> <sup>(٩٦٧)</sup> <sup>(٩٦٨)</sup> <sup>(٩٦٩)</sup> <sup>(٩٧٠)</sup> <sup>(٩٧١)</sup> <sup>(٩٧٢)</sup> <sup>(٩٧٣)</sup> <sup>(٩٧٤)</sup> <sup>(٩٧٥)</sup> <sup>(٩٧٦)</sup> <sup>(٩٧٧)</sup> <sup>(٩٧٨)</sup> <sup>(٩٧٩)</sup> <sup>(٩٨٠)</sup> <sup>(٩٨١)</sup> <sup>(٩٨٢)</sup> <sup>(٩٨٣)</sup> <sup>(٩٨٤)</sup> <sup>(٩٨٥)</sup> <sup>(٩٨٦)</sup> <sup>(٩٨٧)</sup> <sup>(٩٨٨)</sup> <sup>(٩٨٩)</sup> <sup>(٩٩٠)</sup> <sup>(٩٩١)</sup> <sup>(٩٩٢)</sup> <sup>(٩٩٣)</sup> <sup>(٩٩٤)</sup> <sup>(٩٩٥)</sup> <sup>(٩٩٦)</sup> <sup>(٩٩٧)</sup> <sup>(٩٩٨)</sup> <sup>(٩٩٩)</sup> <sup>(١٠٠٠)</sup> <sup>(١٠٠١)</sup> <sup>(١٠٠٢)</sup> <sup>(١٠٠٣)</sup> <sup>(١</sup>

الاستهجان المذكور سابقاً .

قلت . الامر على ما ذكرت ، ولا ملخص من هذا الا بالتزام ارتكاب عدم تسليم اتحاد معنى الدين في الايات ، أو التزامه وبمع من استهجائه ، فانه لمكان حصول التصديق مع ترك الطاعات مرداً أبادر الوقوع لم تلتفت النفس له ، فلذا لم يتوجهوا الى بين النسبة بين الاسلام والايمان على تقديره .  
ودلحمة فتاواه الايات تعطي قوة القول بأن الايمان والاسلام الحقيقيان يعتبر فيهما الطاعات وتحقق حصول الايمان في صورة حصول التصديق قل وحب الطاعات بعيد قوة لقول بأن الايمان هو التصديق فقط والطاعات مكملات<sup>(١)</sup> .

### [ التفسير حول كلام امير المؤمنين عليه السلام في انتسابه الاسلام ]

وهنا كلام في بيان معنى الاسلام صدر عن سيد لاوصياء وألح للمجاهد امير المؤمنين عليه وعلى محمد وآله صلوات رب العالمين نقله السيد ارضي المرصعي قدس سره في بهج البلاغة ، فتوشح المسحح بذكره نسباً واستظهاراً بمعانيه .  
قال عليه السلام : لانسب الاسلام نسبة لم نسبوا أحد قلبي : الاسلام هو التسليم ، والتسليم هو اليقين ، واليقين هو التصديق ، والتصديق هو الاقرار ، والاقرار هو الاداء ، والاداء هو العمل<sup>(٢)</sup> .

أقول : البحث عن هذا الكلام يتعلق بأمرين :

الاول : ما المراد من هذه النسبة ؟

الثاني : ما المراد من هذا المنسوب ؟

(١) أورد اعلامه المجلسي من أول المبحث الاول في بيان حقيقة الاسلام الى هنا في

لبهار ٣٠٠/٦٨ - ٣٠٩ .

(٢) بهج البلاغة ص ٤٩١ ، رقم الحديث ١٢٥ .

أما الأول - فقد ذكر بعض الشارحين أن هذه النسبة بالتعريف أشبه بها <sup>(١)</sup> بالقياس ، فعرف الإسلام بأنه التسليم لله والدخول في طاعته ، وهو تفسير لفظ بلغة أعرف منه ، والتسليم بأنه اليقين ، وهو تعريف بلازم مساو .

إذ التسليم الحق إما يكون باليقين ، فمن يقين صدق من سلم له <sup>(٢)</sup> ، واستحقاقه التسليم واليقين بأنه التصديق ، أي : التصديق المحارم المطابق البرهاني ، وذكر جنسه ونبه بذلك على حده أو رسمه .

والتصديق بأنه الإقرار بالله ورسله وما جاء من البيت ، وهو تعريف لمعط بلفظ أهرف .

والإقرار بأنه الأداء ، أي : أداء ما أقره من الطاعات ، وهو تعريف خاصة له . والأداء بأنه العمل ، وهو تعريف له بعض خواصه انتهى .

أقول : هذا بناء على أن المراد من الإسلام المعروف في كلامه <sup>(٣)</sup> ما هو الإسلام حقيقة عبد الله تعالى في نفس الأمر ، أو الإسلام الكامل عند الله تعالى أيضاً ، والأفلا يحتمل أن الإسلام يكفي في تحققه في ظاهر الشرع الإقرار بالشهادتين ، سواء علم من المقر التصديق بالله تعالى والدخول في طاعته أم لا ، كما صرحوا به في تعريف الإسلام في كتب الفروع وغيرها .

علم أن المحكم يكون تعريف الإسلام بالتسليم بالله إلى آخره تعريفاً لفظياً إما يتم على المعنى الأول ، وهو الإسلام في نفس الأمر أو الكامل .

ويمكن أن يقال : إن التعريف حقيقي ، وذلك لأن الإسلام لغة هو مطلق الانقياد والتسليم ، فإذا قيد التسليم بكونه لله تعالى والدخول في طاعته كان بياناً للماهية التي اعتمدها الشارع إسلاماً ، فهو من قبيل ما ذكر حسمه ونبه على حده أو رسمه .

(١) في (ن) : منه .

(٢) في (ط) : فيه .

وأقول أيضاً: في جعله الاقرار بالله تعالى الى آخره تعريف لعظ بلفظ أعرف للتصديق بحيث لا يخفى .

لان المراد من التصديق المذكور هنا لفظي لا لساني، حيث مره بأنه الجارم المطابق الى آخره .

والاقرار المراد منه الاعتراف باللسان ، اذ هو المتبادر منه .

وكذا حممه بعضهم قسماً التصديق في تعريف الايمان، حيث قل: هو التصديق مع الاقرار

وحينئذ يكون بين معنى المظن عابسة المباينة ، فكيف يكون تعريف لفظ بلفظ أعرف .

اللهم الا أن يراد من لاقرار بالله ورساء مطلق الانقياد والتسليم بالقلب واللسان على طريق عموم المحار ، ولا يحمى<sup>(١)</sup> ما فيه .

والذي يظهر لي أنه تعريف بلازم عرفي، وذلك لان من ادعى «الله ورسله وبيته» لا يكاد ينكح عن اظهار ذلك لسانه، فان الطبيعة جبلت على اظهار مصمرات القلوب كما دل عليه قوله عليه السلام «ما أصغر أحدكم شياً الا وأظهره الله على صفحات وجهه وفئات لسانه»<sup>(٢)</sup> .

واما كان هذا لاقرارها مطلقاً للشارع مع كونه في حكم ما هو من مقتضيات الطبيعة، نه لا على أن التصديق هو الاقرار مع تأكيد طلبه، حتى كان التصديق غير مقبول لا به ، أو غير معلوم للناس الا به .

وكذا أقول في جعله الاداء خاصة للاقرار ، فان خاصة الشيء لا تنكح عنه ، والاداء قد ينكح عن الاقرار ، فان المراد من الاداء هنا عمل الطاعات، والاقرار

(١) في (ن) : وفيه .

(٢) نهج البلاغة ص ٤٧٢ رقم الحديث : ٣٦ .

لا يستلزمه .

ويمكن الحواب بأنه <sup>(١)</sup> أراد من الاقرار الكامل ، فكأنه لا يصير كاملاً حتى يردفه <sup>(٢)</sup> بالأداء الذي هو العمل .

وأما الثاني : فقد علم من هذه السلسلة الشارحة أن المنسوب أي : لمشروح - هو الاسلام الكامل ، أو ما هو اسلام عبدالله تعالى ، بحيث لا يتحقق بدون الاسلام في الظاهر .

وعلم أيضاً أن هذا الاسلام هو الإيمان : أما الكامل ، أو ما لا يتحقق حقيقته المطلوب <sup>(٣)</sup> للشارع في نفس الامر لانه ، لكن الثاني لا يطبق الا على مذهب من قل بأن حقيقة الإيمان هو تصديق بالحق واققرار بالسان وعمل بالأركان وقد عرفت ترينف ذلك فيما تقدم ، وأن الحق عدم اعتبار جميع ذلك في أصل حقيقة الإيمان . نعم هو معتر في كماله .

وعلى هذا فالمسبب ان كان هو الاسلام الكامل ، كان الإيمان و الاسلام الكاملين واحداً . وأما الاصليان ، فالظاهر اتحادهما أيضاً ، مع احتمال التفاوت بينهما .

وإن كان هذا المنسوب بما اعتره الشارع في نفس الامر : اسلاماً لا غيره ، ازم كونه الإيمان أعم من الاسلام ، ولزم متقدم من الاستهجان ويحصص من ذلك أن الاسلام اما مسبو للإيمان ، أو أحص ، وأما عمومته فم يظهر له من ذلك احتمال الا على وجه بعد ، فليتأمل <sup>(٤)</sup> .

(١) في (ط) : يرضه .

(٢) في (ط) والبحار : حقيقة المطلوبة .

(٣) راجع البحار ٣١٥/٦٨ - ٣١٧ .

## المبحث الثاني

في جواب الزام يرد على القائلين من الامامية بعموم الاسلام مع القول بان الكفر هو عدم الايمان عما من شأنه ان يكون مؤمناً

اما الزام فبهم حكموا باسلام من أقر بالشهادتين فقط غير عاش دون بمانه سواء علم منه عدم التصديق بامامة الاثمة عليه السلام أم لا ، لا من حرج بدليل خارج كالواصب والحوارح ، ولظاهر أن هذا الحكم مضاف للحكم بأن الكفر عدم الايمان عما من شأنه ان يكون مؤمناً .

وأيضاً قد عرفت مما تقدم أن التصديق بامامة الاثمة عليه السلام من أصول الايمان عند الطائفة لامامية ، كما هو معلوم من مذهبهم ضرورة ، وصرح بقوله المحقق الطوسي رحمه الله عنهم فيما تقدم .

ولارب أن الشيء بعدم بعده أصله الذي هو حرورية كمن يحسن فيه ، فيلزم الحكم بكفر من لم يتحقق له التصديق المذكور وان أقر بالشهادتين ، وأنه مضاف أيضاً للحكم باسلام من لم يصدق بامامة الاثمة لاثني عشر عليه السلام .

وهذا الأخير لاحصوية له ، اوروده على القول بعموم الاسلام ، بل هو وارد على نقائص باسلام من لم يتحقق له التصديق المذكور مع قطع النظر عن كونهم قائلين بعموم لاسلام أو مساواته للايمان

وأما الجواب فالسبع من المناقاة بين الحكمين ، وذلك لانا محكم بأن من لم يتحقق له التصديق المذكور كافر في نفس الامر ، والمحكم باسلامه اما هو في الظاهر ، فموضوع الحكمين مختلف ، فلا مناقاة

ان قلت: ما ذكرت لا يدع المناقاة ، لان الحكم (١) بكفر أحد في نفس الامر

بنافية الحكم باسلامه في نفس الامر وفي الظاهر أيضاً ، وهو طاهر .

وحاصله أن الموجب للحكم بكفره هو علمنا بأنه لم يعتقد ما يتوقف حصول الإيمان على اعتقاده ، وهذا العلم باق مادام لم يعتقد ، فالحكم بكفره باق ساطعاً وظاهراً ، فلم يتحقق اختلاف الموضوع في الحكم باسلامه في الظاهر .

قلت : المراد بالحكم باسلامه ظاهراً صحة ترتب كثير من الاحكام الشرعية على ذلك والحاصل أن الشارع جعل الاقرار بالشهادتين علامة على صحة اجراء أكثر الاحكام، لشرعية على المقر، كمثل من كفته والحكم بظهوره وحقق دمه وماله وغير ذلك من الاحكام المذكورة في كتب الفروع .

وكان الحكمة في ذلك هو التنبه عن المؤمنين ، لميسس الحاجة الى محالقاتهم في أكثر الازمة والامكنة، واستمالة انكاره الى الاسلام، فانه اذا كتم في حرر احكام المسلمين عليه ظاهراً بمجرد اقراره الظاهري اردت ثباته ورعته في الاسلام ، ثم يترقى في ذلك الى أن يتحقق له لاسلام باطلاً أيضاً .

وأنت حير بأن هذا الجواب اما يستقيم على مدعى القائلين بعمومه صدقاً وهذا وجه آخر لترجيح انقول بالعموم في الحكم .

وقد ظهر مما حررناه أن المراد من كون الكفر عدم الإيمان عما من شأنه الى آخره أن الكفر في نفس الامر عدم الإيمان والاسلام فيه، وانكفر في الظاهر عدم الإيمان والاسلام فيه .

وحينئذ فلا يلزم من الحكم بان الكفر عدم الإيمان الى آخره عدم صحة الحكم بالاسلام ظاهراً على من حكم بكفره على بعض التقدير، وهو ما اذا كان محكوماً بكفره ظاهراً .

واعلم أن جمعا من العلماء الامامية حكموا بكفر أهل الحلاف، والاكثر على الحكم باسلامهم، فان أرادوا بذلك كونهم كافرين في نفس الامر لامي الظاهر



فاظهار أن الزاع لمضي ، اد الثاقلون باسلامهم يريدون ما ذكرناه من المحكم  
بصحة جردان أكثر أحكام المسلمين عليهم في الظاهر ، لأنهم مسلمون في نفس  
الامر ، ولذا يتلوا لاجماع على دخولهم النار .

وان أرادوا بذلك كونهم كافرين باطناً وظاهراً ، فهو مسموع ولا دليل عليه ،  
بن الدليل قائم على اسلامهم ظاهراً ، كقوله عَلَيْهِ امرت أن أقاتل الناس حتى  
يقولوا لا اله الا الله <sup>(١)</sup> وقد تقدم نكرة من ذلك .

### المبحث الثالث

في ان الانسان في زمان مهلة النظر اذا اراد ان يعرف الله تعالى  
به فان المعارف الخمسة نظرية هل هو كافر او مؤمن ؟

حرم السيد الشريف المرتضى رضي الله عنه بكفره ، واستشكل بعضهم .  
والظاهر أن محل الزاع في من لم يسبق منه اعتقاد ما يوجب الكفر ، فإنه  
في زمان طلب الحق بأسطر فيه مع طاء ذلك الاعتقاد لأرب في كفره .  
بل الزاع في من هو في أول مراتب التكليف اذا وجه نفسه للنظر في  
تحقيق الحق بعبثه ولم يكن معتقداً لما يوجب الكفر بل هو متردد حتى يرجع  
عنده شيء فيعتقده .

وكذا من سبق له اعتقاد ما يوجب الكفر رجح <sup>(٢)</sup> منه الى الشك بسبب  
نظره في تحقيق الحق ولما يترجح <sup>(٣)</sup> عنده الحق ، فهذا هل هما كافران في مدة  
النظر أم لا ؟

(١) رجع عوالي نشي ١/١٥٣ و ٢٢٨ و ٢/٢٢٥ .

(٢) في (ن) وما مش (ط) : يرجع .

(٣) في (ن) : ترجح .

أقول : ماتقدم من تعريف الكفر بأنه عدم الإيمان عما من شأنه أن يكون مؤمناً يقتضي الحكم بكفرهما حالة النظر ، لصديق عدم الإيمان عبيهما في تلك الحالة ، وهذا مشكل جداً ، لأنه يقتضي الحكم بكفر كل أحد أول كمال عقله الذي هو أول وقت التكليف بالمعرفة ، لأنه أول وقت إمكان البصر ، إذ النار قلبه لاعرة به ، وبقتضي أن يكون من أدركه الموت في تلك الحالة محمداً في جهنم .

ولا يحصى به - ذلك عن حكمة الله تعالى وعونه ، ولروم : اما تكليف ما لا يطاق ان عذبه على ترك الإيمان ، حيث لم يمس له وقت يمكن تحصيله فيه قبل الموت كما هو المعروف ، أو إبطال لأصرف ان لم يفدر على ذلك ، تعالى الله عن ذلك ، اذا لم يسق له اعتماد ما يوجب الكفر ، كما هو المعروف أيضاً ، ليكون التعذيب عليه . ويلزم من ذلك الفدح في صحة تعريف الكفر بذلك .

واللهم الا أن يقل : ان مثل هذا النوع من الكفر لا يعذب صاحبه ، لكن لا يلزم منه الفدح في الإجماع على أن كل كافر محتل في النار ، وليس بعيداً الترام ذلك . وأن يكون المراد من الكافر المحتل من كان كفره عن اعتقاده ، فيكون الإجماع مخصوصاً بمن عدا الأول .

ان قلب : ان لم يكن هذا الشخص من أهل النار ، يسر أن يكون من أهل الجنة ، إذ لا واسطة بينهما في الآخرة على المذهب الحق ، فيلزم أن يحل في الجنة من لا إيمان له أصلاً كما هو المعروف ، وهو مخالف لما انتقد عليه الإجماع من أن غير المؤمن لا يدخل الجنة .

قلت : يجوز أن يكون إدخال الجنة تفصلاً من الله تعالى كالإطعام ، ويكون الإجماع مخصوصاً من كلف الإيمان ومضت عليه مدة كان يمكنه تحصيله فيها .  
تقصر .

وأقول أيضاً ، الذي يقتضيه المطر أن هذا الشخص لا يحكم عليه بكفر ولا بإيمان في زمان المطر حقيقة بل تماماً كالاطفال ، فإنه لم يتحقق له التكليف التام ليخرج عن حكم الاطفال ، فهو باق على ذلك الى أن يمضي عليه زمان يمكن فيه المطر لموصف<sup>١</sup> الى الايمان ، لكن هذا لا يتم في من لم يسبق له كفر ، كمن هو في أول بلوغه . أما من سبق له اعتقاد الكفر ثم رجع عنه الى الشك فبتم فيه .

### أما العناية

ففيها مباحث مهمة :

## الاول

(في تعيين زمان التكليف بالمعارف الالهية)

اعلم أن المتكلمين حددوا وقت لتكليف بالمعرفة ، تمكن من العلم بالمسائل لاصولية ، حيث قالوا في باب التكليف : ان المكلف يشترط كونه قادراً على ما كلف به مبرراً به وبين عبره مما لم يكلف به متمكناً من العلم بما كلف به ، ذاك التكليف بدون ذلك محال .

وطاهر<sup>(١)</sup> ان هذا لا يتوقف على تحقق اللوع الشرعي ساحدى العلامات المذكورة في كتب العروع ، بل قد يكون قبل ذلك مستتباً أو بعده كذلك ، بحسب مراتب الادراك قوة وضعفاً .

ودكر بعض فقهاءنا أن وقت التكليف بالمعارف الالهية هو وقت التكليف بالاعمال الشرعية ، الا أنه يجب أولاً بعد تحقق اللوع والعقل المسارعة الى تحصيل المعارف قبل الاتيان بالاعمال .

(١) في (ط) : الواصل .

(٢) في هامش (ط) : الظاهر .

أقول : هذا غير جيد ، لأنه يلزم منه أن يكون الأمانات أكمل من المذكور ، لأن لاثنى تحاطب<sup>(١)</sup> بالعبادات عند كمال اتساع إذا كانت عاقلة ، فتحاطب بالمعرفة أيضاً عند ذلك ، والصحي لا يبلغ عند كمال اتساع بالاحتلام ولا بالآيات على ما حرت به العادة ، فلا يحاطب بالمعرفة وإن كان مبرراً عاقلاً ، لعدم خطابه بالعبادات ، فتكون أكمل منه استعداداً للمعارف ، وهو بعيد عن مدرك العقل والنقل .

ومن ثم ذهب بعض العلماء إلى وجوب المعرفة على من بلغ عتراً عاقلاً ، ونسب ذلك إلى الشيخ أبي جعفر الطوسي قدس سره .  
وأيضاً هذا لا يوافق ما هو الحق من أن معرفة الله تعالى واجبة عقلاً لاسمياً ، لأن لو فُحصت المعرفة لاحتج الأبعد بتحقيق الملوع الشرعي الذي هو مصاد وجوب العبادات الشرعية ، لكما قد أوجبت المعرفة بالشرع لا بالعقل ، لأن الملوع المذكور بما علم من الشرع ، وليس في العقل ما يدل على أن وجوب المعرفة إنما يكون عند الملوع المذكور ، ولو وجبت عنده لكان الوجوب معلوماً من الشرع ، لا من العقل .

لا يقال : العقل إنما دل على وجوب المعرفة في الجملة دون تحديد وقته ، والشرع إنما دل على تحديد وقت الوجوب [وجوب المعرفة]<sup>(٢)</sup> وهو غير الوجوب فلا يلزم كون الوجوب شرعياً .

لا نقول : لا سلم أن في الشرع ما يدل على تحديد وقت وجوب المعرفة أيضاً ، بل إنما دل على تحديد وقت العبادات فقط بعدم دل الشرع على تقدم المعرفة على العبادات في الجملة ، وهو أعم من تعيين وقت التقدم ، فلا يدل عليه

(١) في (ن) : محاطب .

(٢) ما بين المعقوفين من (ط) .

وأيضاً لا معنى لكون العقل يدل على وجوب المعرفة في الجملة من دون اطلاعه على وقت الوجوب ، إذ لا ريب أنه يلزم من الحكم بوجوبها كونه واجبة في وقت الحكم.

والحاصل أنه لا يمكن العلم بوجوبها لا بعد العلم بوقت وجوبها ، ولو قلنا كما أنه طرف لها فهو طرف للوجوب أيضاً .

وتوصيحه : ان العبد متى لاحظ هذه العم عليه وعلم أن هناك معماً أنعم بها عليه أوجب على نفسه شكره عليها في ذلك الوقت ، خوفاً من أن يسلبها لولم يشكره ، وحيث أنه لم يعرفه بعد يوجب على نفسه النظر في معرفته في ذلك الوقت ليتمكن شكره ، فقد علم أنه يلزم من وجوب المعرفة بالعلم معرفة وقتها أيضاً .

نعم ما ذكرناه إنما يتم على مذهب الاشاعرة ، حيث أن وجوب المعرفة عندهم سمي .

فان قلت : قوله « رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ »<sup>(١)</sup> فيه دلالة على تحديد وقت وجوب المعرفة باللوع الشرعي ، لان رفع القلم كناية عن رفع التكليف وعدم جريانه عليه الى العاية المذكورة ، فضلاً لا يكون مكلفاً بشيء ، سواء كان قد عقل أم لا .

قلت : لا سلم دلالاته على ذلك ، بل ان ذلك قائم على أن اللوع الشرعي غاية لرفع التكليف مطلقاً ، وان كان عقلياً ، فيبقى الدليل الدال على كون التكليف بالمعرفة عقلياً سالماً عن المعارض ، فانه يستلزم تحديد وقت وجوب المعرفة بكمال العقل ، كما تقدمت الإشارة اليه .

والحاصل أن عموم رفع القلم مخصص بالدليل العقلي ، وقد عرف العقل

الذي هو مناط التكليف شرعية بأنه قوة للنفس بها تستعد للعلوم و لإدراكات، وهو المعنى بقولهم «عزيرة يتبعها تعلم بالضروريات عد سلامة الآلات» وهذا التفسير اختاره المحقق لطوسي رحمه الله وجماعة .

و لغزيرة هي الطبيعة التي جبل عليها لآسان ، والآلات هي الحواس الظاهرة والباطنة . وإنما عثر سلامتها ، لأن العلم إنما يتبع العقل عند سلامتها . ألا ترى أن النائم عاقل ؟ ولا علم له لتعطل حواسه .

وقيل : أنه ما يعرف به حس الحس وفتح القبيح وهذا التفسير اختاره لقائلون بأن الحس وفتح د تيان للنفس .

وقيل : أنه العلم ببعض الضروريات المسمى بالعقل بالملكة . واختاره العلامة التفتازاني .

وقريب من هذا التفسير ما قيل : به العلم بوجوب الواجبات و استحالة المستحيلات في مجاري المادات .

### [ تحقيق حول مراتب الادراك ]

ولذكرها ما حققه العلماء في مراتب الادراك، ليتضح معنى العقل بالملكة . اعلم أن العقل كما يطلق على ما هو مناط التكليف كما ذكرناه ، يطلق أيضاً بالاشتراك اللفظي على ما ليس مناطاً ، فيطلق على الجوهر المقابل للنفس ، والمراد به المجرد الممكن المعارق المادة في ذاته وفعله .

ويطلق على النفس ، وهي الجوهر المجرد الممكن لمعارق المادة في ذاته دون فعله ، باعتبار مرتبتها في استكمالها علماً وعملاً .

ويطلق على نفس مراتبها أيضاً وعلى قواها في تلك المراتب كذلك .

ويان ذلك: ان للنفس باعتبار تأثيرها عبقوقها من المبادي باستفاضة<sup>(١)</sup> عنها ما تتكامل به من التعقلات قوة تسمى عقلا بطرباً ، وله أربع مراتب ، ولها باعتبار تأثيرها في البدن بعد جوهره كمالات تأثيراً اختيارياً قوة أخرى تسمى عقلا عالياً وله أيضاً أربع مراتب .

على أن هذا الكمال الذي يحصل للبدن بسببها في الحقيقة يعود إليها ، لأن البدن آلة لها في تحصيل العلم والعمل .

أما مراتب الطري ، فهي : ما كمال ، وأما استعداد بحو الكمال ، قريب أو متوسط أو بعيد .

فالعبد وهو محض قابلية النفس للإدراكات<sup>(٢)</sup> يسمى عقلا هيولانياً ، تشبهاً لها بالهيولى الأولى الحالية عن جميع الصور المستعدة لقبولها ، وتسمى النفس وقوة النفس في هذه المراتبة بهذا الاسم أيضاً ، ولا شيء منها مناطاً للتكليف

والمتوسط وهو استعدادها لتحصيل الطربيات ، بعد حصول الضروريات لها يسمى عقلا بالملكة ، والمراد بالملكة ما قبل الحال ، لأن استعداد الانتقال إلى المعقولات الطرية راسخ في هذه المراتبة ، أو ما يقاس بعدمه ، كأنه قد حصل للنفس فيها وجود الانتقال إليها بناءً على قوته .

كما يسمى العقل بالنفس عقلا مع كونه بالقوة ، لأن قوته قريبة من الفعل جداً وهذه لمرتبة - أعني لعقل بالملكة - هي المشار إليها سابقاً في كلام بعضهم أنها العقل الذي هو مناط التكليف .

أقول : هذا القول مطبوع والتفسير السابقة ترجع إليه ، فإن الإنسان إذا عرف فيه حسن الحس وقبح الفصح ، وكذلك استعداده للعلوم إنما هو في هذه

(١) في (ن) : باستفاضة .

(٢) في (ن) : للإدراك .

## المرتبة .

والغرب وهو الاقتدار على استحصارها لطريات متى شاء من غير افتقار الى كسب جديد، لكونها مكتسبة محرونة تحصر بمحدد لالتفات، يسمى عقلا بالفعل لشدة قربه من الفعل .

وأما الكمال وهو أن تحصل الطريات مشاهدة، ويسمى عقلا مستعداً، لانه استعبد من خارج، أعني: العقل الفعال الذي يحرر النفوس من القوة الى العمل بما يبيدها من الكمالات على دعم الحكماء وعلى ما هو الحق، لانه استعبد من المدأ الاول واهب العقول والنفوس بقدرته واختياره .

فعلى هذا يكون العقل، ائيهولاني والعقل، الملكة استعدادات لتحصيل الكمال ابتداءً أعني العقل المستعد وللعمل بالفعل استعداد استرجاعه واسترداده، فهو متأخر في الحدوث عن العقل المستعد .

لان المدرك مالم يشاهد مراتب كثيرة لا بصير ملكة يقتدر بها على الاستحصار متى شاء، فتقدم عليه في الفناء، لان المشاهدة تزول بسرعة، وتبقى ملكة الاستحصار مستمرة، فتوصل بها الى مشاهدة المدرك مرة أخرى وهكذا، ومن نظر الى التأخر في الحدوث جعل العقل بالفعل مرتبة رابعة، ومن نظر الى التقدم في ابتداء جعله مرتبة ثالثة .

وعلم أن العقل المستعد يتصور بالقياس الى كل مدرك، وقد يتصور بالقياس الى جميع المدركات دفعة بأن يصير جميعها حاضرة مشاهدة، بحيث لا يفتيب شيء عنها أصلاً .

وهذا انما يتصور في دار القرار، ومهم من جوزه في هذه الدار لاهل النفوس القوية القدسية، فكأنهم لشدة انقطاعهم عن الشواغل الدنيوية ونروعهم عن العلائق الدنية، وتعلقهم بأسباب الوصول الى مشاهدة جمال كبرياء خالق الربة



تحدثت أنفسهم عن حلاليب أدانيهم ، فشاهدت معقولاتها جميعاً دائماً .

وأما مراتب العقل العملي :

وأولها : تهذيب<sup>(١)</sup> الظاهر باستعمال لشرائع البوية .

وثانيها : تهذيب الماطن من الملكات الردية بقطع<sup>(٢)</sup> آثار شو عليها<sup>(٣)</sup> عن

لتوجه الى عالم العيب .

وثالثها : ما يحصل بعد الاتصال بعالم العيب ، وهو : تحلى النفس بالصور

القدسية .

ورابعها : ما يتحلى له غيب اكساب ملكة الاتصال والانصاف عن نفسه

بالكلية عن ملاحظة حلال الله تعالى وحماله ، وفصر النظر على كماله حتى لا يرى

لاحد قدرة في حب قدرته الكامنة ، ولا علماً في حب علمه الشامل ، بل كل وجود

وكمال [وجود]<sup>(٤)</sup> إنما هو فائض عن حجاب قدسه ووجوده .

ولا يشته عليك أن المرتبة الرابعة من العملي هي الرابعة من المطري أعني

العقل المستفاد لمشاهد لجميع المعقولات فانه ليس كذلك ، بل الرابعة من العملي

اذا حصلت حصل بسبب مشاهدة جميع المعقولات ، فهي متقدمة في الحدوث على

هذا الفرد من العقل المستفاد .

واعلم أن هذه المراتب كما انصحب بها حد التكليف ، انصحب به الطريق

الى تكميل الايمان أيضاً ، خصوصاً ذكر مراتب العمل .

(١) في (ط) : تهذيب .

(٢) في (ن) لقطع .

(٣) في (ن) وهامش (ط) : شواظه .

(٤) الزيادة من (ن) .

## الثاني

في بيان معنى الدليل الذي يكفي في حصول المعرفة المحققة  
للإيمان عند من لا يكتفي بالتقليد في المعرفة

اعلم أن الدليل بمعنى الدال ، وهو لغة : للمرشد ، وهو الناصب للدليل كالصانع ، فانه نصب العالم دليلاً عليه ، والذاكر له كالعالم ، فانه دل بمعنى أنه يذكر كون العالم دليلاً على الصانع ، ويقال لما به الارشاد كالعالم ، لانه ينتظر فيه يحصل الارشاد ، أي : الاطلاع على الصانع تعالى .

واصطلاحاً : هو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب حبري<sup>(١)</sup> وهذا يشمل الامارة ، لا ، بما توصل بالنظر فيها الى الظن بمطلوب حبري<sup>(٢)</sup> ، كالتنظر في العيم<sup>(٣)</sup> الرطب في نفس الشتاء ، فان التأمل فيه يوحى الظن بمرور المطر فيه . وقيل : انه ما يمكن التوصل به الى العلم بمطلوب حبري<sup>(٤)</sup> ، فلا يشمل الامارة . وهذا التعريف للاصوليين .

وقوله « ما يمكن » يشمل ما يتار فيه « بالفعل وأوحى المطلوب وما لم ينظر فيه بعد ، فالعلم قبل النظر فيه دليل على وجود الصانع عند الاصوليين دون المتطهين حيث عرفوه بأنه قولان فصاعداً يكون عنهما قول آخر .

وهذا يشمل الامارة وقيل : قولان فصاعداً يلزم عنه لدائه قول آخر ، وهذا لا يشمل الامارة والدليل عندهم انما يصدق على القضايا المصدق بها حجة النظر فيها أي : ترتيبها ، لانها الحجة التي تكون فيه أو يلزم منها قول آخر .

(١ - ٢) في (ن) - جزئي .

(٣) في (ن) ، العيم . وفي (ط) : التضميم .

(٤) في (ن) : جزئي .

ويمكن أن يقال : على اعتبار لزوم لا يصدق الدليل على المقدمات حال ترتيبها ، لأن الزوم لا يحصل عنده بل عنده . اللهم إلا أن يراد بالزوم اللغوي ، أي الاستباج .

ثم إن الذي يكفي اعتباره في تحقق الإيمان من هذه التعاريف هو التعريف الثاني للأصوليين ، لكن بعد النظر فما يمكن التوصل به لا الأول ، لأن ما يعبد الظن بالمعروف الأصوابة غير كاف في تحقق الإيمان على المذهب الحق . ولا يعتبر في تحققه شيء من تعريف المصنفين ، لأن العلم بترتيب المقدمات وتوصلها على الوجه المعسر عندهم غير لازم في حصول الإيمان .

من اللازم من الدلائل فيه ما نندمض به النفس بحسب استعدادها ويمكن إليه انفس ، بحيث يكون ذلك ثأماً ماعاً من تفرق لشك والشبهة إلى عقيدة المكلف وهذا يتفق كثيراً بملاحظة لدليل احتمالاً ، كما هو الواقع لأكثر الناس .

أقول . يمكن أن يقال إن حصول العلم عن دليل لا يكون لا بعد ترتيب المقدمات على الوجه التفصيلي<sup>(١)</sup> المعتبر في شرائط الاستدلال ، وحصوله في النفس وإن لم يحصل الشعور بذلك الترتيب ، إذ ليس كل ما اتصفت به النفس تشعر به ، إذ العلم بالعلم غير لازم .

والحاصل أن الترتيب المذكور طبعي لكل نفس ناطقة مذكور فيها وهذا معنى ما قالوه من أن الشكل الأول مدهي الانتاح لقرنه من الطمع عدل على أن في الطبيعة ترتيباً مطلقاً متى أشرفت عليه نفس حصل به العلم ، وحيثما فالمعتبر في حصول العلم بالدلائل ليس إلا ما ذكره المنطقيون .

والخلاص بينهم وبين الأصوابين ليس إلا في التسمية ، لأنهم يطلقون الدليل على نفس المحسوس كالأعالم ، وأهل المعقول لا يطلقونه إلا على نفس المعقول

كالتصايب المربعة ، مع أن حصول العلم بالعمل على الاصطلاحين يتوقف على ترتيب قصايا العقولة، وما يحى به من هذا القيل ، فان حصول الإيمان بالعمل - أعني: التصديق بالمعارف الالهية - انما يكون بعد الترتيب المذكور.

فقولهم «ان الدليل الاحتمالي كاف في الإيمان» لا يخلو عن مسامحة ، لما بها من أن الترتيب لا بد منه في النظريات ، وكأنهم أرادوا بالاحمال عدم الشعور بذلك الترتيب ، وعدم العلم بشرائط الاستدلال، لاعدم حصول ذلك في النفس. والثاني هو المعتبر في حصول العلم دون الاول . نعم الاول انما يعتبر في المناطرات ودفع المعالطات ورد الشبهة والرام الحصوص .

ويؤيد ما ذكرناه انك لاتجد في مباحث الدليل وتعليقه اشارة الى أنه قد يكون تعصبياً وقد يكون اجمالياً ، وما يوحد في مباحث الإيمان من أنه يكفي فيه الدليل الجملي<sup>(١)</sup> ، فقد بيا المراد منه .

### الثالث

(في بيان المعارف التي يحصل بها الإيمان)

وهي خمسة أصول :

### الاصل الاول

(معرفة الله تعالى وتقدس)

المراد بها التصديق الجازم الثالث بأنه تعالى موجود أولاً وأبداً واحب الوجود لذاته ، سمى أن وجوده تعالى مقتضى ذاته القديم من غير افتقار الى

(١) كذا في النسخ والمظاهر : الاجمالي .

علة في ذاته وجوده، فيكون وجوده القديم عين ذاته القديم، إذ لو فرض عدم قدم ذاته وجوده حرج عن كونه واجب الوجود إلى ممكن الوجود، وقد فرضناه واجب الوجود هذا خلف.

والتصديق بصفات جلاله وسعوت كماله التي هي صفاته الثبوتية، وتبريحه عما لا يليق بكبرياء ذاته من صفات مخلوقته التي بحسب اعتقاد سلبها. وقد اتفقت عبارات أهل الكلام في مقدر هدهما.

واحتلت عباراتهم في اعتبار معدودها، فجعلها المحقق الطوسي رحمه الله في تجريد ثمانية: القدرة، والعلم، والحياة، والإرادة، والأدراك، والكلام، والصدق والسرمدية<sup>(١)</sup>.

وجعلها بعضهم هذه ولكن اعتبر موضع الإدراك السمع والبصر ولم يعتبر الصدق، واعتبر الغناء موضع السرمدية.

ولابحى أولوية اعتبار الإدراك، فإنه أعم من السمع والبصر، وكأنه لما رأى أن معنى كونه مدركاً أنه عالم بالمدركات اكتفى به بالعلم، وأثر ذكر السمع والبصر لورودهما في القرآن العزيز.

والإدراك وإن ورد كذلك إلا أنه ورد حصصاً بالابصار، والفرض جعله صفة عامة.

وأما عدم اعتباره الصدق، فلعله للاكتفاء عنه بذكر العدل، فإنه يرجع إليه نوع من الاعتبار.

وجعلها العلامة قنس سره في كثير من كتبه الكلامية ثمانية أيضاً: القدرة والعلم، والحياة، والإرادة، والكراهة، والأدراك، وأنه قدم أولي باقي أبيي وأنه متكلم، وأنه صادق، فزاد اعتبار الكراهة.

(١) تجريد الاعتقاد ص ١٩١ - ١٩٣.

ومن استغنى بذكر الإرادة رأى أن الكراهية هي إرادته التي تركها ، ولذا عددهم  
لعلامة واحدة ، وراد اعتبار القدم والآراء والآنية ، لأنها تفصيل معنى السرمدية  
والتفصيل أولى من الاحتمال ، وخصوصاً في مقام تعداد صفات انكمال ، فان تعداد  
اثنا عشر صفات أبلغ منه تصفة تجمع معنى الأربع . وأما عددها واحدة  
فلرجوعها إلى معنى واحد وهو السرمدية

والاحتمال فوجه الاختصار ' على هذه السمية ، مع أن صفاته تعالى كثيرة  
جداً ، أن الفرض بيان الصفات الذاتية الحقيقية ، وما عدا المذكورات أما إضافية  
محصنة ، كالحقائق والرازق والحفيظ إلى غير ذلك ، أو يرجع إلى المذكورات  
كما لا يحدى .

على أنه يمكن تبصراً رد جميع الصفات إلى القدرة والعلم ، فان لإرادة  
والكلام يرجعون إلى نفسه وما سواهما إلى العلم ، بل يمكن رد الجميع إلى  
وجوب الوجود .

وعني هذا يمكن أن يقال ، يكفي في معرفة الله تعالى اعتقاد وجوب وجوده  
وقدرته وعلمه ، بل اعتقاد وجوب وجوده .

والاحتمال فالحق أن صفاته تعالى عتارل تحدثها عقولنا عند مقايسته ذاته  
تعالى إلى غيرها ، وبطراً إلى الأثر الصادرة عنه تعالى ، وبه لما وجد مقدوراً  
صادراً عنه تعالى عشره وسيرة كم في الشاهد .

وهكذا حين أوجد هناك معلوماً اعترفته علم إلى غير ذلك ، ولأعداته المقدسة  
لأصعة له زائده عليها ، ولألزم كونه محلاً لغيره ب قامت به ، وقيام صفته بغيره  
أن لم تقم به ، وكلاهما سيهي المطلق ، وعدم قيامها بشيء بل بنفسه أظهر بطلاناً .

(١) في (م) : الاختصار .

(١) في (ن) : عصته ، والظاهر : عظته .

فالكل راجع الى كمال الذات المقدسة وعنائها، لكن لما كانت عقول الخلق متدونة في الاستعداد حتى أنها تدرك كثره عظيمه متى اطلعت على كثرة صفاته الجميلة، كما هو الواقع في المشاهد لوحده هذه الصفات والاعتبارات، لتوصل بها الخلق الى معرفة حالكهم على حسب استعدادهم .

ثم انه قد ينكشف عليهم بسببها أنوار كبرائه عند الاحاطة بحقائقها ، وأنها ليست لا اعتبارات ، ولا محدود في الوجود لا ذاتاً وحده واحدة مقدسة ، كما أشار اليه علي عليه السلام بقوله : وتعالى توحيد . يعني الصفات عنه ، شهادة كل صفة أنها غير الموصوف ، وشهادة كل موصوف أنها غير الصفة <sup>١</sup> . وحيث فلا حرج في اختلاف الاعراب <sup>٢</sup> في تعداد هذه الصفات ، من العرص منها تقريب معرفة الواحد تعالى الى أفهام أهل التوحيد .

## الاصل الثاني

(التصديق بعدله)

أي : بأنه عدل . والتصديق بحكمته أي : بأنه حكيم .  
والمراد بالعدل المنسوب اليه تعالى ، بحيث صار «عند» عادلاً ماقابل العلم والحوار . ويكونه عدلاً أنه لا يفعل الفحش ، ولا يجرى بالواجب الذي أوحى به عليه نفسه تعالى من اللطاف الحفية المراجعة الى بريته .

ويترتب على اعتداده كونه تعالى عدلاً لا يفعل الفحش اعتقاد أنه لا يرضى به . فما يصدر عن القضاة ، مستداني قدرتنا واختارنا وإيجاد المعص بهما مع اودنا وان كانت القدرة من فعل الله تعالى فإما آله ، ودغل لآله يس فاعل لما يصدر واسقته .

(١) نهج البلاغة ص ٣٩ ، رقم لحظة : ١

(٢) في (ط) : العبارات .

ويتمتع على عدم إخلاله بالواجب ، تكليف المكلفين ، وإثابة المطيعين  
ورسال الرسل ، وإتزال الكتب مشرئين ومدرسين .

وأما الحكمة ، فيطلق على ترك الفسح الذي هو الإخلال بالواجب ، وعلى  
العلم بحقائق الأمور ، وعلى معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم . وأفضل العلوم  
العلم بالله تعالى ، وأجل الأشياء هو الله تعالى ، والله سبحانه لا يعرفه كنه معرفته  
غيره ، وإحالة العلم بقدر حلالة المعلوم ، فهو الحكيم حقاً ، لعنه أهل الأشياء  
بأجل علم<sup>(١)</sup> .

والمراد بالحكمة في باب العدل المعنى الأول ، فهي داخلية فيه . وذكرها  
في مقوله لعدل حيث نقل . عدله وحكمته ، أم انحرید العدل عن معنى ترك  
الفسح ، أو تترادفان أو لتلازمهما . أو بالمعنى الثاني فهي داخلية في العلم  
وبالمعنى الثالث علم خاص قوي .

### الأصل الثالث

(التصديق بنوّة محمد صلى الله عليه وآله)

ويجيب ما جاء به تفصيلاً عما علم تفصيلاً ، وجمالاً بما علم جمالاً .  
وبين بعيداً أن يكون التصديق لأحدالي بجميع ما جاء به عليه السلام كافياً في  
تحقق الإيمان ، وإن كان المكلف قادراً على العلم بذلك تفصيلاً ، يجب العلم  
بتفصيل ما جاء به من الشرائع للعصم به .

وأما تفصيل ما أحبر به من أحوال المبدأ والمعاد ، كالتكليف بالعبادات ،  
والسؤال في النقر وعبدانه ، والمعاد الجسماني ، والحساب والضرط ، والجنة ،  
والنار ، والميران ، وتطابير الكتب ، مما ثبت محيطه به تواتراً ، فهل التصديق

(١) في هامش (ط) - العلم - ح والكلمة غير موجودة في (ن)



بتفاصيله معثرة في تحقق الايمان ؟ صرح باعتباره جمع من العلماء .  
 و لظاهر أن التصديق به احكاما كاف ، بمعنى ان المكلف لو اعتقد جملة (١)  
 كل ما أحسنه <sup>عليه السلام</sup> ، بحيث كلما ثبت عنده حزني منها صدق به تفصيلا كان مؤمناً  
 وان لم يطع على تفاصيل تلك الحزنيات بعد .

ويؤيد ذلك أن أكثر الناس في المصدر الاول لم يكونوا عالمين بهذه التفاصيل  
 في الاول ، بل كانوا يطعمون عبيها وقماً فوقاً . مع الحكم بايمانهم في كل وقت  
 من حين التصديق بالوحدانية والرسالة ، من هذا حال أكثر الناس في جميع  
 الاعصار كما هو المشاهد ولو اعتبرناه لرم حروح أكثر أهل الايمان عنه ، وهو  
 بعيد عن حكمة العزيز الحكيم .

ثم العلم بذلك لأرب له من مكملات الايمان ، وقد يجب العلم به محافظة  
 على صفة اشريعة عن النسيان ، وتامعاً عن شبه المصلح ، وادخال ما ليس من  
 الدين فيه ، وهذا سبب آخر لوجوبه لا لتوقف الايمان عليه ، وهو الظاهر .

وهل يعتبر في تحقق الايمان التصديق بعصمته وطهارته وحتمه الاشياء بمعنى  
 لائبي بده . وغير ذلك من أحكام النبوات وشرائطها ؟ يظهر من كلام بعض العلماء  
 ذلك ، حيث ذكر أن من جهن شياً من ذلك حرج عن الايمان ، ويحتمل لاكتفاء  
 بما ذكرناه من التصديق بها اجمالاً .

### الاصل الرابع

(التصديق بالامامة الاثنا عشر صلوات الله عليهم اجمعين)

وهذا الاصل اعتره في تحقق الايمان الطائفة المحقة الامامية ، حتى أنه  
 من ضروريات مذهبهم ، دون غيرهم من المذاهب ، فانه عندهم من الفروع .

ثم انه لا ريب أنه بشرط تصديق بكوبهم أئمة يهدون لدن ، ووجود  
الانقاد اليهم في أوامرهم ونواهيهم ، اذ العرض من الحكم امامتهم ذلك ، فهو  
لم يحقق التصديق بذلك لم تتحقق التصديق بكوبهم أئمة .

أما تصديق بكوبهم معصومين مطهرين عن لرحس ، كما دلت عليه الأدلة  
العقيدة والعلمية .

والتصديق بكوبهم مصوصاً عليهم من الله تعالى ورسوله ، وأنهم حافظون  
لشرع ، عالمون بما فيه صلاح أهل الشريعة من أمور معاشهم ومعادهم .

وأن علمهم ليس عن رأي واحدا بل عن يقين تلقوه عن من لا ينطق عن  
الهوى خلوا عن سلب بأمر من قوة قدسية ، أو بعصه لدي من لدن حكيم خبير .

وعبر ذلك مما يعيد اليقين ، كما ورد في الحديث أنهم عائذون أي :  
معيهم ملك يحدثهم بجميع ما يحتاجون أو يرجع اليهم فيه . أو أنهم يحصن لهم  
ملك في القلوب يدرك على أحد التفسيرين للحدث

وأنه لا يصح خلو العصر عن امام منهم ، ولا الساحت لأرض بأهلها . وأن  
الدنيا تتم تمامهم ، ولا تصح الرئادة عليهم .

وأن حائهم المهدي صاحب الزمان عليه السلام وأنه حي إلى أن يأذن الله تعالى له  
ولغيره ، وأدعية العرفة المحقة الدحية بالفرح بظهوره عليه السلام كثيرة .

فهم يعتبر في بحسب الإيمان أم يكفي اعتقاد امامتهم ووجوب طاعتهم في  
الجملة ؟ فيه لوحدهن الساهان في نسوه . ويمكن ترجيح الاول ، بأن الذي دل  
على ثبوت امامتهم دل على جميع ما ذكرناه خصوصاً العصمة ، ثبوتها بالعقل والنقل  
وليس بعيداً لاكتفاء بالاحير ، على ما يظهر من حاله <sup>١٠</sup> رواتهم ومعاصريهم

(١) راجع بآثار لدرجات ، قد أشع العقام حقه من الاحاديث الواردة عنهم

عليهم السلام .

من شيعتهم في أحاديثهم عليه السلام، وقد كثرا منهم ما كانوا يعتقدون عصمتهم لحفائظها عليهم، بل كانوا يعتقدون أنهم عتقاء أبرار، يعرف ذلك من تتبع سيرهم وأحاديثهم وفي كتب أبي عمرو الكشي<sup>١</sup> رحمه الله جمة مطلعة على ذلك، مع أن المعروف من سيرتهم عليه السلام مع هؤلاء أنهم كانوا حاكبين، يساهم كل واحد منهم.

وهو يكفي في كل شخص عند امامة من مسمى منهم عليه السلام الى امام زمانه وان لم يعتقد ائمة الاثمة لباس لدن وحر وانشئت الامامة اليهم بعد انقراض الظاهر ذلك، وهي كثير من كتب الاحاديث والرجال ما يشعر بذلك، فيطلب منها. والدليل امايدن على وحب اعتقاد امامه<sup>٢</sup> الانا عشر بالنظر الى من تأخر زمانه عن تمام عددهم عليه السلام، فليأمن، كيف؟ لقد كانوا في كل زمان محبين مشردين مبرزين مترمين للنفية في أكثر أوقاتهم، لا يستطيعون اجبار حواصمهم امامتهم فصلا عن غيرهم، يشهد بذلك كتب الرجال والاحاديث أيضاً، وحيث قد لا بد من الاكتفاء بما ذكرناه، والآن نخرج أكثر شيعتهم عن الايمان، وهو مطلق. واعلم أن من مشاهير الاحاديث بين العامة والخاصة وقد أوردها العامة في كتب أصولهم وروايتهم ان «من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية»<sup>٣</sup>. فمن الحمد لله يعرف امام زمانه في كل وقت، ولم<sup>٤</sup> يموت أحد من الاممية ميتة جاهلية، بخلاف غيرنا من أهل الجحافل، وهم لو شئوا عن امام زمانهم لسكنوا، ولم يجدوا الى الجواب سبيلا، ونشئت كمتهم في ذلك.

(١) وهو كتاب احيد مرمره، رجال الطبري مع تعليقات السيد الداماد

قدس سره بتحقيق وتعليق عليه

(٢) في «د» لائمة

(٣) خبر موثر بين الفريقين، أورده جماعة من اعلام تقوم في صحاح كتبهم

(٤) في «ن» - فلم

فقاتل بان امامهم القرآن العزيز : وهؤلاء يحتج عليهم بأن القرآن العزيز قد نطق بان الامام والمطاع غيره، حيث قال الله تعالى «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم»<sup>(١)</sup>.

على أنه لو سلم لهم ذلك للزمهم اجتماع امامين في زمان واحد، وهو باطل بالاجماع وما ومنهم، كما صرحوا به في كتب أصولهم، وذلك لأن لقرآن العزيز مدركة السي عليه السلام من الدنيا وقد حكموا امامة الاربعة الحلقة في وقت وجود القرآن العزيز، فيلزم ما ذكرناه

وقتل ان الامويين والعباسيين كانوا أئمة بعد الحلقة الاربعة الماضين، ثم استشكل هذا القائل الامر بعد هؤلاء المذكورين، فهو أيضاً ممن لا يعرف امام زمانه.

فان قالوا : ان الآية انكرية دلل على أن كل ذي أمر تحت طاعته، وأولوا الامر من الملوك موجودون في كل زمان، فيكون الامام أو من يقوم مقامه متحقفاً ما لهم أولاً : حكم أجمعين على عدم حوار تعدد لام في عصر واحد، فمن يكون منهم اماماً؟ ولا يمكنهم لحوار باختيار واحد، لانما يجد الأمة محتمة باختلافهم فان أهل كل مملكة يطيعون ملكهم مع اختلاف أولئك الملوك، فيلزم اجتماع الأمة على الخطأ، وهو عدم نصب امام مطاع في الكل، وهو باطل، لان الأمة معصومة بالاجماع منهم ومننا لدخول المعصوم عدد.

ولا يرد مثل ذلك علينا، لان الامامة عدداً ينص الله تعالى ورسوله، وقد وقع لأصعب الشريعة<sup>(٢)</sup>، والامام عدداً موجود في كل زمان، وانما عاب عنا حوقاً أو لحكمة محكية، وبركانه وآثاره لم ينقطع عن شيعته في وقت من الاوقات وان

(١) سورة النساء ٥٩

(٢) في د ط هـ الرعية.

لم يشاهده أكثرهم ، فان العرص من لامامة الاول لا ثبتي .  
 وثانياً بأن ما ذكرتم من الملوك ظلمة جائرون لا يفومون صلاح لشريعة <sup>(١)</sup>  
 في الدب فصلا عن اديب ، وقد قال تعالى عرس قائل « لا ينال عهدي الطامعين » <sup>(٢)</sup>  
 أي : لانال الطامعين ولايتي ، والامامة من أعظم الولايات .  
 وبالحيلة فقد شهد هؤلاء الجماعة على أنفسهم بأن مبيتهم جاهنة ، وكفى به  
 صلالة وسوء عقي ، يعود بالله من الردى وابتاع الهوى .

### [ الاستدلال على وجوب الامامة ]

وحيث اجر المبحث الى هنا ، فلبسط بعض القول في الامامة :  
 اعلم أن أهل السنة وحبوا الامامة كالامامية ، لكنهم حكموا بأن وجوبها على  
 الامة سمعي لا عقلي ، وحكم المعتزلة و لريديّة بأن وجوبها على الامة عقلي  
 لاسمعي ، وحكم الامامية بأن يعين الامام وجب على الله تعالى ، لانها لطف  
 و اللطف وجب على الله تعالى .  
 أم أنها لطف ، فلان الناس ان كان لهم رئيس عام بمنهم عن المعاصي ويحثهم  
 على الطاعات ، كانوا معه الى الصلاح أقرب ومن الفساد أبعد . ولاسمي باللطف  
 سوى ذلك .

وأما أن اللطف واجب على الله تعالى ، فلان عرضه الذي هو اطاعة لعماد  
 لا يحصل لابه ، فلو لم يخلق اللطف فيهم ولهم لكان ناقصاً لفرصه ، وخص الغرض  
 عبث تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

واحصر هذا اللطف في الرئيس العام معلوم للمفلاء ، وبه عليه لوقوع  
 فانما يجد أنه متى تكثرت الرؤساء في عصر كثر الفساد ، واداحلا الناس في فطر

(١) م (ط) : الرعية .

(٢) سورة النقرة : ١٢٤ .

من لاقطار عن رئيس طلم بعضهم بعضاً ، وانتشر الفساد والعن ييهم .  
ويؤيد ذلك أيضاً ماروي عن علي عليه السلام قال : لا يخلو لأرض من قائم بحجة  
أما طامراً مشهوراً ، أو حائثاً معمر<sup>١</sup> ، لثلاث تطل حجاج الله وبيته<sup>٢</sup> انتهى .  
فوجود الامم لطف من الله تعالى وقد فعله سبحانه . و إنما كان هذا اللطف  
و حياً على الله تعالى ، لأن ايحاد امم يكون عام الرئاسة والشرعية أقرب  
الى اصلاح في أمور معاشهم ومعددهم ، وأبعد عن الفساد فيهما بسبب وجوده  
وعصيته ، وليس مفذوراً للامم لحقائقها عنهم وخصوصاً العصمة ، فلا بد أن يكون  
لمعين له هو الله سبحانه .

وطهوره وتصرفه لطف آخر ، وهو واجب على العباد ، لانه موقوف على  
تميكنهم له ، وقد أحلوا به حيث أحافوه بسوء اختيارهم لغيره ورفع يده عن  
التصرف الذي كان ينبغي له .

وأما أهل السنة فقد استدلوا على وجوب الامم سماعاً على العباد بوجوه :  
منها : حديث «من مات ولم يعرف امام زمانه فقد مات ميتة جاهلية» .  
ومنها : أن الشارع أمر بإقامة الحدود وسد الثغور وتجهيز الجيوش للجهاد  
وكثير من الأمور المتعلقة بحفظ النظام وحماية بيضة الاسلام . ومن المعلوم أن  
كل ذلك لا يتم الا بوجود رئيس عام<sup>٣</sup> ، وما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب .  
ومنها : أن في نصب الامام استجلاب موانع لانتحصى ، واستدفاع مصار لانتحصى  
وكل ما هو كذلك فهو واجب . أم الصعري ، فتكاد أن تكون من الضروريات بل  
المشاهدات . وأما الكرى ، فضرورية أيضاً .

(١) في (ط) - مستوراً

(٢) نهج البلاغة ص ٤٩٧ ، رقم الحديث . ١٤٧ .

(٣) في «ن» : العام .

ومنها : ماعدوه عمدة في هذا المطلب اجماع الصحابة ، حتى جعلوا ذلك من أهم الواجبات واشتعلوا به عن دفين الرسول ﷺ .

وقد روي أنه لما توفي النبي ﷺ خطب أبو بكر فقال : أيتها الناس من كان بعد محمداً ، فإن محمداً ﷺ قد مات ، ومن كان يعدد رب محمداً ، فإسعه حي لا يموت ، لا يذهب هذا الأمر ممن يقوم به ، فاطمروا فأتوا آراءكم رحمكم الله ، فتأدروا من كن بجانب وقولوا : صدقت لك بظن في هذا الأمر ، ولم يقل أحد منهم أنه لاحتاجة إلى الإمام .

أقول : أما لدليل الأول ، فإنا نقول بموجبه ، لكنه لا يدل ما ادعوه من كون وجوب نصب الإمام سميّاً ، بل إن دل فإما يدل على أن من مات ولم يعرف إمام زمانه ، أي : الذي ينشأ إمامته في زمانه ، و نشأت أعم من كونه سميّاً ، فلا يدل على مدعاهم .

بل فيه دلالة على أن مينة هؤلاء مينة جاهلية من حيث لا إمام لهم معروف عندهم بعد الأربعة السابقين ، كما تقدمت الإشارة إليه ، هذا شأن من صل عنه مكان لعثرته<sup>(١)</sup> ينطق لسانه باحق مع صلال قلبه عن الهدى .

وأما الثاني ، فلا يتم استدلال به على مدعاهم ، لأنه مبني على أن مقدمة لواجب واحدة ، المبني على عدم جوار تكليف ما لا يطاق ، المبني على الحسن والقبح العقليين ، وهم لا يقولون به .

و قلنا : لعل عرضهم بذلك التزام الخصم ، فيكون دليلاً حديلاً لا برهاناً . قلت . هذا مع كونه خلاف لظاهر من مقام استدلالهم على هذا المطلب ، فهو منقلب عليهم ، إذ جميع ما ذكره من قيمة الحدود وسد الثغور وتجهيز الجيوش وغيرها ، لا ريب في كونها ألقافاً في حط بيضة الإسلام وتقوية شوكته .

(١) في (ط) : يعتبر به وفي (ع) : يعتبره .

وحيث علم الشارع قصورها عن القيام بها - لاختلاف آرائها وطلب كل ما الرئاسة على ذلك لنفسه مع قصور كل منا عن ذلك علماً وعملاً - وحب عليه تعالى أن يصب لذلك شخصاً يقوم بعبء جميع ذلك كاملاً في العن والعلم دياً.

وأخرى ليجتمع اناس عليه وينقدون في جميع ذلك اليه ، اذ لا يعلم لس من يصلح لذلك منهم الا بتوفيق من الله سبحانه على لسان نبيه ، أو معجز يظهره على يد من يعلم صلاحته لذلك .

وهذان الامران لم يتعا لغير علي عليه السلام وأولاده الا احد عشر ، قد نص بالامامة عليهم قد رمله شيعتهم رحيمهم الله تو ترأ معروياً ، بل لعطياً جلباً وغيره ، وجملة مه جليلة في كتب المكربين لذلك على وجه لا يملكهم انكاره ولا احقاؤه ، و ما تأولوا بعضهم بما يصحك لشكلى عجزاً منهم وكلا .

وأما كراماتهم ومعجزاتهم على استحسانهم لذلك وأنهم أهله دون غيرهم ، فقد ملأت الحافض من العربيين ، وخصوصاً كتب الصموة لابن الجوري ، ومسند أحمد بن حنبل وصحاحهم الست .

فان رواياها قد اشتملت على هذه الجبايا ، وقد عثر عيها نقاد الحق فاصهروها ناطعة بالصدق <sup>١</sup> ، يتناقلونها في صحف مكرمة بأبدي سعة كرام بررة .

فمها : كتاب الطرثب <sup>(٢)</sup> للسيد الجليل السيل عريد العصر وأعجوبة لذهر الزاهد لقب السيد علي بن طاووس الحسيني .

ومنها : عمدة <sup>(٣)</sup> الفاضل المتبحر ابن الطريق .

(١) من أحسن الكتب لجامعة لاحارهم في مسائل الائمة الاظهر عليهم سلام كتاب

احقاق الحق المطبوع مع الملحقات .

(٢) طبع لكتاب في سنة ١٣٩٩ هـ في تحقيقاً وتعليقاً عليه على أحسن حال .

(٣) قد طبع أخيراً محققاً . وشرتها مؤسسة النشر لاسلامي



ومنها . كتاب لحرّج للقطب المحقق ابن هبة الله الرازمي .  
ومنها : كتاب ابن طلحة وهو من علمائهم ، وأمثال ذلك كثيرة ، فعلم من ذلك  
أن دليلهم كان عليهم لا لهم . والفصل ما شهدت به الأعداء .

وقد ظهر من ذلك الجواب عن ثالث ، عليّ أما لوقفنا النظر عن ذلك يعني  
الكبرى قلنا : إن أردت لوجوب الشرعي معناه ، وإن أردت العقلي سلمناه ، وهو  
المصوب ، وبالحيلة فهذان دليلان لادلالة للاشعرية بهما .

نعم ربما أمكن كونهما دليلين للمعتزلة في سادي الرأي ، والافيد التأمل  
لادلالة لاحد الفريقين بهما ، بل هما دليلان للإمامة ، كما حرماه .

وأما الرابع فليدعي بعمدونه ويصولون<sup>(١)</sup> به ، فلا نحى وجه بل وجهه ، كيف ؟  
وأجلء الصحابة وأشرأهم كهلي والحسين عليه السلام كانوا عائبين عن ذلك ، مشغولين  
بتجهير رسول الله صلى الله عليه وآله ، مع حروح كثير من الصحابة صهم وعدم مواظبتهم لهم ،  
كسيمان الفارسي وأبي ذر العفاري وعمار بن ياسر والمقداد رضي الله عنهم ،  
ولزير أيضا كان من المخالفين على يعتهم .

وهذا أمر معلوم متواتر نقله من المخالف والمؤلف ، فلم يتحقق لهم دعوى  
الإجماع ولا اتفاق ، لا اتفاق ، بل إنما تحقق بذلك حرمانهم الفوز بسعادة تسجيل  
لرسول صلى الله عليه وآله وتجهيره حيث لم يكونوا لذلك أهلا .

فإن زعموا أنا نريد انعقاد الإجماع في ثاني الحاح حيث اتفق الكل بعد ذلك  
على خلافة أبي بكر

قل : إن أردتم لاتفاق عن رغبة واحتيار معناه ، كيف ؟ ومن المعلوم أن  
عيا عليه السلام كان لا يزال به السلم من صبيح<sup>(٢)</sup> القوم به وحلافهم عليه ، وكتاب نهج البلاغة

(١) في (ن) : ويصولون .

(٢) في (ن) : صبح .

مشحون<sup>(١)</sup> بذلك .

واقطع أي عبد الله سلمان العارسي اليه في جميع أحواله وأوقانه ، وكذلك أبودر والمفاد ، وخلافهم على أبي بكر وصاحبيه من المعلوم أيضاً ، كما يشهد به السير والاثار والنفقة لأخبار ، فلا يعتر عاقل بما ربه حب الدنيا ورحورها الدنية لهؤلاء العقلة الذين تبعوا أهواءهم وآراء أسلافهم ، وصلوا وأصلوا عس سواء السبيل .

وحيث رأى كثير من علمائهم أن الاستدلال بالاحمد لم يتم ، فثاروا إلى ما ذكرناه وتحققه عندهم ، عدلوا إلى القول بأن الإمامة تثبت باختيار واحد من المسلمين وإن كان فاسقاً ، وبحسب على المنافين اتعاه في ذلك ولو حصراً .

وممن صرح بذلك من علمائهم المتعصبين محمد بن أبي بكر الأصفهاني ذكر في كتاب أنه في رد اعتراضات الإمامية عليهم في الإمامة وغيرها .

وأنت حبيب بأن مثل هذا العدول لما كان من غير عدل ، بل من العائد إلى الأوسد ، اتسعت به دائرة الاعتراض وصارت على هؤلاء مسائل الإقباض ، فيقال لهم : كما قبض أبي بكركم من اختياره<sup>(٢)</sup> ، فقد وفق الله لعلي لعلي من اختياره قل اختيار صاحبكم ، كالحسين عليه السلام وأبي ذر والمقدد وغيرهم ، فالترجيح معنا ، فماذا يقولون ؟ إن هم إلا كالانعام من هم أصل سيلا

وأما حديث أبي بكر فعلى تقدير تسليمه لا يدل على مدعاهم أيضاً ، لأن قول الحاضرين «لكننا نظرة» كما يحمل النظر في السمعية يحتمل في الغفليات فلم يدل على وجوبها سمعاً ، وقد علم من هذه الحملة<sup>(٣)</sup> من هؤلاء القوم بعد حلول

(١) ومن الخطب الناطقة بذلك هي الخطبة الشقيقة فتأملها .

(٢) في (د) : كما قبض لابي بكركم من أعضاده .

(٣) في (د) السنة .

الاربعة لم يعرفوا لهم اماماً ، من أنهم يوحون الامامة في كل زمان ، كما قنصته أدلتهم ، وخصوصاً حديث «من مات» .

فالامة مشتركة في الاجتماع على الخطأ ، حيث لم تنصب لها اماماً هي كن زمان بعد الخطأ ، فانه يدعي ما نقلوه عن النبي ﷺ «لا تجتمع أمتي على الخطأ»<sup>(١)</sup> وجعلوه من أدلة الاجماع .

ويمكن الحواب من هذا : بأن الاحلال نصب امام ليس من الكل ، بل بعضهم يريد نصبه ، لكن الناقون لا يوافقون ، فلم يتحقق الاجماع على الخطأ . وأما لزوم كون مبتهم جاهلية ، فلا مخلص عنه الا بالاعتراف بمامة المهدي عليه السلام وأنه موجود الى آخر زمان التكليف .

## الاصل الخامس

### ( المعاد الجسماني )

اتفق المسلمون قاطبة على اثباته ، وذهب الفلاسفة الى نفيه وقالوا بالروحاني والمراد من الاول اعاده البدن بعد فائه الى ما كان عليه قبله ليعم دائم أو صرر دائم ، أو منقطع تنعقن به ، وذهب جمع من الأشاعرة الى أن المراد منه هو إعادة مثل البدن لاهو به ، وهو ضعيف لما سيأتي .

واعلم أن العقل لا يستقل باثبات المعاد البدني ، كاستقلاله باثبات الصانع تعالى ووحدته ، بل انما تستعلى وحده بقطع العقل بوقوعه بمعوية السمع ، وقد ذكر المحقق الطوسي رحمه الله لذلك أدلة :

الاول: ان الله تعالى وعد المكلفين بإيصال الثواب على الطاعة بعد الموت وتوعد بالعقاب على المعصية كذلك ، ولا يمكن ذلك الا بعد الموت ، فيجب

(١) راجع لمحدث و لكلام حوله كتاب الفرائد ص ٥٢٦ .

الإيفاء بالوعد، والوعد، والالزم الكذب على الصادق، تعالى عن ذلك علواً كبيراً  
الثاني : ان الله تعالى كلف بالآوامر والواهي ، فيحب عليه تعالى البعث  
بمقتضى حكمته ، لا يصدق الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية ، والا لكان  
ظالماً ، تعالى عن ذلك وتقدس .

والفرق بين الدليلين طاهر، حيث أن للآلام من لاول الكذب، ومن الثاني الظلم  
وهذان الدليلان لا يقول بهما الاثاعة ، لاشألهما على الحسن والقبح العليلين ،  
وأن الوعد واجب على الله تعالى وقد بوه .

الثالث : أن المعاد الحسماني من ضروريات دين محمد ﷺ مع كونه أمراً  
ممكناً ، وقد أحبر الصادق بوقوعه ، فلا بد من ذلك .

أما أنه ممكن فلا المراد به جمع الأجزاء المنفرقة التي لم تدم بالكية ،  
بحيث يعود البدن الى ما كان ، وهو ممكن بالضرورة ، ولا يعدم بالضرورة أيضاً  
أن الاعادة مثل الإيجاد ابتداءً لأنها إيجاد ثان ، فلم أن تصح الاعادة ، ولا  
لاحتاب حكم المنليس في الآلام ، فلا يكونان منليس ، وهو باطل بالضرورة  
المثلية<sup>(١)</sup> .

ولأن الاعادة لو امتعت لكان امتناعها : اما لنفس ماهية البدن أو للآلام ، أو لآلام  
خارج غير لازم ، والأربعة المتقدمة تشترك في امتناع الإيجاد ابتداءً أيضاً ، وهو  
ظاهر .

وأما الأمر الخارج ، فاما أن يختص به حال الاعادة أو لا يختص ، فان لم يختص  
وجب استحالة وجوده ابتداءً ، لأن النسبة اليه في الحالتين واحدة ، ولأن الأمر  
لخارج ممكن الروال ، فيزول الامتناع الذي كان سببه متصح الاعادة . وان

احتصن به فاحتصاه به اما لنفسه أولغيره، ويعود الكلام السابق، فيلم التسلسل. وأما أن الصادق أحبر بوقوعه، فلما ورد في القرآن العزيز من الآيات الدالة على ذلك على وجه لا يقل التأويل، كقوله تعالى «قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة»<sup>(١)</sup>

وقوله تعالى «يحيي الموتى»<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى «فأداهم من الأحداث إلى ربهم بسلا»<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى «سيقولون من بعدنا قل الذي «طر كم أرض مرة»<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى «يوم تفتق الأرض عنهم سراهاً ذلك حشر عينا يسير»<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى «أفلا يعلم إذا نثر ما في القبور»<sup>(٦)</sup>

وعنه الآيات الكثيرة كما تدل على المعاد لدي، تدل أيضاً على نفس البدن لأمثله على<sup>(٧)</sup> ما ذهب إليه بعض الأشاعرة .

وقوله «كتب تصدحت حلودهم بدلائهم حيود أعيرها»<sup>(٨)</sup> وقوله تعالى «وقاوا لحلودهم لم شهدتم علينا»<sup>(٩)</sup> وقوله تعالى «يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأبديهم وأرجهم»<sup>(١٠)</sup> وأيضاً هذه تدل على أن المعاد نفس البدن.

(١) سورة يس : ٧٨

(٢) سورة القباة : ٤-٣ .

(٣) سورة يس : ٥١ .

(٤) سورة الاسراء : ٥١ .

(٥) سورة ق : ٤٤ .

(٦) سورة العاديات : ٩ .

(٧) في (٥) : كما .

(٨) سورة النساء : ٥٦ .

(٩) سورة فصلت : ٢٦ .

(١٠) سورة النور : ٢٤

وقوله تعالى «وايظر لي العظام كيف نشرها ثم يكسوها لحماً»<sup>(١)</sup> وقوله تعالى  
«وما من دابة في الارض بطير يحاجبه الا اثم أمثالكم»<sup>(٢)</sup>  
وقوله تعالى «ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة»<sup>(٣)</sup>.  
وقوله تعالى «فمن أوتي كتابه بيمينه»<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى «يوم يقوم الناس لرب  
العالمين»<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى «يوم نحشر المتقين لي الرحمن وودا»<sup>(٦)</sup> الآية .  
وقوله تعالى «يوم نرونها تدهل كل رصعة عما أرصعت وتضع كل ذات حمل  
حملها وتري الناس سكارى وما هم سكارى»<sup>(٧)</sup>  
وقوله تعالى «يوم يهر المرء من أخيه»<sup>(٨)</sup>  
وقوله تعالى «يوم يأت لا تكلم نفس الا بده»<sup>(٩)</sup> وقوله تعالى «ولا يشعرون  
لألم ارتضى»<sup>(١٠)</sup> وقوله تعالى «يوم لا يصي مولا عن مولا شيئاً»<sup>(١١)</sup> وقوله تعالى  
«يوم تهر وجوه وتسود وجوه»<sup>(١٢)</sup> وقوله تعالى «وهدى أصحاب الجنة»<sup>(١٣)</sup>

(١) سورة البقرة : ٢٥٩ .

(٢) سورة الانعام : ٣٨ .

(٣) سورة الزمر : ٦٠ .

(٤) سورة الاسراء : ٧١ .

(٥) سورة المطففين : ٦ .

(٦) سورة مريم : ٨٥ .

(٧) سورة الحج : ٢ .

(٨) سورة هود : ٣٤ .

(٩) سورة هود : ١٠٥ .

(١٠) سورة الانبياء : ٢٨ .

(١١) سورة النحل : ٤١ .

(١٢) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(١٣) سورة الاعراف : ٤٤ .

الى غير ذلك من الابات الليباب .

وحيث تبين بما ذكرنا أن المعاد البدني من ضروريات الدين ، وحسب على  
كل مكلف التصديق ولايمان به ، والا لجرح عن رقة الايمان وصل في تيه الكفر  
والطغيان نعوذ بالله منه .

### [ شبهة الاكل والمأكل ]

واعلم أن مكري المعاد البدني ذكروا شهاً على عدم امكانه ، من اعضها  
أنه لو أكل الانسان اسماً حتى أنه صار جزء بدن المأكل جزء بدن الاكل  
أو أكله حيوان كذلك .

وكذلك الانسان في مدة حياته قد تختلف حاله من الهرال- والسمن وعكسه  
ويطبع في أحدهما وبمعنى في الآخر ، فلو أعيد البدن في هذه المواضع ، لزم  
أن يعاقب الدطيع ويثاب العاصي وهو محال ، فالمعاد البدني محال .

وأحب عن ذلك : أن المعاد اسماً هو الأحرار الأصلية ، وهي الناقية من  
أول لعمر الى آخره لأجميع الأحرار على الإطلاق ، وحيث فلا يعاد الجزء  
المأكل مع الاكل ، لانه كان زائداً على أحراره الأصلية ، بل انما يعاد مع بدن  
المأكل ان كان مما يعاد .

وكذا يقال في الجزء السمين ان كان قد أطاع به لايعاد حتى يعذب الهزيل  
بقدر استحقاقه ، ثم يعاد السمين بعد ذلك ليثاب مع الهزيل ، على أنه يمكن  
أن يقال : بل يعادان معاً ، لكن<sup>(١)</sup> يعذب الجزء العاصي وتجعل برداً وسلاماً على  
الطائع كما جعلت على ابراهيم .

وأما عذاب القبر نعمود بالله تعالى منه وما يتبع المعاد مع ذلك عليه السمع  
أيضاً كالحساب ، والصراط ، والمبران ، وتطايير الكتب ، ودوام عقاب الكافرين

(١) الى هنا تم نسخة (ن) .

في النار، ودوام نعيم لمؤمن في الجنة ، فلا ريب أنه يجب التصديق بها احتمالاً لاتفاق الأمة عليها ، وتواتر السمع المنواتر ، فسكرها بحر ح من الأيمان .  
 أما التصديق بتفاصيلها ككون الحساب على صفة كذا ، والميزان هل هو ميزان حقيقة أم كدبة عن لعدل؟ إلى غير ذلك من التفاصيل التي طريقتها الأحاد ، فالظاهر أن الحهل بها غير محل بالأيمان ، وكذا كون جهنم - يعود بالله منها - تحت الأرض ، وكون الجنة فوق السماء .

سأل الله تعالى أن يجعلنا وآباءنا ودرجاتنا وأهل حرامتنا وأحوالنا المؤمنين والمؤمنات من أهلها وسكانها من غير أن يسبق لنا على ذلك عذاب ، نعمو الله سبحانه ولفظه ومنه ويحه مع محمد وآله الطاهرين ، ومع الدين أجمع الله عليهم من الدين بحق محمد وآله الطاهرين المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين .  
 ورحم الله من نظر إلى ما من الله سبحانه علينا بجمعه في هذا الكتاب معين الحقيقة والاصاف ، وبك بحقيقة عيبه عن طريق الاعتساف ، وراده الله تعالى وإيانا به وبما جاء به رسول الله ﷺ تصديقاً وإيماناً .

وقد اتفق العراع من تأليعه جعله الله مألوماً سحر ليلة، لائس ثامن شهر ذي قعدة المحرام سنة أربع وخمسين وتسعمائة ، على يد العد الدليل الجاني المعفر إلى رحمة ربه العلي زين الدين بن علي بن أحمد النعماني ، تجاوز الله عنهم وعن جميع المؤمنين والمؤمنات وعن من دها لهم بالمعرة بالبي وآله الطاهرين آمين رب العالمين .

ونم استسماخ لكتاب تحقيقاً وتصحيحاً وتعليقاً عليه محر ليله الخميس ثامن شهر رمضان المبارك سنة ألف وأرعمائة وسبع مصرية على يد العبد الفقير السيد مهدي الرجائي عفي عنه في لمة قم المشرفة حرم أهل البيت ﷺ .



الاقتصاد والارشاد  
الى  
طريقة الاجتهاد  
فى  
معرفة الهداية والمعاد  
و  
احكام افعال العباد



## بسم الله الرحمن الرحيم

يا من يحود بالحدود ، وبالله المحمود ، صل على الدليل ليك ، والمبعوث  
من لديك ، الذي جاهد بك حق الجهاد ، واستغنى بصباح لوحى عن مصباح  
لاحتجاد ، وآله لمصومين وعترته الهادين .

وعهد : فان لعمر قصير ، والعلم كثير ، والنافذ بصير ، وان كثيراً من العلوم  
والمباحث كسرت يشعه بحسه الطمان مساء ، دأكثرهم يطقون عن الهوى  
ويتكلمون بالأراء .

ولهذا كننا بسجنه آراء قوم مسجنه أهواء طائفة أخرى ، وكلما دخلت أمة  
بعت أحنها . ولذلك قال مولانا أمير المؤمنين صلوات الله عليه : العلم نقطة كثرتها  
الجاهلون <sup>١</sup> . فاحتر لنفسك ما لا بد لك من أصول وفروع ، ودع الفصول مما  
لايسمن ولايفي من جوع .

وهذه رسالة موسومة بالافتصاد والارشاد الى طريقه الاحتجاد فى معرفة  
الهداية والمعاد وأحكام أفعال العباد جعلتها تحفه لمن حلى <sup>٢</sup> قلبه عن وصمة <sup>(٣)</sup>

(١) عرلى انك الى ١٢٩/٤ . برقم ٢٢٣

(٢) فى الأصل : حلى ، بالطاء المهملة .

(٣) الوصم : المرض .

العناد، وصفا خاطره عن كدوره الالحاد، وهي على قسمين، اذ الدين أصول وفروع:

## القسم الاول

( في الاصول )

وفيه أبواب :

## الباب الاول

( في تفسير الشريعة وفائدتها وحكمة وضعها )

وهي قانون الهي، ومصح بلوى، وطريق امامي، حررت من الاحكام، وينبش  
بها الحلال عن الحرام .

وفائدتها : كمال المكلمين من حيث العلم والعمل .

وحكمة وضعها : هداية الصالحين عن الخطأ والزلل ، فبعث الله رسولا يتلو  
عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وان قالوا من قبل لفي صلال  
مبين . هي الحكمة التي احمرر مسبحاته بقوله عز وعلا : ومن يوت لحكمة فقد اوتني  
خير كثيرا<sup>(١)</sup> . فدلنا وأرشدنا الى ما فيه صلاحا ، فله الحمد على ما هدانا .

وحيث وصعت لكل وصيغ وشريف ، وكل قوي وضعيف ، فالعقل قاض  
بانها طريق سهل وسيل واضح ومصح لائح، وه أشار صاعدها ﷺ : اني بعثت  
على الملة السمحة السهلة البيضاء<sup>(٢)</sup> .

والملة والشريعة والدين واحد ، وأن الدين عند الله لاسلام ، والسهولة

(١) سورة البقرة : ٢٦٩ .

(٢) عوالي اللئلى ١/٣٨١ ، برقم ٣٠ .

صد الصعوبة ، و لتسامحة عدم المصائق ، و بإيصها كتابة عن مورها و ضيائها ، فهي طريق لا يخلص عنها أحد ، وان كان في عيبه رمد .  
 فمن استصعبها وجعل التمسك بها كالصعود الى السماء ، فقد حالف السة ، وعطل الشريعة ، وفوت حكمها ، وصيغ هائدها .  
 ومشا هذا الوهم القاسد والخيال الكاسد ، عدم المعاشرة بأهل الحال ، وسوء الظن للنفس المقال ، وقلة الممارسة بالمسائل الشرعية ، والتقصير في خدمة علماء الشريعة .

### الباب الثاني

#### [ في التفكير والاستدلال ]

ان الفكر والاستدلال هريرتان للاسان لا يحتاج فيهما الى البيان ، كما أشار اليه جل جلاله « فاقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها »<sup>(١)</sup> وقال النبي ﷺ : كل مولود يولد على فطرة الاسلام [حتى يكون] أبواه يهودانه وينصرانه<sup>(٢)</sup> .

والدليل على ذلك أن لعليم الحكيم خلق الاسان في أحسن تقويم ، وركب فيه المدرك والمشعر و لقوى ، وورقله بالهدى ، وريه بالرأي الصائب والفكر الثاقب ، كما رين السماء الدنيا بمصابيح وربة الكواكب .

ولاشك أن كل مكلف عاقل ، فله قوة فكرية يرتب بها المعلومات ، وينتقل بها الى المجهولات ، وان لم يعلم كيفية الترتيب والانتعالات ، كما يشاهد في بدء الحال من الاطفال .

فكما أن صاحب الباصرة يشاهد المحسوسات ، ولا يعلم كيفية الاحساس من

(١) سورة الروم ٣٠

(٢) عوالي الثاني ٣٥/١ ، برقم ١٨٠ .

أنه هل هو بحروح الخطوط الشعاعية مثلاً، أو بطباع لصور في حليده . كذلك صاحب القوة ، لفكرية يتعكر ويستدل ، وإن لم يعلم كعبة الفكر ولا استدلال .  
وممن به عليه لسيد العارف رضي الدين علي بن طاووس ' أقنيس سره فقال :  
ابن آدم إذا كان له نحو من سبع سنين وإلى قبل بلوغه في مقام التكليف لو كان جالساً مع ناعاة ، فالتفت إلى ورائه فرأى طعاماً سبق إلى تصويره والوامه أن ذلك ما حصر سداته وإنما أحصره غيره ، ويعلم ذلك عن عبة عظيمة من التحفيق والكشف والنصياء ، بحيث لو حلف له كل من حصر عنده أنه حصر ذلك الصمم بذاته ، كذب الحالف ورد عليه دعواه .

فهذا يدل على أن فطرة ابن آدم ملهمة معلمة من الله سبحانه ، بأن الأثر دلالاته بديهية على مؤثره ، والحادث دال على محدثه ، ولذلك ذهب العلماء والحكماء على أن للنفس الناطقة مراتب أربعة .

الأول : يسمى العقل الهولامي ، وهي المرتبة التي تحلو عن جميع الصور والمعلومات ، لم ترسم فيها صور المحسوسات وسائر البديهيات ، فينتقل منها بالفكر والحس إلى النظريات والحديثيات ، ويحصل لها المرتبة الناشئة التي تسمى بالعقل وبالملكة .

ولاريد أن هذا الاكتساب والانتقال هو لفكر والاستدلال ، ثبت أن كل عاقل مستدل بلطبع ، مكتسب للمجهولات بحسب الفطرة ، وليس له معلم في باب الأمر وأول الأعداد .

### الباب الثالث

في ان هذه المرتبة الفطرية مع الاشارات والتسيهات الشرعية لايتوقف  
على تعلم علم مدون وان توقفت ذلك على تعليم معلم

وذلك لوجوه :

الاول: في أن المكلف اذا بلغ في اثناء النهار تحب عليه صلاة ذلك اليوم  
ولانصح الا بعد الايمان ومعلوم أن في هذا القدر من الزمان لايمكن أحد من  
الوصول الى تعميم وتعلم العلم علم<sup>(١)</sup> مدون كالمسقط مثلاً .

فلولم تكن العطرة الانسانية مع الهداية الشرعية الالهية كافية في تحصيل  
سدين، لزم التكليف بما لايطاق، ضرورة عدم جوار التقليد في الاصول بالاتفاق.  
الثاني: الايمان الشرعي هل يربل بتعميم العلوم من المسقط والكلام أم لا ؟  
معنى الاول تحب قضاء جميع العادات السابقة ، وهو خلاف الاحماع . وعلى  
الشفيين لاحيرين يلزم كفاية لعطرة الاسابية .

الثالث : متى ارتد عن العطرة عقب البلوغ يحكم باستباحة دمه وماله  
وحرمة، فلولم يكن الايمان فطرياً لما صح هذا الحكم .

ثم أقول: هل يقول عاقل ان شخصاً يستدل بحسب العطرة الاسابية على  
اثبات الصانع وصفاته الحمسى والمعاد الجسماني بالدليل العقلي والنقلي كحال  
البعد بين الواجب والممكن ، وعدم استدلال العقل بأحوال الجسماني .

وهذا الشخص بعينه عندما طالع أكثر العلوم الانبي من العقلي والنقلي لايقدر  
على استدلال على الحكم الشرعي والعرفي، وهل هذا الا الفساد وعدم المعرفة  
بالاجتهاد ؟ أو الجهل بمعنى الاستدلال ، وعدم العقل بحقيقة الحال .

(١) كذا في الاصل .

## الباب الرابع

### (في بيان كيفية معرفة الصانع)

وذلك أنه من تأمل في نفسه يجدها بالديهة ممكنة سادئة محتاجة الى حلة فيحرم بأن له موجداً ، اذ الديهة شاهدة بأن الشيء ما لم يوجد لم يوجد . وايه أشار أمير المؤمنين عليه السلام وان من عرف نفسه فقد عرف ربه <sup>(١)</sup> .

وقال الصادق عليه السلام حين سئل ما الدليل على أن لعالم صانعاً ؟ أكثر الأدلة في نفسي ، لأنني وحدتها لاتعد واحد أمرين : اما أن أكون خلقتها وأما بمدوم ، فكيف يخلق لأشياء ؟ فلما رأيتهما فاسدين من الجهتين علمت أن لي صانعاً ومديراً <sup>(٢)</sup> . صدق ولي الله .

أقول : ولدت ترى العلماء يقولون : ان العقل مستغن بمعرفة المدء دون المعاد .

وان قلت انا : ان الممكن يدل على وجوده عليه ، فمن أين جزمتم بأن ذلك الموجد هو الواجب الوجود ؟ لم لا يجوز أن يكون علته وموجده أمراً ممكناً ؟ قلت : هذه شبهة ، والعقلاء بالمطر اليها على ستة أقسام :  
القسم الاول : من لم يحظر هذا سائله ، لصعاه حاطره ، وتوقد ذكائه ، واستقامة طبعه .

القسم الثاني : من لا يحطربباله لمرط محبته وكثرة مؤاسته وألغه بمطلوبه اذ ليس كن هاتئ للمركة عائقاً لكن متحرك ، وهذا هو حال أكثر المؤمنين .

القسم الثالث : من يحظر بياله لكن لايقدرح في جرمه واذعاسه ، كالمعلوم

(١) حوالى الثاني ١٠٢/٤ ، برقم : ١٤٩ .

(٢) التوحيد للصدوق ص ٢٩٠ ، ح ١٠ .



العادية، إذ يجزم بأن الحل المعهود على كونه حجراً مع احتمال نفاثه ذهباً، لدخوله تحت الامكان والقدره الالهية .

القسم الرابع : من يردعها بجوده ذهبه وقوة فكره، لانه اد تأمل فيها يجد أنها تؤول الى أحد أمرين : الدور، أو التسلسل ، وكلاهما باطلان بشهادة الطبع السليم .

القسم الخامس : من لا يقدر على ردها ودفعها بنفسه ، لكنه يوقفه الله تعالى لخدمة العلم واستاد يهديه الى دينها<sup>(١)</sup> ، بأن طلب المحتاح من المحتاح سعه من رأيه وصله من عقله، ما لممكن لمحتاح في وجوده الى غيره لا يكون محتاح اليه غيره ولدون وجهين ، وقياس الوجود بغيره فاسد، فلا يدعب لك الى خلق الأعمال ، إذ الإيجاد الحقيقي شيء ، وكون الانسان فاعلاً لعمله شيء آخر ، وبينهما بون بعيد ولفرق عظيم<sup>(٢)</sup> .

القسم السادس : كلهم الذي تحير في تيه الضلالة والدور، وثابه في بادية لتسلسل ، ولا يصل الى مقصوده أسداً ، فعسوى طول عمره ، ويبحث بالباطل ، ويدحض به الحق، فيقلب على مزاحه مرة صهره الجهل، ويحد طعم شهد الحق مرأً، ويشنه على الحق بالباطل، فلا يرى الحق حقاً، ولا يرى الباطل باطلاً، فعند ذلك طبع الله على قلبه وسمعته وجعل على بصره غشاوة وله عذاب أليم .

واما يشأ هذه الحالة للانسان من الانس يرهق الملاحدة ، ولاسف بمرحرفات الفلاسفة، إذ الطبيعة مراقاة .

وبالحكمة فالإيمان هداية ويور من الرحمن، وإذا قال حل حلالة في يدون

(١) كذا، والصواب: يهديه الى الحق وينهايه

(٢) في عبارات هذا القسم عزارة وتعقيدات متأمل جيداً .

عليك أن أسلموا قل لا تموا علي اسلامكم بل الله يس عليكم أن هذاكم للإيمان<sup>(١)</sup>  
وقل عرو علاه يهدي الله لوره من يشاء<sup>(٢)</sup> .

والخاص . أن لمعتبر في الإيمان الشرعي هو الحزم والادعان، وله أسباب  
مختلفة من الإلهام والكشف والتعلم والاستدلال .

ولصايط . هو حصول الحرم بأي طريق نفس ، والطرق إلى الله الحائق  
بعدد أنفاس الحلائق .

### الباب الخامس

( في بيان كيفية معرفة التوحيد وإلى المسائل الاصولية )

أقول: التوحيد على ثلاثة أقسام :

الاول: توحيد الذات وهي الشريك في واجب الوجود .

الثاني . بحسب الصفات هو هي الصفة الموجودة القائمة بداته تعالى .

الثالث: توحده تعالى بحسب العبودية وتحصص لعبادة له حل حلاله .

والعمدة في الاستدلال على الاول قوله تعالى « قل لو كان مبهما آلهة الا الله

لفسدتا »<sup>(٣)</sup> .

والدليل على الثاني والثالث قوله تعالى « ولا يشرك بعبادة ربه أحدا »<sup>(٤)</sup> .

وقول مولانا أمير المؤمنين عليه السلام : « ن أول الدين معرفته ، وكمال معرفته

التصديق به ، وكمال التصديق به توحده ، وكمال توحده الاحلاص له ، وكمال

(١) سورة الحجرات : ١٧ .

(٢) سورة التور : ٣٥ .

(٣) سورة الانبياء : ٢٢ .

(٤) سورة الكهف : ١١٠ .

الاحلاص له يعني لصعاب عنه ، شهادة<sup>(١)</sup> اكل صفه أنها غير لموصوف وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة ، فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه ، ومن قرنه<sup>(٢)</sup> فقد ثناه ومن ثناه فقد حرأه ، ومن حرأه فقد جهله<sup>(٣)</sup> صدق ولي الله ﷺ .  
وروى محمد بن أبي عمير عن الكاظم ﷺ حين سأله عن التوحيد ؟ فقال :  
يا أبا أحمد لا تحاور في التوحيد عما ذكره الله تعالى في كتابه فهالك<sup>(٤)</sup> .  
وسائر صفاته الثبوتية المذكورة في القرآن ، مصرحة بواجب الوجود ، وهو داليل على نفي الصفات الحسية ، لاستلزامها ، الامكان المصاد للوجود .  
وباقى الاصول من سوء والامامة والمعاد الحماشي مستمد من الكتب العزيز ولسنة النبوية والامامية ، بحيث لا مرد عليها .  
وتنهر أن تحصيل الايمان لا يتعلم<sup>(٥)</sup> على تعلم علم الكلام ، ولا لمناطق ، ولا غيرها من العلوم المدونة ، بل يكفي مجرد العظة الانسابية على اختلاف مرتبها .  
ولتبيهات الشرعية من الكتاب والسنة المتواترة أو الشائعة المشهورة ، بحيث يحصل من العلم بها العلم بالمسائل المذكورة .  
وكن ممكن برهان ، وكن آية حجة ، وكل حديث دليل ، وفهم المقصود استدلال ، وكل عقل مستدل ، ون لم يعلم الصغرى ولا الكبرى ، ولا التالي ولا المقدم ، بهذه عبارات والتدوينات والاصطلاحات .

(١) في التهج : شهادة .

(٢) في الاصل في الموضعين : قرنه .

(٣) تهج البلاغة ص ٣٩ ، الخطبة الاولى .

(٤) التوحيد ص ٧٦ ، ٣٢٢

(٥) كذا في الاصل مع علامة (كذا) على الكلمة . والصواب لا يتوقف .

## الباب السادس

### ( في الكلام على تعلم علم الكلام )

واعلم أنه علم اسلامي وصحة المتكلمون لمعرفة المباح وصحانه العليا ،  
ورعوا أن الطريق منحصر فيه وهو أقرب الطرق .

والحق أنه أبدها وأصعبها وأكثرها خوفاً وخطراً ، ولذلك فهي اسي  
صلى الله عليه وآله عن العور به ، حيث روي أنه مر على شخصين متباحين على  
مسألة ، كاقصاء والفدر ، فغضب عليه السلام حتى احمرت وحتاه <sup>(١)</sup> .

وروى هارون بن موسى للعسكري أسناد شيعتنا المفيد فمس سرهما عن عبدالله  
ابن سنان قال : أردت الدخول على أبي عبدالله عليه السلام فقال لي مؤمن الطاق استأذن  
على أبي عبدالله عليه السلام فقلت : نعم ، ودخلت عليه فأعلمته مكانه ، فقال عليه السلام : يا بن  
ستان لا تأذن له علي ، فان الكلام والحصومات يفسد ان البية وتمحق الدين <sup>(٢)</sup> .

وعن عاصم بن حميد الحنط عن أبي عبيدة الحذاء قال قال لي أبو جعفر  
عليه السلام وأما عده . انك وأصحاب الكلام والحصومات ومحالستهم ، فبهم  
تركوا ما أمروا به وتكلموا ، الم تؤمرا بعلمه حين تكلموا أهل أبناء السماء <sup>(٣)</sup> ،  
يا أبا عبيدة خالط الناس بأحلافهم ورتلهم في أعمالهم ، يا أبا عبيدة انا لا نجد لرجل  
وتبها عالماً حتى يعرف لحن القول ، وهو قوله تعالى « ولتعرفهم في لحن القول » <sup>(٤)</sup> .  
وعن جميل بن دراج قال . سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول . متكلموا هذه

(١) البحار عن نية المريد ١٣٨/٢ ، ج ٥٤ .

(٢) كشف المحجة ص ١٨ - ١٩ .

(٣) في . لكشف : تكلموا عن السماء .

(٤) كشف المحجة ص ١٩ . والبحار عن كتاب حاضم ١٣٩/٢ ، ج ٥٨ .

الامة من شراد أمتي ومن هم منهم<sup>(١)</sup> .

وعنه عليه السلام : يهلك أهل الكلام وسجو المسمون<sup>(٢)</sup> .

وورد في موضع آخر : ان شر هذه الامة المكلمون .

وروي أن يونس قال لنصدق عليه السلام : جعلت فداك اني سمعت أنك تنهى عن

الكلام تقول : ويل لأصحاب الكلام . فقال عليه السلام : ان تركوا ما أقول وذهبوا الى ما يقولون .

أقول : يمكن أن يكون هذا إشارة الى أنهم تركوا التشبهات ، كما عرفت الواردة في القرآن والآثار النبوية والامامية صلوات الله عليهم ، وعدلوا عنها الى حبالاتهم العاسدة ، وحكاياتهم الباردة المذكورة في الكتب الكلامية .

قال سيد المحققين رضي الله عن علي بن رضا ووس قدس سره : مثل مشايخ المعتزلة في تعليمهم معرفة الصانع ، كمثل شخص أراد أن يعرف غيره النار ، فقال : يا هذا معرفتها يحتاج الى أسباب :

أحدها المحر ولأبوح الأبي طريق مكة .

والثاني الحديد وصفته كذا وكذا .

والثالث حراق على هذه الصفة .

والرابع مكان مكان عن شدة أهواء ، فأحداً يمكن في تحصيل هذه الأسباب .

ولو قال له في أول الحال أن هذه الجسم المصني ، الذي تشاهده هو النار

التي تطلبها لأراح واستراح .

فمثل هذا العلم حقيق أن يقال : « قد أصل » ، ولا يقال انه قد هدى ، أو عدل بالخلاتق

في معرفة الخلاتق الى تلك الطرائق الصعبة المعقدة ، وضيق عليهم سبل الحقيقة أعدل من

(٤) كشف المصحة ص ١٩ ورجع البحار ١٣٨/٢ ، ح ٤٨

(٥) البحار عن البحار ١٣٢/٢ ، ح ٢٢ و ٢٣

أراد تعريف سائر المعلومة بالاضطرار استخراجها من الاحاديث<sup>(١)</sup> .  
 قول. هذا حال الكلام لدي كان في أول الاسلام. ولاشك أنه ما كان بهذه المثابة  
 من البحث و لخصومة، فما طلت بيده المساحات والخصومات اشاعة في زمانه  
 وبيت شعري أن هؤلاء الجماعة حل لهم دليل عملي وقلبي على وجوبه  
 واستحبابه؟ أو مجردة من آدابهم وأسلابهم. عسى أنه وأبهم على آثارهم لمقدرون.  
 وأبهم من يعرفون ديدان السابقين عسى تكسبه أو تكسروه؟  
 وهل يعرفون ديدان أعوام ما طلس عنه أو لا يعرفون؟ من أقروا واعترفوا  
 بفسادهم؟ والافكيف يعاشر بهم نازطون؟ مع اعتمادهم بأن عدم المعرفة بالاصول  
 كفر، والكافر نجس .

وكيف يحوز الاشتغال بالواجب مع سطره تركه، ما هو أوجب؟ فدرهم  
 يحوصوا ويلعبوا حتى يلاقوا يومهم الذي كانه يوعدون .

## الباب السابع

### ( في بيان حال المنطق )

و علم أن نسبة إلى الفكر كمنه العروص إلى الشعر، فكما أن الاسن إذا  
 كان له قوة شعره، مشأه تمييز بين صحيحه وفساده، وإن لم يفرص العروص  
 كذلك من كان له قوة وكثرة بعكر ويستدل وتميز بين صحيحها وفسادها وإن  
 لم يتعلم المنطق، واحتمل الخطأ أو وقوعه لا يدل على عدم كفاية العظة الانسانية  
 لتعمير، إذ قد يحصل من ذلك للعبة، أو عدم بدن الطاقة .

وأصلاً لو كان المنطق معبراً لما صدر الخطأ عن المطلقين والعذر بأنه ناش  
 من عدم الرعدة ليس بمقبول، اتعدي المراح في مدة مد يدلة، والعقل لا يحوز

أهم لا يبرع فيه في هذه المدة مع علمهم بأن الاحتفظ مراعاته لنفسه .  
 بل السر فيه أن الخطأ قد يقع في مراعاة أيضاً ، وأنه قد يكون من حيث القدرة  
 وقد يكون من جهة لصورة ، لا مانع من حيث المدة ، كما لا يحق على من له علم بحاله .  
 وأيضاً لا سلم أن وقوع خطأ وعدم كفاية إخطاره بمرمان لاحتياج الى تعلم ،  
 من اللزم هو الاحتياج الى مبرهم وهو أعم منه ، إذ قد يحصل التمييز من العلم ،  
 كما شاهد أن كثيراً ما سقطه الانسان في فكره ، وقد عزم على غيره بسفه وبشير  
 الى مواضع خطائه فلا تقرب .

وبإنيك بهذا دليلاً على عدم فائدته أنه لو كان له دفع لما صدر مثل هذا الخطأ  
 التعليم منهم في استدلالهم هذا على وجوب تعلمه مع كمال اهتمامهم به وانضامهم  
 عليه .

والاحتمال لو سلم فائدته فهي اكتساب تصور أو تفحص أو تصديق ، وأنت  
 تعلم ان الأول ما كان بديهاً وبعضه ، وعلى الأول لاحاجة الى القسم الاول منه ،  
 وهو ما حث التصورات التي يهرم فيها الكبير وشب عنها الصغير .

وعنى تقدير الثاني احب على المستدل أن يشب أولاً أن بعض التصورات  
 الواجب عليه اكتسابه بطري ، ولا يمكن حصوله الا بتعلمه ، إذ بدونه لا لمزم  
 تعلمه ، لحوار أن يكون جميع التصورات التي يجب عليه تحصيله في المسائل  
 الشرعية والاحكامية من القسم الاول الديهي .

وأما لتصديق ، فان كان كنه بديهاً ، وكذلك لاحاجة لنا الى تعلم أصلاً وان  
 كان الكل بطورياً ، فاحتاج الى تمر آخر ، فحينئذ هو لاحتياج ايه لا المطلق  
 وان كان معصاً ، فكما يكفي بديهة انحصار بطريته بضمن أن يكون كافياً  
 انحصار الاحكام الشرعية والتصديقات الديني . فيجب عليه أن يثبت أن بعض  
 تفصاياه الشرعية موقوف على بعض المسائل النظرية منه ، إذ بدون ذلك لا يثبت

المقصود منه ، لقيام الاحتمال المذكور .

بل الواقع ليس الا هو بشهد أن كثير<sup>١</sup> من العلوم السلبية والصنائع الحرفية المعكوبة الدفينة تحصل ، معكر والاستدلال ، أو التعميم لمن يحظر بباله اسطق ، ومنع هذا مكابرة .

واقول بأن الدليل وان لم يدل على وحرره ، ولاشك في استحاده ، بطل ، لانث عالم بأن الواحد لو كان واحداً لغوب ما أوجب منه يكون حراماً ، فكيف الحال في المستحب وسماح ؟ دار سكنا على لقول بحرمة فاسكتوا على لقول بالاسحب حتى سكك كلما عما سكك لله<sup>٢</sup> عه .

الحاصل : أن الدال والمدلول لهما تصورات أو تصديقات ، لعزم امكان اكتساب تصور من التصديقي وداعكس على مقصدهم ولاشك أن دلالة تصور على تصور موقوف على العلم ، بالعلاقة بينهما ، ولاحتمى أن المسبة والعلاقة كما أن تحققها موقوف على تحقق الطرفين ، كدث العلم بهما لا يتحقق بدون العلم بالطرفين . وكدث ذهب المحققون الى أن اكتساب تصور من تصور آخر عبارة عن الانتفاء به واستحقاقه عند حصول ما يدل عليه . وأما حصول صورة متجددة عبر حاصله ، فلا يكون الا بالمدبها أو التعميم أو الحدس أو الإلهام وأمثالها ، ولان تصور حصوله بطريق العقل والنظر المصطلحين ، كما يشهد به الوجدان وسلامه العظة ولرايين المذكورة في كتب الحكمة .

وأما التصديقات ، فطريق الاستدلال بها محصور في طرق أربعة :

الاول : القياس الاستثنائي ، وحاصله أن من علم بعلوم شيء لشيء آخر ، فإذا جزم أو طن بتحقيق المعلوم بجزم ، أو يطن بتحقيق اللازم ، وإد علم بانتفاء اللازم يعلم بانتفاء المعلوم . وهـ-أ أمر بديهي لا يشك فيه عاقل .



الثاني . الاقترابي . ومراته أربعة : فالشكل الأول منه بديهي لكن عاقل ، والثالث مثله ، والرابعة مختلفه باختلاف مراتب العقول ، وأثر ضروريها يرجع إلى شكل الأول والذي لا يرجع إليه ، فالأصل يقتضي عدم الحاجة إليه ، ومن يدعي فعله الباطل .

ولا يتوهم أن ما ذكر في عدم امكان لاكتساب من ان تصور حار في لاقتربي ، اذ الفرق حاصل ، لان السه بين الأصغر والأكبر معومة ، فإذا أدخلنا الأوسط حصل طر أو جرم ثلاث دسمة بعضها ، فالمعلوم و حد في كلا الحالين بخلاف لتصور اذ لو كان المطلوب مفصلاً فهو حاصل ، والا فلا شعور فلا طلب ، لاستحاجة طلب المنطق ، واختلاف وجهة مجرد كلام لا أصل ، اذ الظاهر من حيث هو مطلوب لا يفسد الاختلاف ، تأمل ولا تستمع من «الجنة من الشيطان» . وبالجملة فحصول العلم «لشيخة عبد» . علم ما تقدمت من مفهوم بالديهة : اما بطريق لتوليد ، واما بطريق التروم ، واما بطريق لافاضة من السوء القياص ، وذهب إلى كل احتمال طائفة .

وقد بعض العلماء . ان لشيخة كاتب معلومة لكن تعلم اجمالي وفائده ادخل الأوسط بين الأصغر والأكبر هو : ان المحال بصير مفصلاً ، والسه معيماً ، ومش برؤية سواد العسكر من بعيد ، فان هذه الرؤية رؤية كل واحد واحد من أفرادها ، لكن لا على جهة وجه تمييز والتميز ، فإذا قرنت منه فقد تميز كل واحد منه ، وكذلك اذا حكمت بأن كل مسان حيوان ، فقد تميز عددك ريد عن الغير .

وأما الاستقراء وهو الاستدلال بحال المحرّبت على حال كلي ، فحصول العلم عنه قريب من الحدسبات والمواترات أي هي قسم من البديهيات ، وهو قليل الوقوع في المسائل الشرعية .

وأما التمثيل الذي يسمى «تقسيم» فهو استدلال بحال حرثي على حرثي آخر  
من كانت احدى منصوصة أو ظاهرة ، والاستدلال به «بديهي» ، كالاستدلال بالشكل  
الاول ، ولا فالعمل به مردود ، إذ أول من قس انليس ، وعلى هذا جماع الامامة  
وتظهر أن التصورات لا فائدة فيه ، وأما انصديت فأكثرها بديهية ، والباقي  
غير محتاج اليه ، ولا شغل تعمل المسائل ليس لا مجرد لتقيد وتناع آثار السلف  
وتحتر لنفسك ما لا بد لك منه أثلا تهلك .

### القسم الثاني

#### ( في الفروع )

وفيه أبواب :

### الباب الاول

#### ( في تقسيمها )

وهي عن المشهور تنقسم على أربعة أقسام : عادات ، ومعاملات ، وإبقاعات  
وسباسب ، لانه : ١- أن بشرط في صحته اليه وقرنة أولاً ، لأول ، هو العادات  
والثاني : ما أن يعبر فيه الصفة أم لا ، والثاني السياسات التي تسمى بالاحكام ، والاول  
ما أن يكتفى فيه بصيغة واحدة أم لا ، الاول لإبقاعات ، والثاني العقود وللمعاملات  
وكن من الأقسام الأربعة أيضاً على أربعة أقسام : ضروري ، وإحماضي ،  
ومصنوع ، وهذه الثلاثة تسمى بالقطعات و أربع وهو مالا يكون دليل قطعي  
يسمى بالاجتهديات .

وبعض المسائل ذو عديتين وذو حجتين<sup>(١)</sup> كالجهاد ، فمن جهة دحلة في  
العادات ، ومن جهة داحلة في السياسات ، وكذا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(١) كذا . و لصور : ذو حجتين

وعية هذه لأقسام مقاصد خمسة : حفظ النفس ، و لعقل ، والدين ، والنسب  
والمال . هكذا قرره الأصحاب رضوان الله عليهم .  
و قد عرفت أقسام الشرعية والعرفية وعانتها وفدتها ، فاعلم أن المكلف  
بها لأن لا يخرج من عهدته تكليف لا بالاجتهاد والتقليد ، فلا بد من بحقيقتها  
وتبنيها ، بسن طريق مرءة نعمة و لخروج من العهدة .

### الباب الثاني

(في تفسير الاجتهاد وتعيين ما هو المراد)

أقول : هو لغة احتمال العب و لشقة . وفي الشرح تارة يطابق على مكة  
وقوة يفتر بصاحبها على استنباط الأحكام شرعية اعرية من الادلة تفصلية  
والمراد بالاستنباط هو الاستدلال ، ومرجعه هل لى أمرين . فهم المدلولات ، ومعرفة  
الرواة .

ومما لا بد على شئ من قوة مدركة وقد عرفت أنها فطرية ، و لى الهل  
بالعلاقة بين لدل والمدلول ، كالأصعب في دلالة المعية ، وكالرؤية في دلالة  
العقبة .

فكل مكلف مجتهد بالمعنى الاول ، اذ كلهم ذو بصيرة وصاحب قوة فكرة .  
فكل من نظر الى الايات والاحديث بقصد الفهم بفهمها أحكاماً شرعية هو  
مبصوطة ولا ضروره ولا جماعة فهو مجتهد ، كما دل الصادق عليه السلام كل من  
نظر الى حلالنا وحرامنا ، وعرف أحكامنا تحذوه قاصياً ، فاني جعلته عليكم  
قاصياً<sup>(١)</sup> .

ولاشك أن كل قاص مجتهد كما سيحيى ، فالماطر هذا مجتهد ، والآيات

والاحاديث دليل ، والنظر فيها مع فهم الاحكام اجتهاد واستدلال .  
ولا يكتفى في مفهومه الاصطلاحي تعب ومشقة ، كما يعتز في مفهومه اللغوي .  
فقد ظهر أنه عاره عن العكس والطر في الأدلة الشرعية التي لا يكون عليها  
دليل قاطع لتحصيل طل بحكم شرعي فرعي . وهذا هو المستند منها يكون أهم  
مما قررناه ، لأنه شامل لفهم المتخصصات .

فالقول بأنه استمرع لغيره وسعه في تحصيل طل بحكم شرعي لا أصل له  
في الشرع ، إذ لو فسّر لغيره الوقع في التعريف بالمجتهد يكون دورياً ، وإن  
فسر بالمأخر في الأدلة الشرعية فهو راجع إلى ما قررناه ، وإن فسّر بمعنى آخر فليس  
المعروف اليان .

وهذا التعريف الصادر عن بعض العلماء صار مشأ اتوهم أن من لم يكن فقيهاً  
ولامجتهداً لا يعتز نظره ولا فكره واستدلاله للاحكام .

وأنت حير بأن المتوهم أن كان مراده بالمجتهد هو صاحب لفوة الفكرة  
والملكة الاستدلالية ، فقد عرف ، بهما طبيعتان للإنسان ، وإن كان مراده هو المجتهد  
بالمعنى الثاني ، أي : المستند المستند للاحكام بالفعل ، فيشكل بالمرتبة الأولى  
من الاستدلال والاجتهاد .

فتظهر أن المكلف فساد - عالم قادر على فهم الاحكام ، وعاجز عنه كالعوام  
ومن صرف عمره في سائر العلوم الدينية الشرعية .

والصابط في القدر المعترف بها : ما يمكن به من فهم بعض الاحكام ، وحصول  
هذه المرتبة في غاية السهولة . ولذا تسرى أن بعض العلماء كالحليين حكموا  
بوجوبه العيني على كافة المكلفين .

## الباب الثالث

## (في أحكامه)

اتفقت كلمة جماعة من الأصحاب على وجوبه على كافة المكلفين من الذكور  
والإناث والحرار والعبيد ولدكي والبلد ، فإلزامه النفس شاهدة على أنه لا بد  
أن يكون أمراً واضحاً بياً ، لاستحالة التكليف بالمهم والنجفي الغير اليقيني ، سيما  
مثل هذا التكليف العم الشئ من لجميع المكلفين .

ولحرمة بوجوبه مع الجهل بمفهومه غير معقول به أن يكون أمراً سهلاً يتيسر  
الوصول إليه لكل من فك<sup>(١)</sup> به وسعه وفهم له ، لاستحالة التكليف بما لا يطاق .  
واقول بأن الواجب هو الشيء لا الوصول جذلي غير مستحسن ، وتوهم  
الاستحالة في حق الصية شيء لما تسع سبعين مردود ، وسيجيء بحقيقته .

ثم اعلم أنه باعتبار العلوم بثلاثة التي عدوها من شرائطه ، وهي : الأصول  
والعربية ، والرجال على ثلاثة أقسام : الاجتهاد فيها كلها ، أو في بعضها والتقليد  
في الباقي ، والتقليد في الكل .

ولاشك أن المرتبة الأولى ساقط عما ، أجوار التقليد في العربية والرجال  
بالإطلاق .

وأما الأصول ، ولاشك في سقوط مباحث القياس والرأي والاحتجاج وأمثالها  
هنا ، وحكم مسائل شيء داخل في العربية حكمها ، وكثير من مباحثها لا طائل  
تحتها ، والقدر الضروري كالإطلاق والتقدم وطريق العمل للحلاص من تعارض  
لامارات ذكره الأصحاب في الكتب الفقهية الأساسية بحيث لا مزيد عليه ، وأحكم  
بوجوب تعلم هذا العلم مطلقاً يحتاج إلى دليل .

(١) فك بك مكاناً لشيء . أما من بعضه عن بعض .

وكذا الحال في اشتراط تعلم أحوال الرواة بعد فهم الاحاديث لاحتكامية  
ورنت<sup>١</sup> على ترتيب المسائل . والاصحاب ذكروا الاحاديث باسم الصحيح  
والحسن وغيرهما ، حيث قالوا : في صحيحة فلان ، أو حسنه فلان ، أو مرسنة  
فلان وهكذا .

وكذا قال بعض المحققين فلم يسل احد ممن تأخر عنهم من بحثوا بتحقيق  
الا الاطلاع على ما فرروه وانعكروا فيما ألفوه انتهى .  
قال في الذكرى : ان الاجتهاد في هذا الوقت أسهل منه فيما قبله ، لأن  
الملك رحمه الله قد كفوا مؤونته بكدهم وكدهم وجمعهم السنة والاحبار  
وتعديلهم وغير ذلك انتهى .

وأقول: في زمان أسهل منه في زمان الشهيد رحمه الله ، لزيادة سعيه وسعي  
من بعده ، شكر الله سعيهم في تفتيحه وتهذيبه وطريق العمل به .  
ولو تريبا عن هذه المرتبة التي ذكرناها ، فلا شك في كفاية جانب من اليوم  
الثلاثة ، ولا يحتاج إلى الاجتهاد فيها بالاجماع ، ولا بمهاره بالمعرفة التامة لعدم  
صحتها ، دوق كل ذي علم عليم . والرجوع الى دي عرف في أمثال هذه  
لامهات من المفهومات غير معمول ، لاختلاف العرف ولزوم الرد الى الجهالة  
من غير ضرورة .

### الباب الرابع

#### ( في جواز التحزية في الاجتهاد )

أما بستر الى القوة الاستدلالية ، بمعنى أنها قابلة لمشقة والضعف والريادة  
والنقصان ، سواء كانت نظرية أو كسبية . وأما بالنسبة الى معناه الآخر ، فمعنى

(١) كذا ، وليس ترتيبها

أنه د فرص حصول جميع ما يتوقف علي حكمه، جر لاستدلال عبه والاحكام فيه ، ولا يحتاج الى لاطلاع بدليل الاحكام الاخر .

ولاشك في صحه هذين المعيين بل في وقوعهما، والقول بأنه يتحسن أن يكون للمسألة تعلق بشيء آخر باطل ، لان لمعروض حصول جميع ما يتوقف مع أن الاحكام هه لا يفتح في لاجتهاد، د ماعه على الامارات ، فلو كان اللاحقة ال مدعاً له لاسد بانه .

بل بحق أن لواقع منه ليس لا التحرّج ، اد الاطلاع على مآخذ جميع الاحكام الحرثية عسى أن يكون من المحالات العادية، ولذا شاهد من المحقق والعلامة قدس سرهما يتوهمان في كثير من الاحكام

قاله في: ان أراد أن الملكة المعترة فيه لانقل الشدة و لصعب، فهو خلاف الوجدان .

ون أراد أن لاجتهاد في بعض لاحكام مع حصول جميع أسائه عبر جائر للاحتسان المذكور فقد عرفت بطلانه ولا يعيده .

وان أراد أن أس ما هو لواجب في حثفه الاجتهاد من لقوة والمسكة لانقل الريادة والعصان فلانارح لاحد، لا أن مرادنا بالتحرّج عبر هه المعنى لما بينا .

ومما يدل على التحرّج من الاحبار والروايت ما روه سالم بن مكرم المجدد ، وهو قول أبي عبد الله عليه السلام: اياكم ان يحاكم بعضكم بعضاً الى أمر لبحور، ولكن انظروا بي رجل منكم يعلم شيئاً من قصاياا فاحملوه بكم قاصياً فبي جعلته عليكم قاصياً فتحاكموا اليه<sup>(١)</sup> . وكذا يدل عليه خبر عمر بن حفصانه<sup>(٢)</sup> السابق .

(١) تهذيب الاحكام ٣٠٣/٦

(٢) تهذيب الاحكام ٣٠١/٦

وأقول : يستعاد من حديث الجمال أحكام خمسة :

الأول: تحري الاحتماد لقوله <sup>(١)</sup> « شيئاً » وهو بكرة

الثاني : اشتراط الدكورية في الفاصي للغة « لرحل » .

الثالث . كونه مامياً ، لقوله <sup>(٢)</sup> « مكم » .

الرابع . كونه محمداً ، لقوله <sup>(٣)</sup> « يعلم شيئاً » إذ لمعلد لا يسمى عادماً

بالأحكام الخمسة .

الحامس : كونه نائماً بلامام ، لقوله <sup>(٤)</sup> « جعلته عليكم قاصياً » .

## الباب الخامس

### ( في بيان كيفية الاستدلال )

أقول : الدليل قد يطلق على ما يمكن التوصل به على متصوب حجري ، وقد

يطلق على مقدمتين موصولتين الى مقدمة أخرى ، وهو عقلي ونفسي .

والأول ما لا يكون للقل فيه مدخل ، كقواما العالم متغير وكل متغير حادث .

ولثاني ما للقل فيه مدخل .

ولوحص المقدمات بالعريه ، فالقل لصرب <sup>(١)</sup> قد يوحد نحو تارك المأمور

عاص ، لقوله تعالى « أفعصت أمري » <sup>(٢)</sup> وكل عاص يستحق العقاب ، لقوله

تعالى « ومن بعض الله ورسوله فان له نار جهنم » <sup>(٣)</sup> والمركب منهما : هذا تارك

للمأمور به ، وكل تارك المأمور به عاص .

وإد عرفت الدليل ، فاعلم أن الاستدلال لغة : ذكر الدليل أو طيه . وعرفنا

(١) كذا في الأصل .

(٢) سورة طه : ٩٣ .

(٣) سورة الحج - ٢٣ .



فصده هو الفكر والعبر أو قريب منهما، وقد مر معك مراراً أنهما طبيعتان للسان وقد يقدر بأنهما ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول .

قال بعض العلماء : ان لادلة العقلية في الاحكام لشرعة الفرعية قليلة جداً ، بل محصورة في الرأيه الاصلية والاستصحاب والقياس ، و يظهر أن الترجيح - وهو تعدية الحكم من مطلق الى مسكوت عنه - صرب من انقياس الحلبي ، كما يقال . صرب لو الدين حرام ، لان أفهما حرام ، وقد يسمى بالنسبة بالادنى عبي الاعلى وكذا اتحاد طريق المسألتين «قياس حلبي» .

لما علم أن المسائل راجحة عدة كثيرة جداً ، وليس كل الخلافات منها ، لان سبب الخلاف أكثرها المصووص وقد علمت أن المصووصات لا تسمى حجة .

فطريق معرفة الاحكام التي لانكون ضرورية أولاً ، أن يرجع أولاً الكتب العقبية ، فما ذكر روايه بالاجماع وما اختلفوا فيه ، فلا بد من رده الى أصله ومأخذة فان ثبت حكمه من الكتاب المرير بطريق لص أو بطريق الاجتهاد فهو المراد . ولا فيرجع الى السنة لسوية أو الامامية عليه السلام ولا يفرق بينهما الا أن السنة السوية يعمن بأقسامها الثلاثة : من انقول ، ولعل ، والتقريب مطلق ، لعدم حور النقية على النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وأما السنة الامامية ، فيفرق بين حال النقية وغيرها ، لوجوبها عليهم عليهم السلام . فان وجد الحكم فيها صريحاً فهو المراد ، والا فقد يستنبط ويستخرج بصرب من العمل ، لما روى زرارة وأبو بصير في الصحيح عن الصادق عليه السلام انهما قالوا : علينا أن نلقي اليكم لاصول وعلمكم أن تعرفوا .

وان لم يوجد الحكم في الكتاب ولا في السنة ، لاصريحاً ولا لاجتهاد والتفريع فيراجع الى أدلة العقل من براءة الذمة أو الاصل والاستحسان .

وهذا التفصيل مستمد من لُحُر المحتَضِّ السَّائِغِ بين الأَمة ، من أن السَّيِّئَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لما بعث مَعْدَأُ الْقَضَاءِ لِي الْبَسَ ، قال له : بما تَحْكُمُ بِأَمْعَادٍ ؟ قال : بكتابِ اللَّهِ ، ثم قال : وإن لم يَحْدِثْ فِيهِ ؟ قال : وَفِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ، قال : فإن لم تَجِدْ فِيهَا ، قال : بِاجْتِهَادِي <sup>(١)</sup> .

وَعُظِرَ مَا تَلَوْنَا عَلَيْكَ أَنَّ الْاجْتِهَادَ عَلَيْنَا بِرُكَّةِ الْمُعْصُومِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَالْعُلَمَاءِ لِمَصْنَعِهِ فِي عَايَةِ السَّهْوَةِ ، لِكَثْرَةِ انْتِقَاوِي وَالْأَحْكَامِ لِمَقُولَةِ الْمَرْوِيَةِ عَنْهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، وَالْإِفْتِسَاكِ بِالرَّأْيِ الْأَصْلِيِّ وَالِاسْتِصْحَابِ ، وَهُمَا طَرِيقَانِ وَاصِحَانِ فِي عَايَةِ السَّهْوَةِ .

وَمَا يَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ الْأَحْكَامِ وَالِانْتِقَاوِي الْمُسْتَعْدَةِ مِنَ الْأَحْكَامِ أَنَّهُ نَقَلَ الثَّقَاتُ أَنَّ أبا عَبْدِ اللَّهِ جَعَلَ لِي مُحَمَّدَ الْعَسَادِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ كَتَبَ مِنْ أَحْوَبَةِ مَسَائِلِهِ أَرْبَعَةَ مِصْصَفٍ ، وَدَوَّنَ مِنْ رِجَالِهِ الْمَمْرُومِينَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ وَحِرَاسَانَ وَالشَّامِ ، وَكَدَّ عَنْ مَوْلَانَا الْمَافِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَفَرَّبَ مِنْهُمَا الْكَاطِمَ عَلَيْهِ السَّلَامَ ، وَكَدَّ سَائِرَ الْأَثَمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، فَمِنْ عِنْدِهِمُ الْأَحْكَامُ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ .

قال في التذكري : لا يقال في أبي وقع الاختلاف لعظيم بين فقهاء الإمامية إذا كان يقايم عن المعصومين ويتوهم عن المظهرين ؟

لأننا نقول : محض الخلاف إما من المسائل المصنوعة ، أو مما فرعه العلماء والسبب في الثاني اختلاف الانتار وماديه ، كما هو بين سائر علماء الأمة . وأما الأول فمسه الاختلاف بين الروايات طاهراً ، وقل ما وجد فيها الشافعي بجميع شروطه .

وفى : كانت لائمة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ في زمن نفة واستار خوفاً من مخالفتهم ، فكثيراً ما

(١) عوالي شلى ٨٣/١ ، وأخرج في دله عن مسد أحمد بن حبل ٢٣٠/٥

يجيبون السائل على وفق معتقده ، أو معتقد بعض الحاضرين ، أو بعض من عساه  
يصل اليه من المعارضين ، أو يكون عاماً مقصوداً على سببه ، أو قضية في وقعة  
محتصة بها ، أو شتاه على بعض الفقه عنهم عليه السلام ، أو عن الوسط بينهم  
كما وقع في الاحبار عن النبي صلى الله عليه وآله .

مع أن رمد معظم لائمة عليه السلام أطول من الرمان الذي اشرفيه الاسلام  
ووقع فيه النقل عن سي عليه السلام ، وأن الرواة عنهم أكثر عدداً ، فهم بالخلاف  
أولى انتهى (١) .

أقول: قد طهر وتس من مقلده وتلواياه أن خلاصة الاستدلال والاجتهاد على  
الاحكام الشرعية عدداً ؛ اما توفيق الرويات المحظية على الوجه لمقرر المذكور  
في الكتب الاصولية والفروعية وغيرهما كالاستنصار ، وهذه المكلفة قد كرموا مؤونتها  
أصحابنا رضوان الله عليهم ، بحيث لم يبق لما عمل بعد توفيقهم وعمدتهم ، فهذا  
حال التوفيق .

واما رد فرع الى اصل ، فهو عبارة عن اشتراط حكم حرثي من قاعدة كلية  
وهو في عتبة سهولة أيضاً .

وما تملك براءة أصلية واستصحاب ، وهما أظهر وأسهل من الكل ، والله  
وولي التوفيق وبه أمة التحقيق .

### الباب السادس

( في الفرق بين المجتهد والمفتي والقاضي )

أقول: المستدل على الاحكام الشرعية امرعية يسمى مجتهداً ، وباعتبار الاعلام  
والاحبار لتعير يسمى مفتياً ، وباعتبار المحكم والارام يسمى قاضياً

ولا يشترط العدمه في الاحتماد ، بل يشترط في الفتوى والقضاء .

ويعتبر لذكورة والحريه في نقاضي دونهما .

قال بعض الفقهاء : وله عرف المفتي من نفسه أنه غير موصوف بالعدالة لم يصح له أن يفتي غيره ، وحرم عليه ذلك وكان متروكاً مأثوماً ، ولا يصح لذلك الغير أن يستغنيه مع علمه بحاله انتهى .

محسب هذه الشروط المذكورة صار المحتشد أعم مطلقاً ، والنقاضي أحص مطلقاً منهما .

ثم اعلم أن الفتوى من باب الحر ، والحكم والقضاء من باب الانشاء . والاول حار في أقسام الشرعيات سوى لضرورات ، بل المصروفات والاحكاميات على المصالح المشهور ، والقضاء مختص بالحكومات والسياسات ودرج الخصومات .

والظاهر أن الامر المعروف والمفتي عن الحكم من قسم العادات ، ولا يختص بالنقاضي بل يجب على جميع المكلفين .

قال بعض الفقهاء : يجب على المفتي إذا لم يكن عادلاً إصلاح باطله ، ليكون موصوفاً بالعدالة ، ويسقط بوجوده الوجوب الكفائي عنه وعن أهل بيته ومن قريتهم من البلاد التي يمكن استغناؤهم به عن غير اقربه ، وإذا لم يفتي على حاله من غير إصلاح باطله لم يكن وجوبه يسقط الواجب لا عنه ولا عن غيره انتهى .

## الباب السابع

( في عدم حواجز خلو الزمان عن المحتشد )

ان الشريعة لا بد لها من حفظ وماصر في نيل الاحكام الى المكلفين ، وكذلك

نصب النبي ﷺ ثمة عليهم الصلاة والسلام لتبليغ الأحكام وحفظ الإسلام .  
الى أن انتهى الأمر الى صاحب الأمر علوات الله وسلامه عليه وعجل الله  
فرجه ، واقتصت لمصلحة الالوية والحكمة بحفية اجتهاد ، فصب بالنأ بعد نائب  
المتوسطية وبين ارعانا في تلبغ الحكم ، ثم نرجس انقراض آخرهم ، وهو عني  
اس محمد السمرى<sup>١</sup> ، فانه ذات الواسطة وتعدر الوصول اليه<sup>٢</sup> .

ولان من عارف عدل طاهر يرجع الناس اليه في الاحكام الشرعية في زمن  
العمى ، والا لا احصت الاحكام لشرعة وتعطت الحكمه لالوية

لا بل قد عرفت أن الشريعة والدين صاراه عن المسائل والنصا بقات ، فلا يبقى  
طاعراً بدون من علمها ، لان فناء العلم بدون العالم والحكمة بدون الحكيم عبر  
معقول ، ولا حائر أن يكون مقلداً ، لاحتياج الناس الى الاحكام المحدثة المنحددة  
في ام يذكرها أحد من السابقين ، ولاحتياج الناس الى الحاكم والمهي ، ولا يجوز  
له الحكم ولا العتوى بالأجماع .

قال بعض المحققين ، وجود الله مني من ضروريات الدين وتام شرائط تكليف  
ولا يجوز خلوه الزمان عنه ، فلو حلى لادويه وحب عليهم النور الى بلد يمكنهم  
وه يحصل الشرائط على الكفاية ، لمصموم قوله تعالى «فولوا بغير من كل ورقة  
مهم مدونة تتفقوا في الدين»<sup>٣</sup> .

أوجب النور على طائفة عرصة ، فيحب النور على الكل حتى يحصل  
مهم من يقوم بذلك ، ويستط به الوجوب عن سابقين ، ولا يجوز لهم الاشتغال  
عن ذلك شيء من العبادات ولا غيرها الا بقدر تحصيل المعاش الضروري لا غير  
ولو لم يفعلوا ذلك كان لكل مأثوماً محتاطاً ، اذ لا يجوز لهم صرف شيء من

(١) في الأصل . يهوى

(٢) سورة النوبة - ١٢٢

ارمان في غير ذلك .

وأما حلو جميع اللاد، فغير حائر عندنا ، لاستلزام رفع تكاليف وفسق الأمة ، وحرورهم عن اعداء أجمع ، وهو رفع الثقة بشيء من أحكام الدين انتهى .

وأقول: كما أن العقل والمنطق دلا على وجوب لمعهد، كذلك الأحبار والآثار والحكمة والمصلحة تدل على وجوده وظهوره في كل قطر من الأقطار وكل سد من سدان وكن رمان وأولاد، والمسكر مكار لم ينفع الله، والله أعلم سرائر الأمور

## الباب الثامن

(في أن أدلة الفقه عندنا ثلاثة عند التحقيق)

لأن لقياس غير معتبر ، حص عن أئمة الهدى سلام الله عليهم ، لأن مصادق الشرع على الجمع في الحكم بين المخالفين، والتميز بين المتماثلين ، ولأن كثيراً من أحكام الشرع تعدي ، واستسباط علة الحكم غير ممكن .

وهذا بأصول الأشعري أوفق ، لأن أفعاله سبحانه عندهم غير معصية والعقل معزل عن الحكم والحسن والقبح شرعيان<sup>(١)</sup> ، والقياس على أصولهم ترك القياس أيضاً ، ولأن أول من قاس ابلغي .

و لحق أن لاجماع أيضاً ليس بحجة على حده .

والعلامة في التهذيب : الإجماع بما هو حجة عندنا لاشتراكه على قول المعصوم ، وكل جماعة قلت أو كثرت وكان قول الإمام في جملة قولهم وجماعتهم حجة لأجله لا لأجل الإجماع انتهى .

(١) كما يظهر - الشرعيان - والظاهر في عبارة سقط

أقول : لابد من القطع بدخوله <sup>في</sup> <sup>الشيء</sup> ولا يكفي النص .

قال في المعتر : لأجماع حجة بانضمام المعصوم ، فلو حلى المائة عنه عليه السلام بكن قواهم حجه ، ولانصر من تحكم بدعي الإجماع بتناقى الخمسة أو العشرة مع جهاته . فليس لامع العلم <sup>العلم</sup> <sup>العلم</sup> بدخوله <sup>في</sup> <sup>الشيء</sup> انتهى .  
وأقول ، فظهر أن دخول الإمام جزء من مفهومه ومصادفه ، فيجب أن لا يعرف بالمعريف الذي يعرفون به العامة ، لأنه لا يصدق على جماعة ، وحيث كان دخول الإمام جزء من مفهومه ، والعلم به موقوف على العلم بدخوله ، فلو عكس لدار .  
ثم إذا علم بدخوله <sup>في</sup> <sup>الشيء</sup> في جماعة ، ثم علم تناقضهم على قول نعم منه قوله عليه السلام بدخوله بالإجماع كاشف عن قول المعصوم لا بدخوله ، فهو في الحقيقة طريق مخصوص إلى النسبة ، كالأرواية والكتابة والسماع ، وليس حجة برأسه كيف ؟ ووجه . لأن على الحجة حجة إنما انحصرت الأداة في ثلاثة أو أربعة أو خمسة .

وعلى أي حال لا يوجد منه في زماننا إلا المقول بحد الواحد . وحكمه حكمه في فائدة النص ، بل نقل الإجماع أصح ، لأنه خبر عن أمر مستبعد جداً ولتواتر وهو حجه على من ثبت عنه بالتواتر .  
ولو فرض أن الإجماع نفسه يوجد والعلم به يتحقق ، فهو أيضاً حجة على الإمام به لا غير ، كالعلم المؤدري ، فانه حجة للعامة فقط والنسبة إلى الغير مقول . وقد عرفت أنه لا يجب إلا البيان ، فما اشتهر أن الإجماع مطلقاً من الأداة القطعية لا أصل له .

ودليل جيد محصر في الكتاب لأكلاه بن عصه ، وهو قريب من حمسائة آية وابسة لاجوية والامامية على الوجه المقرر في الكتب الأصولية والفقهية

لاستدلالية ، واثبات دلائل العقل .

وحيث بطل تعييس المحصر في اراءه الاصلية والاستصحاب ، فلا بد من معرفة لادله الثلاثة وكيفية دلائلها ، وقد يسها لاصحاب رصود الله عليهم على وجه الامر به .

فهذه اشلائه مآخذ الاحكام ، فهي منزلة المادة ، ومعرفة باقي العلوم بمعرفة الشرط المعتبرة من قبل الفاعل .

### الباب التاسع

(في ذكر العلوم التي ذكرها العلماء وعدوها من شرائط الاحتجاج)

وهي تسعة : المصطلق ، والكلام ، وأصول الفقه ، ودين اللغة ، والصرف والبحر ، وعدم الرحيل ، والحديث ، والتفسير .  
أما المصطلق ، فقد علمت حاله .

ولايقال : ان التعريفات المعلقة معيده بالمدح والذم فائدة

لا انا نقول . لانها من المسائل المتقدمة وسد المسح أنها محصورة التصديق .

وبان ذلك : أن الحاصل من التعريف المطلق هو التصديق دون التصور انك اذا سمعت عصفاً مثلاً وعلمت معناه ، سألت أحداً عنه ، فقال : هو الاسد واحتجرت الحاصل من أمر : أحدهما - الانتساب الى الاسد المعلوم . والثاني : التصديق ، أن تعلمه «عصفر» موضوع له وضع له الاسد

ولامراع أن الانتساب الى تصور حاصل ليس بتصوير آخر ، والحاصل ليس لا لتصديق ، ولو سلم من فلاشك في مذاقتها ، ذلك عقل يقدر على تفسير مدلول فقط بلقط آخر .



و بحق أن حصول الامرين المذكورين هما بالتعليم لا بالذكرا ، وبسببهم ، بون بعيد ، فلا دخل للمتعلق فيها حيثئذ .

وأما الكلام ، فالحق أنه غير مشحون ولا متميز ، لأمس حيث اموضوع ولا من حيث له محمول ، ولذا يرى بعضهم يقول : موضوعه ان وجود المطلق . وبعضهم يقول : هو ذات الواجب وصحته .

وأما المحمول ، فان محمولات مسائل علم على معتقدهم لادان يكون من الاعراض الدانية اموضوع العلم ولو يحوم احكاما ، وأنت حذر بأن من محملة محمولات مسائله رساله ارسل وامامة لائمه صلوات الله عليهم وأمثالها ، أي تكيف يعتبر<sup>١</sup> يرجع ان وأمثالها الى الداتي لموضوعين المذكورين . وأي علم يكون مسائله قضية شخصية .

والحق أن المسمى بالكلام في هذا الرمد مسألة متفرقة من الرياضي والطبيعي والالهي وغيرها ، ولا شك أن الايمان لا شوق عاها ، ولا تراجع أن لاجتهاد على ودرارائه على الايمان المعتز في صحة الصلاة وسائر العبادات ، صرح بذلك العلامة قس سره في النهاية .

نعم قد يقال : انه لا بد من معتقد في كل زمان قادر على دفع شهة المعاندين ودفع عتراض المخالفين ، وهذا من حيث آخر ، وتلامها ما في الاجتهاد الذي يتوقف عليه الخروج من عهدة التكليف مغراً الى حسمع المكلفين ، واحتلف في وجوبه العيني والكفائي .

وأما أصول الفقه ، فكثير من مباحثه لا طائل تحته ، مثل المباحث المتنفة<sup>٢</sup> ، وأما مسائله ، منها داخل في علوم آخر محكمه حكم ذلك العلم . وأما القياس

(١) كذا في الاصل

(٢) كذا في الاصل

وهو لعمدة وقد عرف حوله ، وكذا بحث الأجمع .

وبالحكمة فما يحتاج اليه من مثله لاند من معرفتها : اما من كتب الاصول  
واما من الكتب الاستدلالية الفروعية . ومن أراد أن يفرق بين ما هو ضروري  
منه ، وبين ما ليس بضروري . فعليه مطالعة كتب السبب لبي فيها الاستدلال  
عنى العروج وردّها الى الاصول ، ولتحصل له بعبيره في كيفية سقاط الاحكام  
والتمييز بين المحلل والمحرّم .

وأما العربي ، فالصبط فيها فهم معدي لاياب لاحكامية وأحاديتها بحسب  
السليقة ، واما بالكسب بأي وجه انفق .

وبعد الصرّح الى هذا المطلب طريق العدم . فان صايط تعليمهم وتعميمهم  
العربية على ما اقتضت لعتبة متبعة بالانطاط والعبارات وانتعريفات ، ولذلك تراهم  
بصرون أكثر أعمارهم في تعلمها ، ولا يحصل لهم فقه فهم مدلولات القاطط العربية  
بالسهولة .

والظاهر أن المعاني والبيّن دحل في معرفه لغة العرب ، مع أن أكثرهم  
لا يعدونهما من شرائط الاجتهاد .

وأما ارجال ، فلاند من معرفتها وهو أمر سهل ، وقد يقال . ان بعد تقسيم  
لحديث الى تصحيح والحسن وسائر الاقسام ونعين كل قسم فلا حاجة اليها .  
وأما لكتاب ولسة ، فلا مفر عهما لانهما سرله المادة كما قلناه ، ولكن  
انطاهر أن بعد صط لاياب والاحادث الاحكامية ، وتصحيح لالفاظ ، وفسير  
لمدلولات و لبحث عن كيفية دلالات ، وتعين أن مص الاقوام معتبر وبعضها غير  
معتبر فلم يبق لنا عمل في هذا الزمان .

كما قال بعض المحتققين بعد ما تصحح المكعبين ورعهم في تحصيل معرفه  
أحكام الدين : ولقد تصحّث عانة الصبح ، ويس لك طريق القوم غاية البيان

وأرحت عنك جميع العلل، فاشرب من الحياض، واجلس على موائدهم لهيئة  
 واحد من الحلل السبية. واللعن فعلاً تحسن على ساطق النور ويكون من أهل الهداية  
 السالكين مسلك أهل الولاية انتهى .

### الادب المعاصر

#### ( في التقليد )

وهو صدى لاحتداد، وقديس من قول العبر مطلعاً، وقد يبدى قول قول ر. د. د. .  
 ولما كان طريق معرفة الأحكام في رسم لمة محضراً في الاستدلال، وكان  
 تكليف عوام منه على طريق الزحرف العبي موحياً بلحرح والعمر المعبين  
 ومستلماً لهرات دغام العالم، حوره الشارع في الفروع تهيلاً للامر بلطعه بديم  
 وشهده على العباد بكرمه اعميم . فاعل جل جلالة وسألو أهل الذكر ان كنتم  
 لاتعمون<sup>١</sup> وعلى جوارحه معظم الاصحاب والعلويون حيث أوحى لاحتداد  
 وجوباً عينياً منعوا منه مطلقاً .

والجواز مشروط بأمور :

الاول : أن لا يكون العقيد مجتهداً .

الثاني : أن يكون قولاً لمجتهد .

والثالث : عدلة المجتهد .

والرابع : حياته .

والخامس : عدم العلم منه .

والسادس : عدم الأورع منه .

والسابع : المشافهة .<sup>٢</sup> ، أو روايه عدل عنه ، وهل يحور العمل بالكفاية ؟

(١) سورة النحل : ٤٣ والانباء : ٧ .

جوره الشهيد رحمه الله ممسكاً بالعن نكتب اسى ~~نكتب~~ والائمه ~~عليهم السلام~~ . وهو محض نظر ، اذ عدم اعتبار الخط كاذ يكون جماعياً عدداً ، والتمسك المذكور قياس ، والقول بأنه من باب اتحاد الدليلين عبر وصح . ويظهر من قوله تعالى «هل اندرون سم لا تعلمون» وللمحرر لمشهور «حدو» بهم من أقواله (رحم) <sup>(١)</sup> وقوله ~~سبح~~ «ولا يعرفكم الصالحون» <sup>(٢)</sup> .

ولاشك أنه على طريق انحدور لابد من اشتراط الامس من استروير و لتصحف معاً وانحر من المدلول ، أو الحق الذي يصحح أن يكون مدطاً بحكم شرعي . ولارب في أن هذه الشروط لا تحسن إلا لمن تسع كذا لم انتهىء ونفس معارفهم ونس اصطلاحاتهم ، ولا فقد يحجب حظ عشواء ، ويصل عن الطريق كأعمى .

ولارب أن هذه الشروط كلها للعمل بقول المعنى . وأما لغوى وبحكم ، فلا يجوز ان للمقلد بالاجماع .

قال بعض المحققين : لا يصح اموى لمفرد ، سواء قد حياً أو ميباً ، بل من سمع من المعنى امترى شيء من الاحكام وكان يسمع موصوفاً بالعدالة متيناً لما سمع عارفاً بمعناه صح أن يرويه لغيره ، وصح ذلك الغير عمل بما يحكيه له عن سمى اذا كان عارفاً بعدالة الراوي و لمروي عنه وأنه موصوف بشرائط العوى ، ويسمى ذلك راوياً لقول المعنى انتهى .

واعلم أن فهم فتاوى العلماء من عباراتهم صعب من فهمها من الكتاب مصححة مصروفة ، ولا مجال تصحيح ، وكذا الاحاديث الاحكامية .

والذي أكثر الاحاديث جواب لسؤال ، والسؤال قرره فبوية على فهم

(١) عوالي اللالى ٧٨/٤ ، برقم ٦٨ .

(٢) عوالي اللالى ٧٨/٤ ، برقم ٦٩ .

المراد

الثالث : لايات و لاحاديث الاحكامية تنها «مسرة مبية» ، استدلل بها العلماء على لاحكام ، فلا يعمى تفهم حقاء ، بخلاف عبارات الفقهاء ، فان كثيرا مايكون المعاد صد المسراد . وهذا لايجبى على من له أدنى مؤانسه بالعلوم الشرعية من التفسير والحديث والفقهاء .

على هذا الامرين لازم : اما الحكم بحتهاد كل من روى فتاوى العلماء من مطابقة كتبهم وعاداتهم العربية ، واما عدم صحة روايتهم ، وتس هذه الدعوى راجع الى فهمت وانصوت ، فافهم وانصف

### الباب الحادى عشر

#### (فى تحقيق العمل بقول الميت)

قال فى الذكرى : طاهر العلماء المصع منه ، محصين بأنه لاقول له ، ولهذا انعقد الاحماع على خلافه ميثا ، وحيرده بعضهم لاطاق الناس على النفس عن العلماء المعصين ، وبوسع اكثر من المجتهدين وأن شيرأ من الائمة و لامكنة تحلو عن المجتهدين ، أو عن التوصل اليهم ، فلو لم نفس تلك رواية ارم العمر المعنى . وأجيب بأن لعل و تصنيف يعرفان طريق لاحتهد من تصرفهم فى الاحداث والاجماع و اختلاف لا لتقيد ، وبوسع حذر الزمان عن المجتهد فى زمان العيشة انتهى

أقول : قد سمعت أدلة المحوزين بالعمل بقول الميت وأجوبتها ، فاسمع لاداة المانعين وتأمل فيها .

الاول : تقر الاحماع على عدم حوازل العمل بقوله .

الثاني : معاد الاحماع على خلافه ميثا ، وهذا يدل على عدم اعتبار قوله .

الثالث : المقلد لا يقلد الا على المجتهد ، فاذا مات مات منه .

الرابع : هو أن الاجماع معقد على وجوب تقليد الاعلم الاورع من لمجتهدين والوقوف لأهل هذا الزمان على الاعلم لاورح كاد أن يكون ممسأ .

الخامس : اذا وجد لفتية في مسألة قولان اما يحور نقيده في القول الاخير وأكثر المسائل يختلف قول المفتية الواحد فيها ، ولا يكاد يفرق بين القول الاول والاخير الا نادراً ، فيتعذر الرجوع من هذا لوجه أيضاً . هذه أدلة الطرفين على ما وصل اليه ، والرد والقول مرجوع اليه فاضطر ماذا ترى .

وأقول : وانحق أن هما مقدمين : أحدهما - الفتوى والحكم بقول الميت . والثاني : العمل به أما الاول فلا تراعى لاحد مما في عدم حوارته .

قال العلامة قدس سره : لا يحسن الحكم والفتوى لعير جامع الشرائط ، ولا يكفيه فتوى العلماء لانقليد المتقدمين ، لان الميت لا يحل تعبد به انتهى

وأما الثاني فبعد ما مر منك من أدلة النافين ودعوى لاجماع وبعنه أقول : لا شك أن قولك «يجوز العمل بقول الميت» مسألة شرعية ، وان كنت مقيداً فيها بحجب عليك اسنادها الى مجتهد معين عادل ، فمن لا يحور انه كما عرفت من شرائط التقليد اذا تقليد الميت لو لم يكن أكثر شروطاً وأصق من تقليد الحي ، فلا أقل من أن يكون مساوياً في الشرائط .

ولا يجوز العمل بمجرد الاحتمال بأنه قول المجتهد ، ولا الاسناد الى مجهول الحال ، بل لابد من معرفة حاله من حيث الاجتهاد والعدالة ، وكونه أعظم وأورع من مخالفه . وان كنت مجتهداً فيها ، فقد خرجت عن موضع المسألة ، اذ الخلاف فيما لم يوجد مجتهداً .

هذا وقد تبين من هذه المناقشات أنه لا يجوز حلول الزمان عن المجتهد ، والا لصاعت الشريعة واحتلت الاحكام .

فلا بد في كل عصر من هي كل قطر ممن يرفع الناس اليه في الصوى والحكم ولايجوز للمنفذ ، ماشرهها بالاحكام ، ولاوسطه بينهما بالانفاق .  
و لقول أن عدول المؤمنين يقوون مقدم المجتهدين قول لأصل له في الشريعة  
لاهم ان كانوا حاهلين بالاحكام فلايجوز اتاعهم ، وان كانوا عارفين بها ، فان  
كانوا مجتهدين فيكمي واحد ولا حاجة الى الاحكام مع أن المعروف عن عدمه .  
ون كانوا مقلدين ، فقد عروب حانهم من أنه لايجوز لهم الحكم وانصوى  
بالاجماع ولا تأثير بالاجماع ، اذلا بد له من دليل ، والا فلا اعتبار به مع أن الاصل  
هو العدم .

### الباب الثاني عشر

( فيه موعظة حسنة لمن كان يرحو الله واليوم الآخر )

أقول - من آمن بالله فليبق لله من الجدال والخلاف ، فاب الحصومات تعدد  
النية وتمحق الدين .

وعلم أنه يجب على كل مكلف أن يسعى في تحصيل معرفة ما كلف به ، من  
طريق ، لا استدلال ، وهو يسمى بالاجتهاد . وأما طريق السؤال ، وهو كما قال  
سبحانه « فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون » (١) .

ومن لم يكن أهلاً للاول ، فليكن طالباً لتحصيل من هو أهل له . وادامع  
من بدعي الاجتهاد وهو حالك سلا من الناس يستفتون منه ، فانه يصح له الاجد  
والاستفتاء منه بمجرد هذه الحالة المذكورة ، وان كان من أهل العلم والتبشير فلا  
ناس بالمباحثة الاطوية المطلعة على حاله .

ولايتوهم أن المجتهدين كما كان مثلاً للإمام ، فلا بد أن يكون ممن له شرف وندب

(١) سورة النحل ٤٣ و لا يشاء : ٧ .

وحاه قياساً على نائب سلاطين الدنيا ، اذا اقتباس باطل وهدد وهم قسداً لأصل له  
في شريعة .

لأنه لو جتهد عب في الاستحق وتحت عليه خدمة مولاه وصر دارأي يحب عب  
مولاه قرب قوله في المسائل لشريعة وان كان مستعداً ، كما يحب على سلطان  
قوى شهادة من رأى الهلال وان كان من أقر الناس وأحقرهم ، وكذا الحال في  
لراوي .

فظهر أن وجوب الانتاع في أمر شرعي لا يدل على شرف المتنوع على اتبع  
مطلقاً ، ولا على تقديمه عليه من كل جهة .

ولاحل هذا الحال الباطل ولوهم لفاسد كل من يدعي الاجتهاد منهم يحب  
الرئاسة والتقدم على العامة والخاصة ، ولذلك صعب قبول انتاعه على العروس  
الابنة ، وثق الاقتصاد على امرية ، فاسد ان الاجتهاد واحتلف أحوال اعداء ،  
فتعطل الاحكام وضاع الاسلام .

فهو نصف كل من المدعي والمكر صاحبه من أنفسهما وعرفا قدرهما ولم  
يتجاوزا طورهما ، كان الواجب على لمكر ترك العدا شفقة على نفسه وسائر  
العداء ، وشكر المدعي ان كان صادقاً في دعواه ودعى له ان كان مصيباً فيه ، ادعاه  
لأنه سب لسقوط هذه المشقة العظمى عن غيره ، ومحرج له عن تلك المهلكة  
الشديدة لعامة الملوك ، وهذه نعمة عظيمة وشكر المسموع عليه .

ويحب على المدعي أيضاً ترك الالتيق بأمثله واصلاح حاله ، ولينظف  
ويتواضع ويردد عن الدنيا الدنية ، كما هو عادة لصلحاء والأتقياء والزهاد ،  
ادعاء سيرة الانبياء وشيعة الاولياء ، فالذي يدعي بياضهم ناسب أن يشابههم في  
بعض صفاتهم وأخلاقهم وأفعالهم .

ويجب أن يكون ملازماً للتقوى والمروءة ، اد لا يجوز العمل بقول غير العادل .



ولابد أن لا يشوعن في تحصيل الدنيا ، ولا يجعل هذه السمتة شريطة شرّاً ووسيلة لتحصيلها .

وهم الله وياكم للتقوى ، وده خير ، وفق ومعين ، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين وآله الطيبين الطاهرين .

ونم استنساخ الرسالة تحقيقاً ونعدماً عليها في ليلة الاحداس والعشرين من ربيع الاول سنة ألف وأربعمان وتسع هجرية في بلدة قم لمقدسة على يد العبد السيد مهدي الرضائي . وكانت المحنة سقيمة جداً ، فصحتنا حسب الوضع ، وفيها موارد مبهمّة أثبتنا كما هي .



رسالة  
في العدالة



## بسم الله الرحمن الرحيم

العدالة : لغة الاستواء ، قال : ولان عدل فلان ، أي : مساو له ، ويقال : عادت ' ابن كذا وكذا فاعذلا ، أي استويا .

وفي الاصطلاح المعلي هي : تعديل القوى العصبية وتقويم أفعالها ، بحيث لا يعلب بعضها على بعض ، ثم تعديل ما حرج من ذاته من المعاملات والكرامات قنءاء العصبية لا لمرص آخر

بيان ذلك : ان للنفس العاصية لاساسية قوة عاملة هي مدء المكر والتميز والشوق الى المطار في الحقائق .

وقوة عصبية هي مدء العصب والحرأة لدفع المصار والاقام على الاھول والشوق لى انتمط على الرحان .

وقوة شهوية هي مدء طاب شهوة المسافع من المآكل والمشارب ، ويقي الملاد البدنية واللدات الحسية .

وهذه القوى الثلاث متباعدة جداً ، فمتى احدهما انفجرت البقيتان ، وربما ابطال بعضها فعل البعض

والعصبية للانسان تحصل بتعديل هذه القوى ، والمعاملة تحض من تعديلها

فصيلة لعلم والحكمة . والعنسية تحصل من تعديلها فصيلة الحزم والشجاعة .  
و لشهوية تحصل من تعديلها فصيلة العفة .

فالحكمة حيث يمكنها تحصل للعقل عن اعتدال حركتها تحت سلطان العقل  
بها تكون شوقها الى المعارف الصحيحة تصدر عنها الافعال المتوسطة بين أفعال  
الحرارة التي هي استعمال الفكر فيما لا يحب ، وهي طرف الإفراط .  
و المساواة التي هي تعاطف قوة الفكر بالاحتياط لا بالمحبة ، وهي طرف  
التعريط .

والشجاعة التي هي فصيلة القوة السعية العنسية ، ملكة تحصل عند اعتدال  
هذه القوة تحت تصرف العقل بها تصور الافعال المتوسطة بين أفعال التهور الذي  
هو الإقدام على ما لا ينبغي الإقدام عليه ، للحصول امارة الهلاك أو غير ذلك ، وهو  
طرف الإفراط لهذه القوة .

و الحزم الذي هو الخوف مما لا ينبغي الخوف منه وهو طرف التعريط .  
والعفة : ملكة تصدر عن اعتدال حركة القوة الشهوية تحت تصرف العقل  
بها تكون الافعال المتوسطة بين أفعال الشره ، وهو لانهماك في الدنات ، والحروج  
بها الى ما لا ينبغي ، وهو طرف الإفراط .

والحمود الذي هو سكون النفس عن اللذة المحمية التي يحتاج اليها لمصالح  
البدن مما رخصت فيه الشريعة .

و اذا حصلت هذه الفصائل الثلاث تسالمت باعتدال القوى الثلاث خلعت منها  
ملكاة ربعة هي تمام فصائل الطبيعة وهي المعبر عنها بالعدالة .

فهي اذن ملكة نفسانية تصدر عنها المساواة في الأمور الواقعة من صاحبها .  
وتحت كل واحدة من هذه الفصائل فصائل أخرى ، وكلها داخلة تحت العدالة  
كما قرر في محله ، فهي دائرة الكمال وجماع أمور الفصائل ، وبها قامت السماوات

والأرض ، كما ورد في الخبر .

وأما مفهومها شرعاً الذي هو المقصود بالذات ، فالمشهور بين الفقهاء في تعريفها : بها ملكة بحسابة تسبب عن ملازمة التتوي والمروة .

واحتاروا بالملكة عن الحان المستقلة بسرعة ، كحجرة الحجل وصخرة أو حل بمعنى أ لا تصاف بالوصف المذكور لاندأ نصير من الملكات المرسخة بحيث يعسر روالها ، وتصير كالشيعة المستقرة علماً .

وأب التتوي . فـ . احتلف فيها كلام الأصحاب ، فقل : هي احتساب الكبائر والصغائر من المكلف الكامل لعقل ، وهو حتمار حصانة من أخلاتنا كالمعيد ، وأبي الصلاح ، وابن الجراح ، وابن إدريس ، وأبي حفص الطبرسي ، حاكياً ذلك عن أصحابنا من غير تفصيل .

وقس : هي احتساب لكبائر كلها وعدم الأصرار على الصغائر ، أو عدم كونها أغلب ، فلا تغدح الصغيرة النادرة .

وسحقه ما يؤول إليه ما مرص وان عايره بالأصل ، كترك المبدونات المؤدي الى انتهاك بالنس ، وهذا هو المشهور ، خصوصاً بين المتأخرين .

وتحققة يتوقف على بيان الكبائر . وقد احتلف فيها أقوال الأصحاب وغيرهم :

قيل : كل مصيبه يوجب الحد .

وقيل : ما يوجه في حننها .

وقيل : ما يوعد عليه بخصوصه في الكتاب أو السنة ، كالشرك بالله ، واغتس بغير حق ، والزنا ، والأوط ، والفرار من الحرب ، والسحر ، والزنا ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنات ، والبيعة بغير حق ، واليمين العموس ، وشهادة الزور ، وشرب الخمر ، والسرقة ، والغصب ، واليأس من روح الله ، والامن من ذكر الله ، وعقيرق الولدين ، وفطية الرحم ، وحياة التكيل والحيران ، ومسح

الركاة ، وغير ذلك مما وقع عليه الوعيد عليه بخصوصه .

وروي ابها سمع : لشرك بالله ، وقتل النفس التي حرم الله ، وقذف المحصنة و<sup>١</sup> كل من اليبس ، واربا ، والفر من الرحف ، وعقروى الوالدين<sup>٢</sup> .

وحمل على بيان المحتاح ليه فيها وقت ذكره ، لقول ابن عباس رضي الله عنه «هي بن سبعين أقرب» وروي عنه أيضاً «هي بن الى سعمائة أقرب» وروي عنه أيضاً «هي الى سعمائة أقرب منها الى سبعة» .

وقد جماعة من أصحابنا وغيرهم . ادبوت كنها كائثر ، واما صعر ادبوت وكبره . الاصدقة الى ما يرفقه ومانحته ، فأكر الكائثر الشرك بالله ، وأصغر حديث النفس .

وبينهما وسائل تصدق عليها الامران ، فاقلة بالنسبة الى الرما صغيرة والى المثل كبيرة ، وكذا سرقة درهم صعر بالنسبة الى اديار ، وكبير بالنسبة الى الداني وهكذا

وروى الشيخ في التهذيب وغيره بالاسناد عن ابن أبي يعقور قال قلت لابي عبد الله عليه السلام : ما عرف عدائه الرجل بين المسلمين حتى تابل شهادته لهم وعيهم؟ قال فقال : أن تعرفوه بالستر والعفاف والكف عس الطعن والفرح و<sup>٣</sup> أيد والاس ، ويعرف حاجات الكائثر التي أوعده الله عليها النار ، من . شرب لحمر و<sup>٤</sup> لرب ، والربا ، وعقروى الوالدين ، والفرار من الرحف وغير ذلك .

والزال على ذلك كله والساتر بجميع عيونه حتى يحرم على المسلمين تقتيش ما وراء ذلك من عثراته وعيته . ويجب عليهم تسويله وإطهار عدائه في الناس المتعاهد المصلوات الحمد اذا واطب عليها وحافظ مواقينهن ، باحصار جماعة المسلمين ، وأن لا ينحلف عن جماعتهم في مصلاهم لا من علة .



ودلت أن لصلاة ستر وكفارة للذنوب، ولولا ذلك لم يكن لأحد أن يشهد على آخر<sup>١</sup> بالصلاح، لأن من لم يصل ولاصلاح له بين المسلمين، لأن الحكم جرى فيه من الله ومن رسوله ﷺ بالحرق في جوف بيته .

وفان ﷺ: لأصلاة لمن لا يصلي في المسجد مع المسلمين الأمان علة .  
وقال رسول الله ﷺ: لا عبة لمن<sup>٢</sup> يصلي في بيته ورعب عن جماعته ، ومن رعب عن جماعة المسلمين وجب على المسلمين عنه وسقط بينهم عداوته ووجب هجرته . واذ رجع إلى امام لمسلم أئدره وحنده ، فان حصر جماعة لمسلمين ولاأحرق عليه بيته . ومن حصر جماعتهم حرم عليهم عبته وثبت عدائهم بينهم<sup>٣</sup> . وهذا الحديث يحرر شاهداً على لقول الثالث ، وان كان القول فطهره أعم باعتبار سناد التواعد فيه إلى الله ورسوله ، واحتصاص الحديث بوعيد الله ، فان مآنها واحد .

فان مقالته لرسول ﷺ مسند إلى الله ، لأنه لا يطق عن الهوى ، وقدروي مايدل عليه وعلى ماورد عنهم ﷺ .

وعلى تقدير الفرق بين الصغائر والكبائر، فلا تفدح الصغيرة الأمع الاصرار عليها ، كما يزول أثر الكرم مع التوبة عنها .

وهو معنى ماورد في الحديث من أنه لأصغيرة مع الاصرار ، ولاكيرة مع الاستغفار . فان الاصرار على الصغيرة بلغتها بالكبائر ، ولاستغفار من الكيرة على وجهه يستطاعها .

والاول جار على عمومته ، والثاني مقيد بذنوب محصورة ، فان الاستغفار

(١) في التهذيب : أحد

(٢) في التهذيب : الا لى .

(٣) يهذب لاحكام ٢٤١/٦ .

لا يسقط كل كبيرة، بل قد يحتاج معه إلى أمر آخر، كحد لفظ ورد المال لمعصوب.  
والرد بالأصرار على الصغيرة العزم على فعلها بعد فراغ منها، أو على معاودتها قبله ولو من نوع آخر، ومنه المداومة على نوع واحد من الصغائر بلا توبة، والاكثار من حسن الصغائر بلا توبة.

وأما من فعل الصغيرة ولم يحظر بدله بعدها توبة ولا عزم على فعلها ولا أكثر منها ثم عاد إليها فليس مصر، وأمله ما يكفره الاعتدال صانحة من الصلاة والصيام كما جاء في الأخبار ويظهر من الآية.

وأما المرأة، فالمراد بها تربية نفس عن إساءة التي لا تليق بأمانه، ويستحسن ممن هو على مثل حده. ويحصل ذلك بانترام محاسن العادات وترك لردئ المصاحبة بحسب الزمان والمكان والرتبة، وربما كان شيء مذلوماً في وقت مرعوباً عنه في آخر.

ومها: ملاحظة الحال في اللبس والهيئة، ومن هذا قلوا: يقدح فيها ليس الفقيه أمة الجدي. وترك الرذائل المصاحبة، كالبول والاكل في الأسواق، وكثرة التصحك والسحرة، والأمرط في المراح، وكشف الرأس بين الناس وهم ليس كذلك، وكشف العورة التي بدأ كد الاستحباب سترها، وهو بين السرة والركبة كذلك.

وطائر ذلك مما يسقط المحل والغيرة من انقروب، ويدل على عدم الحياء، وقلة المبالاة بالاستقصاء، وهو كثير.

واعلم أن الترم محاسن العادات إنما هو في المباحات وما دسبها، أما ما ورد في الشرع بوجوبه واستحبابه، فلا يقدح ارتكابه وإن هجره العامة واستهجه المعصم، كالاتكال بالانمذ والحك والعناء في بعض البلاد، لأن الشرع مهي وروده أصل للعادة لا فرع عليها. وإنما يرجع إليها مع عدم دلالة على شيء.

بخصوصه .

وربما حن قيد المروة من عبارات بعض الاصحاب ، وليس هي لادلة شرعية ما يدخلها صريحاً ، ولاريب أن اعتبارها مع كونه هو المشهور أولى ، والله أعلم .  
 تم استباح الرسالة تحفيماً وتعليقاً عليها ليلة السادس والعشرين من ربيع  
 الاول سنة ألف وأربعمائة وتسع هجرية في بلدة عم المشرفة على يد العبد السيد  
 مهدي الرجائي عفي عنه .



جواب

مسائل الشيخ أحمد العاملی  
المعروف بالاسالة المازحیة



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي عم عبده بـ موال ، ومسحهم من مواهب كرمه بغير سؤال ،  
وتفصّل عليهم من حوده سوايح الافصال ، والصلاه والسلام على رسوله محمد  
المطلّل باعمام ، وعلى آله البررة الكرام المطهرين من اربل والائثم ، صلاة  
دائمة بدوام اليبالي والايام .

أف ، هــ ، فان لتكاييف شرعية يحتاج في القيام بها : اما الى الاداة التفصيلية  
أو الى الامور انقلبية ، ولما كان الاول متعسراً على كثير من الطلاب ، بل متعذراً  
على جميع الاصحاب ، تعين لثاني ، وهو عابة ما في الدب .

وحيث أن العروع الغفيرة يتجدد بتجدد الاعصار ، أحببت أن أكتب ما تلجىء  
لضرورة ايه من عورض الافكار ، ومن الله أستمد التوفيق وأسأله هداية الطريق .  
مسألة - ١ - : قد ورد أن صلة العمر تزيد في العمر ، وكذا بر الوالدين وفعل  
المعروف ، كيف ذلك ؟ والمقدرات في الغيب ، والمكتوبات في اللوح لا تتبل  
لزيادة والتقصا ، لاستحالة انجهل عليه تعالى ، وعلمه بالموجودات على ماهي  
عليه قبل وجودها ، فكيف يتجه زياده العمر وتقصاه سبب .

اعلم أنه كما سبق في علمه تعالى تحقق أمور مصوطة مطلقاً ، كذلك تتلق  
عنه بأمرير موقوفة على أسباب وعقل . كما سبق في علمه أن دخول فلان الجنة

موقوف على موته على الإيمان ، وإن كان تعالى يعلم هل يموت مؤمناً أم لا ؟  
 وحينئذ يحوز تعليق العمر وزيادة ونقصاً على سبب وشرط ، كصلة لرحم  
 وقطعه وغيرها ، وذلك لا يباقي علمه السابق بوجه ، فإذا فرض أنه جعل لزيد من  
 العمر خمسين سنة مثلاً شرط أن لا يبطل رحمه ، فإذا وصله حمله ثمانين ، فلا يتكفل  
 الإنسان على العلم السابق ، بل يبادر إلى صلة الرحم ، فادفعه علم سبق علم الله  
 تعالى بجعل عمره ثمانين وهكذا .

وتحقق هذا المحل يحتاج لي أوراق لا يحتملها بإصحت .

مسألة - ٢ - : لو آجر الموقوف عليه وعلى أولاده من بعده لوقت مدة معينة  
 فمات في أثناءها ، فهل تنطل الاجارة بالموت ؟ ويرتفع من لاجرة مع قصها  
 بنسبة الباقي أم لا ؟

الجواب : ان حرة المدة المذكورة لمصلحة بطل بموته ، وإن آجره كذلك  
 لمصلحة لوقت وكان ناطراً عليه لم تنطل .

مسألة - ٣ - : قد ورد النص بأن دية المغتول يقضى منها ديوسه ، وبعد  
 وصاياه ، ونقطع حاصل بعدم ملكه لها في حياته ، لاستحالة تقديم المسبب على  
 السبب ، وبعد موته يدخل في ملك الوارث ، فكيف ينتج قضاء الديوس وانقضاء  
 الوصايا منها ؟

الجواب : هذا البحث ساقط ، وجواب آخره موجود في أدائه ، فنك لما  
 اعترفت بورود النص بالحكم المذكور ، لا معنى لقولك كيف ينتجه وجوب  
 انقضاء وغيره . وكيف كان فلا اشكال في أنها يحكم مال الميت هو ان لم تدخل  
 في ملكه حال الحياة .

مسألة - ٤ - : قيل : ان تأخير الصلاة إلى آخر الوقت لا يحوز الا لدوي  
 الإغذار ، فهل ياثم غيرهم على هذا القول فيجتمع الاداء والاثم أم لا ؟



فان كان الاول فقد اجتماعا . وان كان الثاني ، فقد ورد : ان أول لسوقت  
رسوان الله ، وآخره عمو الله<sup>(١)</sup> ، فعلى من يحمل الحر ؟

الجواب : المشهور بين المتأخرين اشراك وقت العرصين على الوجه الذي  
وصلوه جميعاً بين الاخير ، وان دل بعضها على ذلك ، وبعضها على احتصاص كل  
وحدة بوقت مع الاختصار ، بحمل هذه على الفصيلة .

وحالف جماعة فحكموا باحتصاص حوار التأخير لذوي الاعذار ، وعليه  
فمن أحر لا لعذر يأثم وهي أدعاء مادام وقت الاضطراب رافياً .

والحر الذي ذكرتموه طاهر في هذا القول ، لان العمو يقتضي حصول ذنب  
وأصحاب القول الاول حملوه على المسألة في كراهية نقصان الثوب .

مسألة - ٥ :- لو طى أنه أسهم ، فأحرم بهريضة أخرى ، ثم ذكر نفس الاولى  
ركعة ، فهل يطلان معاً أم يجب اكمال الاولى حين الذكر وتصح أم لا ؟  
الجواب : نعم ان لم يتجاوز العدد ، بأن يركع في ركعة رائدة .

مسألة - ٦ :- لو تعارض الصف الاول مع قوات ركعة أو أقل أو أكثر  
فيه والاخير مع حصول لصلاة فيه تماماً ، فأيهما أفضل ؟

الجواب : انما يترجح الصف الاول لاهله حيث لا يستلزم قوات ركعة فصاعداً  
مع لامام .

مسألة - ٧ :- لو علق البيع على الواقع ، نحو بعثك هذا كان لي . أو  
على ما هو شرط فيه ، نحو بعثك ان قلت ، هل يبعد أم لا ؟

الجواب : تعليق العقد على شرط يعلمان حصونه عبر قدح فيه انشاء الله  
تعالى .

مسألة - ٨ :- الثمار على رؤوس الأشجار هل يباح التصرف فيها بعد اعراض

(١) من لا يحضره الفقيه ١/ ٢١٧ ، برقم ٦٥١ ، مواقيت الصلاة .

المالك عنها أم لا ؟

الجواب : نعم .

مسألة - ٩ - : لو تعارض فعل صلاة جماعة في الوقت المتأخر عن وقت فصلتها أو تقدم ثلاثة كذلك وعزادى فيه ، فأيهما أولى بالمراعاة  
جواب . مراعاة وقت الاحتياط الذي قبل بعدم حوار تأخر هزيمة فيه  
اختياراً ، وتقديمها عليه أولى .

مسألة - ١٠ - : لو دعا الخصم خصمه الى الحاكم وهو معسر ، أو يعتقد  
براءة ذمته ، أو أن الحاكم يحكم عليه بحور ، لاطلاعه في البيعة على ما لا يصلح  
عليه الحاكم ، هل تجب اجابته أم لا ؟

الجواب . تجب عليه الاجابة ويس عسره بوجه شرعي وأما قولك «يحكم  
الحاكم عليه بحور» حيث لم يطلع على البيعة فهو حور ، لان فرض لحكم العمل  
بناظره ، وذلك لانه حوراً .

مسألة - ١١ - : لو بوى لوجوب والسب في عبادة واحدة ، كما لو بوى  
بالغسل الجماع والسنة ، هل يظل لشافي الوجهس أم لا ؟ فان كان الثاني فلا بحث  
وان كان الاول يقتصر على لوجوب هل يكفي به في القيام بالسنة أم لا ؟  
الجواب : الاقوى دخول المتدوب تحت لواحد حيث يحتملان ، ولا ينظر  
الى لينين المتاهيتين .

مسألة - ١٢ - : لو شك في دخول الوقت وصلى فصادف الوقت ، أو دخل  
وهو فيها ، فهل تقع مجزية أم لا ؟

الجواب : لاتصح والحال هذه .

مسألة - ١٣ - : هل يحور المتعول على الظن مع وجود الطريق الى العلم به

أم لا ؟

الجواب : لا يصح .

مسألة - ١٤ :- المأكول في المحمصة مأدوماً فيه هل مضموناً على الأكل أم لا ؟

الجواب : نعم .

مسألة - ١٥ :- لو فعل الإنسان فعلاً أو قولاً يوجب الارتداد حداً بحدك

هل يرتد أم لا ؟

الجواب : لا .

مسألة - ١٦ :- دهن الحليب هل هي من الحامضات فلا تسري النجاسة فيها

أم لا ؟

الجواب : لا .

مسألة - ١٧ :- الدفء المؤدي إلى القتل عن معصية<sup>(١)</sup> محرم في الاحسان

إذا لم يمكن بدونه ، أو قتل مؤمناً ظمناً كدك ، هل هو واجب ولا يترتب عليه

شيء من مسببات القتل أم لا ؟

الجواب : نعم حيث بطل السلامة ، والا فلا

مسألة - ١٨ :- إذا تبوى خوف انتلف في الوديعة مع الإقامة والدفء مع

وحيوه عليه ، وتعدر المالك ووكيله والحاكم والثقة ، فهل يحب السعر بها ولا

ضمان أم لا ؟

الجواب : بل يجوز خاصة .

مسألة - ١٩ :- لو بدر شيئاً معيماً على الإمام وام عينته ، فهل يحمل الإطلاق

على صاحب هذا الزمان أم لا ؟

الجواب : نعم .

مسألة - ٢٠ :- اقدم من لا يعتد وحيوب الصوم عليه بهاراً في شهر رمضان

(١) كذا في الأصل مع علامة (كـ) فوق الكلمة .

جائز أم لا ؟

الجواب : نعم .

مسألة - ٢١ - : هل المؤونة من التلاد لمحس أم من الطارف<sup>(١)</sup> عكس الاول أم منهما بالنسبة ؟

الجواب : الاول أحوط ، والآخر أعدل ، ولا وسط جيد .

مسألة - ٢٢ - : الاعتار بكثرة الاستحاضة وقتها في أوقات الصلوات أم لا ؟ ثم الانقطاع على إحدى الحالات المبرء بوجوب ما توجه له حالة ؟

الجواب : لا انقطاعه لسوء بوجوب ما كان فيه من وضوء أو غسل .

مسألة - ٢٣ - : الحالة الوسطى لو حصلت في وقت التطهين أو اعتائين هل بوجوب ما توجه في وقت الفرض لحامس أم لا ؟

الجواب : لا بوجوب لأن يحصل في وقت الصبح .

مسألة - ٢٤ - : السحود<sup>(٢)</sup> والسيد والروح والعالم ونحوهم حائر أم لا ؟

الجواب : لا ... وعلى الثاني فهل هو كهر أم لا ؟ لا ... وعلى الثاني

فهل فرق بين أن يكون المعظم مشتملا على الكمالات النسيانية أم لا ؟

مسألة - ٢٥ - : لو تواطأ على شرط ، فمباه حسن العقد ، فهل يقع بطلا

أم لا ؟

الجواب : نعم وكذا لو جهلاه .

مسألة - ٢٦ - : لو تواطأ اثنان على بيع ، وفي أحدهما رده بمدة بزيادة

عن ثمنه ، هل يصح أم لا ؟

الجواب : نعم .

(١) بطارف المال الحديث أو المحدث ، وبقيته التلاد .

(٢) كذا يبين في الأصل .

مسألة - ٢٧ - : لو اتفق فقير على عني هل يسقط الفطرة جبهما معاً أم لا ؟

الجواب : نعم .

مسألة - ٢٨ - . قل . ان المصي لا ذمة له . فلو أنفق مال غيره ، فهل يتعلق

به الصمد ؟ وعلى تقديره فهل هو معجل أم مشروط بالبلوغ ؟

الجواب : يتعلق به معجلاً<sup>(١)</sup> .

مسألة - ٢٩ - : هل يصح الصرف معاطاة وأحد العوض عني التعاقب أم لا ؟

الجواب . لا يصح . دون التعاقب في المجلس كغيره .

مسألة - ٣٠ - : لو كان في ذمته حق ويشس من معرفة صاحبه ، هل يحور

الصدقة به على العلويين حيث أنها مدبوبة أم لا ؟

الجواب . نعم يحور و ن كانت واجبة ، ولا معنى للمدب لها .

مسألة - ٣١ - : هل يجب تكفين من يحب نفسه لو مات مقدرأ عدا الروحة

والمملوك ؟

الجواب : لا بل لا يجب تكفين من عدا الروحة من الاقارب .

مسألة - ٣٢ - : لو كان الاب أو الامس فقيراً ، فهل يحور له أحد الصدقة

من الآخر مع امكان الاحد من الغير أم لا ؟

الجواب : نعم .

مسألة - ٣٣ - . لو ررع الحطة وغيرها ، ولو لاررعها لمصلحت عن مؤونة

سته ، هل يجب فيها خمسين أم لا ؟

الجواب : نعم .

مسألة - ٣٤ - . لو استأجرت المرأة لتصني عن لرجل ، هل يجب عليها

لجهر في موضع أم لا ؟

(١) ذي هامش الاصل كذا : ليس يصحیح - ر

الجواب : لا .

مسألة - ٣٥ - : المصلي هل يتحرر في الجهرية بين الجهر والاحجاب أم لا ؟

الجواب : نعم .

مسألة - ٣٦ - : الروحنة الفقيرة اذا روجها المني ، هل يجوز لها أحد الركعة منه أم لا ؟

الجواب : نعم .

مسألة - ٣٧ - : لو كان من تحب بعتة ذا كسب يقوم به ، لكنه مشغول بطلب العلم أو محصلاته ، فهل يجوز لمن يحب بعتة عليه أن يدفع اليه من اركاة أم لا ؟

مسألة - ٣٨ - : الترخ بالارضاع لنا وعبره من الام وعبره ، أو بالاحرة كذلك ، موجب لاشتغال الدنة بالمطهرة أم لا ؟

الجواب : نعم مع اجتماع باقي شرائط .

مسألة - ٣٩ - : او آخر اطفال أو ماله مدة ، منع في أنثائها ، فهل به الفسخ في الباقي أم لا ؟

الجواب : نعم .

مسألة - ٤٠ - : الماء والثلج المجتمعان في ملكه والكلاء الناس في أرضه هل يدخل في ملكه بهرأ كالأرض أم لا ؟

الجواب : هو أولى به .

مسألة - ٤١ - : لو وقع سبع الاثمان بالاثمان مؤجلا مع اقتض في المجلس هل يصح أم لا ؟

الجواب : لا يصح .

مسألة - ٤٢ - : لحيز واللحم وبحوهما الوصى به اذا وضعه لغير هير الوصي مع عدم العلم بالأذن هل يجوز تناوله ؟

الجواب : لا .

مسألة - ٤٣ - : هل يصح الصوم بدأ مع جهل الوالد أو علمه وعدم اليقين أم لا ؟

الجواب : الأقوى كراهة الصوم المدب بدون إذن الأب .

مسألة - ٤٤ - : البحر المباح أو المدب بغير إذن الوالد أو أحدهما

معصية يحرم التقصير فيه أم لا ؟

الجواب : نعم .

مسألة - ٤٥ - : هل يجوز أخذ الزكاة والحسن والكفارة من الممنوع فها

وصرفه في أربابها لغير إمام أو الحاكم أم لا ؟

مسألة - ٤٦ - : لو ظفر بمال معصوب هل يجب أخذه وبصاله إلى أربابه أم لا ؟

الجواب : لا .

مسألة - ٤٧ - : قد ورد البحر «ان حب علي <sup>عليه السلام</sup> حسنة لا تنصر معها سيئة

وبعضه سيئة لا تنفع معها حسنة»<sup>(١)</sup> .

فالثاني يمكن توجيهه بأسماعاله حصول المسبب ، أعني : الجنة وبعيمها

بدون صبيه ، وهو المحبة التي هي الموالاة له ولاحد عشر من ولده ، وذلك هو

الإيمان أو بعضه .

وأما الأول فقد قيل . ان صاحب الكبرة يعاقب ما لم يحصل له أحد أمور

ثلاثة : اما توبة مطلقة ، أو شفاعته ، أو عمو الله تعالى ، فكيف يتحبه استقلال

لمحبة بدحول لمحبة ؟

الجواب : لابد من تصحيح الخبر أولاً ، ومع ذلك فالقرآن ناطق بأنه «من

يعمل مثقال ذرة شراً يرد»<sup>(٢)</sup> ، و «من» عامة يشمل محب علي وغيره .

فعلى تقدير صحة الخبر مقتضى التاويل ، وأقرب التأويلات حمله على

(١) رواه كشف الغممة عن كتاب الفردوس ، راجع البحار ٢٤٨/٣٩

(٢) سورة التوبة - آية ٨ -

المحبة الحقيقية الكاملة ، وهي توجب ع-م ملاسة شيء من الذنوب البتة ، لأن المحب الحقيقي يؤثر رضا المحبوب كيف كان .

ولاشك أن رضا علي عليه السلام في ترك المحرمات والقيام بالواجبات ، فمحبة على الحقيقة تؤثر لاجله ذلك ، فلا يعمل موجب النار فيدخل الجنة ، ومن خالف هوى محبوبه فمحبه معنوية .

مسألة - ٤٨ - : لو كان دين العام مؤجلاً ، فهل يجوز له قرض الركة معجلاً أم لا ؟

الجواب : لا .

مسألة - ٤٩ - : لو كان مؤونة سنة له وأوحيى المقة وعليه دين مؤجل سنة أو أكثر ، فهل هو فقير يستحق الركة أم لا ؟

الجواب : لا .

مسألة - ٥٠ - : قد روي : ان صوم العبد يعدل صوم الدهر ، فكيف يساوي الجزء الكثر ؟

الجواب : هذا الخبر على تقدير صحته محمول على الدهر مع حروح ذلك اليوم منه ، حتى لا يرم تفصيل الشيء على نفسه ، ومثله واقع في الاحبار كثير . وغوايا «على تقدير صحته» اشارة الى كونه ضعيف البدن ، وان كان مذكوراً في الكتب المعصرة ، كالمصاح وغيره ، قرب مشهور لا أصل له .

مسألة - ٥١ - الواجب أفضل من المستحب ، هذا وجه أفصلية ايراد المعسر من الدين ؟ مع نذبه على الاظهار الواجب واعادة المنعرد صلته جماعة .

الجواب : كون الواجب مطلقاً أفضل من المستحب ممنوع ، وصند المسع ما ذكر في المثالين . والتحقق أن المراد من تفصيل الواجب على المستحب مع (١) دفعه نقد الفارسي في ردصة الواعظين ص ٤١ ، الطبعة الثانية .



تساويها كنية وكنية ، كصلاة ركعتين مثلاً واجبة أفضل منها مندوبة ، والصدقة ب درهم واجبة أفضل منها مندوبة ، وهكذا ، بحيث لا يرتفع الأشكال .

مسألة - ٥٢ - : المراد بالرحم المعروف بالسب وان بعد ، ذكرراً كان أم أنثى أم من يحرم ركاؤه على تقدير لا بؤنة ؟

الجواب : لا خلاف في أن الرحم كن قريب وان بعد ، والعول باحتصاصه بالمحرم من شذوذ أقوال العامة .

مسألة - ٥٣ - : هل يمتك المسلم الانتفاع بالأرض المحتصة بالامام عليه السلام بالاحياء في زمن الغيبة ، وكذا ما فيها كالحطب والحشيش أم لا ؟  
الجواب : نعم .

مسألة - ٥٤ - : لو مات وعليه خمس أو ركة أو حج أو دين لم يوص به ، وكر من الوصي والوارث عالم به ، فهل يجب عليهما إخراج ذلك من صلب المال أم لا ؟ وهل حكم الصلاة الواجبة كذلك أم لا ؟

الجواب : كل واحد مالم يوجب إخراجاً عن الميت إذا تركه . سالا أوصى به أو لم يوص ، وجميع ما ذكره السائل من الامثلة من هذا القبيل الا الصلاة ، فإنها وجب بدني لا يجب إخراجها الا مع الوصية به من ثلث لمال ولم يجز نوارث .  
مسألة - ٥٥ - : إذا استؤجر للحج واشترط المستأجر إيقاع كل فعل في محله

منه نفسه ، ثم مات بعد دخول الحرم ، فهل يستحق جميع الاجرة أم لا ؟  
الجواب : بل يستحق بنسبة ما فعل والحال هذه ، وانما يستحق الجميع مع الإطلاق .

مسألة - ٥٦ - : لو مس الميت بسه أو بشعره أو ظهره هل يلزمه غسل أم لا ؟  
الجواب : لا .

مسألة - ٥٧ - : هل ثواب الطاعات المدبوبة صحيحة أم لا ؟ وهل الواجبة

كذلك أم لا ؟ وهل فرق في الموهوب بين الحي والميت أم لا ؟

الجواب : لا فرق ، والاولى ابتاعها بصيغة الدب .

مسألة - ٥٨ - حرمة الدماغ حرام مع السير ، فهل هي كذلك مع عدمه كدماغ

الطير الصغير أم لا ؟

الجواب : لا .

مسألة - ٥٩ - : لو تحرى قضاء الصوم الواجب في الايام المستحقة قاصداً

تحصيل الغضيلين ، فهل يكفي بية الواجب ويحصلان معاً .

الجواب : ليس سعيد .

مسألة - ٦٠ - : اذا كان جواب الدعوى موقوفاً على العلم بالمدعى ، فمواجه

جوار دعوى التهمة وسماها مع العلم ؟

الجواب : اما يتوقف على العلم فيما يمكن العلم به ، أما ما يحفى كالسرقة فلا .

مسألة - ٦١ - هل يصح هبة الحمل ويكفى بقص الام في اللزوم أم لا ؟

الجواب : نعم .

مسألة - ٦٢ - : لو اجتمع الحالة العليا أو الوسطى من الاستحاضة بالنسبة الى

لصح مع الحائض ، فهل اذا بوى الاستحاضة أو الرفع المطلق أو الحائض يتداخلان

أم لا ؟

الجواب : نعم في الغسل والوضوء .

مسألة - ٦٣ - : لو جدد الاسان نية قضاء الصوم قبل الروال مع كونه أصبح

ناوي الاطار هل به بأس أم لا ؟

الجواب : لا بأس .

مسألة - ٦٤ - : لو كان لواقف على الفقراء ضيراً ، فهل يدخل في الوقف

ويجوز كونه قابضاً ؟

الجواب : نعم .

مسألة - ٦٥ - : هل يجب غسل السقط لدون أربعة أشهر غسل أم لا ؟

الجواب : لا .

مسألة - ٦٦ - ادا قذف ولده من الرصاع أو قتله هل يحد أو يقتل به ؟ وهل

يقتل شهادة الولي عليه أم لا ؟

مسألة - ٦٧ - : هل يجب على الولد القضاء على أبيه المرتد عن فطرة أم لا ؟

الجواب : لا .

مسألة - ٦٨ - لو باع اليهودي أو النصراني صولاً أو حلاً في بلاد الإسلام

وأسرقهم وأحرق أمه من مأكول اللحم ، فهل يقتل قوله أم لا ؟

الجواب : الحد مئة في يده مطلق ، سواء أحرق بكوبه مما يؤكل لحمه أم لا

وأما الصوف فأصله الغنم ، فلا يقتل لى حرره فيه .

مسألة - ٦٩ - : هل يطهر الصابون بالقليل أم لا ؟

الجواب : نعم ان كانت النجاسة على طاهره .

مسألة - ٧٠ - هل يجوز أن يسوي في الصلاة مئة عدة أخرى أم لا ؟

الجواب : نعم ويصح حال الصلاة النية بالقلب .

مسألة - ٧٢ - : هل يجوز تقليد المخالف والفاسق في قرآن والقرعة سئلهم

في الصلاة أم لا ؟

الجواب : القراءة العشر متواترة ، والمخالف من جملة الخبيرين بالتواتر

ولولا الرجوع إليهم في ذلك لطل تواتر القراءات ، ادلم يقيم بضبطه غيرهم غالباً

في سائر الاعصار .

مسألة - ٧٢ - الحديد المشرف بالمجس نجس هل يجب تطهيره أم لا ؟

الجواب : هذا هو الاحوط .

مسألة - ٧٣ - : لو أعطى المكلف نراً لصبي فأمضى في مباح ، وسرت وجبت

فالصمان عني من ؟

الجواب . ان حصل تعدد . بأن كان هناك هواء يوجب السرية ، أو كانت

السر رائدة عن قدر الحاجة على وجه يظن لتعدي صمن ، لصبي ، ولاصمان عني

المكلف مطلقاً مع كون الصبي مبرراً .

مسألة - ٧٤ - : اذا غلب الطين بظهرة الجلد ، المطروح في بلاد الاسلام

قريبة الدبع ونحوها ، فهل هو طاهر أم لا ؟

الجواب : الدبع ليس من اقراض الدالة على الدكة ، لا شراكه بين المسلمين

والكفار ، والاصل عدم الدكة الى أن يعلم .

مسألة - ٧٥ - : قوله تعالى « ان تدوا ما في أنفسكم أو تحفوه بها »

الله «<sup>(١)</sup>» فهل يحاسب على ما يحظر في النفس من عزم على ترك واجب أو فعل قبيح

أم لا ؟

الجواب : المراد من الآية ما يتناول الامور التي من الاعتقادات والآراء

مدهور مستودعاً ويمكن المكلف بعبه واثاته ، فأما ما لا يدخل في التكليف من

لهو احسن النفسانية والوساوس وما لا يمكن التحصن عنه من لحواطر فحارج عن

ذلك ، لقوله ﷺ « عفي لهذه الامة عما حدثت به أنفسهم » والعقل يدل على ذلك

أيضاً .

مسألة - ٧٦ - : اذا وطئ البائع بهيمة غيره ولم يعلم المالك به هل يارمه

القيمة أم لا ؟

الجواب : لا طهر عدم لزوم القيمة للدفع لامع ثبوت العمل بالنية ، أو إقراره مع تصديق المالك إياه والأفلا .

مسألة - ٧٧ - : الثياب المطوية لمشاهدة بحوز بيعة أم لا ؟

الجواب : لا بد من اعتبارها على وجه يرتفع لجهالة عنها بالشر أو ما يقوم مقامه .

مسألة - ٧٨ - : للكلام الواجب كالكلام لحفظ الأعنى والنصي من التردى وبحوزه ، هل يبطل الصلاة أم لا ؟

الجواب : نعم يبطل من غير ثم ، إلا أن يكون بالقرآن أو الذكر حيث لا يتمحض به قصد الإعلام .

مسألة - ٧٩ - : لو شرع في القراءة أو التسبيح في لاخبرتين هل يحوز له العدول إلى الآخر ؟

الجواب : لا شرع في أحدهما بقصده لم يحز العدول عنه مطلقاً ، وكذا أن سبق به لسانه على الأقوى ، وإن قصد أحدهما مسنئاً لسانه إلى غيره حاز العدول إلى ما قصده .

مسألة - ٨٠ - : هل يستحب حكاية أدن عصري الجمعة وعرفة وعشاء المردلة والاذان الأول في الصبح أم لا ؟

الجواب : استحباب الحكاية تابع لشرعية الأذان ، وحيث لا يشرع في الثلاثة الأول لا يشرع حكايته ، بخلاف الأذان للصبح ، فإنه مستحب وكذا حكايته .

مسألة - ٨١ - : لو أعطى ثوبه لفاسق ليطهره ، فهل يفتقر إلى سواه أم لا ؟

الجواب : نعم يفتقر إلى السؤال ، ويقل قوله في تطهيره .

مسألة - ٨٢ - : لمائع كاللبن والنديس إذا عرض له نجاسة يجوز بيعه على

المخالف وكافر أم لا ؟

الجواب : المحائف لا يستحل كل الجنس ، فلا يجوز بيعه منه مطلقا . وأما الكافر ان علم من مذهبه استحلال ذلك جاز بيعه منه من دون الاعلام والاعلا .

مسألة - ٨٣ - لو أوقب غير المالك مثله ، هل يتعلق به بشر المحرمة ؟ فهو تروح ثم فارقه هل يجب عليها عدة أم لا ؟

لجواب : انقبأ لذكر يوجب بشر المحرمة لأمه وأخته ويستمتع سقعه ، فاعتقد المتأخر باطل . سواء علم بالحال أم جهل ، والولد ولد شهية مع جهلها بالتحريم ورباع علمهما . ولو تفرقا في العلم لزم كلاهما حكمه ، وعليها العدة مع جهلها أو أحدهما .

مسألة - ٨٤ - هل يجوز لطالب العلم العدل أن يحكم بين الناس ويحلف مع فقد المحدث لئلا يعطل الاحكام شرعية أم لا ؟

الجواب : لا خلاف بين المسلمين في عدم جوار ذلك ، نعم له الوساطة بينهم بالصالح والاصلاح والاعلام بما يعلمه من الحكم الشرعي دون انصاء ، وبه موافق على الاجتهاد .

مسألة - ٨٥ - لو طين حائط أو سطح بطين يحسن محمته الشمس ، هل يظهر ظاهرا وباطنا ؟

الجواب : اذا أشرفت على طاهره طهر هو وما اتصل به من الجنس .

مسألة - ٨٦ - لو وقع قطرة من بول ما كول المحرم أو بعض فصلاته في المائع كالغلب ما حكمه ؟

الجواب : ان استهلك فيه حل الجميع على الظاهر .

مسألة - ٨٧ - هل يكفي في تفير المتناول للحقوق الشرعية والصدقات كونه يعتقد معتقد الامامية وان لم يكن يذليل عقلي ؟

الجواب : نعم يكفي ذلك .

مسألة ٨٨- لو أحد الفقير من مال الركاة ما يكفيه سبعين متعددة دفعة ، فهل يجب في الرائد عن مؤونة السنة الخمس والركاة اذا بلغ التصاب أم لا ؟  
 لجواب : لا يجب الخمس وتحب الركاة اذا اجتمعت شرائطها .

مسألة ٨٩- اذا طهر المقاص بغير جس ماله ، فهل يحوز له بيعه وأحد حقه مه أم لا ؟ وهل يكون مضمواً عليه قبل البيع أم لا ؟ وهل يعتبر اللعظ في الاحد قصاصاً أم لا ؟

لجواب : نعم يحوز له البيع ويكون مضموناً عليه لاقله على الاقوى ، ولا يعتبر اللعظ نعم يستحب .

مسألة ٩٠- هل يجوز نقل حصر الجامع الى جامع آخر ليصلى عليه فيه ؟ مع عدم المصيبين في الاول ، وكانوا وكان عدهم من الحصر ما يكفيهم ويصل عنهم أم لا ؟

الجواب : نعم يجوز ذلك .

مسألة ٩١- : لو لم يكن على الغريم ينة ، أو كانت لكنها غير مقبولة عند الحاكم ، فهل يجوز له المقاصة ولو من غير الجنس أم لا ؟

لجواب : يجوز له المقاصة والحال هذه .

مسألة ٩٢- : اذا أرسل اسان سلاماً مع غيره ، هل يجوز الرسول أن يصلي مع سعة الوقت أم لا ؟

الجواب : نعم الصلاة صحيحة وان كان أداء الامانة قلها أقوى .

مسألة ٩٣- لو كان لاسان شيء من العرس كالتوت وغيره ، ولاخر أرض ، فتواطئا على العرس في تلك الارض على التصفيف فيهما ، فهل يصح أم لا ؟

الجواب : المعدلة المذكورة غير لازمة ، بل ولا حائزة بمجرد التواطئ بل اطريق الى تصحيحها أن يبيعه نصف الارض بتصف الغرس ، أو نحو ذلك

من الوجوه الشائعة شرعاً .

مسألة - ٩٢ - : لو أرصعت العمة أو الجدة ولد الاح أو الاحت بلس روحها لمحرّم هل يحرم ان عليه أم لا ؟ وكذا الجدة لو أرصعت ولد ولد لها أو لاحت أختها بلس روجيهما الفضل ، هل يحرم ان عليه أم لا ؟

الجواب : الحالة لا تحرم ، وأما العمة ، فتحرّمها قوي .

مسألة - ٩٣ - : قال في الشرائع : فان كان معه مساو ذو فرض ونقص لتركه ، كان انقص داخل على الست أو الست أو الاب<sup>(١)</sup> . كيف يتجه دخول نقص على الاب ، لانه لها مع الولد ، فلا ينقص سهمه عن الستس أولاً معه فارقته بالقرابة ، والحال انه ذو فرض مع ذي فرض ، فكيف يدخل النقص عليه .  
الجواب : ادخال الاب في المثال غير سديد ، وقد أمّنه كذلك جماعة وأعطفه آخرون ، وقد حققنا ذلك في محله .

وخاء في آخر نسخة الاصل : هذا آخر أسئلة الشيخ أحمد رحمه الله مع أجوبتها للمرحوم المبرور الشيخ زين الدين الشهير بالشهيد الثاني قدس الله روحه .  
وتم استنساخ الرسالة تحقيقاً وتصحيحاً وتعليقاً عليها في أول جمادى الاول سنة ألف وأربعمائة وتسع هجرية على يد العبد السيد مهدي الرجائي في بلدة قم المقدسة ، والحمد لله رب العالمين .



## إجازة الحديث



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوضح للناس سبل الأكرام ، وحسن الرواة ذريعة لى درك الأحكام ، وأصل الصلاة وأتم السلام على سيدنا محمد الداعي الى دار السلام ، وعلى آله الكرام أعلام الأمان ، وأصحابه العظيم .

وبعد : فان العبد الضعيف المنقر الى عمواله تدلى ريب الدين بن علي بن أحمد بن حمدان الدين بن نقي الدين صالح بن شرف العاملي أوزعه الله تعالى شكر نعمته ، وتولاه بفضله ورحمته .

يقول : انه قد تطابق شاهد العقل وهو الذي لا يبدل ، وشاهد الشرع وهو المركب المعدل ، على أن أرجح المطالب ، وأرجح المكاسب ، وأبجح المآرب ، هو العالم الذي يمتاز الاسمان به عن ذوي الجهالات ، وبصاهي به ملائكة السماوات ويستحق به رفيع الدرجات .

وأن أشرف أنواع العلم بالله سبحانه ، وما يلحقه من الكمال ومعرفة سفرته وما يتبعه من تعصين الأحوال ، وهو الممر عنه عظم الكلام ، على قانون الإسلام . ثم معرفة كتابه الكريم وشرعه القويم المأخوذ عن سيد المرسلين ، وعترته الأكرمين ، صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين وما يؤتاه عليه من العلوم

العقلية والادبية، وهي العلوم الاسلامية التي استقرت عليها حكمة المالك الحليل وآمن أن يعترها تغيير أو تبدل .

وقد نصبت الله سبحانه عليها دليلاً لا يعدن عنه ، وبأنها لا تتوتى الامة ، وكان من أهمه على ما أرشد اليه هو الاحبار عن سمرته حسب اادل عليه ، وكان السلف رصون الله تعالى عليهم همهم أبدأ رعاية الاحبار بالهمم الدلية ، والعقل الصافية نارة بالحفظ لما يرووه والعرق بين ما يملونه وبرودوه ، وأخرى بالتصنيف و لاقرآء والرواية على أكمل وجوه الرعاية .

ثم درست عوائد التوفيق ، وطلمت فوائد التحقيق ، وذهبت معانم الشرمة السوية في أكثر الجهات ، وصارت الاحكام المصطفوية في حير الشتات ، وفي الامر كما تراه ، يروى امان هذا الزمان ما لا يحقق معاه ولا يعرف من روه .

كان لم يكن بين المحبون الى الصفا أيسر ولم يسمر سكة سمر والله سبحانه لم تمنعهم لهذا التصنيع ، ولا حلفهم الا بهما في هذا الجهل الفطيع ، واما لله واما اليه راجعون ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

واما نحن فعصياناً<sup>(١)</sup> الاعتراف بالتقصير ، ونسبنا الى ثقت المحضر بسمة المحقر الى الكبير ، لكن لكل جهده بحسب زمانه وقوة جده .

ثم ان لاح في الله المصطفى في الاخوة المختار في الدين ، والمترقي عن حضيبس التقليد الى أوح اليقين ، الشبح الاله العالم الاوحد ذو الدهس الباهرة الركية والهمة الباهرة العلية ، والاحلاق الراهرة الاسبية ، عصدا الاسلام و لمسلمين عر الدنيا والدين حسين<sup>(٢)</sup> بن الشبح الصالح العالم العامل المتقن لمتقن خلاصة

(١) قصيت - ح ل

(٢) هو الشبح الحسين بن شبح عبدالصمد بن محمد الحارث الهندي الحمي ولد شيخنا البهائي - وه سكا - قدس سره - عالماً ماهراً متبحراً عظيم الشأن ، وقال المحدث -

الإخبار الشيخ عبد الصمد ابن الشح الإمام شمس الدين محمد الشهير بالجمعي  
الحارثي الهمداني .

أسعد الله حله وخلصه سعده، وكنت عدوه وضده، ووفقه للعروج على معارج  
العامين وسلوك مسالك المتقين ، من انقطع بكيته الى طلب المعدلي، ووصل  
بقطة الأيام بحباء الليالي ، حتى أحرر السق في محاري ميدانه ، وحصل بفضيلة  
السق على ساير أنراه وأفرانه .

وصرف برهة جميلة من زمانه في يحصل هذا العزم وحصل منه على أكن

«العاملي في الأمل - في ترجمه - كان عالماً ماهراً محققاً مدققاً، سحرأ خبيراً ديباً مثلاً  
شاعراً عظيم لشأن جميل ، بعد ثمة نعم من فضاء بلامده شحنا شهد ثلثي له كتب .  
مها كتاب الأربعين حديثاً، ورسالة في الرد على أهل الوساوس سماها «العقد الحصيني  
وحاشية لإرشاد ، ورسالة سماها بحقه أهل الأيمان في قبه عرق العجم وأهل خراسان رد  
فيه على الشيخ علي بن عبد الله العاملي الكركي حيث أمرهم أن يحصلوا الحديث بين الكتبيين وغير  
محارب كثيرة مع أن طول تلك البلاد يريد على طول مكة كثيراً وكذا عرصها صرم بحر فهم  
عن الحبوب لي سمع كثيراً في بعضها كالمشهد بقدر نصف بمسافة حسباً وأربعين درجة  
وفي بعضها أكثر وفي بعضها أقل وله رسائل أخر .

وكان سافر الى خراسان وقام بهرة مدة وكان شح الإسلام بها ثم انتقل الى البحرين

وبها مات وكان عمره ست وستين سنة وورثاه به شح البهائي بقصيده منها قوله

يا حيرة هجروا واستوصوا هجر	وهي نقبي نعمي بعدكم واهي
يا ثوبا يا نصلي من قري هجر	كسب من حلل الرضوان اصعها
اهب يا بحر يا بحر يا بحر	ثلاثة كس مثلاً واثباتها
ثلاثة اسب انداه واعررها	خودا و عديها صفها
حويت من دور نصاء ما حوب	لكي دركك اعلاها واعلاها
ويا صريحاً على فوق السمك علا	عليك من طلوب فة اركاب
فاسحب على لطفك لاعني ديول على	فقد حويب من ألياء اعلاها

فوائد لرسالة ص ١٣٨ - أوله البحر ص ٣٢ - كشكول البحر ص ٢٢ ص ٢٠١ .

نصيب وأوفر سهم، فقرأ على هذا الضعيف، وسمع كتاباً كثيرة في الفقه والاصول  
و لمطلق وغيرها .

فما قرأه من كتب أصول الفقه مناصي الوصول وتهذيب الوصول من مصنفات  
الداعي الى الله تعالى جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر قدس الله روحه  
وشرحه جامع البين في فوائد الشرح، للشيخ الامام الاعلم شمس الدين محمد  
ابن مكّي عرح الله بروحه الى دار القرار ، وجمع يسه وبين أئمنه الاظهر .

ومن كتب المطلق رسائل كثيرة ، منها الرسالة الشمسية للامام نجم الدين  
لكاظمي القزويني، وشرحها للامام العلامة سلطان المصطفى والمدقق قطب الدين  
محمد بن محمد بن أبي جعفر بن بابويه الرري أنار الله برهانه ، وأعلى في  
الحقائق شأنه<sup>(١)</sup> .

وسمع من كتب الفقه بعض كتاب الشرايع والارشاد ، وقرأ جميع كتاب  
قرع الاحكام في معرفة الحلال والحرام ، من مصنفات شيخنا الامام الاعظم أستاذ  
الكل في الكل جمال الدين أبي منصور الحسن بن الشيخ سديد الدين يوسف  
ابن المطهر شرف الله قدره ، ورفع في علبين ذكره ، قراءة مهددة محققة جمعت  
بين تهذيب المسائل وتفيح الدلائل ، حسب وسعته الطيقة ، وقصاه الحال ، وقرأ  
وسمع كتباً أخرى .

وقد أجزت له أدام الله سلته، وكثر في العلماء مثله رواية جميع ما قرأه وسمعه  
علي واقرأه و لعمل به عن مشايخي الدين عاصرتهم ، واستعدت من أفاسهم، أو  
اتصلت الرواية بهم .

(١) أول وجبت يحط بعض الافضل ماصورنه هكذا : بقه الشهيد رحمه الله من

حصه في آخر قواعد الاحكام الذي كتبه وقرأه على الفاضل وقال الشهيد - ره - : هذا  
بشر بأبه من درية لصدوق ابن بابويه رحمه الله كذا في نسخة العلامة المجلسي بخطه .

بل أحرث له روايه جمع مصنفه ورواه وأعه علماءنا الماصون سلفنا الصالحون ، من جمع العلوم العلية والعقلية والادبية والعرفية ، بالطرق التي لي اليهم ، وجميع ما رويته عنهم وعن غيرهم ، متى علم أنه داخل تحت روايتي .  
وهو أما مشيت بعض الطرق إلى أعيان العلماء ومشاهيرهم ، وحاصل استبصار ذلك اليه ، أسمع الله تعالى فصله عليه . متى ثبت عنده أنه طريقهم رسول الله تعالى عليهم .

وأما مصنفات شيخنا الامام الاعظم محيي مآدرس من سنن المرسلين ، ومحقق حقائق الأوائل والآخرين ، الامام السعيد أبي عبد الله الشهيد محمد بن مكي بن محمد بن حامد العاملي قدس الله روحه وبور صريحه .

وهي أروباها عن عده مشايخ بطرق عديدة ، أعلاها سداً عن شيخنا الامام الاعظم ، بن الوليد لمعتهم شبح فصلاء الرضا ومرسبي العلماء لأعيان الشبح الجليل الفصل المحقق العائد ازاه . لوزع النبي نور الدين علي بن عبد الله الميسري العاملي رفع الله مكانه في جنة ، وجمع بينه وبين أحسنه ، بحق رويته ، عن شيخه الامام السعيد ابن عمه سيد شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن داود الشهير بابن المؤذن الحرسى ، عن الشيخ صياء لديس علي بن الحسن الشبح الحلي السعيد شمس الدين محمد بن مكي ، عن والده قدس الله أرواحهم لركية طاهرة وجمع بينهم وبين أئمتهم الزاهرة .

وبهذا الاسناد جميع مصنفات علمنا السابقين من الذمعة التي عاصرها إلى طبعه الأئمة المعصومين في جميع الأزمنة ، بالطرق التي له اليهم .

وأيضا بالاسناد إلى الشيخ شمس الدين بن داود ، عن الشيخ أبي القاسم عبي بن طلي ، عن الشيخ شمس الدين العريضي ، عن السيد حسن بن أيوب الشهرستاني بن نجم الدين بن الأعرج الحسيني ، عن الشهيد رحمه الله .

ح : وعن الشيخ شمس الدين المذكور ، عن الشيخ عز الدين حسن بن العشرة عن الشيخ الصالح الراهد العابد جمال الدين أحمد بن فهد ، عن الشيخ زين الدين علي بن الحارث الحائري ، عن الشهيد رحمه الله

ح : وعن الشيخ شمس الدين بن داود ، عن السيد لاجل المحقق السيد علي بن دقاق الحلي ، عن الشيخ الفاضل المحقق شمس الدين محمد بن شجاع القطان ، عن الشيخ المحقق أبي عبدالله المقداد بن عبدالله السبوري الحلبي لاسدي ، عن الشهيد رحمهم الله تعالى .

وبهذا الأسناد عن المقداد جميع مصنفاته ، وبالسناد المتقدم الى الشيخ جمال الدين أحمد بن فهد جميع مصنفاته .

ح : وبالسناد المتقدم الى الشيخ عز الدين بن العشرة عن الشيخ شمس الدين محمد بن وحدة الشهير بابن عبدالعالي ، عن الشهيد .

وأروها أيضاً عن شيخنا لاجل الاعلم الاكمل ذي العس الطاهرة الزكية أفصل المتأخرين في قوته العلمية والعملية السيد حسن بن السيد جعفر بن السيد فخر الدين بن السيد حسن بن نجم الدين بن الاعرج الحلي نور الله تعالى قبره ، ورفع ذكره ، عن شيخنا المتقدم ذكره الشيخ نور الدين علي بن عبدالعالي بسنده .

وعن السيد بدر الدين حسن المذكور جميع ما صنفه وأملأه وألفه ، وأشأه مما صنفه كتاب المحجة البيضاء والحجة العراء ، جمع فيه بين مروج الشريعة والحديث والتفسير للآيات الفقهية ، عدنا منه كتاب الطهارة أربعين كراساً ، ومن مصنفاته كتاب العمدة الجلية في الأصول الفقهية قرأنا ماخرج منه عليه ، ومات قبل اكماله .

ومنها كتاب منفع الطلاب فيما يتعلق بكلام الاعراب وهو كتاب حسن الترتيب



صحح في النحو والتصريف والمعاني والبيان ، مات - ره - قس اكمل لقسم الثالث منه .

ومنها كتاب شرح الطيبة الحرية في القراءات العشر، وليس له رواية كتب الأصحاب إلا عن شيخنا المذكور، فأدخلناه في الطريق تيمناً به قدس الله روحه لزكية، وأدفع على أثره المراحم الإلهية .

وأروياها أيضاً عن الشيخ الإمام الحافظ، المتقن خلاصة الانتفاء والعصلاء والسلاء الشيخ جمال الدين أحمد ابن الشيخ شمس الدين محمد بن حانون، عن والده الشيخ شمس الدين محمد، عن الشيخ جمال الدين أحمد بن الحاج علي شهر بذلك، عن الشيخ زين الدين جعفر بن الحسام ، عن السيد حسن بن نجم الدين، عن الشهيد رحمه الله .

وعن الشيخ جمال الدين أحمد وجماعة من الأصحاب الأحياء عن الشيخ الإمام المحقق المنقح بادره الزمان وبيتة الأوان، الشيخ نور الدين علي بن عبد العالي الكركي قدس الله تعالى روحه، عن الشيخ الإمام الأعظم نور الدين عبي ابن هلال الجرايري، عن الشيخ جمال الدين أحمد بن محمد، عن الشيخ علي بن الحارث الحابري، عن الشهيد السعيد شمس الدين محمد بن مكّي قدس الله روحه وأرواحهم أجمعين بمحمد وآله الطاهرين .

وبهذه الطرق وغيرها التي لنا إلى الشيخ شمس الدين الشهيد جميع ما صنعه وألفه ورواه وأحاده في سائر العلوم على اختلافها وتباين أوصافها الشيخ الإمام العلامة سلطان العلماء وترجمان الحكماء جمال الملة والدين الحسن ابن الشيخ الإمام صديق الدين يوسف بن علي بن المظهر قدس الله روحه، عن جماعة من تلامذته عنه .

منهم: ولده الشيخ الإمام العالم المحقق فخر الدين أبوطالب محمد .

والسيد لتحليل الظاهر دوالمجدد المرتضى عميد لدين عند المطلب بن  
السد محمد الدين أبي الفوارس محمد بن علي بن الأعرج الحسيني البغدادي .  
والسيد لإمام العلامة الساسة المرتضى المكي تاج الدين أبو عبد الله محمد  
ابن القاسم بن معية الحسيني الديلمي .

والسيد الحاصل العريق الأصيل أبو طالب أحمد بن أبي إبراهيم محمد بن محمد  
ابن الحسن بن زهرة الحلبي .

والسيد الكبير العالم بحم لدين مهنا بن سنان البغدادي .  
والشيخ الإمام العلامة ملك العلماء سلطان المحققين ، وأكمل المدققين ،  
عظم المنة والدين محمد بن محمد الزري صاحب شرح المطالع والشمسية  
وغيرهما (١) .

والشيخ الإمام العلامة ملك الأدب ولفضاء رضي الدين أبو الحسن علي  
ابن الشيخ جمال الدين أحمد بن يحيى المعروف بالمرادي .  
ولشيخ الإمام لمحقق ريس الدين أبو الحسن علي بن طراد البزازي  
وغيرهم ، عن العلامة جمال الدين رحمهم الله تعالى .

وعن هؤلاء الجماعة جميع مصنفاتهم ومؤلفاتهم ومروياتهم ، عنه وعن غيره  
من المشايخ .

وأروي جميع مصنفات ومرويات السيد تاج الدين ابن معية المذكور ،  
وجميع ما يصح عنه أيضاً ، عن ولدي شيخنا الشهيد أبي طالب محمد وأبي القاسم

(١) أقول وجدت بخط بعض الأفاضل ماصوره وجدت بخط شيخنا الشهيد  
ماصورته أتفق احد على به في دمشق سنة ست وثمانين وسبع مائة ، وإذا هو بحر لا يبرأ .  
وإن جاز لي ما يجوز له دونه ، وتوفي في سنة ست وثمانين بأصبعية وحضر لأكثر من  
مئتين سنة الصلاة عنه ، ثم نقل إلى موصع حر ، كذا في نسخة لعلامة لمجس  
بخطه .

صياء الدين علي ، عن السيد تاج لدين المذكور بغير واسطة ، أما صياء الدين علي ، فالاساد الى الشيخ شمس الدين بن داود عنه . وأما أبو طالب محمد فاستاد الى الشيخ عز الدين بن العشرة عنه .

ورأيت حظ هذا السيد المعظم بالاحارة لشجها السعيد شمس الدين محمد ابن مكي ولولديه محمد وعلي ولاحتهما أم الحسن فطمة المدعوة ست المشايخ ولجميع المسلمين ممن أدرك جزءاً من حياته بجميع ذلك عن مشايخه .

مهم : الشيخ جمال الدين العلامة ، والسيد محمد الدين أبو الفوارس محمد ابن علي بن الاعرج ، والد السيد صياء الدين والسيد عميد الدين رحمهم الله .

والسيد لجليل النسابة علم الدين المرتضى بن السيد جلال الدين عبد الحميد ابن السيد النسابة الطاهر الاوحد فجار بن محمد الموسوي .

والسيد رضي الدين علي بن السيد عياض الدين عبد الكريم ابن السيد جمال الدين أبي الفضائل أحمد بن طاووس الحسبي .

والسيد كمال الدين الحسن بن محمد الاوي الحسبي .

و الشيخ صفي الدين محمد بن الشيخ نجيب الدين بن يحيى بن سعيد .

والشيخ جمال الدين يوسف بن حماد .

والشيخ جلال الدين محمد بن الكوفي ، وعبرهم عن مشايخهم رحمة الله

عليهم ، وجميع مصنفات هؤلاء ومؤلفاتهم .

وبالاساد الى الشيخ أبي طالب محمد ولد شيخنا الشهيد جميع مصنفات ومرويات والده ، والشيخ فخر الدين بن المطهر عنه بغير واسطة ، بجارة سقطت منه اليه رحمهم الله .

وبالاساد المقدم الى الشيخ رضي الدين علي بن أحمد المريدي وريي ابن علي بن طراد المطازيادي جميع مصنفات ومرويات الشيخ الفقيه لأديب التحوي العروصي ملك العلماء والأدياء والشعراء تقي الدين الحسن بن علي بن داود

المحلي صاحب التصانيف العريقة والتحقيقات الكثيرة التي من جعلتها كتاب الرجال سلك فيه مسلكاً لم يسبقه اليه أحد من الاصحاب ، ومن وقف عليه علم جليلة الحال فيما أشرنا اليه .

وله من التصانيف في الفقه نظاماً وشرأ مختصراً ومطولاً ، وفي لمسطق والعربية والعروض وأصول الدين نحو من ثلاثين مصعاً ، كلها في غاية الحودة ، بالطرق التي له الى العلماء السابقين رحمهم الله ، وقد ذكر بعضها في كتاب الرجال .

وعنه قدس الله روحه جميع مصنفات ومرويات الشيخ لمحقق شيخ التائفة في وقته الى زماننا هذا نجم الدين أبي القاسم جعفر بن سعيد ، وجميع مصنفات ومرويات السيد الامام العلامة جمال الدين أبي لهصائل أحمد بن موسى بن جعفر بن طاووس الحسيني مصنف كتاب شري المحققين في الفقه ست محلدات وكتاب ملاذ علماء الامامية في الفقه أربع محلدات ، وكتاب حل الاشكال في معرفة الرجال وهذا الكتاب عندما موجود بخطه المبارك وغيرها من الكتب تمام اثنين وثمانين محمداً كلها من أحسن التصانيف وأحفظ قدس الله روحه الركبة .

وجميع مصنفات ومرويات ولده السيد عياض الدين عبد الكريم بن أحمد بن طاووس صاحب المقامات والكرامات<sup>١</sup> وغيرهم ، وسيأتي انشاء الله ذكر مشايخ هؤلاء الافاض واتصالهم بن تقدم .

وعن السيد عياض الدين جميع مصنفات ومرويات الامام السيد المحقق سلطان الحكماء والعقهاء والورراء ، بصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي

(١) كتب الشيخ تقي بن داود في كتاب الرجال عدد ذكره أنه سفل بالكتابة وسفل عن بعض في أربعين يوماً وعمره اذ ذاك أربعين ، وخط لقرآن في مدة يسره وله احدى عشر سنة ، وما دخل في دمه شيء فقاد أن يساه ومن خطه مصدق كتاب الشمل المنظوم في مصنفه علوم ، ليس لأصحابنا مثله ، كله في نسخة العلامة المجلسي بخطه .

رصوان لله عليه .

وبالاساد المتقدم عن العلامة جمال الدين ابن المطهر عنه أيضاً وعن السيد عيث الدين أيضاً ، وانما أفردناها هنا عن مشايخ الشيخ جمال الدين لعائدة ما<sup>(١)</sup> .  
ح : وبالاساد المتقدم الى الشيخ رضي الدين علي بن أحمد المريدي ، جميع ما رواه عن مشايحه ، مصفاً الى الشيخ جمال الدين العلامة .

منهم : الشيخ الصالح العالم شمس الدين محمد بن أحمد بن صالح السبي القسبي ، تلميذ السيد فجار بن معد الموسوي .

ومنهم : السيد رضي الدين بن معية الحسني .

ومنهم : الشيخ الامام العلامة فخر الدين ابو الحسن علي بن يوسف بن البوقي اللعوي .

والشيخ العالم صفى الدين محمد ابن نجيب الدين يحيى بن سعيد .

والشيخ تقي الدين الحسن بن علي بن داود .

والشيخ الامام الاعلم شيخ الطائفة وملاذها شمس الدين محمد بن جعفر بن نما الحلبي المعروف بابن الايريمي .

ومنهم : والده السيد جمال الدين أحمد بن يحيى المريدي ، وغيرهم عن مشايحهم بطرقهم اليهم ، وعن هؤلاء المشايخ جميع مصنفاتهم ومروياتهم .

ح . وبالاساد المتقدم الى السيد المرئسي عميد الدين عبدالمطلب جميع ما يرويه ، عن والده السيد مجد الدين أبي الفوارس محمد بن علي بن الأعرح

(١) هي أن مشايخ جمال الدين الذين تأتي ذكرهم يروون كلهم عن بن نما وفجار بن دهره ، ولم يصل لنا رواية هذين الشيخين عن الثلاثة ، فأفردناها لروى مصنفات الثلاثة هذا عن جميع مشايخ الفصل جمال الدين لتنظيم العبارة ، كذا في نسخة العلامة المجلسي بخطه .

تميد الشيخ يحيى بن سعيد والشيخ مفيد الدين محمد بن جهيم وغيرهما ، وجميع ما روه عن حقه السيد فخر الدين علي ، والسيد فخر الدين يروي ، عن السيد جلال الدين عبد الحميد ابن السيد فخر ، عن والده وغيرهم ، وجميع ما رواه عن الشيخ رضي الدين علي بن الشيخ سديد الدين يوسف بن المطهر قدس الله روحه .

ح : وبالسند الى شيخ لعلامة فخر لدين بن المطهر جميع ما روه مضافا الى ولده السيد جمال لدين ، عن عمه الامام رضي الدين علي بن يوسف بن لمطهر ، عن والده سديد الدين يوسف ، والشيخ نجم الدين جعفر بن سعيد وغيرهما . وأما مصنفات ومرويات الشيخ الامام العاقل العلامة جمال الدين الحسن ابن المطهر ، فاما يرويها بطرق اخرى مصدقة الى ما تقدم .

مها : عن شيخنا السيد نور الدين علي بن عبد العالي الميمني ، عن الشيخ لصالح شمس الدين محمد بن أحمد بن محمد الصهبوني ، عن الشيخ المحقق جمال الدين أحمد الشهير بابن الحرح علي ، عن الشيخ زين الدين جعفر ابن الحسام عن السيد الحلبي حسن بن أبواب الشهير بابن نجم الدين بن الاعرج الحسيني عن السيد بن القبهين لابرين صياء الدين عبدالله بن محمد بن علي بن الاعرج وأخيه السيد عميد الدين عبد المطلب ، وعن الشيخ فخر الدين أبي طالب ، جميعاً عن العلامة جمال الدين .

ح : وعن شيخنا السيد المذكور ، عن الشيخ شمس لدين بن دود ، عن الشيخ زين الدين أبي القاسم علي بن طي ، عن الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن عبدالله العريضي ، عن السيد بدر الدين حسن بن نجم الدين ، عن المشايخ الثلاثة صياء الدين وعميد الدين وفخر الدين جميعاً ، عن العلامة جمال الدين ، وعن الثلاثة رضوان الله تعالى عليهم جميع مصنفاتهم .

ح : وعن الشيخ شمس لدين محمد بن داود ، عن الشيخ عز الدين حسن ابن العشرة ، عن الشيخ جمال الدين أحمد بن مهدي الحلي ، عن الشيخ بهاء الدين علي بن عبد الحميد البجلي ، عن المشايخ الثلاثة ، عن العلامة .

ح : وعن الشيخ شمس الدين محمد الصفهوني ، عن الشيخ عز الدين حسن ابن العشرة ، عن الشيخ بهاء الدين علي بن عبد الحميد البجلي ، عن الشيخ أبي طالب محمد بن علي بن مطهر ، عن والده العلامة .

ومنها : عن شيخنا العقبه الكبير لعالم فخر السادة وبدرها ورئيس لعقهاء وآبي عزها السيد حسن بن السيد جعفر بن الاعرج لحبيبي ، عن شيخنا الحليل نور الدين علي بن عبد العالي بطرقه .

ومنها : عن شيخنا الحليل المتقن لدليل جمال الدين أحمد بن الشيخ شمس لدين محمد بن حاثون وغيره من الاصحاب ، عن الشيخ الامام ملك لعلاء والمحققين الشيخ نور الدين علي بن عبد العالي الكركي المولد العروي الحاتمة ، عن الشيخ الحليل نور لدين علي بن هلال ، عن الشيخ الصالح جمال الدين أحمد بن مهدي الحلي ، عن الشيخ بهاء الدين علي بن عبد الحميد البجلي ، عن المشايخ الثلاثة ، عن العلامة ، وعن الشيخ المحقق نور الدين علي بن عبد العالي جميع ما صنفه وألمه ورواه عن مشايخه مفصلاً .

ح : وعن الشيخ جمال لدين أحمد ، عن الشيخ شمس لدين محمد الصفهوني عن مشايخه المتقدمين ، عن الشيخ الامام العلامة جمال الدين أبي مصور الحسن ابن يوسف بن علي بن المطهر الحلي ، وعن العلامة ، عن والده الشيخ سيد الدين يوسف .

وعن الشيخ المحقق نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى بن الحسن بن سعيد لحلي وابن عمه الشيخ نجيب الدين يحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن ابن سعيد .

والشيخ مفيد الدين محمد بن جهيم الاسدي الحلبي ، والسيد الامام السعدي الرازي العائدي الدلي رصي الدين أبي القاسم علي ، وجمال الدين أبي العصائل أحمد ابي موسى بن جعفر بن محمد الطاووس الحسني جميع مصنفاتهم ومؤلفاتهم ومروياتهم عنهم بغير واسطة .

وأروي مصنفات الشيخ المحقق نجم الدين جعفر بن سعيد عالياً عن شيخنا الشهيد ، عن الشيخ الامام البليغ حلال الدين محمد ابن الشيخ الامام ميثاق الادباء شمس الدين محمد بن الكوفي الهاشمي الحارثي ، عن شيخ نجم الدين بلا واسطة . وأرويها أيضاً عن الامام عبيد الدين وفخر الدين ، عن الشيخ رصي الدين علي بن يوسف بن مطهر ، عن المحقق .

وأرويها أيضاً بالاسناد المتقدم عن السيد تاج الدين بن معية الحسني والشيخ رصي الدين علي بن أحمد المريدي والشح زين الدين علي بن طراد المطار عادي جميعاً عن شيخ صفى الدين محمد بن يحيى بن سعيد ، عن عمه المحقق نجم الدين رحمهم الله .

وعن الجماعة<sup>(١)</sup> كلهم رضوان الله تعالى عليهم جميع مصنفات ومرويات الشيخ الامام العلامة قدوة المذهب نجيب الدين أبي ابراهيم محمد بن جعفر بن أبي البقاء هبة الله بن ثما الحلبي .

ومصنفات ومرويات السيد السعيد العلامة المرتضى امام الاداء والساب وفتهاء شمس الدين أبي علي فحار بن معد الموسوي .

ومصنفات ومرويات الشيخ العلامة قدوة المذهب السيد السعيد محيي الدين أبي حامد محمد بن أبي القاسم عبد الله بن علي بن زهرة الحسني الصادقي الحلبي . وعن المشايخ الثلاثة جميع مصنفات ومرويات الشيخ الامام العلامة المحقق

(١) أي مشايخ الشيخ جمال الدين السفة .



فهر لدين أبي عبدالله محمد بن ادريس الحلبي .

ومصنفات ومرويات الشيخ السعيد رشيد الدين أبي جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب المارندراتي صاحب كتاب المساقب وغيره .

ومصنفات ومرويات الشيخ الامام العالم أبي الفضل سديد الدين شاذان بن جرثيل نقمي برمل مهبط وحى الله ودار هجرة رسول الله ﷺ كل ذلك بعبير واسطة متروكة لاهي الشيخ نجيب الدين بن سناء فانه بروي عن شاذان بن جرثيل بواسطة الشيخ السعيد أبي عبدالله محمد بن جعفر المشهدي .

وبالاسناد عن السيد فحار جميع مصنفات الشيخ أبي ركريا يحيى بن علي اس بطريق الحلبي الاسدي صاحب كتاب العمدة وغيره، ورواياته وجميع مصنفات الشيخ الامام المحقق الصابط البارع عميد الرؤساء هبة الله بن حامد بن أحمد بن أيوب عنهما بغير واسطة.

ح : وعن الشيخ أبي عبدالله محمد بن ادريس جميع مصنفات السيد الطاهر أبي المكارم حمزة بن علي بن رهرة الحلبي ، صاحب كتاب غية السزوع في الاصولين الفروع وغيره .

وهو ابن أخيه السيد محيي الدين محمد المتقدم عنه أيضاً ، وجميع مصنفات ومرويات الشيخ عربي بن مسافر العادي ، والشيخ نجم الدين عبدالله بن جعفر الدوريتي .

وعن الشيخ شاذان بن جرثيل جميع مصنفات ومرويات الشيخ الحلبي أبي عبدالله جعفر بن محمد الدوريتي تلميذ الشيخ المعيد ، وصاحب كتاب الكفاية في العبادات ، وكتاب الاعتقاد وغيرها .

وعن شاذان ، عن الشيخ الفقيه عبدالله بن عمر الطرابلسي ، عن القاضي عبد العزيز بن أبي كامل ، عن الشيخ أبي الفتح محمد بن عثمان الكراچكي بربي

الرملة جميع تصانيفه .

وعن شادان عن الشيخ الفقيه أبي محمد ربحان ابن عبد الله لحيشي ، عن  
القاضي عبدالعزير بن أبي كامل ، عن الشيخ أبي الفتح الكراچكي أيضاً .  
وعن القاضي عبدالعزير أيضاً جميع مصنفات الشيخ الفقيه السعيد خليفة  
المرتضى في البلاد المحلقة أبي الصلاح يحيى الدين بن نجم الحلبي .  
وعن الشيخ شادان ، عن أبي القاسم العماد محمد بن أبي تقسم الطاهري  
مصنفات ومرويات الشيخ لفقيه أبي علي الحسن ابن الشيخ الامام شيخ الطائفة  
أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي ، وعن أبي عيسى مصنفات ومرويات والده  
الشيخ أبي جعفر -هـ- التي من جملة كتاب التهذيب والاستنصار وغيرهما من  
كتب الحديث والاصول والعروع .

وعن الشيخ أبي جعفر مصنفات ومرويات السيد المرتضى علم الهدى علي  
ابن الحسين الموسوي ، ومصنفات ومرويات أخيه السيد الرضي التي من جملة  
كتاب نهج البلاعة .

ومصنفات الشيخ سلاز بن عبدالعزير الدناي ، ومصنفات ومرويات الشيخ  
أبي عبد الله الحسين بن عبيد الله العضايري التي من جملة كتاب الرحل .  
ومصنفات ومرويات الشيخ الحليل لصاط أبي عمرو الكشي بواسطة الشيخ  
الحليل هارون بن موسى التلعكبري .

وجميع مصنفات ومرويات الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد بن العمان  
الملقب بالمفيد رحمهم الله تعالى .

وعن الشيخ المعبد جميع مصنفات ومرويات الشيخ الامام العالم الفقيه الصدوق  
أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن باونة القمي ، ومصنفات ومرويات  
الشيخ الفقيه أبي القاسم جعفر بن قولويه ، وعن الصدوق أبي جعفر محمد مصنفات

والده علي بن الحسين .

وعن ابن قولوة جميع مصنفات ومرويات الشيخ الامام شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني التي من حملتها كتاب الكافي ، وهو خمسون كتاباً بالاسايد التي فيه لكن حديث متصلة لائحة **والله** .

وطريق آخر إلى الشيخ المعبد ومن قبله أعلى من ذلك ، عن السيد فخار ابن معد الموسوي المتقدم ، عن شاذان بن حمرثيل ، عن جعفر الدورستاني ، عن المعبد . وعن الدورستاني ، عن أبيه محمد ، عن الصدوق ابن بابويه .

ح . وعن الشيخ شاذان بن حمرثيل ، عن السيد أحمد بن محمد الموسوي عن ابن قدامة ، عن الشريف المرتضى وأخيه السيد الرضي ، وعن الشيخ جعفر ابن محمد الدورستاني ، عن الرضي أيضاً ، وعن أخيه المرتضى .

ح : وبالاساد المتقدم إلى الشيخ المحقق المصنف حواشي بصير الدين الطوسي عن أبيه ، عن السيد فضل الله الحسني ، عن المرتضى الرازي ، عن جعفر بن محمد الدورستاني ، عن السيد الرضي .

ح : وبالاساد المتقدم إلى السيد عياض الدين بن أحمد بن طاووس ، عن السيد جلال الدين عبد الحميد بن السيد فحار الموسوي ، عن الشيخ برهان الدين القروي ، عن السيد هبة الله بن الشجري الحوي ، عن ابن قدامة ، عن السيد الرضي .

ح : وبالاساد المتقدم إلى الشيخ رشيد الدين محمد بن شهر آشوب السروي المازندراني ، عن السيد المنتهى بن أبي ريذ كبايك الحسني الجرجاني ، عن السيد الرضي .

ح : وعن ابن شهر آشوب ، عن السيد فضل الله بن علي الروندي ، عن عبد الجبار المقرئ ، عن أبي علي ، عن والده ، عن السيد الرضي ، رحمه الله

تعالى .

ح : وعن ابن شهر آشوب، عن السيد أبي الصمصام ذي القدر بن معبد الحسيني المروزي<sup>(١)</sup> ، عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي الحنوبي ، عن السيد بن السعيد بن الدليل علي ومحمد المرتضى والرضي قدس الله روحيهما ونور ضريجهما .

ح : وعن السيد أبي الصمصام لحسين مصنفات الشيخ أبي العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس الحاشي التي من جعلتها كتاب لرجال، وعن الشيخ مصنفات الشيخ أبي عبد الله الحسين بن عبد الله العضائري صاحب كتاب الرجال وغيره .

هذا ما اقتضاه الحال من ذكر الطريق المشترك الى من ذكر من الأصحاب رضوان الله تعالى عليهم .

ولما الى الشيخ السعيد أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه طرق أخرى مضافة الى ما تقدم، ومنها : عن السيد رضي الدين عبي بن طاووس الحسيني ، عن الشيخ حسين بن أحمد السورائي ، عن محمد بن أبي القاسم الطبري ، عن الشيخ أبي علي ، عن والده الشيخ أبي جعفر .

ح : وعن السيد رضي الدين، عن الشيخ علي بن يحيى الجباط، عن عربي ابن مسافر المعادي ، عن محمد بن أبي القاسم الطبري ، عن أبي علي ، عن والده .

ح : وعن السيد رضي الدين بن طاووس المذكور، عن أسعد بن عبد القاهر

(١) قول : قد سبق في فهرست الشيخ صاحب الدين ذكر سيد أبي الصمصام وأنه يروي عن سيد المرتضى رضي الله عنهما بغير واسطة وأنه أذركه وهو ابن مائة وخمسة عشرة سنة ، فتأمل . كذا في هامش نسخة العلامة المجلسي بخطه .

الاصمغامي، عن أبي المرح علي بن أبي الحسين الر وبدي، عن أبي جعفر محمد بن علي بن لمحسن الحلبي، عن الشيخ أبي جعفر.

ح: وعن السيد رضي الدين، عن السيد محيي الدين أبي حامد محمد بن رهرة الحلبي، عن الشيخ أبي الحسن يحيى بن الحسن بن الطريق الأسدي عن العماد محمد بن أبي القاسم لطري، عن الشيخ أبي علي، عن والده

ح: وبالإسناد المتقدم إلى الإمام السعد حو حه نصير لدين الطوسي، عن ولده. عن أسد فصل الله الر وبدي، عن السيد لمحتسب بن الداعي، عن الشيخ أبي جعفر.

ح: وبالإسناد المتقدم إلى الشيخ العلامة جمال لدين بن المطاهر، عن والده عن الشيخ يحيى بن محمد بن المرح السوراي، عن الفقيه الحسين بن هبة الله ابن رطبة عن أبي علي، عن والده.

ح: وعن الشيخ جمال الدين، عن والده، عن السيد أحمد بن يوسف الغريضي العلوي، عن برهان الدين محمد بن محمد الحمداي نقروني، عن السيد فصل الله ابن علي الراوي عن السيد عماد الدين أبي الصمصام دي الفقار بن معد الحمسي عن الشيخ أبي جعفر.

ح: وبالإسناد المتقدم إلى شيخنا الشهيد، عن الشيخ رضي الدين علي بن أحمد المزيدي، ورين الدين علي بن طراد المطاربادي، عن شيخ العلامة تقي الدين الحسن بن داود، عن الشيخ المحقق نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد، عن أبيه، عن أنه يحيى لاكر، عن عري بن مسور، عن الياس ابن هشام الحائري، عن شيخ أبي علي، عن والده.

ح: وعن الشهيد، عن السيد تاح الدين ابن معية، عن السيد المرتضي علي ابن السيد جلال لدين عبد الحميد بن فحار الموسوي، عن أبيه، عن جده فحار،

عن شاذان بن حبرئيل ، عن العماد الطبري ، عن أبي علي ، عن والده .

ح : وعن شيخنا الشهيد ، عن الشيخ رضي الدين المريدي عن الشيخ لصالح محمد بن أحمد بن صالح السبي القسبي ، عن السيد فحار ، عن شاذان بن حبرئيل ، عن العماد الطبري ، عن أبي علي ، عن والده ، وعن مشايخ السيد فحار الدين تقدموا إلى المفيد وغيره .

قال الشيخ محمد بن صالح : روى لي السيد فحار في السنة التي توفي فيها ، وهي سنة ثلاثين وستمائة ، ومسب ذلك أنه جاء إلى بلادنا وخدمناه وكنت أنا صبي أتولى خدمته ، فأحار لي وقال : ستعلم فيما بعد حلاوة ما حصصتك به .

ح : وعن الشيخ محمد بن صالح ، عن والده أحمد ، عن الفقيه قوام الدين محمد بن محمد الحراني ، عن السيد فضل الله الراوندي ، عن السيد المجتبي ابن الداعي الحسني ، عن الشيخ أبي جعفر الطوسي .

ح : وعن والده أحمد ، عن الشيخ علي بن فرح السوراي ، عن الحسين ابن رطبة ، عن أبي علي عن والده .

ح : وعن والده أحمد ، عن الفقيه الاديب المتكلم الغوي رشيد بن ابراهيم البحراي ، عن القاضي جمال الدين علي بن عبد الجبار الطوسي ، عن والده ، عن الشيخ أبي جعفر الطوسي .

ح : وعن القاضي جمال الدين علي ، مصنفات الشيخ قطب الدين سعيد بن هبة الله ، والسيد أبي الرضا فضل الله الراونديين .

ح : وعن الشيخ محمد بن صالح ، عن محمد بن أبي البركات الصعفاني ، عن عربي ابن مسافر ، عن الحسين بن رطبة ، عن أبي علي ، عن والده .

ح : وعن ابن صالح ، عن السيد رضي الدين بن طاووس ، والشيخ المحقق نجم الدين بن سعيد ، بسندهما المتقدم إلى الشيخ أبي جعفر .

ح : وعن بن صالح ، عن الشَّح علي بن ثابت بن عبيدة السورائي ، عن  
عربي بن مسافر ، عن الحسين بن رطبة ، عن أبي علي ، عن والده .

ح . وعن ابن صالح ، عن الشيخ حبيب الدين محمد بن ساء ، عن والده  
جعفر وعن ابن ادریس كليهما ، عن الحسين بن رطله ، عن أبي علي ، عن والده .

ح : وعن ابن صالح ، عن السيد الفقيه الراشد رضي الدين محمد بن محمد  
ابن محمد بن ريد بن الداعي الحميري ، عن أبيه ، عن أبيه ، عن أبيه ،  
الدهلي الحميري ، عن الشيخ أبي حمزة الطوسي ، وعن السيد المرتضى عالم  
لهدي ، وعن الشيخ سائر ، والقاضي عبد العزيز بن لراح <sup>(١)</sup> ، و الشيخ أبي  
الصلاح بجميع ما صنفوه ورووه .

ح : وبالإسناد إلى شيخنا الشهيد، عن شعبة الحليل المقيته الصالح جلال الدين  
الحسن بن أحمد بن الشيخ محبت الدين محمد بن جعفر بن هبة الله بن ميمون ،  
عن أبيه ، عن أبيه ، عن أبيه ، عن الشيخ أبي عبد الله الحسين بن محمد  
ابن طاهر المقدادي عن أبي علي ، عن والده الشيخ أبي جعفر الطوسي .

وبهذه الطرق نروي جميع مصنفات من تقدم على الشيخ أبي جعفر من المشايخ المذكورين وغيرهم ، وجميع ما اشتمل عليه كتابه وهرست أسماء المصنفين وجميع كتبهم ورواياتهم بالطرق التي له اليهم ، ثم بالطرق التي تصبغها الأحاديث .  
وانما أكثر الطرق إلى الشيخ أبي جعفر ، لأن أصول المذهب كلها ترجع إلى كتبه ورواياته .

وأجزم له أدام الله تعالى معاليه أن يروي عني جميع ما روه الشيخ الإمام  
الحافظ متحجب الدين أبو الحسن علي بن عبد الله بن الحسن المدعو بحسكا بن

(١) وجدت بخط شيخنا لشهد أن الريح تولى قضاء طرابلس عشرين سه قال أو

ثلاثين مه . كد يوط العلامة الصجاسي .

الحسين بن الحسن بن علي بن الحسين بن الحسين بن بابوية، عن مشيخه، وعن والده، وعن جده وناقي أسلافه، وعن عمه الأعلى الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، بالطرق التي له إليه، وجميع ما اشتمل عليه كتاب فهرسته لاسماء العلماء المتأخرين، عن الشيخ أبي جعفر الطوسي بطرقه فيه اليهم.

وكان هذا الرجل حسن لسط كثير الرواة عن مشايخ عديدة بالاسناد المتقدم إلى السيد بن الاعظم رضى الله عنهما، ولدين علي وحمال الدين أحمد بن طاووس و الشيخ سديد الدين بن مطهر جميعاً عن السيد صفي الدين أبي جعفر محمد بن محمد الموسوي، عن الشيخ العتيق برهان الدين محمد بن محمد بن علي الحمداني القزويني نزيل الري، عن الشيخ منتجب الدين.

وبهذا الاسناد جميع مصنفات السيد صفي الدين بن محمد ورواياته ومصنفات الشيخ برهان الدين القزويني ورواياته وعن الحمداني مصنفات الشيخ أمين الدين أبي عبيد الله بن الحسن الطوسي.

ومصنفات الشيخ سديد الدين الحمصي ومصنفات السيد فضل الله الرازي. ومصنفات الكراحي والصهرشتي عنهم بغير واسطة وكتب الشيخ السعيد أبي الحسين ورام بن أبي فراس المالكي الاثري بواسطة الشيخ منتجب الدين رحمهم الله.

وأروى أيضاً مصنفات ومرويات الشيخ منتجب الدين المذكور، عن الشيخ شمس الدين بن مكّي، عن السيد تاج الدين بن معية الحسيني، عن السيد رضي الدين علي بن السيد عياض الدين عبد الكريم بن طاووس، عن والده، عن الوزير السعيد نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي، عن برهان الدين الحمداني عنه. وعن العلامة جمال الدين، عن والده سديد الدين، عن السيد أحمد بن يوسف العربي، عن برهان الدين القزويني، عن الشيخ منتجب الدين.



وبهذا الطريق<sup>(١)</sup> عن الشيخ متجب لدين ، عن المرتضى والمجتبي اني  
الداعي لحسي ، عن الشيخ المعيد عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين البسابوري  
جميع مصنفاته ومصنفات السيد المرتضى وأخيه الرضي والشيخ أبي جعفر وسالار  
وابن البراج والكرجكي ، عنهم بغير واسطة .

وأخرت له حرس الله محله وكسب عدوه وصدده أن يروي الصحفة الكاملة  
عن مولانا سيد العائدين علي بن الحسين عليه السلام بالاساد المتقدم الى شيخه الشهيد  
عن السيد الساية تاج الدين بن معية ، عن والده أبي جعفر القسم ، عن حاله  
تاج الدين أبي عبد الله جعفر بن محمد بن الحسن بن معية ، عن والده السيد محمد الدين  
محمد بن لحسن بن معية ، عن الشيخ أبي جعفر محمد بن شهر آشوب المدرسي  
عن السيد أبي الصمصام ذي الفقار بن محمد بن معد الحسني ، عن الشيخ أبي  
جعفر الطوسي بسنده المذكور في أولها .

وبطريق آخر عن السيد تاج الدين بن معية ، عن السيد كمال الدين المرتضى  
محمد بن محمد بن السيد رضي الدين الاوي الحسني ، عن حواجه نصير الدين  
محمد بن الحسن الطوسي ، عن والده ، عن السيد أبي الرضا فصل الله الحسني ،  
عن السيد أبي الصمصام عن الشيخ أبي جعفر الطوسي .

وأما كتب لقراءات ، فاما سروي كتاب التيسير لشيخ أبي عمرو لداسي  
بالاساد المتقدم الى السيد تاج الدين بن معية ، عن جمال الدين يوسف بن حماد ،  
عن السيد رضي الدين بن قتادة .

عن الشيخ أبي جعفر عمر بن معن الربري الصريز امام مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله  
عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن عمر بن يوسف القرطبي ، عن الشيخ أبي الحسن  
علي بن محمد بن أحمد النجاشي الصريز المالقي ، عن الشيخ أبي محمد عبد الله

ابن سهل ، عن الشيخ أبي عمرو الداني المصنف .

وأرويه أيضاً عن شيخنا الشهيد ، عن الشيخ عزالدين أبي الراكب حليل بن يوسف الانصاري ، عن عبدالله بن سليمان الانصاري العرنطلي عن أحمد بن علي ابن الطباع الرعيني .

عن عبدالله بن محمد بن محاسن البغدادي ، عن أبي خالد يزيد بن محمد بن رفاعه اللحمي ، عن علي بن أحمد بن خلف الانصاري ، عن علي بن الحسين المرسي عن الشيخ أبي عمرو الداني .

وأما كتاب حرر لامي لمشهور بالشاطبية ، فابي أرويه بهذا الطريق عن الشيخ حليل الانصاري ، عن الحميري بسده ، عن مصعبها أبي القاسم بن فيرة<sup>(١)</sup> الرهيني .

وأرويهما أيضاً عن شيخنا الشهيد ، عن الشيخ جمال الدين أحمد بن الحسين بن محمد بن المؤمن الكوفي ، عن الشيخ شمس الدين محمد النعل المصري ، عن الشيخ رز الدين عبي بن يحيى الحرعي ، عن السيد عزالدين حسين بن قتادة المديني عن الشيخ مكين الدين يوسف بن عبدالرزاق ، عن باطنها .

وعن الشهيد ، عن الشيخ شمس الدين محمد بن عبدالله البغدادي ، عن لشح محمد بن يعقوب المعروف بابن الجرايدي ، عن ولد المصنف ، عن والده الناطم .

وأما كتاب الموجز في القراءات والرعاية في التجويد وباقي كتب مكّي بن أبي طالب المقرئ وكتاب الوقف والابتداء للشيخ شمس الدين محمد بن شار الاساري وباقي كتبه

فابي أرويهما بالاستاذ المتقدم الى السيد رضي الدين بن قتادة ، عن أبي حمص

(١) يكسر الداء واسكان الياء وتشديد الراء وصحها « منه » .

البربري ، عن القاضي بهاء الدين بن رافع بن تميم ، عن ضياء الدين يحيى بن سعدون القرطبي ، عن الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب ، عن الامام أبي محمد مكّي بن أبي طالب المقرئ .

وبالاسناد عن ابن رافع ، عن ضياء الدين ، عن أبي عبد الله الحسين بن محمد ابن عبد الوهاب ، عن أبي جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن مسلمة ، عن أبي القاسم اسماعيل بن سعيد ، عن محمد بن القاسم بن بشار الاساري .

وأروي كتاب الشيخ جمال الدين أحمد بن موسى بن معاهد في اقرآت السبع بالاسناد الى الشيخ جمال الدين بن مطهر ، عن والده سيد الدين يوسف عن السيد صفى الدين محمد بن معد الموسوي ، عن نصير الدين راشد بن ابراهيم البهراني .

عن السيد فضل الله الحسني ، عن أبي الفتح بن الفضل الاحشيدي ، عن أبي الحسن علي بن تقسم بن ابراهيم الحياط ، عن أبي حفص عمر بن ابراهيم الكناي عن المصنف أحمد بن معاهد .

وأما كتب اللغة والعربية ، فهي أروي صحاح اسماعيل بن حماد الجوهري بالاسناد الى الشيخ سيد الدين بن مطهر عن مهدي الدين الحسين بن رده ، عن محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن عبد الصمد التميمي ، عن أبيه ، عن جد أبيه عن الاديب أبي منصور بن أبي القاسم البشكسي ، عن الجوهري المصنف .

وأروي كتاب الجمهرة مع باقي مصنفات محمد بن دريد ورواياته وأجارته بالاسناد المتقدم الى السيد حجار الموسوي ، عن أبي الفتح محمد بن المبدئي ، عن ابن الجواليقي ، عن الخطيب أبي زكريا النريزي ، عن أبي محمد الحسن ابن علي الجوهري ، عن أبي بكر بن الجراح ، عن ابن دريد المصنف .

وبالاسناد عن أبي الفتح العبد بن جميع مصنفات يعقوب بن السكيت صاحب  
 كتب صلاح المنطق وجميع رواياته ، عن الرئيس الحسين بن محمد بن  
 عبد بوهاب المعروف بالخارج ، عن محمد بن أحمد بن المسلم المعدن ، عن أبي  
 القاسم سماعة بن أحمد بن اسماعيل بن سويد ، عن أبي بكر محمد بن القاسم  
 ابن بشار الانباري ، عن أبيه القاسم عن عبد الله بن محمد الراسمي ، عن المصنف ،  
 وعن السيد محار جميع مصنفات لهروي صاحب كتب العربيين ، عن أبي  
 نوح ابن الحوري ، عن ابن الحوالي ، عن أبي ركون الخطيب التبريزي ، عن  
 الورير أبي القاسم المغربي ، عن الهروي المصنف .

وبالاسناد الى الخطيب التبريزي ، عن أبي الفتح سليمان بن أيوب البري  
 عن الشيخ أبي الحسين أحمد بن فارس صاحب كتاب معجم اللغة له ولجميع  
 مصنفاته ، وعن ابن الحوالي ، عن أبي الصقر الواسطي ، عن العنشي ، عن  
 النيسبي ، عن الاطاعي ، عن أبي تمام حبيب بن أوس الطائي صاحب لعمدة  
 لها ولجميع تصانيفه ورواياته .

وعن السيد محار جميع مصنفات أبي النحاس أحمد بن يحيى المشهور بعلب صاحب  
 لفصيح ، عن عميد الرؤساء هبة الله بن أيوب ، عن ابن القصار ، عن أبي الحسن  
 سعد الخير ابن محمد الاندلسي ، عن أبي سعد محمد بن محمد لمطري<sup>(١)</sup> ، عن أحمد  
 ابن عبد الله الاصبهاني ، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن كبسان الجوي ، عن  
 ثعلب .

وأما لعمدة المالكية ، فابي أرويه ، عن شيخنا السعيد شمس الدين محمد  
 ابن مكى ، عن الشيخ شهاب الدين أبي النحاس أحمد بن الحسن بن أحمد الجوي  
 فقيه لصخرة بيت المقدس ، عن الشيخ برهان الدين ابراهيم بن عمر الجعبري ، عن

الشيخ شمس الدين محمد بن أبي الفتح الدمشقي، عن ماطها .

وبالاسناد المتقدم إلى الشيخ رضي الدين المريدي عن والده أحمد ، عن  
شيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد ، عن الشيخ الأديب مهذب الدين بن كرم  
لمحوي .

عن الشيخ نجيب الدين أبي لقاء المكبري والشيخ علي بن فرح السورايي  
كلاهه ، عن الشيخ أبي محمد عبد الله بن أحمد بن الحشاش المحوي ، عن السيد  
النجيب هبة الله بن الشجري .

عن السيد أبي المعمر يحيى بن هبة الله بن طباطبا الحسني ، عن القاضي أبي  
القاسم عمر بن ثابت الثمالي المحوي ، عن ابن حني لكاتب النسخ وعبره من  
مصنفاته .

وبالاسناد إلى السيد فحار عن أبي الفتح الميداني ، عن ابن الحواليقي  
جميع كتبه ، وعن ابن الحواليقي عن أبي ركبب يحيى بن علي بن الحطيط  
التبريزي جميع كتبه .

وعن التبريزي ، عن أبي العلاء المعري والشماسي وأبي الحسن ابن عبد  
الوارث جميع كتبهم .

وعن الشماسي ، عن ابن حني جميع كتبه ، وعن ابن حني ، عن أبي علي الفارسي  
جميع كتبه .

وعن الربيعي جميع كتبه ، وعن أبي علي الفارسي ، عن أبي بكر بن السراج  
جميع كتبه ، وعن ابن السراج عن الزجاج جميع كتبه .

وعن الزجاج عن أبي العباس المبرد جميع كتبه ، وعن المبرد عن أبي عثمان  
المدرسي جميع كتبه ، وعن أبي عثمان المازني عن الجرمي جميع كتبه .

وعن أبي الحسن الأحفش جميع كتبه ، وعن أبي الحسن الأخفش عن



وسلامه عليهم أجمعين .

قال : قال رسول الله ﷺ لبعض أصحابه ذات يوم : يا عبد الله أحب في الله ، وأخص في الله وول في الله وعاد في الله فانه لاتنال ولاية الله الا بذلك . ولايحذر رجل طعم الايمان وان كثرت صلاته وصيامه حتى يكون كذلك ، وقد صارت مواحة الناس بومكم هذا أكثرها على الدنيا عليها يتوادون وعليها يتباعضون وذلك لايفني عنهم من الله شيئاً .

فقال الرجل : يا رسول الله كيف لي أن أعلم أبي قد واليت وعاديت في الله ومن ولي الله عرواح حتى اواليه ومن عدوه حتى اعاديه ؟ فاشار له رسول الله صلى الله عليه وآله الى علي عليه السلام فقال : ألا ترى هذا ؟ قال : بلى ، قال : ولي هذا ولي الله وواله ، وعدو هذا عدو الله معاده ، والولي هذا ولو أنه قاتل أهلك وولذلك وعاد عدوه ولو أنه أبوك أو ولدك <sup>(١)</sup> .

فليرو ذلك وغيره عني بهذه الطرق وغيرها مما ذكره الاصحاب في كتبهم ، وصمموه اجاراتهم ، خصوصاً كتاب الاحارات لكشف طرق المقاربات الذي جمعه السيد السعيد الطاهر رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن محمد الطاووس الحسيني .

والاحارة التي أجارها العلامة جمال الدين الحسن بن يوسف بن مطهر للسيد الطاهر الاصيل أبي الحسن علي بن محمد بن زهرة فانها اشتملت على المهم من كتب الاصحاب ، وأكثر علماء الاسلام من الحديث والتفسير والعقده واللفظة والعريية والنثر والنظم وغيرها .

وكتاب فهرست الشيخ منتجب الدين علي بن عبد الله بن بابويه ، وفهرست لشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي قمى الله سرهم وحيابهم بالجنان

(١) رواه في تفسير الامام الحسن العسكري عليه السلام .

وسرهم، وجعلنا من رفقاتهم في الرقيق الأعلى، بجاء سيد المرسلين وآله الطاهرين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين

وأخذ عليه في ذلك بما أخذ علي من المهدي بملازمة تقوى الله سبحانه فيما يأتي ويذر، ودوام مراقبته، والأخذ بالاحتياط التام في جميع أمور، خصوصاً في الغنى، فإن المفتي على شعير جهنم، وبذل العلم لاهله، وبذل الوسخ في تحصيله وتحقيقه والاحلاص لله تدلي في طمعه وبذله، فليس وراء هذا السب من مطلب إذا حصلت شريطته .

فقد روينا عن مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله تعالى عليه أنه قال : من كان من شيعتنا عالماً بشريعتنا ، فأخرج صغعاء شيعتنا من ظلمة جهنم إلى نور العلم الذي حوساه ، جاء يوم القيامة على رأسه تاج من نور يصبىء لاهن جميع العرصات وعليه حلة لا يقوم لأقل منك منها الدنيا بعدايرها . وبإدى ماد هذا عالم من بعض تلامذة علماء آل محمد الأفاضل أخرجه من ظلمة جواره في الدنيا فليتشتت به يخرجه من حيرة ظلمة هذه العرصات إلى بره الجنان، يبحر كل من كان عليه في الدنيا حيراً أو فتح عن قلبه من الجهل قهلاً أو أوضح له عن شبهة الحديث<sup>(١)</sup> .

وعن مولانا العسكري عليه السلام أنه قال عن رسول الله ﷺ أشد من يتم اليتيم يتم انقطع عن إمامه ولا يقدر على الوصول إليه ، فلا يدري كيف حكمه فيما ابتلى به من شرايع دينه الا من كان من شيعتنا عالماً بعلومنا هدى الجاهل بشريعتنا كان معنا في الرقيق الأعلى<sup>(٢)</sup> .

فسال الله سبحانه ونور وجهه الكريم، ونتموّل إليه بأكرم خلقه عليه محمد

(١) تفسير الامام العسكري عليه السلام ص ٣٣٩ .

(٢) تفسير الامام العسكري عليه السلام ص ٣٣٩ .



وأهل بيته الطاهرين أن يصلي عليهم أجمعين ، وأن يحشرنا في رمرتهم ونحت  
لوائهم ويقبوا آثارهم، ويجعلنا من عداد أوليائهم، انه أرحم الراحمين وأكرم  
الأكرمين .

وكتب هذه الأحرف بيده الفاتية زين الدين<sup>(١)</sup> بن علي بن أحمد شهر باس  
لحاجة تجاور الله تعالى عن ميثاته ووقفه لمرصاته ، ليلة الخميس لثلاث ليل  
مضت من شهر جمادى الآخرة سنة إحدى وأربعين وتسعمائة حامداً مصلياً على  
رسوله وآله مستغفراً من ذنوبه ، والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد  
النبي وآله .

وجاء في آخر نسخة العلامة المجلسي قدس سره بخطه الشريف هكذا :  
وأقول . قد نقلتها من خط يقر من خطه قدس الله روحه ، موافق ما نقل منه  
حسب الطاقة .



## الفهارس العامة



## فهرس الكتاب والرسائل

٥	مقدمة المحقق حول حياة المؤلف
٦	الاطراء على المؤلف والثناء عليه
١١	تأليفه القيمة
٣٧	بحث حول كتب حقائق الايمان
٣٨	امسح المعتمده حين التحقيق
٤٧	حقائق الايمان أو رسالة حقيقة الايمان والكمهر
٤٩	مقدمة المؤلف وعلة تأليف الكتاب
٥٠	تعريف الايمان لغة
٥١	الاستدلال بالآيات الشريفة على معنى الايمان
٥٢	المتبادر من معنى الايمان والمناقشة فيه
٥٣	تعريف الايمان الشرعي
٥٤	معنى التصديق المعتر شرعاً في معنى الايمان
٥٥	حجج المذاهب في الايمان والمناقشة فيها
٥٥	رأي المحقق الطوسي في قواعد العقائد

- ٥٥ رأي أهل السنة في المراد من الإيمان
- ٥٦ رأي لفصل القوشحي في الإيمان
- ٥٦ الاستدلال بالآيات الشريفة على أن الإيمان هو اليقين
- ٥٧ الاستدلال بالسنة على أن الإيمان هو الحرمان، الثابت
- ٥٨ المناقشة في لادالة الدالة على أن الإيمان هو اليقين
- ٥٩ اعتبار اليقين في المعارف
- ٦٠ الاستدلال بالاجماع على وجوب المعرفة و المناقشة فيه
- ٦١ الاحتجاج على وجوب التقليد في المسائل الاصولية والحوار عنه
- ٦٢ الاحتجاج بالآيات على الهي عن النظر والحوار عنه
- ٦٣ امر د من الهي عن الكلام في مسألة القدر
- ٦٤ الاحتجاج ابي المتنر والمناظره لحصين اليقين
- ٦٦ ابطال مذهب القائلين بالتقليد في المعارف
- ٦٧ الاستدلال بقوله تعالى «ليطمئن قلبي» والحوار عنه
- ٦٨ الاستدلال بقوله تعالى «وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون»
- ٦٩ المقالة الثانية أن الاعمال ليست حراً من الإيمان ولا بعينه
- ٧٠ الجواب عن المقالة الثانية
- ٧١ الاستدلال بقوله تعالى «أو لئن كتب في قلوبهم الإيمان»
- ٧٢ الاحتجاج بقوله تعالى «وقله مطمئن بالإيمان»
- ٧٢ الاحتجاج بالسنة على المقالة الثانية والحوار عنه
- ٧٣ الاجماع على أن الإيمان شرط لسائر العبادات والمناقشة فيه
- ٧٤ الايراد على المقام الأول
- ٧٥ استناد لكفر الي نفي احباً بآءون الاعتقاد

- ٧٧ هل الايمان هو نفس المعرفة أو غيرها ؟
- ٧٨ الار د على القائلين بكون الايمان معاير المعرفة
- ٧٩ انعم الحاصل للنفس قد يكون غير اختياري وعبر كسبي
- ٨٠ مذهب الكرامية في الايمان
- ٨١ الاستدلال بالآيات والروايات على مذهب الكرامية
- ٨١ الجواب عن مذهب كرامية في الايمان
- ٨٢ مذهب المعتزلة في الايمان
- ٨٢ الاستدلال بالآيات الشريفة على مذهب المعتزلة
- ٨٣ الجواب عن آيات الواردة في ذلك
- ٨٤ مذهب القائلين بأن الانسان من الواحشات وترك المحظورات
- ٨٤ لاستدلال بالآيات والروايات على هذا المذهب
- ٨٥ الجواب عن الآيات والروايات
- ٨٦ الر م الحميم في آية «ومن لم يحكم بما أمره» إلح
- مذهب لقائلين بأن الايمان تصديق بالجنان وقرار باللسان وعمل
- ٨٧ بالأركان
- ٨٧ لاستدلال بالروايات الواردة على هذا المذهب
- ٨٨ المناقشة في الروايات سداً ودلالة
- مذهب القائلين بأن لايمان هو التصديق مع كلعتي الشهادة والجواب
- ٨٩ عه
- ٨٩ مذهب انقائين بأن الايمان هو التصديق مع الاقرار باللسان
- ٨٩ الاستدلال بالآيات الشريفة على هذا المذهب والمناقشة فيها
- ٩١ الاستدلال بالضرورة على أن الايمان هو التصديق

- المراد من شهادة في قوله تعالى «والله يشهد أن المافظين لكادون» ٩٢
- لروم كفر الساكن لو كان الاقرار باللسان حراً بالإيمان ٩٣
- عدم دلالة الآيات على أن الاقرار معتبر في الإيمان ٩٤
- محتار المحقق الطوسي في فصوله ٩٥
- قبول الريادة والنقصان وعدمه في المنتصف بالإيمان ٩٦
- دلالة الآيات الشريفة على قبول الريادة والنقصان ٩٧
- الجواب عن آيات الدلالة على ذلك ٩٨
- استدلال بعض المحققين على قبول الريادة والنقصان ٩٩
- الاستدلال بالرواية الشريفة على قبول الريادة والنقصان ١٠٠
- المناقشة السدنية في الرواية المروية ١٠١
- لمناقشة الدلائل في الرواية المسقولة ١٠٢
- التوسعة في حقيقة الإيمان ١٠٣
- تحقق الإيمان الشرعي بالمصدق الجارم ١٠٤
- بيان حقيقة الكفر ١٠٥
- تعريف حقيقة الكفر وما يرد عليه ١٠٦
- الجواب عن مانعة تعريف الإيمان ١٠٧
- تعريف الغزالي وبعض الأشعرى للكفر والجواب عنه ١٠٨
- امكان كفر المؤمن بعد اتصافه بالإيمان وعدمه ١٠٩
- استدلال بعض الأعلام على عدم حوار روال الإيمان الحقيقي ١١٠
- الأجسام والموااة والبحث عنهما ١١٠
- دلالة بعض الآيات على إمكان عروص الكفر بعد الإيمان ١١١
- مناقشة السيد الشريف لمرتضى على ذلك ١١٢



- ١١٣ اختيار لمؤلف مذهب السد المرتضى قس سرهما
- ١١٤ بيان حقيقة الاسلام
- ١١٥ مذهب القائلين بالتغاير بين حقيقة الاسلام والايمان
- ١١٦ الاستدلال على مذهب القائلين بالاتحاد بينهما والحواف عنه
- ١١٧ الاحتجاج على مذهب التغاير والحواف عنه
- ١١٨ الاسلام من الحقائق لاعتبارية للشارع
- ١١٩ قوله تعالى « لا لدين عند الله الا الاسلام » والكلام حوله
- ١٢٠ الاحتجاج على مذهب القائلين بالتعصيل ولسافته فيه
- ١٢١ كفاية للحكم بالاسلام مع أقر بالشهادتين
- ١٢٢ المسافهة في الايات الواردة في ذلك
- ١٢٦ اعتبار الطاعة في حقيقة الايمان
- ١٢٧ كلام أمير المؤمنين ع في تناسخ الاسلام
- ١٢٨ المراد من النسبة في كلامه ع
- ١٢٩ مراد من التصديق والافرار في كلامه ع
- ١٣٠ المستبعد من كلامه ع
- ١٣١ لمسافهة على لقائلين بعموم الاسلام
- ١٣٢ المراد من الحكم بسلامه ظاهراً
- ١٣٣ حكم الانسان في زمان مهلة النظر
- ١٣٤ هل يترتب ثواب أو عقاب على ذلك ؟
- ١٣٥ تعيين زمان التكليف بالمعارف الالهية
- ١٣٦ المراد من البلوغ والعقل
- ١٣٧ الاستدلال بقوله ع «رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ »

- ١٣٨ تحقيق حول مراتب الادراك
- ١٣٩ المراد من المراتب النظرية
- ١٤١ مراتب العقل العملي
- ١٤٢ معنى الدليل الكافي في حصول المعرفة المحيطة للإيمان
- ١٤٤ بيان المعارف التي يحصل بها الإيمان
- ١٤٤ معرفة الله تعالى وتقدس
- ١٤٥ الصفات الثبوتية وتعدادها
- ١٤٦ المراد من الإرادة في صفاته الثبوتية
- ١٤٧ التصديق بعذله تعالى شأنه
- ١٤٨ التصديق بنبوة محمد ﷺ
- ١٤٩ التصديق بامامة الاثنا عشر صلوات الله عليهم أجمعين
- ١٥٠ ما يعتبر في الاعتقاد بامانتهم ﷺ
- ١٥١ لاند من الاعتماد بالامام علي عليه السلام في كل زمان
- ١٥٢ الامامة عندنا بنص الله تعالى ورسوله
- ١٥٣ الاستدلال على وجوب الامامة
- ١٥٤ وجود الامام علي عليه السلام لطف من الله تعالى في كل زمان
- ١٥٤ استدلال أهل السنة على وجوب الامام سمعاً على العباد
- ١٥٥ المناقشة في احتجاجات القوم
- ١٥٦ توصية المؤلف بالمراجعة الى كتاب الطرائف والعمدة وغيرهما
- ١٥٧ المناقشة في الاجماع الذي استدلوا به على نصب الامام
- ١٥٩ التصديق بالمعاد الجسماني
- ١٦٠ كون المعاد الجسماني من ضروريات الدين

- ١٦١ الايات الدالة على المعاد الجسماني
- ١٦٣ شهة الاكلن والمأكول
- ١٦٣ ما يحب الاعتقاد به من أحوال يوم القيامة
- ١٦٤ كفاية الاعتقاد احوالا ب نفع يوم القيمة
- ١٦٥ رسالة الاقتصاد
- ١٦٧ حلة تأليف الرسالة
- ١٦٨ تفسير الشريعة وفائدها وحكمة وضعها
- ١٦٩ في التفكير والاستدلال
- ١٧٠ كلام السيد بن طاووس في ذلك
- ١٧١ كلام حول العطره الانسانية
- ١٧٢ بيان كيفية معرفة الصانع
- ١٧٢ مراتب الانسان في المعرفة
- ١٧٤ بيان كيفية معرفة التوحيد وباقي المسائل لاصولية
- ١٧٤ التوحيد على ثلاثة أقسام
- ١٧٥ عدم توقف تحصيل الايمان على العلوم المدونة
- ١٧٦ الكلام على تعلم علم الكلام
- ١٧٦ التحدث عن الحوص في المدح الكلامية
- ١٧٧ كلام السيد ابن طاووس في علم الكلام
- ١٧٨ بيان حال علم المنطق
- ١٧٩ عدم فائدة علم المنطق في تحصيل المعارف الالهية
- ١٨٠ المراد من الدال والمدلول والتصور و تصديق
- ١٨١ الاشكال الاربعة

- ١٨٢ تقسيم الفروع
- ١٨٣ تفسير الاجتهاد وتعيين ما هو المراد
- ١٨٤ لمناقشة في تعريف الاجتهاد
- ١٨٥ أحكام الاجتهاد
- ١٨٦ جوار التجزئة في الاجتهاد
- ١٨٧ الاستدلال بالروايات الشرعية على حوار ذلك
- ١٨٨ بيان كيفية الاستدلال
- ١٨٩ طريق معرفة الاحكام الغير لصورية
- ١٩٠ تسهيل تحصيل الاجتهاد
- ١٩١ الفرق بين المجتهد والمفتي والقاضي
- ١٩٢ عدم جوار حلل الرمان عن المجتهد
- ١٩٣ الاستدلال بأية المعر على وجوب تحصيل الاجتهاد
- ١٩٤ أدلة الفقه عندما ثلاثة عند التحقيق
- ١٩٤ عدم حجبة القياس
- ١٩٥ المعتبر من حجبة الاجماع
- ١٩٦ ذكر العلوم التي ذكرها العلماء وعدوها من شرائط الاجتهاد
- ١٩٧ المعتبر من مباحث أصول الفقه
- ١٩٨ المعتبر من العلوم التي لها مدخل في تحصيل الاستدلال
- ١٩٩ مباحث التقليد
- ٢٠١ تحقيق حول العمل بقول الميت
- ٢٠٢ عدم جواز تقليد الميت
- ٢٠٣ موعظة حسنة لمن كان يرحلوا الله واليوم الآخر

- ٢٠٤ ملازمة التقوى واتباع الحق و لانصاف من النفس
- ٢٠٧ رسالة في العدالة
- ٢٠٩ تعريف العدالة لغة
- ٢١٠ المراد من لحكمة والشجاعة والهمة
- ٢١١ تعريف العدالة شرحاً
- ٢١٢ المراد من الكناثر وتعدادها
- ٢١٢ الرواية المروية الدالة على معرفة عدالة الرجل
- ٢١٤ المراد من الاصرار على الصغيرة
- ٢١٧ جواب مسائل شيع أحمد العاملي
- ٢١٩ ما معنى أن صلة العمر تزيد في العمر ؟
- ٢٢٠ ما لو آخر الوقت ومات في أثناء الاحارة
- ٢٢٠ سؤال عن ذية المقتول
- ٢٢٠ حوار تأخير الصلاة الى آخر الوقت
- ٢٢١ ما لو طئ التسليم فأحرم صلاة أخرى ثم ذكر النقص الاولى ركعة
- ٢٢١ ما لو تعارض النصف الاول مع فوات ركعة
- ٢٢١ حكم تعليق البيع على الواقع
- ٢٢١ جوار التصرف في الثمار على رؤوس الاشجار مع اعراض المالك
- ٢٢٢ ما لو تعارض فعل الصلاة جماعة في الوقت المناحر عن فضيلتها
- ٢٢٢ ما لو دعا لحصم حصمه الى الحاكم وهو معسر
- ٢٢٢ ما لو نوى الوجوب والتدب في عبادة واحدة
- ٢٢٢ ما لو شك في دخول الوقت وصلى فصادف الوقت
- ٢٢٢ هم جوار التعويل على الظن مع وجود الطريق الى العلم به

- ٢٢٣ المأكول في المحبصة مضمون على الاكل
- ٢٢٣ عدم لزوم الارتداد لو فعل فعلاً جاهلاً بوجبه
- ٢٢٣ دهن الحليب ليست من الحامدات
- ٢٢٣ حكم الدفاع المؤدي الى القتل
- ٢٢٣ حوار السفر مع الودعة لو خاف عيها مع الإقامة والسفر
- ٢٢٣ ما لو بدر شيئاً معيماً على الامام عليه السلام ولم يعيه
- ٢٢٣ حوار اطعم من لا يعتد وجوب الصوم في شهر رمضان
- ٢٢٤ المؤونة المستخرجة من المحبس
- ٢٢٤ الاعتبار بكثرة الاستحاضة
- ٢٢٤ ما لو حصت الحاة الوسطى في وقت الظهريين أو العشائين
- ٢٢٤ عدم جوار السجود للاب والروح والعالم
- ٢٢٤ ما لو تواطئا على شرط فنياه حين المقد
- ٢٢٤ ما لو تواطئا على بيع وفي أنفسهما رده بعد مدة بزيادة
- ٢٢٥ سقوط العطرة ما لو اتفق فقير على عبي عنهما
- ٢٢٥ تعلق الصان معطلا على الصبي لو أُلِف مال غيره
- ٢٢٥ عدم صحة الصرف معاطاة
- ٢٢٥ حوار لتصديق ما لو كان في ذمته حق وبش عن صاحبه
- ٢٢٥ عدم وجوب تكفين من تجب نفقته عدا الروجة
- ٢٢٥ جواز أحد الصدقة كل واحد من الاب والابن من الآخر لو كان فقيراً
- ٢٢٥ وجوب الخمس في الحطة لوررعها وفصلت عن مؤونته
- ٢٢٥ عدم وجوب الجهر في مواضعه فيما لو استأجرت المرأة عن الرجل
- ٢٢٦ تحيير المصلي في الجهرية بين الجهر والاختفات

- ٢٢٦ حوار أحد الروجة الفقيره الركاة فيما لو روجها عسى
- ٢٢٦ وجوب الارصاع فيما لو تبرع الام أو غيره به
- ٢٢٦ حوار مسح الاحارة لظن فيما لو طلع أثناء الاجارة
- ٢٢٦ أولويـب صاحب الملك بالماء والشمح المحتمان في ملكه
- ٢٢٦ عدم صحة بيع لاثـن بالاثـن مؤحلا مع التبعص في المجلس
- ٢٢٦ عدم حوار تناول الحر والنجم الموصى لغيره
- ٢٢٧ كراهة لصوم مندوب بدون ادن الاب
- ٢٢٧ يحرم لسفر بدون ادن الاب وعدم تفقير الصلاة
- ٢٢٧ عدم وجوب أخذ المعصوب واتصاله الى أربانه فيما لو طهره به
- ٢٢٧ معنى قوله ﷺ «حب عني ﷺ حسة لا نصـر معها سيئة» الحج
- ٢٢٨ عدم حوار قصـ لركاة معحلا فيما لو كان دين العرم مؤحلا
- ٢٢٨ لمراد من أب صوم العدير يعدل صوم لدهر
- ٢٢٨ هل الواجب مطلقاً أفصل من المندوب أم لا ؟
- ٢٢٩ ما المراد من الرحم ؟
- ٢٢٩ تملك المسلم لاسدع بالارض المحنصة بالامام ﷺ بالاحياء
- ٢٢٩ ما لو مات وعليه خمس أو ركاه أو حج أو دين لم يوص به
- ملومات المستأجر للحج واشترط عليه ايـقاع كل فعل في محنه منه بنفسه
- ٢٢٩
- ٢٢٩ ما لو مس الميت نسه أو شعره أو طهره
- ٢٢٩ لأمرق في همة ثواب الطاعات المندوبة والواجبة
- ٢٣٠ حوار تحري قضاء الصوم الواجب في الايام المستنحة
- ٢٣٠ ما لو كان جراب الدعوى موقوفاً على العلم بالمدعى

- ٢٣٠ صحة هبة الحمل والاكْتفاء في الروم نقص الام
- ٢٣٠ ما لو اجتمعت لحالة العلب أو الوسطى من الاستحاضة مع العجانة
- ٢٣٠ لأنس تنجديد نية قضاء الصوم قبل الروال
- ٢٣٣ ما لو كان الواقف على الفقراء فقيراً
- ٢٣١ عدم وجوب العمل بمن سقط لدون أربعة أشهر
- ٢٣١ عدم وجوب القضاء على الولد عن أبيه المرتد عن فطرة
- ٢٣١ ما لو باع اليهودي أو النصراني صوماً أو جلدأ في بلاد الاسلام
- ٢٣١ بظهير نصايون الحس بالماء لقيس
- ٢٣١ يحوز أن يسوي في الصلاة بنية عمادة أخرى
- ٢٣١ حكم تقليد المحالف والفاقي في قراءة القرآن
- ٢٣٢ وجوب تطهير الحديد المشرب بالحس
- ٢٣٢ حكم ما لو أعطى المكلف بارأ لصي فأمدحها في مدح فسرت وجنت
- ٢٣٢ حكم علة الطل بظاهرة الجلد لمطروح في بلاد الاسلام
- ما المراد من قوله تعالى «ان تدوا ما في أنفسكم أو تحبوه بحاسبكم به الله» ؟
- ٢٣٢ حكم ما لو وطئ لئالغ بهيمة غيره
- ٢٣٣ حكم بيع الثياب المطوية بالمشاهدة
- ٢٣٣ حكم الكلام الواجب خلال الصلاة
- ما لو شرع في القراءة أو التسبيح في الاخيرين وأراد العدول الى الآخر
- ٢٣٣ استحباب حكاية الادان تاسع لشرعية الادان
- ٢٣٣ ما لو أعطى ثوبه لفاقي ليظهره



- ٢٣٣ حكم بيع اللبس والديس الحسان على لمخالف والكافر
- ٢٣٤ لروم نشر الحرمة وعدمه فيما لو أوقف غير البائع مثله
- ٢٣٤ عدم جوار لحكم لطالب العلم العدل
- ٢٣٤ ما لو طين حائط أو سطح بطين بحس جمعته الشمس
- ٢٣٤ ما لو وقع فطرة من بول مأكول اللحم في مئذع
- ٢٣٤ يكفي في الفقير كونه يعتقد معتقد الامامية
- ٢٣٥ ما لو أحد الفقير من مال الركاه ما يكفيه سبب متعددة دعة
- ٢٣٥ ما لو ظفر المقاص بغير جنس ماله
- ٢٣٥ جوار نقر حصر الحامع الى حامع آخر مع احتياجه
- ٢٣٥ جوار المقاصة لو لم يكن له على الغريم بنة
- ٢٣٥ ما لو أرسل اسب سلاماً مع غيره
- ٢٣٥ حكم انواطى على الحرمس في الارض بالنصب
- ٢٣٦ مالو أوصف لعة أو بحالة ولد الاح أو لاحت لرس زوجها
- ٢٣٦ مسألة في الارث
- ٢٣٧ اجازة الحديث
- ٢٣٩ أشرف أنواع العلوم
- ٢٤٠ ترجمة الشيخ حسين العالمى
- ٢٤٢ الكتب التي قرأها الشيخ حسين عند الشهيد الثاني قدس سره
- ٢٤٣ الطريق الى رواية كتب الشهيد الاول
- ٢٤٤ مشايخ الشهيد الثاني
- ٢٤٥ الطريق الى مشايخ الاحارة
- ٢٤٦ لطريق الى شيخ المشايخ لعلامة المحلى قدس سره

- ٢٤٧ الطريق الى مشايخ العلامة ومن تقدمه
- ٢٤٨ الطريق الى كتب أحمد بن طاروس قدس سره
- ٢٥٠ الطريق الى والد وأخ العلامة الحلي
- ٢٥١ الطريق الى مشايخ المحقق الكركي
- ٢٥٢ الطريق الى المحقق الحلي
- ٢٥٣ الطريق الى أرباب كتب الحديث واقفه
- ٢٥٤ الطريق الى الشيخ الطائفة قدس سره
- ٢٥٥ الطريق الى السدس الشريفين المرتضى والرضي
- ٢٥٦ الطريق الى ابن النصائري وغيره
- ٢٥٧ الطرق المتعددة الى أبي جعفر الطوسي قدس سره
- ٢٦٠ الطريق الى مصنفات الأصحاب
- ٢٦١ الطريق الى كتب القراءات
- ٢٦٣ الطريق الى كتب اللغة والعربية
- ٢٦٧ نقل رواية للمعص من مشايخه الى السيّد محمد باقر
- ٢٦٩ خاتمة لرسالة

## فهرس الايات القرآنية

الاية	رقمها	الصفحة
ومن الناس من يقول انا بالله		
وباليوم لآخر وما هم بمؤمنين	٨	٩٣ ، ٨٩ ، ٥٧
فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به	٨٩	٩١
لا ينال عهدي الظالمين	١٢٤	١٥٣
وما كان الله ليضيع ايمانكم	١٤٣	٨٣
ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو		
كافر	٢١٧	١١٢
أو لم يؤمن قال بلى ولكن ليطمئنن		
قلبي	٢٦٠	٦٧
ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً		
كثيراً	٢٦٩	١٦٨
ان الدين آثموا وعملوا الصالحات	٢٧٧	٦٩

## آل عمران

الاية	رقمها	الصفحة
ان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله	٢٨٤	٢٣٢
ن الدين عند الله الاسلام	١٩	١١٥ ، ١١٩
آمننا بما أنزلت	٥٣	١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤
ومن ينم عن غير الاسلام ديباً فلن يفلح		٥٠
مه	٨٥	٨٣ ، ١٢٢ ، ١٢٣
يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا الدين		
كفروا يردوكم بعد ايمانكم كافرين	١٠٠	١١٠
يوم تبص ووجهه تسود ووجهه	١٠٦	١٦٢
وينفكرون فسي خلق السماوات		
والارض	١٩١	٦٣

## النساء

كلما نضجت جلودهم بدلناهم		
جلوداً غيرها	٥٦	١٦١
أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي		
الامر منكم	٥٩	١٥٢
يا أيها الذين آمنوا بالله ورسوله	١٣٦	٥٢
ان الذين آمنوا ثم كفروا	١٣٧	٧٤ ، ١١٠

المائدة

الآية	رقمها	الصفحة
انما يتقبل الله من المتقين	٢٧	٨٤
آمنوا بأمرهم ولم تؤمن قلوبهم ٤١	٤١	١١٢ ، ٥١
ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون	٤٤	٨٤
ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون	٤٧	٨٥
ليس على الدين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا والله يحب المحسنين	٩٣	٩٧

الانعام

هم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون	٣٣	٩٢
وما من دابة في الارض يطير بجناحه الا امم أمثالكم	٣٨	١٦٢
ان يتبعون الا الظن	١١٦	٥٦

## الاعراف

الآية	رقمها	الصفحة
ونادى أصحاب الجنة	٤٤	١٦٢

## الانفال

واذا تليت عليهم آياته زادتهم		
إيماناً	٢	٩٧

## التوبة

وعهد الله المؤمنين والمؤمنات		
جنت	٧٢	١٠٢
يا أيها الذين آمنوا اتقوا وكونوا		
مع الصادقين	١١٩	٧١
فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة		
ليتفقدوا في الدين	١٢٢	١٩٣
وإذا ما أنزلت سورة فسئلهم من		
يقول أيكم رآه هذه إيماناً	١٢٦	١٠١

## يونس

إن الظن لا يغني عن الحق شيئاً		
	٣٦	٥٦

هود

الآية	رقمها	الصفحة
يوم يأت لا تكلم نفس الا بإذنه	١٠٥	١٦٢

يوسف

وما أنت بمؤمن لنا	١٧	٥٠
واسأل القرية	٨٢	١١٧
وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم		
مشركون	١٠٦	٦٨

النحل

فاسألوا أهل الذكر ان كتتم		
لا تعلمون	٤٣	٢٠٣ ، ١٩٩
وجادلهم بالتى هى أحسن		
	١٢٥	٦٣
وقلبه مطمئن بالإيمان	١٠٦	٧٢
اولئك الذين طبع الله على		
قلوبهم	١٠٨	٧٢

الاسراء

فيقولون من بعدنا قل الذي

الاية	رقمها	الصفحة
طركم أول مرة	٥١	١٦١
فمن أوتى كتابه يمينه	٧١	١٦٢
لقد علمت ما أنزل هؤلاء الا رب		
السموات والارض	١٠٢	٩٤ ، ٩١

## الكهف

نحن نقص عليك نبأهم بالحق		
انهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم		
هدى	١٣	١٠١
ولا يشرك به أحداً	١١٠	١٧٤

## مريم

يوم نحشر المتقين الى الرحمن		
وفداً	٨٥	١٦٢

## سورة طه

فتولوا له قولاً ليأى الله يتذكر أو		
يخشى	٤٤	٩٤
أفصيت أمري	٩٣	١٨٨
ومن يعمل من الصالحات وهو		
مؤمن	١١٢	٦٩



### الانبياء

الاية	رقعها	الصفحة
قل لو كان فيهما آلهة الا الله		
نفسدنا	٢٢	١٧٤
ولا يشفعون الا لمن ارتضى	٢٨	١٦٢

### الحج

يوم ترونها تذهل كل مرضعة		
عما أرضعت وتضع كل ذات		
حمل حملها وترى الناس سكارى		
وما هم بسكارى	٢	١٦٢

### النور

يوم تشهد عليهم السنتهم وأيديهم		
وأرجلهم	٢٤	١٦١
يهدي الله لنوره من يشاء	٣٥	١٧٤

### النحل

وجعلوا بها واستبقتهما أنفسهم	١٤	٩١ ، ٨٩ ، ٧٧
------------------------------	----	--------------

### العنكبوت

فأمن له لوط	٢٦	٥٠
-------------	----	----

الاية	رقمها	الروم	الصفحة
أولم يتفكروا في أنفسهم ما خلق الله	٨		٦٣
فأنقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها	٣٠		١٦٩

## يس

فاذا هم من الاجداث الى ربهم ينسلون	٥١		١٦١
قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة ٧٨			١٦١

## الزمر

ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة	٦٠		١٦٢
--	----	--	-----

## شاعر

ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا	٤		٦٢
وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق			٦٢

## فصلت

وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا ٢١			١٦١
----------------------------------	--	--	-----

## الدخان

الآية	رقمها	الصفحة
يوم لا يغني مولا عن مولا شيئاً ٤١	٤١	١٦٢

## الجاثية

ونخسّم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله	٢٣	٧٢
ان هم الا يظنون	٢٤	٥٦

## محمد ص

فاعلم أنه لا اله الا الله	١٩	٥٨
---------------------------	----	----

## الفتح

ليزدادوا ايماناً مع ايمانهم ٤	٤	٩٧
-------------------------------	---	----

## الحجرات

وان طائفتان من المؤمنين اقتلوا ٩	٩	٧٠
ان بعض الظل اثم ١٢	١٢	٥٦
قالت الاعراب آمنة ١٤	١٤	٨٩ ، ٧١ ، ٦٧ ، ٥٠
		١١٥ ، ٩٥ ، ٩٣
		١٢٠ ، ١١٧

الآية	رقمها	الصفحة
انما المؤمنون الذين آمنوا بالله		
ورسوله ثم لم يرتابوا	١٥	٥٧
يؤمنون عليك أن أسلموا قل لا		
تمنوا علي إسلامكم بن الله يمس		
عليكم أن هذاكم للإيمان	١٧	١٧٤

## ق

يوم تشق الأرض عنهم سراخاً		
ذلك حشر علينا يسير	٤٤	١٦١

## الذاريات

فأخرجنا من كان فيها من		
المؤمنين فما وجدنا فيها غير		
بيت من المسلمين	٣٥ - ٣٦	١٢١ ، ١١٦

## المجادلة

اولئك كتب في قلوبهم الإيمان	٢٢	٩٥ ، ١٧١
-----------------------------	----	----------

## الأنعام

نشهد أنك لرسول الله والله يشهد		
ان المنافقين لكاذبون	١	٩٢

## التغابن

الاية	رقمها	الصفحة
هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن	٢	٨١ ، ٦٣

## الجن

ومن يعص الله ورسوله فان له دار جهنم	٧٣	١٨٨
--	----	-----

## القيامة

أيعسى الانسان أن لن نجوع عظامه * بلى قادرين على أن نسوي بنانه	٣ - ٤	١٦١
---	-------	-----

## عبس

يوم يفر المرء من أخيه	٣٤	١٦٢
-----------------------	----	-----

## المطففين

يوم يقوم الناس لرب العالمين	٦	١٦٢
-----------------------------	---	-----

## الزلزلة

من يعمل مثقال ذرة شراً يره	٨	٢٢٧
----------------------------	---	-----

## العاديات

الاية	رقمها	الصفحة
أولا يعلم اذا بعثر ما في القبور ٩		١٦١

## البيئة

وماأمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة ٥		١٢٢، ١١٩، ٨٢
		١٢٤

## فهرس الاحاديث

- قوله **عليه السلام** : من مات ولم يعرف امام زمانه فقد مات ميتة جاهلية ، ١٥٤
- قال **عليه السلام** : حدوا العلم من افواه الرجال ٢٠٠
- قال **عليه السلام** : ولا يغربكم الصحفيون ٢٠٠
- قال **عليه السلام** : أول الوقت رسول الله وآخره عمرو الله ٢٢١
- قال **عليه السلام** : حب علي حسنة لانصر معها سيئة وبغضه سيئة لانمغ معها  
حسنة ٢٢٧
- قال **عليه السلام** : صوم المدير يعدل صوم الدهر ٢٢٨
- قال النبي **ﷺ** : في حقيقة الايمان : أن تؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر ٧٣
- قال النبي **ﷺ** : لا اسامة حين قتل من تكلم بالشهادتين : هلا شقت قلبه ٨١
- قال النبي **ﷺ** : لا ايمان لمن لا امانة له ٨٤
- قال النبي **ﷺ** : أن تعبد الله كأنك تراه ، فان لم تكن تراه فانه يراك ٩٨
- قال النبي **ﷺ** : عليكم بدين العجائر ٩٢
- قال النبي **ﷺ** : لانجمع أمتي على الخطأ ١٥٩





قال علي عليه السلام : من كان من شيعتنا عالماً بشريعتنا فأخرج صعباء شيعتنا من

٢٦٨

جهلهم الى نور العلم الذي حيواته الحديث

قال الباقر عليه السلام : اباك وأصحاب الكلام و الحصومات ومجالستهم لحديث

١٧٦

قال الباقر والصادق عليهما السلام : عسا أن تلقى اليكم الاصول وعليكم أن تعرفوا

١٨٩

قال الصادق عليه السلام في حقيقة الايمان : هو لاقرار باللسان وعقد في القلب

٨٧

وعمل بالاركان ، ولايمان بعصه من بعض

قل الصادق عليه السلام في تحديد الايمان : شهادة أن لا اله الا الله ، وأن محمداً

٨٧

رسول الله ، و لاقرار بما جاء من عند الله لحديث

قل الصادق عليه السلام في لسان : شهادة أن لا اله الا الله ، والاقرار بما جاء به

٨٨

من عند الله وما استقر في القلوب من التصديق بذلك لحديث

قل الصادق عليه السلام في توصيف الايمان : الايمان حالات ودرجات وطبقات

١٠٠

ومنازل الحديث

قال الصادق عليه السلام : ان الكلام والحصومات يفسدان البينة وتمحق الدين

١٧٦

قال الصادق عليه السلام : متكلموا هذه لامة من شرار امشي ومن هم منهم

١٧٧

قال الصادق عليه السلام : يهلك أهل الكلام وينجو المسلمون

١٧٧

قال الصادق عليه السلام : ان شر هذه الامة المتكلمون

قال الصادق عليه السلام : ما قلت وبين لهم ان تركوا ما أقول وذهبوا الى ما يقولون

١٧٧

قال الصادق عليه السلام : كل من نظر الى حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فاتبعه

قاضي الحديث ١٨٣

قال الصادق عليه السلام : إياكم أن يعاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور

الحديث ١٨٧

قال الصادق عليه السلام في معرفة عدالة الرجل : أن تعرفوه بالستر والعفاف

والكف هو البطى والعرح الحديث ٢١٢

قال النكاطم عليه السلام في التوحيد : يا أبا أحمد لا تجاوز في التوحيد هذا ذكره

الله تعالى في كتابه فتهلك ١٧٥

## فهرس الكتب

٢٦٧	الاحارات لكشف طرق الممارات لاس طاووس
١٥١	احتبار معرفة الرجال المعروف بالرجال الكشي
٢٦٦ ، ٢٥٤	الاستبصار لشيخ الطائفة
٢٦٤	اصلاح المتعلق لابن السكيت
٢٤٨	بشرى المحققين لابن طاووس
٢٦٦ ، ٢٥٤ ، ٢١٢	تهذيب الاحكام لشيخ الطائفة
٢٤٢ ، ١٩٤	تهذيب الوصول للعلامة
٢٦١	لتيسير لابي عمرو الداني
٢٤٢	جامع البين في فوائد الشرحين للشهيد الاول
٢٦٣	الجمهرة في اللغة لابن دريد
٢٤٨	حسن الاشكال في معرفة الرجال لابن طاووس
١٥٧	الخرائج والجرائح
٢٠١ ، ١٩٠	الذكرى للشهيد الاول
٢٤٨	الرجال لابن داود الحلبي
٢٥٦	الرجال لابي المباس النجاشي

- ٢٥٦ أسعد بن عبد القاهر الاصفهاني
- ٢٦٣ اسماعيل بن حماد الجوهرى
- ٢٦٤ اسماعيل بن أسعد بن اسماعيل بن سويد
- ٢٥٧ الياس بن هشام الحائري
- ٢٦٦ ، ٢٦٠ ، ٢٥٧ ، ٢٥٢ تاح لدس بن معية المحسى
- ٢٥٧ ، ٢٥٤ تقي الدين بن الحلبي
- ٢٥٠ ، ٢٤٥ جعفر بن الحسام
- ٢٥٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٨ جعفر بن سعيد الحلبي
- ٢٥٥ ، ٢٥٤ جعفر بن قولوية
- ١٧٦ جميل بن دراج
- ٢٦٤ حبيب بن أوس الطائفي
- ٢٥٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣ الحسن بن أبوب بن الاعرج الحسيني
- ٢٥١ ، ٢٤٧ ، ٢٤٤ الحسن بن العشرة
- ٢٤٩ ، ٢٤٧ الحسن بن علي بن داود الحلبي
- ٢٤٧ الحسن بن محمد الاوي الحسيني
- ٢٥٤ الحسن بن محمد بن الحسن الطوسي
- ٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٢ الحسن بن يوسف بن المطهر الحلبي
- ٢٦٦ ، ٢٦٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥١ الحسين بن أحمد السوراي
- ٢٤١ الحسين بن عبد الصمد بن محمد الحبيبي العاملي
- ٢٥٦ ، ٢٥٤ الحسين بن عبيد الله الغصائري
- ٢٦٤ الحسين بن محمد بن عبد الوهاب البارع

- الحسين بن هبة الله بن رطة ٢٥٩ ، ٢٥٧
- حماد بن عثمان ٨٧
- حمزة بن علي بن زهرة الحلبي ٢٥٣
- حليل بن يوسف الانصاري ٢٦٢
- راشد بن ابراهيم البحراني ٢٦٣ ، ٢٥٨
- سعد الخير بن محمد الاندلسي ٢٦٤
- سعيد بن هبة الله الراوندي ١٥٧
- سلار بن عبدالعزير الديلمي ٢٥٩ ، ٢٥٤
- شادان بن جبريل القمي ٢٦٦ ، ٢٥٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٣
- صفوان بن يحيى ٨٧
- عاصم بن حميد الحنظلي ١٧٦
- العباس بن معروف ٨٧
- عبد الحميد بن محار الدوسري ٢٥٥
- عبد الرحمن بن أبي نجران ٨٧
- عبد الرحمن بن محمد بن عتاب ٢٦٣
- عبد الرحيم القصير ٨٧
- عبد العزيز بن أبي كامل ٢٥٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٣
- عبد الكريم بن أحمد بن طاووس ٢٤٨
- عبد الله بن أحمد بن الحشاش النحوي ٢٦٥
- عبد الله بن جعفر الدوريمستي ٢٥٣
- عبد الله بن سليمان الانصاري العرناطي ٢٦٢
- عبد الله بن سنان ١٧٦

- ٢٥٣ عبدالله بن عمر الطرابلسي
- ٢٥٠ عبدالله بن محمد بن علي بن الأعرح
- ٢٦٤ عبدالله بن محمد الرستمي
- ٢٦٢ عبدالله بن محمد بن مجاهد العدني
- ٢٥٠ عبدالله بن محمد بن علي بن الأعرح المبدئي ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠
- ٨٧ هدا الملك بن أعين
- ٨٧ هجلان بن أبي صالح
- ٢٥٩ علي بن ثابت بن عصبدة السورايي
- ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ عربي بن مسافر العبادي
- ٨٨ العلاء بن رزين
- ٨٧ هلي بن ابراهيم
- ٢٥٧ هلي بن أبي الحسين الراوندي
- ٢٦٢ هلي بن أحمد بن حلف الانصاري
- ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٧ هلي بن أحمد بن يحيى المريدي
- ٢٥٩ ، ٢٥٤ ، ١٣٣ الشريف المرتضى علي بن الحسين علم الهدى
- ٢٦٣ هلي بن الحسين العمري
- ٢٤٥ ، ٢٤٤ هلي بن الخازن الحائري
- ٢٤٤ هلي بن دقاق الحسني
- ٢٦٠ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ هلي بن طووس الحسبي
- ٢٦٧ هلي بن طراد المطارباني
- ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ هلي بن طي
- ٢٥٠ ، ٢٤٣

- ٢٥٨ علي بن عبد الجبار الطوسي
- ٢٥٧ علي بن عبد الحميد بن فجار الموسوي
- ٢٥٩ علي بن عبد الحميد الثبلي
- ٢٦٦ ، ٢٥٩ ، ٢٥٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٣ علي بن عبد العالي الميسري العاملي
- ٢٤٧ علي بن عبد الكريم بن أحمد بن طاووس الحسي
- ٢٦٧ ، ٢٥٩ علي بن عبد الله بن الحسن حكا
- ٢٦٣ علي بن القاسم بن ابراهيم الخياط
- ٢٦١ علي بن محمد بن أحمد الحدامي الصري
- ٢٦٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٣ علي بن محمد بن مكّي المالكي
- ٢٥٩ ، ٢٤٥ علي بن هلال الجزائري
- ٢٥٦ علي بن يحيى الخياط
- ٢٤٩ عبي بن يوسف بن الموقفي اللفوي
- ٢٥٠ علي بن يوسف بن المطهر الحلبي
- ٢٦٣ عمر بن ابراهيم الكناسي
- ٢٦٥ عمر بن ثابت الثمانيني النحوي
- ٢٦٩ عمر بن معن الزيري الصري
- ٢٥٥ ، ٢٤٩ فطال بن معد الموسوي
- ٢٦٠ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٥ فضل الله بن علي الراوندي
- ٢٥٨ محمد بن أبي الركات الصنعاني
- ٢٦٥ محمد بن أبي عمير
- ٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٤ محمد بن أبي القاسم الطبري
- ٢٥٨ ، ٢٤٩ محمد بن أحمد بن صالح السبيي القميني

- ٢٦٤ محمد بن أحمد بن كيسان النحوي  
 ٢٥١ ، ٢٥٠ محمد بن أحمد بن محمد الصهيوئي  
 ٢٦٤ محمد بن أحمد بن المسلم المعدل  
 ٢٦٣ محمد بن أحمد بن محمد بن مسلمة  
 ٢٥٣ محمد بن إدريس الحلبي  
 ٢٥٣ محمد بن جعفر المشهدي  
 ٢٥٢ ، ٢٤٩ محمد بن جعفر بن تما الحلبي  
 ٢٥٢ ، ٢٥٠ محمد بن جهيم الحلبي  
 ٢٥٩ ، ٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٤ ، ١٣٦ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي  
 ٢٦٧  
 ٢٦٣ محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن عبد الصمد التميمي  
 ٢٥٠ ، ٢٤٥ محمد بن الحسن بن يوسف الحلبي  
 ٢٥٧ محمد بن زهرة الحلبي  
 ٢٤٤ محمد بن شجاع القطان  
 ٢٥٩ محمد بن طحال المقدادي  
 ٨٧ محمد بن عبد الجبار  
 ٢٥٢ محمد بن عبد الله بن علي بن زهرة الحلبي  
 ٢٥٣ محمد بن عثمان الكراجكي  
 ٢٥٦ محمد بن علي الحلواني  
 ٢٤٩ ، ٢٤٧ محمد بن علي بن الأعرح  
 ٢٥٤ محمد بن علي بن الحسين بن بابوية القمي  
 ٢٦١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٣ محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني



- ٢٥٧ محمد بن علي بن المحسن الحلبي  
 ٢٦١ محمد بن عمر بن يوسف القرطبي  
 ٨٧ محمد بن هبسي  
 ٢٦٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ محمد بن القاسم بن بشار الابراري  
 ٢٤٦ محمد بن القاسم بن معية لحسي الدياجي  
 ٢٦٦ ، ٢٥٢ ، ٢٤٧ محمد بن محمد بن الكوفي  
 ٢٦٠ ، ٢٥٧ محمد بن محمد لحداني نفروسي  
 ٢٤٦ محمد بن محمد الرازي  
 ٢٤٢ محمد بن محمد بن أبي جعفر بن نابوة الرري  
 ٢٥٧ ، ٢٤٨ محمد بن محمد بن لحسن الطوسي  
 ٢٥٠ محمد بن محمد بن عبدالله العريضي  
 ٢٤٤ ، ٢٤٣ محمد بن محمد بن داود الحربي  
 ٢٥٩ محمد بن محمد بن محمد بن زيد بن لداعي الحبيسي  
 ٢٤٧ ، ٢٤٦ محمد بن محمد بن مكّي العاملي  
 ٢٥٤ محمد بن محمد بن النعمان المقبل  
 ٨٨ محمد بن مسلم  
 ٢٦٦ ، ٢٦٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢ محمد بن مكّي العاملي  
 ٢٤٤ محمد بن بجدة الشهير بابن عبدالعالي  
 ٢٥٢ ، ٢٤٨ ، ٢٤٧ محمد بن يحيى بن سعيد  
 ٢٥٥ محمد بن يعقوب الكليني  
 ٢٤٧ امرتضي بن عبدالحميد بن فحار بن معد الموسوي  
 ٢٤٤ المقدد بن عبدالله السيوري الحلبي

- ٢٦٣، ٢٦٢ مكّي بن أبي طالب المقرئ
- ٢٥٥ المستوفى بن أبي زيد كبايكي الحسبي المرحاني
- ٢٤٩ مهنا بن ساد المدني
- ٢٤٢ نجم الدين الكاظمي القزويني
- ٢٥٤، ١٧٦ هارون بن موسى التلمكيري
- ٢٥٣ هبة الله بن حامد بن أحمد بن أيوب
- ٢٥٥ هبة الله بن الشحري الحوي
- ٢٦٠ ورم بن أبي فراس المالكي الاثري
- ٢٥٧، ٢٥٣، ١٥٦ يحيى بن الحسن بن بطريق الحلبي الاسدي
- ٢٦٣ يحيى بن سعدون القرطبي
- ٢٥١، ٢٥٠ يحيى بن سعيد
- ٢٦٥ يحيى بن علي بن الخطيب التبريزي
- ٢٥٧ يحيى بن محمد بن الفرح السوراي
- ٢٦٥ يحيى بن هبة الله بن طباطبا الحسني
- ٢٦٢ يزيد بن محمد بن رفاعة اللخمي
- ٢٦٤ يعقوب بن السكيت
- ٢٦١، ٢٤٧ يوسف بن حماد
- ٢٦٣، ٢٥١، ٢٥٠ يوسف بن المطهر الحلبي
- ٨٧ يونس بن عبد الرحمن

- ٢٤٢ الرسالة الشمسية للكاتب القزويني
- ٥٦ الشرح الجديد على التجريد للقوشجي
- ٢٤٦ ، ٢٤٢ شرح الرسالة الشمسية لقطب الدين الرازي
- ٢٤٥ شرح الطبية الحربية في القراءات العشر
- ٢٤٦ شرح المطالع لقطب الدين الرازي
- ١٥٦ الطرائف في معرفة المذاهب لابن طاووس
- ٢٥٣ ، ١٥٦ العمدة لابن طارنق
- ٢٤٤ العمدة الجلية في الاصول الفقهية
- ٢٥٣ غنية النزوع لابن زهرة الحلبي
- ٩٥ فصول العقائد للمحقق الطوسي
- ٢٦٧ ، ٢٦٠ الفهرست لاسماء العلماء المتأخرين
- ٢٤٢ قواعد الاحكام في معرفة الحلال والحرام
- ١١٥ ، ٥٥ قواعد العقائد للمحقق الطوسي
- ٢٦٦ ، ٢٥٥ ، ٨٨ ، ٨٧ الكافي للمحدث الكليني
- ٢٥٣ الكفاية في العبادات
- ٢٤٤ المححة البيضاء والمححة العراء
- ٢٦٦ مدينة العلم للشيخ الصدوق
- ٢٤٤ مقصع الطلاب فيما يتعلق بكلام لاعراب
- ٢٤٨ ملاذ علماء الامامية لابن طاووس
- ٢٥٣ المناقب لابن شهر آشوب
- ٢٦٦ من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق
- ٢٥٤ ، ١٢٧ نهج البلاغة

## فهرس الاعلام

٢٦٤	ابراهيم بن عمر الجعبري
١٧٦	أبو عبدة الحذاء
٨٧	أبو علي الأشعري
٢٦٤	أحمد بن الحسن بن أحمد الحوي
٢٦٢	أحمد بن الحسين بن محمد بن المؤمن الكوفي
٢٥٦	أحمد بن علي بن أحمد بن العباس الحاشي
٢٦٢	أحمد بن علي بن الطبايع الرعيني
٢٥١ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤	أحمد بن فهد الحلبي
٢٥١ ، ٢٤٥	أحمد بن محمد بن خاتون
٢٥٥	أحمد بن محمد الموسوي
٢٤٦	أحمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن زهرة الحلبي
٢٦٠ ، ٢٥٢ ، ٢٤٨	أحمد بن موسى بن جعفر بن طاروس الحسي
٢٦٣	أحمد بن موسى بن مجاهد
٢٤٩	أحمد بن يحيى المزيني
٢٥٧	أحمد بن يوسف العريضي العلوي







